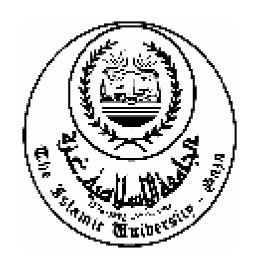
بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعـــة الإســـلامية بغـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كليـــــــــــة الآداب
قـــسم التـــاريخ والآثـــار



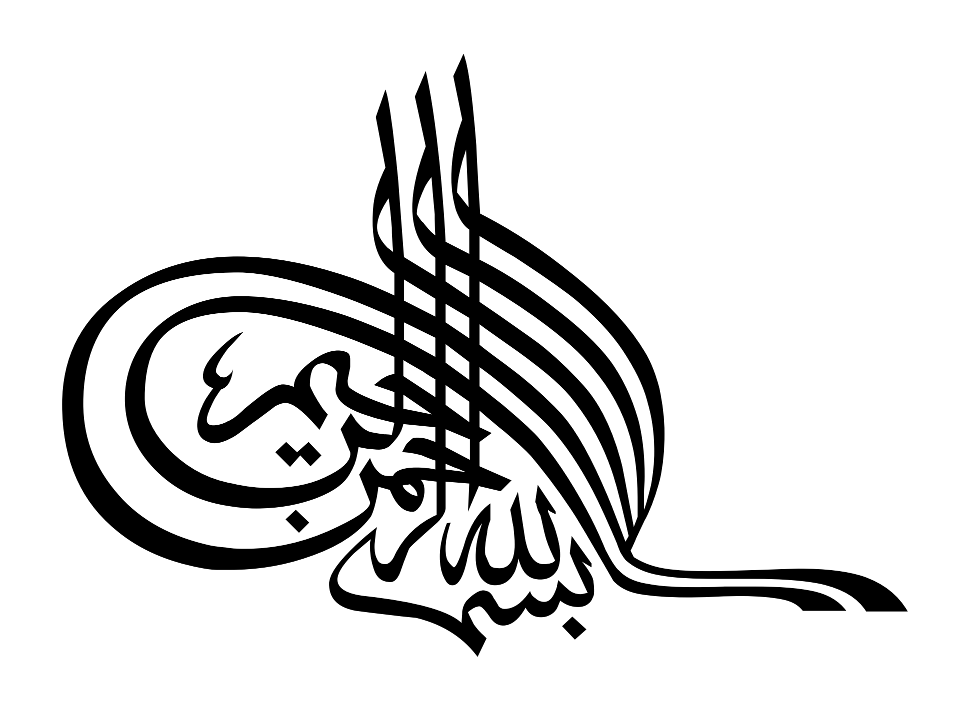
الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية 1948ـ1982م

إعداد الباحث
عبد الحكيم عامر محمود لافي

إشراف الأستاذ الدكتور
أكـــرم محمـــد عدوان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ (بحث تكميلي) في قسم التاريخ والآثار بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

1432هـ–2011م
غزة – فلسطين


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــداء

- إلى كل من ضحى من أجل فلسطين.
- إلى روح والدي رحمه الله، وإلى والدتي الحبيبة.
- إلى زوجتي الغالية، وأبنائي الأعزاء.
- إلى أهلي وأصدقائي، وكل من ساعدني في إنجاز هذه الرسالة.

إليهم جميعاً أهدي هذه الرسالة.

الباحث

عبد الحكيم عامر لافي

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

اعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، يتقدم الباحث بجزيل الشكر لأستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ أكرم محمد عدوان، لتفضله بالإشراف على رسالته، وإسدائه النصائح القيمة له.

ويتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة، لتكرمهم بمناقشة رسالته، وهما :

- الدكتور/ زكريا إبراهيم السنوار (مناقشاً داخلياً).
- الدكتور/ عبد الناصر محمد سرور (مناقشاً خارجياً).

كما ويتقدم بالشكر للعاملين في مكتبة الجامعة الإسلامية بغزة، ومكتبة مركز التخطيط الفلسطيني، ومكتبة جامعة الأزهر بغزة، ومكتبة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني.

كما يشكر الباحث السيد/ رامز يوسف نسمان الذي قام بتنسيق الرسالة وتصحيحها من الناحية الفنية، وكل من قدم مساهمة ساعدت في إنجاز هذه الرسالة.

الباحث

عبد الحكيم عامر لافي

قائمة الملاحق

المقدمة

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير وخطير في دعم الكيان الصهيوني، وإقامة دولة إسرائيل، والحفاظ عليها وعلى تفوقها العسكري على الدول العربية، وساهمت وشاركت مشاركة فعالة في تحقيق انتصارات حاسمة على العرب؛ مما أدى إلى ترسيخ الكيان الصهيوني في المنطقة، وما نتج عن ذلك من مأساة فلسطين وشعبها المكافح من أجل حقوقه المشروعة.

تتناول هذه الدراسة الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية، منذ الحرب الأولى (1948م) والتي عرفت بالنكبة، والدور المميز الذي لعبته في حرب 1956م، أو ما عرف بحرب السويس، والموقف الواضح الذي اتخذته ضد العدوان الثلاثي، وذلك من أجل أن تحل محل بريطانيا وفرنسا في الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، كما قامت بدور خطير جداً في المشاركة الفعالة في حرب 1967م، سواء في أثناء الحرب أو قبل ذلك من خلال الإعداد لها.

أما في حرب رمضان–أكتوبر/تشرين الأول 1973م، فقد هبت لنجدة إسرائيل والحفاظ على كيانها وإنقاذها من الهزيمة المحققة، سواء بالجسر الجوي الذي أقامته لإمداد إسرائيل بكل أنواع الأسلحة، أو بالدفاع عنها في المنظمات الدولية، خاصة في الأمم المتحدة ومنعها من اتخاذ قرارات واضحة لصالح العرب.

وكذلك في حرب 1982م، أو غزو لبنان، للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية والإسلامية اللبنانية، لتتمكن من تمرير اتفاقية كامب ديفيد، خاصة الشق المتعلق بفلسطين وإقامة حكم ذاتي محدود لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في :

1- ضرورة التأريخ لدور الولايات المتحدة الأمريكية في الحروب العربية الإسرائيلية والدفاع عن إسرائيل خلال الفترة من حرب 1948م، وحتى حرب 1982م.
2- دراسة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ومدى التوافق والاختلاف بينهما.
3- التعرف على حجم الضرر الذي سببته الولايات المتحدة للقضية الفلسطينية، من خلال دعمها اللامحدود لإسرائيل.
4- إضافة دراسة جديدة للمكتبة العربية، تدرس أحداث الحروب العربية الإسرائيلية، من خلال الدور الأمريكي فيها.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

1- دراسة الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية من الفترة (1948-1982م).

2- التعرف على المواقف الأمريكية المنحازة لإسرائيلي في المجال السياسي والدولي.

3- دراسة الدور الاقتصادي والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل في هذه الفترة خاصة في أوقات الحرب.

4- التأريخ للدور العسكري الذي لعبته الولايات المتحدة في تكوين قوة إسرائيل، وتحقيق انتصاراتها العسكرية على العرب وترسيخ وجودها.

5- الوقوف على مدى التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتلاقي المصالح بينهما.

6- التعرف على كيفية استفادة إسرائيل من الدعم الأمريكي لها في تحقيق أطماعها التوسعية وتبنيها سياسة عدوانية تجاه العرب والفلسطينيين.

أسباب اختيار الموضوع :

اختار الباحث الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948-1982م) موضوعاً لبحث، لعدة أسباب، أهمها :

1- معرفة الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية (1948-1982م) وما أدى إليه ذلك الدور من نتائج خطيرة.

2- قلة الدراسات العلمية في هذا الموضوع، خاصة التي تتناول الدور الأمريكي في الحروب العربية الإسرائيلية في تلك الفترة كاملة.

3- توفر عدد من المصادر والمراجع لدى الباحث؛ مما دفعه إلى القيام بدراسة علمية جادة في هذا الموضوع.

منهج الدراسة :

اتبع الباحث في دراسته منهج البحث التاريخي (الوصفي والتحليلي) واعتمد على مجموعة من المصادر والمراجع، للوصول إلى نتائج موثقة.

حدود الدراسة :

1- الحد الزمني : امتدت الدراسة من سنة 1948م حتى سنة 1982م.

2- الحد المكاني : شملت الدراسة المنطقة التي دارت فيها الأحداث التي كان للولايات المتحدة دور فيها، والتي وقعت في فلسطين ودول المواجهة العربية التي تقع على حدود فلسطين.

دراسات سابقة :

اطلع الباحث على أدلة الرسائل العلمية في الجامعات العربية، واستفاد من مجموعة من الرسائل والدراسات العلمية التالية :

1- أكرم محمد عدوان : مشاريع تدويل القدس (1916-1950م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999 : تناولت الدراسة المشاريع الدولية التي طرحت في تلك الفترة لتدويل مدينة القدس، والمواقف الدولية والعربية والفلسطينية من تلك المشاريع.

2- سمير حلمي سيسالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية (1947-1977م) : تناولت الدراسة المشاريع الأمريكية التي حاولت من خلالها الولايات المتحدة حل القضية الفلسطينية، حتى تحافظ على مصالحها في الشرق الأوسط.

3- دراسة هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1967-1973م)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1986 : وهذا كتاب في أصله رسالة دكتوراه، ويدرس الكتاب مختلف جوانب السياسة الأمريكية نحو القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي في تلك الفترة.

4- توفيق أبو بكر : الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط2، 1987م : وهذا كتاب يدرس السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية من سنة 1914-م حتى سنة 1980م.

5- ستيفن غرين : الانحياز – علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1985م : وهو كتاب مترجم من قبل مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لكاتب أمريكي، وهو يفضح الدور الأمريكي في دعم إسرائيل عسكرياً، وعلاقات التحالف بينهما.

تقسيمات الدراسة :

قسم الباحث دراسته إلى مقدمة وفصل تمهيدي وخمسة فصول وخاتمة.

الفصل التمهيدي، تناول العلاقات الأمريكية الصهيونية من سنة 1917 حتى 1947م، والدور الأمريكي في دعم الحركة الصهيونية وإقامة دولة إسرائيل.

وتناول الفصل الأول، حرب سنة 1948م باختصار، ثم قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول الدور السياسي الأمريكي في الحرب، والمبحث الثاني الدور الاقتصادي الأمريكي، والمبحث الثالث الدور العسكري الأمريكي في هذه الحرب.

الفصل الثاني تناول حرب سنة 1956م، بنفس التقسيم في الفصل الثاني حيث بدأ بتمهيد عن الحرب، أسبابها وأحداثها ونتائجها، ثم قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول للدور السياسي، والثاني للدور الاقتصادي، والثالث للدور العسكري.

الفصل الثالث، بدأ بتمهيد عن حرب 1967م، ثم قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تناول الدور السياسي للولايات المتحدة في هذه الحرب، والمبحث الثاني الدور الاقتصادي، والمبحث الثالث الدور الأمريكي العسكري.

الفصل الرابع تناول حرب 1973م، بدأ بتمهيد عن الحرب، ثم قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول للدور السياسي الأمريكي، والثاني للدور الاقتصادي الأمريكي، والثالث للدور العسكري الأمريكي في الحرب.

الفصل الخامس، وقد خصص لحرب 1982م، أو ما يسمى بغزو لبنان، وقد بدأ بتمهيد عن الحرب، ثم قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول الدور السياسي الأمريكي، والمبحث الثاني الدور الاقتصادي الأمريكي، وأخيراً المبحث الثالث الذي تناول الدور العسكري الأمريكي في الحرب.

وأنهى الباحث دراسته بالخاتمة التي تضمنت نتائج عدة، توصل إليها الباحث، وبعض التوصيات، ثم الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يسأل الله التوفيق.

الباحث

عبد الحكيم عامر لافي

فصل تمهيدي

العلاقات الأمريكية الصهيونية 1917-1947م

1- وعد بلفور والموقف الأمريكي منه.

2- الدور الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس 18 يناير/كانون الثاني 1919م.

3- المعاهدة الأمريكية البريطانية 1924م.

4- مؤتمر بلتيمور 1942م.

5- اللجنة الأنجلوأمريكية.

6- الدور الأمريكي في قرار تقسيم فلسطين 1947م.

وعد بلفور والموقف الأمريكي منه :

قامت بريطانيا بإصدار تصريح سياسي خطير على لسان وزير خارجيتها السير أرثر بلفور وقد وجهه إلى رجل الأعمال المليونير اليهودي الشهير البارون دي روتشلد، وهذا التصريح الذي عرف فيما بعد بوعد بلفور وكان في 2 نوفمبر/تشرين الثاني سنة 1917م، وقد جاء فيه : "إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف على أماني اليهود، وأن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل هذه الغاية... دون أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا حقوق اليهود في البلدان الأخرى ....".[1]

بدأ اهتمام الولايات المتحدة بقضية فلسطين واليهود منذ عام 1914م، في ذلك العام حصلت أمريكا على سبعة امتيازات في التنقيب عن البترول في منطقة النقب، حيث اندلعت الحرب بين الحلفاء والدولة العثمانية، وطلبت جمعية يهود فلسطين من القنصل الأمريكي حماية الجالية اليهودية، المقيمة في فلسطين[2]. وفي عام 1916م حطم الرئيس ويلسون[*]، سيطرة الجمهوريين على اليهود، الذين أدلوا بأصواتهم لصالح المرشح الديمقراطي، ويلسون، ولأن ويلسون اعتبر نفسه مديناً لليهود، فقد عين برانديس قاضياً في المحكمة العليا الأمريكية، حيث وافق البرلمان على تعيينه في 1916/6/1م، وبرانديس محامي ليبرالي انتخب في المؤتمر الصهيوني الطارئ الذي عقد في نيويورك في 1914/8/30م، رئيساً للجنة شكلها المؤتمر، عرفت باللجنة التنفيذية المؤقتة للشؤون الصهيونية العامة[3]. وكان ذلك المؤتمر ضمن التخطيط الصهيوني، لمواجهة آثار الحرب العالمية الأولى، وكان ويلسون مديناً لبرانديس، بانتخابه للرئاسة، ونال حظوة كبيرة لدى الرئيس الذي اندفع في احتضانه للصهاينة، بتعيين آخرين في مناصب هامة، حيث عين برنارد باروخ، المليونير اليهودي المعروف آنذاك مستشاراً له، وعين هنري مورجانتو رئيساً للجنة المالية[4].

---

(1) ملف وثائق فلسطين : مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، إعداد وزارة الإرشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، ج1، 1937–1949، القاهرة، 1969، وثيقة رقم 73، ص 217، انظر أيضاً : Frank,E. Manuel, The realities of American-Palestine relations. Green wood press, Publishers Westport, Connecticut, 1975, P. 165.

(2) Michael, Janson: The U.S. and Palesine people, the institute for Palestine studies, Beirut, 1970, P. 9.

(*) ودرو ويلسون (1856–1924) : رئيس الولايات المتحدة 1913–1921، اشترك بمعاهدة الصلح في باريس وأراد أن يركز السلام العالمي على نقاطه الأربع عشرة، حصل على جائزة نوبل للسلام 1919م (المنجد في اللغة والإعلام : مجموعة مؤلفين، دار المشرق، بيروت، ط22، 2000، ص 613).

(3) أسعد عبد الرحمن : المنظمة الصهيونية العالمية، مركز الأبحاث، بيروت، 1967، ص 75.

(4) مصطفى عبد العزيز : الأقلية الهيودية في الولايات المتحدة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط1، 1968، ص 114.

طلبت بريطانيا من الولايات المتحدة رأيها بوعد بلفور، المقترح، ففي 4 سبتمبر/أيلول 1917م، أبرق اللورد سيسيل إلى الكولونيل هاوس يقول : "إننا نتعرض للضغط هنا، لإعلان عطف على الحركة الصهيونية، وسأكون شاكراً جداً لك، إذا شعرت أنك قادر على التأكيد بصورة غير رسمية، عما إذا كان رئيس الجمهورية يؤيد مثل هذا الإعلان"[1]. وقد رد ويلسون على رسالة هاوس بقوله : "إنني أوافق على الصيغة التي اقترحها الجانب الآخر، أنا أوافق على تلك الصيغة في الواقع، وسأكون ممتناً إذا أخبرتهم بذلك"[2]. وخلاصة القول أن نص تصريح بلفور كان قد عرض على الرئيس الأمريكي ويلسون، ووافق على محتواه قبل نشره.[3]

الكونغرس الأمريكي ووعد بلفور :

يعد التأييد الواضح من الرئيس ويلسون لوعد بلفور، أيد الكونغرس وعد بلفور، ففي 30 يونيو/حزيران 1922م، عقد اجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ، للمصادقة على وعد بلفور، وقد جاء في صيغة القرار : "قرر مجلسا الشيوخ والنواب في الكونغرس المجتمع، أن الولايات المتحدة تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، دون أن يؤدي ذلك إلى أي ضرر بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين، ولجميع الجاليات غير اليهودية في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين سوف تحمى حماية كافية".[4]

وقد عرف ذلك المشروع بمشروع لودج، إذ قدم مسودته عضو الكونغرس هنري كابوت لودج.[5]

الدور الأمريكي في مؤتمر الصلح بباريس 1919م :

برز تحيز الرئيس ويلسون للصهيونية وتأييد مطالبها، قبيل المؤتمر وأثناءه، فقد بدا أن فرنسا تريد المطالبة بتطبيق البنود السرية لاتفاقية سايكس بيكو، والتي أعطت لفرنسا الجليل الأعلى من فلسطين. عندها بعث برانديس للرئيس يقول : "إن وعد بلفور علني، وأناشدك التدخل لدى الأمم المسيحية ليحافظوا على هذا العهد، إن تدخلك مع ميللر ولويد جورج سيكون حاسماً"[6]. وقد تدخل

---

(1) مايكل جانسن : القرارات الأمريكية الثلاث حول فلسطين، شؤون فلسطينة، عدد 15، نوفمبر/تشرين الثاني، 1972، ص 140.

(2) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، عدد 74-75، فبراير/شباط 1978، ص30.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، نيقوسيا-قبرص 1983، ص 37.

(4) Michael Jansen, The U.S and Palestinian people, Op. cit, P. 10.

(5) زكي فاضل محمد : الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ط1، 1964، ص 26.

(6) Robert Silverburg: American Jews and the state at Israel. If I forget the Jerusalem (New York morrow, 1970), P. 101.

الرئيس الأمريكي فعلاً مع الفرنسيين، وحسمت أمريكا، بثقلها الواضح، مسألة الانتداب على فلسطين لصالح بريطانيا. من ناحيته لم يلتفت الرئيس لتقرير بعثة كينج-كراين، وهي البعثة التي أرسلها المؤتمر لاستطلاع رأي شعوب المنطقة، وقدمت توصياتها بشأن ضرورة إحداث تعديل جدي للبرنامج الصهيوني المتطرف، وضرورة إبقاء سوريا موحدة، لكن هذا التقرير لم يغير موقف ويلسون[1]، وقد جاء في تقرير تلك اللجنة : "الشعور العدائي ضد الصهيونية، غير قاصر على فلسطين، بل يشمل سكان سوريا بوجه عام، إن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة، التي يجب ألا تقل عن خمسين ألف جندي، ولكن ليس من المعقول أن تستخدم الجيوش لتنفيذ القرارات الجائرة، فضلاً عن أن دعوى اليهود التاريخية لا تستوجب الاكتراث.[2]

المعاهدة الأمريكية البريطانية 1924م :

بعد مواقف أمريكا، المتعاطفة مع بريطانيا في مؤتمر السلام، طالبت بريطانيا في عام 1924م بتوقيع اتفاقية بخصوص الوضع في فلسطين، وقد تم التوقيع في 3 ديسمبر/كانون الأول 1924م، على المعاهدة التي تنص على موافقة أمريكا على انتداب بريطانيا لفلسطين، مقابل أن يكون للولايات المتحدة ومواطنيها هناك، كل الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء عصبة الأمم، كما تنص الاتفاقية على ضمانات كافية لمصالح الرأسمال الأمريكي، وحرية أمريكا بتأسيس المؤسسات الدينية والثقافية وغيرها[3]، وقد كان لها ما أرادت. ولم تكن أمريكا تطمح لأكثر من ذلك في تلك الفترة، إذ كان تدخل أمريكا فيما بين الحربين محدوداً، وسن الكونغرس قراراً بتحديد سلطة الإدارة في مجال السياسة الخارجية، وبالمقابل ركز الصهاينة، في تلك الفترة بشكل عام، وتحديداً حتى صدور الكتاب الأبيض في عام 1939م، على بريطانيا، التي كانت في يدها مقاليد الأمور، وإمكانية تسهيل خلق الحقائق الصهيونية على أرض فلسطين[4]. لكن صدور الكتاب الأبيض لعام 1939م، جعل الصهاينة يعودون للتركيز على الولايات المتحدة، لأن الكتاب الأبيض دعا إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين لمدة خمس سنوات وبعدها حدد أعداداً معينة لهجرة اليهود، وكان موقف بريطانيا للحفاظ على مصالحها وتعبيراً عن توازنات دولية خاصة المنافسة مع إيطاليا وألمانيا.[5]

---

(1) Michael Jansen: Op. cit, P. 10.

(2) سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط1، 1967، ص 19.

(3) كامل أبو جابر : الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ط1، 1971، ص 79.

(4) توفيق أبو بكر : الولايات المتحدة والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطبع والنشر، الكويت، ط2، 1987، ص 25.

(5) أميل توما : جذور القضية الفلسطينية، ب.ط، ب.ت، ص 242.

وقد استجابت الولايات المتحدة، لرغبة الصهاينة في تركيز الاعتماد عليها وكسر محاولات بريطانيا تهدئة العرب والتقرب المؤقت منهم، وبدأت أمريكا تدخل الميدان في الشرق الأوسط بقوة.[1]

مؤتمر بلتيمور[*] 1942م :

استغلت القيادة الصهيونية الحرب العالمية الثانية لتحقيق مطامعها بالتركيز على الدول الكبرى، وفي هذا السياق تم التركيز على الولايات المتحدة، إذ رأى بن غوريون أنه حتى في حالة كسب الحلفاء الحرب فإن بريطانيا ستهبط بوصفها دولة كبرى وستندفع الولايات المتحدة إلى موقع قيادة العالم[2]. ومن العوامل التي أسرعت في عملية التحول إلى أمريكا ازدياد نفوذ الطائفة اليهودية الأمريكية بوصفها أضخم وأغنى طائفة في الحركة الصهيونية، خصوصاً وأن الطوائف اليهودية في أوروبا تدهورت نتيجة الحرب النازية ضد اليهود[3]. وتجسد هذا الانتقال من الاعتماد على الإمبريالية البريطانية إلى الاعتماد على الإمبريالية الأمريكية، في المؤتمر الطارئ الذي عقدته "لجنة الطوارئ الأمريكية للشؤون الصهيونية" في فندق بلتيمور في نيويورك في مايو/أيار 1942م[4]. وفي هذا المؤتمر صادق المجتمعون على برنامج الحركة الصهيونية والذي عرف ببرنامج بلتيمور، وقد رفض الكتاب الأبيض الصادر في مايو/أيار 1936م، ودعا إلى إلغائه، وطالب بإقامة دولة يهودية، وتخويل الوكالة اليهودية صلاحية ترتيب الهجرة والاستيطان، كما طالب بتأليف قوة يهودية عسكرية تحارب تحت علمها....[5]

لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية 1945-1946م :

في 24/يوليو 1945م، أرسل الرئيس الأمريكي ترومان رسالة إلى تشرشل رئيس وزراء بريطانيا يطالب فيها برفع القيود التي فرضتها بريطانيا بواسطة الكتاب الأبيض لسنة 1939م على الهجرة اليهودية إلى فلسطين دون تأخير.[6]

---

(1) أميل توما : المرجع السابق، ص 272.

(*) بلتيمور : هو الفندق الذي عقد فيه المؤتمر الصهيوني في مدينة نيويورك الأمريكية.

(2) أميل توما : جذور القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 272-273.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص 26.

(4) محمد شديد : مرجع سابق، ص 50-51.

(5) Alfred Liliental; What price Israel, 1979, P. 82.

(6) وليد الخالدي : خمسون عاماً على تقسيم فلسطين، 1947-1997، دار النهار للنشر، بيروت، 1998م، ص 45.

ونتيجة الضغوط الأمريكية والصهيونية، استجابت الحكومة البريطانيــة بتــشكيل لجنــة تحقيق مشتركة لدراسة مشكلة فلسطين، وتألفت اللجنة في أكتوبر/تشرين أول 1945م من ســتة أعضاء أمريكيين ومثلهم من البريطانيين، وكانت مهمتها دراسة الظروف السياسية والاقتــصادية والاجتماعية في فلسطين دراسة دقيقة على أن تولى عناية خاصة بقضية هجرة اليهود إلى أرض فلسطين.[1]

بدأت اللجنة عملها في يناير/كانون ثانٍ من عام 1946م، وأُعطيت مهلة 120 يوماً.[2]

أهم توصيات اللجنة :

أهم ما جاء في توصيات اللجنة : أن البعثة أوصت بمنح مائة ألف يهــودي مــن يهــود أوروبا المشردين والذين قاسوا الاضطهاد والتعذيب في العهدين النازي والفاشي حق الدخول إلى فلسطين.[3]

كما رفضت اللجنة فكرة الاستقلال المبكر لفلسطين سواء كانــت مقــسمة أو موحــدة؛ باعتبار أن العداء بين العرب واليهود سيؤدي إلى حرب أهلية قد تهدد ســلم العــالم، ويبــدو أن اللجن توقعت أن يزول العداء في النهاية .. وحتى ذلك الوقت توضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة، وحتى يتم ذلك يستمر الانتداب.[4]

وجاء في تقرير اللجنة : "أن اليهود لن يسيطروا على العرب، وأن العرب لن يــسيطروا على اليهود في فلسطين، وأن فلسطين لن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية".[5]

ومن الملاحظ أن تقرير اللجنة الأنجلو-أمريكية كان نسفاً لما جاء في الكتــاب الأبــيض 1939م، وقد احتوى على عشر توصيات أكثرها استجابة لمطالب اليهود وليس فيهــا أي شــيء جدي بالنسبة للعرب وحقوقهم.[6]

---

(1) الفرد ليلينتال : ثمن إسرائيل، مرجع سابق، ص 25.

(2) الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917-1988م، نيويورك، 1990م، ص 88.

(3) الفرد ليلينتال : ثمن إسرائيل، مرجع سابق، ص 26.

(4) منشأ القضية الفلسطينة وتطورها، مصدر سابق، ص 90.

(5) أكرم زعيتر : مرجع سابق، ص 169-170.

(6) محمد عزت دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، مرجع سابق، ج2، ص 49.

ويرى الباحث أن توصيات اللجنة كانت ضد العرب وحقوقهم الشرعية في فلسطين، ولمصلحة اليهود، فالسماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين خلال عام 1946م، وإلغاء قوانين تمديد الأراضي بما يسهل انتقال ملكية تلك الأراضي إلى اليهود ...، وعدم السماح بإقامة دولة عربية ولا دولة يهودية هي خدعة حتى يتكاثر اليهود في فلسطين وتعطيهم فرصة التوسع والقوة حتى يتمكنوا من السيطرة على فلسطين.

الدور الأمريكي في قرار تقسيم فلسطين 1947م :

أثر فشل مؤتمر لندن، أصرت بريطانيا على نقل القضية للأمم المتحدة، انعقدت في 28 أبريل/نيسان 1947م الجمعية العامة في دورة خاصة، وتم اختيار لجنة دولية ومنحت سلطات واسعة للبحث في القضية.[1]

وقد أعلنت جامعة الدول العربية أنها سترفض جميع نتائج اللجنة وعملها إذا تعارض مع الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين.[2]

وقد قدمت اللجنة تقريرها بالتقسيم بتصويت الأغلبية[3]. إذ أقرت قيام دولة يهودية تشمل الجليل الشرقي ومرج بن عامر ومعظم السهل الساحلي والنقب، ودولة عربية : تشمل الجليل الغربي (عكا والناصرة) والسامرة (نابلس وجنين وطولكرم)، قطاع القدس (عدا مدينة القدس الدولية)، قطاع بيت لحم (عدا مدينة بيت لحم)، قطاع الخليل (عدا الجزء المحاذي للبحر الميت)، مدينة يافا، معظم قطاع اللد والرملة، السهل الساحلي من جنوب فلسطين (المجدل، غزة، خان يونس)، والجزء الشمالي الغربي من النقب (منطقة العوجا الحفير)[4]. والدولة العربية مساحتها تساوي 43% من مساحة فلسطين والدولة اليهودية تساوي 56% من مساحة فلسطين[5]. أما العرب فقد قدموا مشروعاً يقوم على أساس إقامة دولة موحدة في فلسطين يتمتع فيها اليهود والعرب بحقوق متساوية، وكان هذا الحل مطلب 67% من سكان فلسطين وهم سكانها العرب ورفض فكرة الدولة اليهودية التي نص عليها وعد بلفور وتوصية عصبة الأمم

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947–1972، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، قرار رقم 106، ص 3.

(2) Year Book of the United Nations U.N department of public information, New York, 1947-1948, P. 227.

(3) سامي حكيم : مرجع سابق، ص 50.

(4) معهد البحوث والدراسات العربية : الدولة الفلسطينية – حدودها ومعطياتها وسكانها، إشراف : محمد صفي الدين أبو العز، مطابع دار الهلال، القاهرة، ص 66–68.

(5) الأمم المتحدة : منشأ القضية الفلسطينية وتطورها 1917–1948، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990م، ص 176.

التي أقرت الانتداب البريطاني على فلسطين[1]. نجح قرار التقسيم في الأمم المتحدة بأغلبية ثلاثة وثلاثين دولة، ومعارضة 13 دولة، وامتناع عشر دول عن التصويت، وتغيب واحدة، وكان ذلك يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني 1947م[2]، ولم يحصل قرار التقسيم عند عرضه على الجمعية العامة على ثلثي الأصوات المطلوبة لإقراره، لذلك استخدمت الولايات المتحدة كل وسائل الضغط السياسية والاقتصادية على الدول الأعضاء للتصويت لصالح التقسيم، وقد قامت شركات المطاط بممارسة الضغط على ليبريا من خلال ممثل الشركة في ليبيريا. أما الفلبين فقد أرسل سفيرها إلى رئيسه يشرح له أن أمريكا ستوقف، من خلال الكونغس القرض المقرر للبلاد، إذا لم تتم الموافقة على التقسيم[3]. وقد بعث السناتور واغنر ببرقية وقع عليها 26 عضواً من مجلس الشيوخ لدعم قرار التقسيم، وقد أرسلت برقيات مماثلة من هذا اللوبي إلى 12 وفداً في الأمم المتحدة، ساهمت في نهاية المطاف في تحويل رأي أربع دول لصالح التقسيم، وفي تحويل رأي سبع دول من الرفض إلى الامتناع عن التصويت. أما اليونان فقد بقيت مصرة على رفض التقسيم[4]. وبعد أن كان مندوب الفلبين قد تحدث ضد التقسيم لأن بلاده تعارض إقامة وطن على أساس الدين كحل لمشكلة مضطهدي أوروبا، عاد وتراجع، بناءً على تعليمات من دولته، بعد أربع وعشرين ساعة، وكذلك حصل مع هاييتي.[5]

لقد لعب الرئيس ترومان دوراً رئيسياً في إقرار مشروع التقسيم، وقد سبق له أن أقره في مراسلاته مع الحكومة البريطانية منذ أغسطس/آب 1946م[6].

وكان أول إعلان رسمي بقبول قرار التقسيم قد جاء على لسان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 1947م[7]، أي أن الولايات المتحدة، كانت تدعم الخطط الصهيونية والبريطانية لتقسيم فلسطين.

---

(1) Sami Hadwai, Bitter Harvest: A modern History of Palestine, New York, Olive Branch press, 1989, P. 53.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مج1، مصدر سابق، ص 16.

(3) ألفرد ليلينتال : ما ثمن إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 53.

(4) عارف العارف : النكبة نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947–1955، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1962، ص 28.

(5) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 136. تيسير جبارة : دراسات في تاريخ فلسطين، مطبعة الرائد، البيرة، 1985، ص 24.

(6) وليد الخالدي : خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947–1997م، دار النهار للنشر، بيروت، 1998م.

(7) المرجع السابق، ص 87.

الفصل الأول
الدور الأمريكي في حرب 1948م

تمهيد.

المبحث الأول : الدور السياسي الأمريكي في حرب 1948م.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1948م.

المبحث الثالث : الدور العسكري الأمريكي في حرب 1948م.

تمهيد :

كان قرار التقسيم الشرارة التي أدت إلى اندلاع حرب عام 1948م. فمنذ البداية أدركت الحركة الصهيونية ومعها القوى الاستعمارية الداعمة لها وعلى رأسها بريطانيا أن هذا القرار لا يمكن أن ينفذ إلا بالقوة.

اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة في الفترة من 12-18 كانون أول "ديسمبر 1947م وأعلنت القرارات التالية[1] :

1- وقوف الحكومات العربية وشعوبها مع أهل فلسطين حتى تحقيق استقلال بلادهم.
2- رفض قرار التقسيم.
3- خوض المعركة من أجل منع التقسيم.
4- التأكيد على مبادئ الأمم المتحدة وانعكاسها على الأراضي المقدسة التي من المفترض أن تسودها العدالة والمساواة بين جميع الناس.[2]

وكانت الخطوة الأولى هي إعلان الحكومة البريطانية انسحابها من فلسطين في منتصف مايو 1948م تاركة أكداس الأسلحة والذخائر تقع في يد العصابات الصهيونية، وسلمت كذلك السلطات الانجليزية قبل انسحابها مينأي حيفا ويافا للعصابات الصهيونية في أبريل 1948م.[3]

واستقدمت الحركة الصهيونية من الدول الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية الآلاف من المرتزقة ووصل خمسة آلاف جندي "كدفعة أولى" من الولايات المتحدة وحدها إلى فلسطين، والتحقت بالهاجناة[*].

واستندت قيادة القوات الصهيونية إلى ضباط أمريكيين ممن شاركوا في الحرب العالمية الثانية.هذا مع العلم أن حكومة الولايات الأمريكية كانت تؤكد، وتكرر تأكيدها، أنها تقف على الحياد من الصراع العربي الصهيوني في فلسطين، كذلك استقدمت طيارين من أوروبا وأمريكا،

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط1، بيروت 1984، ص155.

(2) قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، يونيو/حزيران، 1945م-مارس/آذار 1961م، الأمانة العامة، القاهرة، 1961م، قرار مجلس الجامعة الخاص بفلسطين، ديسمبر 1947م.

(3) عبد الستار قاسم : الحروب العربية الإسرائيلية، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط5، عمان، 1999م، ص258.

(*) الهاجناة : منظمة عسكرية صهيونية أسسها بن جوريون وكانت أكبر المنظمات الصهيونية ولعبت الدور الرئيسي في اغتصاب فلسطين وأصبحت نواة الجيش الإسرائيلي بعد تأسيس دولة إسرائيل 1948م (أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955م، ص 144).

الأمر الذي جعل لدى إسرائيل بعد أيام من إنشائها سلاح طيران تبلغ قوته أربعين طائرة لم تلبث أن ارتفع عددها بعد أشهر قليلة إلى أكثر من مائة طائرة حربية.[1]

وفي المقابل فقد استبسل المجاهدون الفلسطينيون في الدفاع عن بلادهم وشكلوا جيش المجاهدين بقيادة جمال الحسيني وكان مؤلفا من المتطوعين، وجيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي ويتألف من متطوعين من البلاد العربية وتشرف عليه الجامعة العربية. وقد وقعت اشتباكات عنيفة بين العصابات الصهيونية وجيش المجاهدين، ارتكبت خلالها العصابات الصهيونية العديد من المذابح وكان أبرزها مذبحة دير ياسين.[2]

دخول الجيوش العربية إلى فلسطين :

قررت الدول العربية الخمس (مصر، سوريا، لبنان، الأردن، العراق) أن تبعث بقواتها لوقف المذابح الصهيونية لعرب فلسطين ولعدم التكافؤ بين المجاهدين والعصابات الصهيونية التي كانت تتفوق بعددها وسلاحها الذي كان يتدفق بكميات كبيرة على هذه العصابات مصحوباً بالخبراء الذين يقومون بتشغيله في الحال.[3]

كانت المهمة أصعب مما كانت تتصوره الدول العربية، حيث أنها كانت مستعدة لردع عدوان العصابات الصهيونية وأن المعارك "في اعتقادها" ما كانت لتستمر طويلاً، وأن كل شيء سينتهي بعد أن تسيطر الجيوش العربية على فلسطين وأن الهدوء سيعود بعد ذلك للبلاد المضطربة، ولكن الحقيقة هي أن الحرب لم تكن ضد تلك العصابات فقط وإنما كانت ضد قوى الاستعمار أيضاً.

في مساء يوم 1948/5/14م أعلن بن غوريون[*] قيام دولة إسرائيل وفي صباح اليوم التالي 1948/5/15م بدأت الجيوش العربية الخمس في دخول فلسطين كل من ناحية جبهته.[4][5]

---

(1) محمد القوزي : تاريخ العرب المعاصر، بيروت، 1991م، ص99.

(2) رياض الأسطل : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط 1998م، ص 258-259. انظر أيضاً : أكرم زعيتر : مرجع سابق، ص 10.

(3) عبد الله التل : كارثة فلسطين، مطبعة مصر، القاهرة،1959م، ص81-83.

(*) بن غوريون : مؤسس الدولة اليهودية وأول رئيس للوزراء ووزير للدفاع فيها، قائد حركة العمل الصهيوني، ولد في بولندا. من مؤسسي جمعية الشباب الصهيوني وقوات الهاجاناة (جولدا مائير : حياتي، دار الفكر، بيروت، ص 100).

(4) محمد القوزي، مرجع سابق، ص 102.

(5) عارف العارف : النكبة. نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1955م، المكتبة العصرية، بيروت، 1962م، ج 2، ص356-357.

الحرب العربية الصهيونية :

وفي رأينا أن وقوع حكومات الدول العربية حينذاك تحت سيطرة وتوجيه الإنجليز هو السبب الرئيسي في ضعف استعدادات هذه الحكومات لإنقاذ فلسطين. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول العربية كلها كانت حديثة عهد بالاستقلال، بل إن سوريا ولبنان كانتا قد تحررتا فقط منذ ثلاث سنوات، وكانت في مصر والعراق حركات وطنية للتحرر من الاحتلال الانجليزي في هذين البلدين استناداً إلى المعاهدة البريطانية العراقية 1930م وإلى المعاهدة البريطانية المصرية 1936م، أما جيش الأردن فكان بقيادة ضابط إنجليزي كبير هو الجنرال جلوب باشا.

لا شك أن مثل هذه الظروف تجعل العمل العسكري العربي مقيداً وضعيفاً. والحقيقة أن المقاومة التي اعترضت الجيوش العربية في فلسطين، لم تكن مجرد عصابات صهيونية وإنما كانت تواجه قوى استعمارية عالمية، وبوجه خاص الولايات المتحدة التي اعترفت بقيام دولة إسرائيل عقب إعلانها فوراً، كما سنلاحظ فيما بعد.

والمعروف أن القوات المصرية زحفت بكل قدراتها حتى وصلت إلى بعد 20 كيلو متر فقط من تل أبيب، وحاصرت قطع الأسطول المصري سواحل فلسطين[1]، أما الجيش العراقي فكان يشق طريقه من شرق الأردن إلى ساحل البحر المتوسط، وتقدم الجيش العراقي –يعاونه الجيش الأردني– ليسيطر على مثلث جنين، طولكرم، نابلس[2]. وتم كل هذا دون أن تتعدى الجيوش العربية حدود القتال الشريف ودون أن تقدم القوات العربية على مهاجمة المدنيين اليهود أو ترتكب أية مجازر بحقهم. أما الجيش الأردني فقد أنقذ القدس العربية من الحصار الإسرائيلي والخطر الإسرائيلي واحتل الحي اليهودي وقام اليهود بمحاولات مستميتة لإنقاذهم وقد تكبدوا عشرات القتلى ومئات الجرحى.[3]

هكذا كان الموقف العسكري يتبدل بسرعة لصالح عرب فلسطين؛ ولكن الدول الإمبريالية المتحالفة مع الصهيونية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سارعت إلى العمل بسرعة لإنقاذ الصهيونية.

---

(1) عارف العارف : النكبة، ج2، مرجع سابق، ص386.

(2) فلاح خالد علي : الحرب العربية الإسرائيلية وتأسيس إسرائيل 1948–1949م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1982م، ص206–207.

(3) عبد الله التل : كارثة فلسطين، مطبعة مصر، القاهرة، 1959م، ص81–83.

الهدنة الأولى :

بعد مرور أسبوع واحد على دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين، تعرضت الدول العربية لضغوط كبيرة من الدول الكبرى للقبول بوقف إطلاق النار. ومع أن اللجنة السياسية العربية والقادة العسكريون لم يقبلوا أول الأمر بالاقتراح الداعي إلى وقف القتال، فإنهم لبوا الطلب فيما بعد، ومن الضغوط التي استعملت تهديد مندوب بريطانيا في مجلس الأمن بأن بلده سوف يقطع الإعانة التي يقدمها إلى حكومة شرق الأردن، كما هدد بوقف إرسال الأسلحة إلى كل من مصر والعراق والأردن التي كانت تتلقى هذه الأسلحة بموجب معاهدات ثنائية بين كل منها وبريطانيا.[1]

وكان الكونت فولك برنادوت[*] قد عين وسيطاً دولياً وزار معظم العواصم العربية باذلاً جهده في سبيل وقف إطلاق النار.

وأخيرا قبلت الدول العربية المشاركة في الحرب بالهدنة اعتباراً من صباح 11 حزيران (يونيو) 1948م، ولمدة أربعة أسابيع[2]، وكان القرار يقضي بأن يحظر نقل السلاح والجنود، وأن يسمح لإسرائيل بإدخال المهاجرين من دون القيام بتجنيد من كان منهم في سن الجندية أو تدريبهم خلال فترة الهدنة. كما كان القصد من الهدنة تمكين الوسيط الدولي من تقديم اقتراحات لحل المشكلة. إلا أن الصهيونيين لم يتقيدوا بشروط الهدنة، فاستقدموا السلاح بمختلف أنواعه من الطائرات والمدافع والدبابات وغيرها من الأسلحة الأوتوماتيكية والذخائر، وقام عملاؤهم بتهريب قاذفات القنابل من بريطانيا وأمريكا، واشتروا السلاح من إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا.[3]

وتقدم الوسيط الدولي باقتراح إقامة اتحاد عربي يهودي يضم فلسطين وشرق الأردن، على أساس دولتين عربية ويهودية، فرفضته الجامعة العربية.[4]

---

(1) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص219-220.

(*) فولك برنادوت : ديبلوماسي سويدي، ولد في استوكهولم 1895، وهو من العائلة الملكية السويدية ، ترأس الصليب الأحمر السويدي وعين وسيطاً دولياً من قبل الأمم المتحدة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية 1948م، وقتله الصهاينة في القدس في 17 سبتمبر (أيلول) 1948م (http://ar.wikipedia.org/wiki).

(2) يوسف اليوسف : تاريخ فلسطين عبر العصور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1989، ص 182-183.

(3) أندرو وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية، ترجمة : محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1992م، ص25.

(4) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، 1947-1950م، إصدار : جامعة الدول العربية، مطابع أطلس، القاهرة، 1974م، وثيقة رقم 2 لسنة 1948م، ص47-48.

المرحلة الثانية :

استؤنف القتال في 9 تموز (يوليو). وهنا ظهر أن الهدنة الأولى كانت كارثة على العرب وفلسطين، حيث برز التفوق الإسرائيلي وحققوا مكاسب كبيرة على كل الجبهات، حيث استولوا على اللد والرملة بعد انسحاب الجيش الأردني منها وتقدموا في الشمال في الجليل الغربي وحققوا بعض المكاسب ضد القوات المصرية في الجنوب، ومن أهم المكاسب احتلال كراتية وقطع الطريق الواصل بين المجدل، الفالوجة، الخليل على القوات المصرية.[1]

الهدنة الثانية واغتيال برنادوت :

وقف القتال في 18 تموز (يوليو) وبدأ برنادوت يعمل على حل الصراع بالطرق السلمية، إلا أن عصابة شتيرن[*] الصهيونية اغتالته في 17 أيلول/سبتمبر 1948م في القدس، لأنها رأت في مشروعه تهديدا للمخططات الصهيونية وقاموا بخرق الهدنة.[2]

استئناف القتال بعد الهدنة الثانية (المرحلة الثالثة من الحرب) :

في حين التزم العرب بالهدنة الثانية، لم تحترمها إسرائيل بل سارت في مخططاتها التوسعية. وكانت الخطة العسكرية الإسرائيلية هي الاستفراد بالدول العربية واحدة بعد الأخرى[3]، بالذات في هذه المرحلة التي شهدت أهم العمليات الحربية الإسرائيلية سنة 1948م، وقد تمت على النحو التالي :

1- قامت إسرائيل من(15-10/22) بهجوم عام على الجبهة المصرية، وبذلك استولت على أكثر النقب. وانتهى الهجوم بقبول الجانبين بوقف إطلاق النار من جديد.[4]

2- ثم نقلت إسرائيل قوتها الضاربة إلى الشمال، فجددت بين 28 و31 من الشهر ذاته هجوماً على جيش الإنقاذ، الذي كان دخل البلاد من لبنان مجدداً بعد انسحابه من وسط فلسطين في

---

(1) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص228.

(*) شتيرن : هي منظمة المحاربين من أجل حرية إسرائيل وعرفت باسم مؤسسها الصهيوني أبراهام شتيرن حيث انشق عن منظمة الأراجون بعد موت مؤسسها جابوتنسكي سنة 1940م وتعد من أكثر المنظمات الصهيونية شراسة وشهرة (أكرم زعيتر، مرجع سابق، ص 144).

(2) عارف العارف : النكبة، مرجع سابق، ج2، ص701.

(3) شمويل فريدمان : مقاتلو حرب الاستقلال، ترجمة، دائرة الوطن المحتل، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1970م، ص138.

(4) فلسطين تاريخها وقضيتها، مرجع سابق، ص122.

أثر دخول الجيوش العربية في 15 أيار/مايو، فاحتلت الجليل بأكمله، واستولت على بعض القرى داخل الحدود اللبنانية.[1]

3- ثم أعادت قواتها الضاربة إلى الجنوب، فشنت هجوماً على القوات المصرية، وقد أدى اضطراب الأحوال الداخلية في مصر حينذاك إلى طلب مصر وقف القتال.

4- في 30 تشرين ثاني/نوفمبر 1948م، استفردت إسرائيل بالجيش الأردني في جنوب النقب ومعابر العقبة، فاضطر الأردن إلى سحب قواته من المنطقة، وانسحبت القوات العراقية من دون تفاوض مع إسرائيل من منطقة المثلث الواقعة بين نابلس وجنين وطولكرم، ودخلتها القوات الأردنية في مقابل التخلي لإسرائيل عن منطقة المثلث الصغير ومساحتها 450 كيلومتر، وتقع هذه المنطقة في الزاوية الشمالية الغربية للضفة الغربية، وكانت تضم نحو 24 قرية عربية من بينها أم الفحم وعارة وعرعرة، وسكانها نحو 60 ألف نسمة، وهي من أخصب الأراضي الزراعية وأجودها.[2]

نتائج الحرب :

أسفرت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عن نتائج بالغة الخطورة :

1- قامت دولة إسرائيل ودعمت كيانها بقوة السلاح.

2- استولت إسرائيل على 77.4% من مساحة فلسطين بينما كان خصص لها مشروع التقسيم نحو 56 % من تلك المساحة.

3- نزح نحو مليون من الفلسطينيين عن ديارهم و لجأوا إلى ما تبقى من فلسطين، الضفة الغربية المنضمة إلى الأردن 1950م، وقطاع غزة الذي وضع تحت الإدارة المصرية، كما لجأوا إلى البلاد العربية المجاورة -الأردن وسوريا ولبنان- وأقام أكثرهم في المخيمات يعيشون على المساعدات التي يتلقونها من (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى).[3]

هذا من ناحية فلسطين أما البلاد العربية، فقد تركت أثاراً بعيدة على جميع الدول العربية التي شاركت بها. فقد كانت المبرر الأول لانقلابات سوريا، وكانت السبب في مقتل رياض

---

(1) فلاح خالد علي : مرجع سابق، ص246، والذي يحدد عدد القرى اللبنانية التي سقطت في يد القوات الإسرائيلية بعشرين قرية.

(2) عارف العارف : النكبة، مرجع سابق، ج2، ص713-720.

(3) فلسطين تاريخها وقضيتها : مرجع سابق، ص126-127.

الصلح رئيس وزراء لبنان حينذاك، وكذلك اغتيال الملك عبد الله (ملك الأردن) في المسجد الأقصى بالقدس، وسريان الأحكام العرفية في العراق.[1]

أما في مصر فقد أثرت على التطور الداخلي في عدة مجالات :

1- إعلان الأحكام العرفية.

2- بروز التنظيم السري للإخوان المسلمين.

3- تصاعد أعمال العنف السياسي.

4- استياء الجيش وتكوين حركة الضباط الأحرار.[2]

أما على الصعيد العالمي فكان من أهم نتائج الحرب : أنها أوضحت مدى الأزمة التي تعيشها الإمبراطورية البريطانية –سبب المشكلة المباشر– وكانت الحلقة الأولى في سلسلة اضمحلال وانهيار هذه الإمبراطورية، حتى أن بعض الكتاب يرى، أن هزيمة بريطانيا في حرب 1948م، كانت أكبر بكثير من هزيمة البلدان العربية. إذ خلال عقد من الزمن فقدت بريطانيا كل مواقع سيطرتها المباشرة في الشرق الأوسط وخاصة فقدان سيطرتها المباشرة على موارد النفط الغنية في المنطقة.[3]

وهذا في اعتقادي رأي مبالغ فيه، وأن بريطانيا كانت ستفقد موقعها المتميز في الشرق الأوسط آجلاً أم عاجلاً، وذلك نتيجة ما عانته من ويلات الحرب العالمية الثانية وما أفرزته هذه الحرب من ظهور قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على مسرح الأحداث، وما يتمتعان به من قوة هائلة.

---

(1) باروخ كمرلنغ ويوئيل شموئل مغدال : الفلسطينيون – صيرورة شعب، ترجمة : محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، رام الله، 2001، ص 201–202.

(2) محمد سعيد حمدان، مرجع سابق، ص170.

(3) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م، ص 97–98.

المبحث الأول

الدور السياسي الأمريكي في حرب 1948م

1- مشروع القرار الأمريكي بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس/آذار 1948م.

2- قيام دولة إسرائيل والاعتراف الأمريكي بها.

3- المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20 أبريل 1948م.

4- الدور الأمريكي في فرض الهدنة الأولى على العرب.

5- مقترحات الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948م والموقف الأمريكي منها.

6- إنشاء لجنة التوفيق الدولية 1948م والموقف الأمريكي منها.

7- اتفاقيات الهدنة 1949م والموقف الأمريكي منها.

8- تأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين (الأنروا UNRWA) والموقف الأمريكي منها.

مشروع القرار الأمريكي بإلغاء قرار التقسيم 19 مارس 1948م :

بعد أن بذلت الولايات المتحة الأمريكية جهوداً كبيرة من أجل إقرار قرار التقسيم، ووجهت ضغوطاً هائلة للأعضاء المشاركين في الجمعية العامة من أجل تأييد القرار رقم 181 لسنة 1947م، تغير موقف الإدارة الأمريكية فجأة، وقد بعثت الخارجية الأمريكية ببرقية لسفارتها في القاهرة، جاء فيها : "بعد مراجعة التصريحات السياسية لمسؤولين أمريكيين كبار ومراجعة قرارات الكونغرس، ومراجعة برامج الأحزاب خلال الثلاثين عاماً الماضية، توصلت الحكومة الأمريكية إلى الاقتناع بأنه ما لم يكن هناك عامل غير محسوب في الوضع، فإن اتجاه الرأي العام، والسياسة المبنية على أساسه، قد أجبرت عملياً الولايات المتحدة على تأييد التقسيم".[1]

لقد عارضت وزارتا الخارجية والدفاع قرار التقسيم، لنفس الحجج المعتادة في تلك الفترة، وهي الحفاظ على مصالح أمريكا، بعد زوال نجم بريطانيا، منع السوفييت من ملء الفراغ، الحفاظ على النفط حيث أخذت الشركات الأمريكية امتيازات للنفط في العراق والكويت والسعودية.[2]

بعد قرار التقسيم، أعلنت بريطانيا أنها غير قادرة على تنفيذ التقسيم سلمياً، وأنها بصدد الانسحاب في الموعد المحدد من فلسطين، لذلك شعر رجال الإدارة الأمريكيين أن التقسيم لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة، وهم ليسوا على استعداد لذلك. وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في 12 فبراير/شباط 1948م، قدم مارشال وزير الخارجية الأمريكي مذكرة تتضمن ثلاث احتمالات : إلغاء التقسيم، إعادة القضية برمتها إلى الجمعية العامة للمراجعة، تطبيق التقسيم بالقوة[3]. وعندما اجتمع مجلس الأمن في 17 فبراير/شباط 1948م، طلبت اللجنة الخماسية المكلفة بتطبيق قرار التقسيم، بتكوين قوة عسكرية دولية لتنفيذ القرار، وعندها تقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار يدعو إلى إلغاء التقسيم، وتوقيع هدنة بين العرب واليهود بدلاً من التقسيم، وناشد بريطانيا بالبقاء في فلسطين حتى يتم حل المشكلة الفلسطينية بالطرق السلمية، وقد وافق مجلس الأمن على القرار الأمريكي بالإجماع.[4]

وقد دعا المندوب الأمريكي وارين أوستن Warren Austin إلى الحفاظ على السلام الدولي وليس فرض مشروع قرار التقسيم[5].

---

(1) Alan Taylor: Prelude to Israel, The institute for Palestine studies-Beirut, 1970, PP. 95-98.

(2) المرجع السابق، ص 68.

(3) محمد عبد السلام كريم : موقف الدول الخمس الكبرى من قرار التقسيم، صامد الاقتصادي، العدد 114، 1998/8/12+11+10، ص 159.

(4) ملف وثائق فلسطين، مجموعة أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، ج1، وزارة الإرشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1969م، ص 921.

(5) عاصم الدسوقي : الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1985م، ص 103.

المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية 20 أبريل/نيسان 1948م:

بعد أن طالبت الإدارة الأمريكية بإلغاء قرار التقسيم، تبنت مشروع الوصاية، هي أحد الحلول المقترحة لمعالجة الحالة في فلسطين بعد قرار إلغاء التقسيم وقد نص المشروع[*] :

"توضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، حيث يعين مجلس وصاية دولي، ويعين مجلس شيوخ مناصفة (بين العرب واليهود)، ومجلس نواب حسب عدد السكان، وذلك لمدة 3 سنوات، كما يضع الحاكم العام رئيس مجلس الوصاية التوصيات بشأن بيع وانتقال ملكية الأراضي، ويجري استفتاء عام بعد ثلاث سنوات".[1]

وصدر عن مجلس الأمن قراراً بإقامة لجنة هدنة في فلسطين، وكان ذلك في 23 أبريل/نيسان 1948م، وجاء في هذا القرار "إن مجلس الأمن : يقيم لجنة هدنة لفلسطين مكونة من ممثلين لأعضاء مجلس الأمن الذين لهم قناصل في القدس".[2]

هناك عدة عوامل دفعت الرئيس الأمريكي ترومان[**] للموافقة على مشروع الوصاية، أهمها التنفاس الحاد مع الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي على النفوذ، خاصة في الشرق الأوسط، إذ كان يعتقد مستشاروه السياسيون والعسكريون بوجود سياسة سوفيتية لاستنزاف الحلفاء في الشرق الأوسط، وكذلك حتى لا تفقد أمريكا التأثير في أوروبا بإرسال جيشها إلى فلسطين.[3]

بدأت على الفور حملة صهيونية واسعة، لإلغاء موضوع الوصاية والعودة لقرار التقسيم، ووقع الرئيس الأمريكي بين ضغط الصهاينة وضغط مشرعي السياسة الخارجية والاستراتيجية، وقد استسلم الرئيس للضغوط الصهيونية، وأعلن في 25 مارس/آذار 1948م، أن اقتراح الوصاية لا يناقض التقسيم، ثم أوقفت أمريكا مشروعها نهائياً في 12 مايو/أيار 1948م.[4]

(*) انظر الملحق رقم (11).

(1) ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 211، ص 927.

(2) ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 212، ص 927.

(**) هاري ترومان : الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، أصبح رئيساً عام 1945م إلى 1952م. كان مؤيداً للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكان من كبار مؤيدي تقسيم فلسطين عام 1947م، ولعب دوراً شخصياً رئيسياً في تأمين أصوات كافية لإنجاح المشروع في الأمم المتحدة. كانت حكومته أول حكومة تعترف بإسرائيل كما عمل على دعمها بالمال والسلاح (جولدا مائير : حياتي، دار الفكر، بيروت، ب.ت في هامش ص 153).

(3) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 70.

(4) سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 1967، ص 52.

وكانت الوكالة اليهودية قد عارضت بشدة موضوع الوصاية ورفضها لإلغاء قرار التقسيم وقالت في بيانها : "إن الوكالة اليهودية تعلن عن رفضها أي اقتراح يؤدي إلى تأجيل أو منع إقامة دولة يهودية. ولذلك ترفض الوصاية وتطالب بأن يعترف بها كحكومة لإسرائيل، حين ينتهي الانتداب في موعده المحدد 15 مايو/أيار 1948م، وتتعاون معها المنظمة الدولية على هذا الأساس".[1]

قيام دولة إسرائيل والاعتراف الأمريكي بها :

أعلن في مساء يوم الجمعة 14 مايو/أيار 1948م قيام دولة إسرائيل وعلى الفور أعلن الرئيس ترومان اعترافه بالدولة الجديدة.[2]

وهكذا سرعان ما غير الرئيس الأمريكي موقفه بفعل قوة الضغط الصهيونية التي مورست عليه.

ومن الملاحظ أن الحكومة الأمريكية لم تستطع تنفيذ قرار التقسيم بالقوة كما أنها أيضاً لم تمتلك عوامل القوة التي تمكنها من تنفيذ قرار فرض الوصاية على فلسطين خاصة وأن الحكومة البريطانية أعلنت عن عزمها إلغاء الانتداب والجلاء عن فلسطين فيما أعلن وزير الدفاع الأمريكي في 29 مارس/آذار 1948م، بأنه ليس للولايات المتحدة قوات لتنفيذ الوصاية، وكان الاعتقاد في البنتاجون "وزارة الدفاع الأمريكية" أن التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة لن يخدم سوى السوفيت لأن معنى وجود قوات أمريكية في فلسطين هو القيام بعمل ضد العرب مما يدفعهم إلى أحضان السوفييت.[3]

وحول اعتراف الرئيس الأمريكي ترومان بقيام دولة إسرائيل فمن المعروف أنه مع اقتراب موعد نهاية الانتداب في 15 مايو/أيار 1948م، تلقى ترومان رسالة من وايزمان يبلغه فيها تشكيل الحكومة المؤقتة للدولة اليهودية في منتصف ليلة 15 مايو /أيار، ويقترح أن تبادر الولايات المتحدة وتعترف بأحدث ديمقراطية في العالم[4]. وبعد 12 دقيقة من إعلان قيام دولة إسرائيل كانت الولايات المتحدة أول حكومة تعترف بدولة إسرائيل.[5]

---

(1) ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 209، ص 923.

(2) ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، وثيقة رقم 213، ص931-933.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى : "الولايات المتحدة والمشرق العربي"، الكويت، ط1، 1978م، ص83. انظر أيضاً : صالح بويصير : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، 2001، ص 223.

(4) Richard Stevens American Zionism and U.S Foreign Policy,1942-1947,(New York-Pageant Press 1962), P.250، انظر الملحق رقم (2).

(5) هنري كتن : فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة : وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنان، 1970م، ص75. انظر أيضاً : سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، الطبعة الأولى، 1967م، ص58-59.

مقترحات الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948م والموقف الأمريكي منها :

مع تفاقم الأزمة وتدهور الوضع في فلسطين نتيجة لاندلاع القتال، صدر عن الجمعية العامة القرار رقم 186 بتاريخ 14 مايو/أيار 1948م، والذي نص على تعيين وسيط دولي، لتحقيق السلام وتوقيع هدنة في فلسطين وتدعو جميع الأطراف للتعاون لتنفيذ هذه الهدنة، ومن المهام التي أسندت للوسيط الدولي : تأمين سلامة السكان ورفاهيتهم، وحماية الأماكن المقدسة والمواقع الدينية وإيجاد تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية.

ومن المهام المكلف بها أيضاً التنسيق مع لجنة الهدنة التي عينها مجلس الأمن في قراره رقم 48 الصادر في 23 أبريل/نيسان 1948م[1]. وكانت لجنة الهدنة تهدف إلى مساعدة مجلس الأمن في تنفيذ القرار رقم 46 لعام 1948م، من جميع الجهات، والعمل على وقف القتال[2]. وقد صدر القرار رقم 48/50 لوقف القتال والقرار رقم 48/53 يناشد الأطراف بتمديد الهدنة[3] للجمعية العامة، وقد أيدت الولايات المتحدة جميع القرارات.[4]

وقدم برنادوت مشروع لحل الصراع وتسوية المشكلة في فلسطين في 27 يونيو/حزيران 1948م، للأمين العام لجامعة الدول العربية وإلى حكومة إسرائيل المؤقتة، وقد تضمن مشروع برنادوت أفكاراً عامة للتسوية وحل الصراع قابلة للمناقشة والتعديل بعد المفاوضات التي ستجرى مع الأطراف المختلفة للصراع.[5]

مقترحات الكونت برنادوت بخصوص الحدود :

أ) وقد قدم برنادوت تقريره الأول بخصوص حدود فلسطين ودعا إلى إقامة دولتين عربية ويهودية ضمن حدود عام 1922م بما فيها شرق الأردن، وأبرز نقاط هذا التقرير :

1- ضم النقب إلي الأراضي العربية.

2- ضم الجليل بأكملها أو جزء منها إلي الأراضي اليهودية.

3- ضم مدينة القدس الشرقية إلي الأراضي العربية ومنح اليهود فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شؤونها.

4- تبقى مدينة يافا تحت الإشراف الدولي حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي.[6]

---

(1) المصدر السابق، القرار رقم 48، ص 175.

(2) المصدر السابق، القرار رقم 46، ص 174، والقرار 49، ص 175.

(3) المصدر السابق، القرار 50، ص 176، والقرار 53، ص 176.

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1972م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط 1993. القرار رقم 186، ص 16-17.

(5) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الوثيقة رقم 222، ص 953، وثيقة رقم 223، ص 955-956.

(6) الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها : معهد البحوث والدراسات العربية، إشراف : محمد أبو العز، مطابع دار الهلال، القاهرة، ص66-68.

(ب) وقد جاء بشكل ملحق للتقرير الأول الذي تضمن مقترحاتها الجديدة للحدود :[1]

1- يجب تنفيذ الحدود كما جاءت في قرار التقسيم والاعتراف بحدود الدولة اليهودية التي أصبحت واقعاً، مع بعض التعديلات لتتلاءم والوضع الإقليمي[2] كما يلي :

أ- ضم منطقة النقب إلي الأراضي العربية بما فيها المجدل والفالوجة.

ب- ربط الأراضي العربية بخط يمتد من الفالوجة جنوباً حتى اللد والرملة شمالاً ويجب أن تخرجا من أراضي الدولة اليهودية.

ج- ضم منطقة الجليل بكاملها إلى الدولة اليهودية.

2- وعند تطبيقات هذه المقترحات أشار برنادوت إلى أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الوحدة الجغرافية والجنسية، وأن تطبق على الطرفين بالتساوي وعدم التقيد بالحدود التي أقرها قرار التقسيم.[3]

3- يفضل ضم المنطقة العربية في فلسطين إلى شرق الأردن وتسوية حدودها مع جيرانها في وقت لاحق، وذلك لما بينهما (الأردن، المنطقة العربية في فلسطين) من علاقات اقتصادية وسياسية وكذلك روابط تاريخية وجغرافيا، ويصعب الفصل بينهما.[4]

4- تعلن حيفا مرفأ حراً على أن يعطي للدول العربية ذات الشأن منفذ إليه، على أن تتعهد الدول العربية باستمرار تدفق البترول العربي.[5]

5- إعلان مطار اللد حراً ويعطي للدول العربية ذات الشأن منفذاً إليه.[6]

مقترحات برنادوت بخصوص القدس واللاجئين :

أما مقترحات برنادوت بخصوص القدس فقد قال في تقريره الأول : "إن القدس تقع في قلب المنطقة العربية في أي مشروع للتقسيم، وأن أية محاولة لعزل هذه المدينة عن محيطها العربي أو أية إجراءات أخرى تفصلها عن الإقليم المخصص للدولة العربية فإنها تثير الكثير من الصعوبات والمشاكل، وبالرغم من المركز الخاص للقدس .. فإن أحداً لم يفكر في أي وقت

---

(1) أكرم زعيتر : القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، 1955، ص 232-233. انظر أيضاً : سمير سيسالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص 72.

(2) Year Book of the United Nations,UN.Department of Puplic Information, New York, 1947-1948, P.432.

(3) هنري كتن : فلسطين في ضوء الحق والعدل، مرجع سابق، ص 63.

(4) أكرم زعيتر : مرجع سابق، ص 233.

(5) U.N. year book 1947-1948, P. 434.

(6) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، الوثيقة رقم 222، ص 953.

بإدخال القدس ضمن أراضي الدولة اليهودية، ولذلك فإن ضم القدس للأراضي العربية لا يمس بمركز الدولة اليهودية ..".[1]

وقد رفضت إسرائيل مقترحات برنادوت بخصوص القدس وجاء الرد الإسرائيلي عن طريق موشي شاريت، برسالة أرسلها إلى برنادوت في 5 يوليو/تموز 1948م[2]. وقد رفضت الجامعة العربية مقترحات برنادوت في كتاب رسمي أرسله عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية في 30 يوليو/تموز 1948م، إلى الوسط الدولي.[3]

أما بخصوص اللاجئين فقد قال : كما يجب أن تؤكد منظمة الأمم المتحدة حق الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم، كما يجب أن تدفع تعويضات عن الممتلكات إلى من لا يرغب في العودة إلى دياره[4]، كما قدم برنادوت بعض المقترحات حول وقف القتال وبالتالي عقد هدنة بين الطرفين يتم خلالها إجراء مفاوضات غير مباشرة وإذا تم التوصل إلى اتفاقيات محددة يمكن عرضها على الشعبين في استفتاء عام.[5]

مقترحات برنادوت المعدلة :

لم تختلف كثيراً مقترحات برنادوت المعدلة عن سابقتها من حيث الجوهر باستثناء مقترحاته حول مدينة القدس، فقد أكد على ضرورة اعتراف العرب بدولة إسرائيل ضمن حدودها الحالية[6]، مع بعض التعديلات البسيطة وفق قرار التقسيم، وقد شملت التعديلات مدينة القدس بالطبع التي أخرجها بنادوت في هذا التقرير من الأراضي العربية ووضعها تحت إشراف دولي متمثل بمنظمة الأمم المتحدة، وقد جاء النص بشأنها كالتالي : "بالنظر لما لمدينة القدس من أهمية دينية ودولية، ينبغي وضعها تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة على أن تضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة"[7].

---

(1) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 219، ص 947.

(2) أكرم عدوان : مشاريع تدويل مدينة القدس 1916-1950، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1999، ص 115.

(3) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 218، ص 945.

(4) هنري كتن : فلسطين في ضوء الحق والعدل، مرجع سابق، ص 63.

(5) U.N. year book 1947-1948, P. 436.

(6) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج1، وثيقة رقم 223، ص 955-956. انظر : محمد عزت دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1959، ص 127-128.

(7) أكرم عدوان : مرجع سابق، ص 119.

كما تضمن التقرير ضرورة أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن منطقته. وهكذا نرى أن برنادوت قد تراجع عن مقترحاته بخصوص مدينة القدس وأخرجها من الدولة العربية وأعادها إلى سلطة الأمم المتحدة، كما أنه أقر مشروع التقسيم لعام 1947م.[1]

وكان تراجع برنادوت عن موقفه نتيجة الضغوط التي مارستها عليه الولايات المتحدة والحركة الصهيونية التي رأت في ضم القدس إلى الدولة العربية فشل كبير لها وكذلك كانت هناك ضغوط من بريطانيا والاتحاد السوفييتي، فتراجع عن موقفه، ورغم ذلك فقد رفضت مقترحات برنادوت من جميع أطراف النزاع العربية والفلسطينية والصهيونية.[2]

الموقف الأمريكي من تقرير الوسيط الدولي برنادوت :

رحبت الإدارة الأمريكية بالتقرير وطالبت جميع الأطراف بالموافقة عليه، واعتبرته يمثل مبادئ عامة لتسوية عادلة لقضية فلسطين، وقال وزير الخارجية الأمريكي مارشال : "بأنه أساس عادل عموماً لتسوية المشكلة الفلسطينية"[3]، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا الموقف يشكل إجماعاً عاماً في الإدارة الأمريكية، فقد أكد "سلير" عضو مجلس النواب عن ولاية نيويورك أن عودة اللاجئين يجب أن تكون مشروطة بالاستقرار الاقتصادي والأمن العسكري لإسرائيل وبإقامة سلم طويل الأمد بين الأطراف بالضمان الأمني للأقليات اليهودية في دول الشرق الأوسط.[4]

إنشاء لجنة التوفيق الدولية 1948م :

جاءت أول محاولة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي بعد قيام دولة إسرائيل من قبل منظمة الأمم المتحدة، في اجتماع الجمعية العامة الذي انعقد في باريس بتاريخ 11 ديسمبر/كانون الأول 1948م، وأصدرت القرار رقم 194[5]، بتشكيل لجنة التوفيق الدولية، وتألفت اللجنة من ممثلين عن فرنسا والولايات المتحدة وتركيا، وقد صدر القرار بموافقة 35 صوت، و15 صوت معارض للقرار، وامتناع 8 عن التصويت.[6]

---

(1) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 223، ص 955.

(2) مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974، المكتبة العصرية، بيروت، 1975.

(3) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة : كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985، ص 93-96.

(4) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص 80-81.

(5) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مج1، قرار الجمعية العامة رقم 194، ص18-19.

(6) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مصدر سابق، ص 19. انظر : سمير سيسالم، مرجع سابق، ص 81.

وقد جاء في القرار : "أن الجمعية العامة وقد بحثت الحالة في فلسطين، من جديد تعرب عن عميق تقديرها للتقدم الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون مهمتها :

أولاً : القيام بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة السابق (الكونت برنادوت) بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 الصادر في 14 مايو/أيار 1948م.(1)

ثانياً : تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ثالثاً : القيام بناء على طلب مجلس الأمن، بأية مهمة توكلها قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة(2).

وقد حدد باقي نص القرار المهمات، التي تتلخص في :

1- السعي لإيجاد تسوية سلمية.
2- تسهيل عودة اللاجئين إلى وطنهم.
3- إيجاد خطة لحل مشكلة وضع مدينة القدس.(3)

أعمال لجنة التوفيق الدولية والدور الأمريكي :

لقد تمركزت نشاطات اللجنة، تحت تأثير الولايات المتحدة، التي كانت العنصر المحرك فيها، حول كيفية حل مشكلة اللاجئين، من خلال تحويل قضيتهم من قضية شعب طرد من أرضه وسلب وطنه، إلى قضية خيام وإعاشة وتوطين. وقد قدمت الولايات المتحدة مقترحات جديدة، من خلال "لجنة التوفيق الدولية"، عُرفت باسم خطة "ماك جي"، وقد نصت على :

1- تتأسس التسوية على حل مشكلة اللاجئين، من خلال عملية توطين واسعة، في نطاق برنامج عام لتطوير المنطقة.
2- تتعهد الولايات المتحدة بتقديم معظم نفقات البرنامج.
3- يطلب من إسرائيل إعادة مائة ألف لاجئ إلى بلادهم.(4)

---

(1) أكرم عدوان : مرجع سابق، ص124.

(2) المرجع السابق، ص124.

(3) عبده الأسدي : المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101، شهر 7و8 و9، 1995، ص 63. انظر : عادل مالك : من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م، ص 62.

(4) عبده الأسدي : مرجع سابق، ص 63.

وعلى أثرها، قام "جي" يزيارة لبيروت في مارس/آذار عام 1949م، لشرح هذه الخطـــة، التي أطلق عليها "خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط"، حيث تدعو إلى تقـــديم مـــساعدات اقتصادية وتكنولوجية إلى الدول المرشحة لتوطين اللاجئين، من قبـــل وكالـــة تـــشرف عليهـــا الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا، في إطار امتصاص اللاجئين، مـــن خـــلال المـــشروعات الاقتصادية، وتوطينهم، دون الرجوع إلى رغبتهم في العودة إلى أراضيهم، في هذه المرة، طلب عودة مائة ألف لاجئ فقط، من أجل تذليل العقبات السياسية، وقد اشـــترطت إســـرائيل اعترافـــاً شاملاً بها، وتوطين العائدين وفق رغبتها، ثم ما لبثت أن تراجعت عن موقفهـــا، وانتهـــت هـــذه الخطة إلى الفشل.[1]

مؤتمر لوزان :

وجهت لجنة التوفيق الدولية دعوة إلى الحكومات العربية وإلى إسرائيل لحضور اجتماع لوزان لتسوية القضية الفلسطينية، وعينت 26 نيسان/أبريل 1949م، موعـــداً للاجتمـــاع، وقـــد عقدت لجنة التوفيق عدة جلسات مع الطرفين[2]، وقد وقع الطرفان على ميثاق (بروتوكول) دُعي بروتوكول لوزان في يوم 12 مايو/أيار 1949م، وقد تضمن : أن يكون التقسيم وحـــدوده مـــع بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية هي الأساس لحل النزاع بـــين الطـــرفين، وكـــذلك تدويل القدس وعودة اللاجئين وحقهم في التصرف في أموالهم وأملاكهـــم، وتعـــويض الـــذين لا يرغبون منهم في العودة.[3]

وقد استغلت إسرائيل مؤتمر لوزان وتوقيعها على البروتوكول في إقنـــاع الكثيـــر مـــن أعضاء الأمم المتحدة بالتصويت لصالح قبولها عضواً في الأمم المتحدة، وكان ذلك وفق القـــرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم 273 بتاريخ 11 مايو/أيار 1949م، والذي نـــص على قبول إسرائيل في عضويتها.[4]

وقد وافقت إسرائيل على توقيع بروتوكول لوزان حتى تضمن قبولها عضواً فـــي الأمـــم المتحدة وبعد ذلك رفضت تنفيذ بنود الاتفاق، خاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئـــين إلـــى ديـــارهم،

---

(1) Michael Jansen, The united states and the Palestinian people, Beirut, 1970, P. 130.

(2) عصام سخنيني : فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، م.ت.ف، مركـــز الأبحـــاث الفلـــسطيني، 1985، ص 113.

(3) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، مرجع سابق، ص 147.

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدرسابق، مج1، قرار الجمعية العامة رقم 273، فـــي 1949/5/11م، ص 21.

واشترطت الوصول إلى حل نهائي للقضية وتوقيع اتفاقية صلح مع العرب قبل أن تعيد اللاجئين أو تنسحب من الأراضي التي احتلتها خارج حدود التقسيم المحددة للدولة اليهودية.[1]

قرار الأمم المتحدة 1948/194م والدور الأمريكي :

لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً ورائداً في المسودة النهائية للقرار رقم 194 (الدورة3) الصادر في 11 ديسمبر/كانون الأول 1948م، والذي شكل الأساس لكل القرارات اللاحقة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، وإن كان هذا القرار مبنياً على أساس تقرير برنادوت، فإنه، بشكله النهائي؛ جاء معدلاً إلى حد كبير. فقد نصت نسخة سابقة قدمتها بريطانيا على ما يلي : "إن الجمعية العامة، تقرر وجوب السماح للاجئين العرب بالعودة إلى ديارهم في أقرب تاريخ ممكن، ودفع تعويضات كافية عن الممتلكات المفقودة نتيجة السلب أو المصادرة أو التدمير...".[2]

لكن هذه الفقرة أخضعت تحت رعاية الولايات المتحدة، لعدة تعديلات لتلطيف لهجتها وإضافة قيود عليها. فجاءت الفقرة 11 من القرار رقم 194 (الدورة 3)، بشكلها النهائي، على النحو التالي :

"إن الجمعية العامة تقر أنه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلي ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم بفعل ذلك في أقرب تاريخ ممكن عملياً، ودفع تعويضات عن أملاك الدين يختارون عدم العودة وعن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعوض عنها، بموجب مبادئ القانون الدولي أو تطبيق مبادئ العدل الطبيعي، من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة...".[3]

كان من بين التغيرات الحساسة التأكيد على أقرب تاريخ "ممكن عملياً للعودة بدلاً من أقرب تاريخ ممكن". وأدخل في التعديل النهائي أيضاً مبدأ العودة إلى الوطن، "أو" التعويض بدلاً من "و" التعويض، والفقرة "العيش بسلام مع جيرانهم" ويقصد اللاجئين، واضعاً بذلك شرطاً لم يكن موضوعاً على عودتهم، وعندما جرى الاقتراع جوبه هذا التعديل بالمعارضة من دول الكتلة الشرقية وكل الدول العربية آنذاك في الأمم المتحدة.[4]

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، مرجع سابق، ص 147. انظر : أميل توما : منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1986، ص 27.

(2) محمد شديد، مرجع سابق، ص 94، انظر أيضاً : سمير سيسالم، مرجع سابق، ص 85.

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرارات الجمعية العامة، مج1، القرار رقم 194، ص 19. انظر : Michael Jansen, Op.cit, PP. 83-95.

(4) محمد شديد : مرجع سابق، ص95-96.

الدور الأمريكي في تأسيس الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا UNRWA) والموقف الأمريكي منها :

بعد فشل لجنة التوفيق الدولية في مهمتها، قررت تشكيل فريقاً للمسح الاقتصادي تحت رئاسة أمريكية ليعد خطة شاملة للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط؛ وسوف تساعد هذه الخطة في تسهيل إعادة اللاجئين إلى وطنهم[1]، وقد عينت لجنة التوفيق غوردون كلاب رئيساً لهذه البعثة، وهو أمريكي ويشاركه أعضاء من بريطانيا وفرنسا وتركيا، وكان من أهم اقتراحات هذه البعثة، التوصية بإنشاء وكالة تتولى تنظيم وتوجيه برامج الإغاثة والأشغال العامة، وقد قدم هذا الاقتراح للجمعية العامة من قبل الدول الأربع الممثلة في بعثة المسح الاقتصادي، وأقرت الجمعية العامة هذا الاقتراح في في 8 ديسمبر /كانون الأول 1949م بالقرار رقم 302 (الدورة4)[2]. وأقر في جلسة تغيب عنها دول الكتلة الشرقية والدول العربية، وهذا القرار أعاد تأكيد الفقرة 11 من القرار رقم 194 ونص على إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى[3]، مخولة إياها إنفاق 54 مليوناً، كحد أقصى، خلال فترة ثمانية عشر شهراً ابتداءً من أول أبريل/نيسان 1950م، وأعطيت توجيهات باستيعاب مشروع الأمم المتحدة لغوث اللاجئين والتشاور مع لجنة التوفيق بشأن اللاجئين الراغبين في العودة إلى وطنهم، وإنهاء الإغاثة في وقت لا يتجاوز نهاية سنة 1950م، والتشاور مع الحكومات المعنية.[4]

وعين السفير الأمريكي في القاهرة "ستانتون عزيفين" مديراً لهذه الوكالة، وظلت المساهمات السنوية المقدمة من الولايات المتحدة تمثل الدعامة الأساسية للأونروا، فقد ساهمت الولايات المتحدة خلال الخمسة والعشرين سنة الأولى لتأسيسها (1950-1975م) بنحو 57% من تكاليف عملياتها، وخلال هذه الفترة دأبت الولايات المتحدة رسمياً على تأييد عودة اللاجئين إلى وطنهم.[5]

وهكذا رأينا الولايات المتحدة تقترح حلولاً ايجابية لصالح القضية الفلسطينية، أحياناً، ثم تتراجع عنها تحت الضغط الصهيوني وأنصار إسرائيل في أمريكا، وهذا راجع إلى شخصية الرئيس الأمريكي ترومان، والذي كان واقعاً بين الضغط الصهيوني وبين بعض مستشاريه وأركان إدراته الذين كانوا يرون أن التحيز الأمريكي لإسرائيل يلحق الضرر بالمصالح

---

(1) محمد شديد، مرجع سابق، ص 101.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرارات الجمعية العامة، مج1، القرار رقم 302، ص21-24.

(3) المصدر السابق، ص 23، انظر سمير سيسالم : مرجع سابق، ص 86.

(4) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، مج1، ص 24. انظر أيضاً : أميل توما : منظمة التحرير الفلسطينية، مرجع سابق، ص 29.

(5) محمد شديد، مرجع سابق، ص 97.

الأمريكية في البلاد العربية[1]، فكان يحاول إرضاء إسرائيل ويغدق عليها العون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي نفس الوقت يحاول عن طريق بعض المبادرات أن يمتص غضب العرب والرأي العام العربي للحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والهيمنة الاقتصادية على ثروات العرب، وكذلك الدفاع عن استراتيجيتها المتمثلة في إبعاد القوى العظمى عن المنطقة وخاصة الاتحاد السوفيتي، في ظل الصراع الدولي بين القوتين المتنافستين في مختلف مناطق العالم.

(1) سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مرجع سابق، ص 52.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1948م

1- الدعم الاقتصادي الأمريكي لليهود استعدادا للحرب.

2- الدعم الاقتصادي الأمريكي لليهود أثناء الحرب.

3- الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل بعد الحرب.

4- مساعدات اقتصادية أمريكية لتغطية آثار الحرب الصهيونية.

الدعم الاقتصادي الأمريكي لليهود استعداداً للحرب :

كانت الحركة الصهيونية تدرك أن نجاحها في إقامة وطن لليهود في فلسطين لـن يـنجح بالخطط البريطانية والأمريكية وحدها. وأن لابد من خلق حقائق على الأرض، وأن من أهم عوامل نجاحهم سيكون توفير الأموال اللازمة لتهجير اليهود من مختلف دول العالم خاصة أوروبا الشرقية و توطينهم في فلسطين بأكبر عدد ممكن، وبناء قوة مسلحة بتجنيد اليهود في فلسطين وشراء السلاح لهم، وكانت تدرك أيضاً بعد قرار التقسيم أنه لن يجدي وحده، وأن العرب سيرفضونه وأنـه فـي النهاية لا بد من الحرب لتحقيق قرار التقسيم كواقع على الأرض، وأن هذه الحرب والاستعداد لهـا يتم بتجنيد العصابات المسلحة وجلب السلاح والجنود، وذلك الأمر لابد له من تمويل، وأنه يحتـاج إلى أموال طائلة لتحقيقه، لذلك عمدت الحركة الصهيونية للتوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تقول جولدا مائير في مذكرتها : "لقد ذهب بن جوريون إلى الولايات المتحدة، وتوجه إلـى يهود أميركا قبل اندلاع حرب الاستقلال بثلاث سنوات، وقاد حملة تبرعـات بـشعار "الاحتمـال المتوقع للحرب من العرب".[1]

كانت الجالية اليهودية الأمريكية، حوالي ثلاثة بالمائة من سكان أميركا وكثير منهم يعيشون في الولايات الهامة انتخابيا مثل نيويورك، يقفون على الجانب الآخر من سـاحة المعركـة حـول فلسطين، كانت هذه الجالية حسنة التنظيم في مجموعات مختلفة، وكان كثير من هذه المجموعـات مؤيدين لإقامة دولة يهودية في فلسطين، ومستعدين لإنفاق الأموال من أجل القضية، فقد دفعت (لجنة التوزيع المشتركة) التي يمولها الأمريكيون، معظم نفقات العملية الكبيرة التي قامت بها الموسـاد[*] في أوروبا الشرقية، خاصة نقل المهاجرين اليهود إلى فلسطين وتهريب الـسلاح إلـى العـصابات الصهيونية استعداداً للحرب ضد عرب فلسطين.[2]

الدعم الاقتصادي الأمريكي لليهود أثناء الحرب :

أثناء الحرب استمر الدعم المالي الكبير من الجاليات اليهودية فـي الولايـات المتحـدة، وكان له دور حاسم في تمويل آلة الحرب الصهيونية، خاصة أنه أسـهم فـي تهريـب الـسلاح والمهاجرين من شرق أوروبا الذين كانت العصابات الصهيونية في أمس الحاجة لهـم لتجنيـدهم في الحرب وقد غير الرئيس ترومان في عام 1948م موقفه من قـضية فلـسطين، فقـد كـان

---

(1) جولدا مائير : حياتي، دار الفكر، ب ط، ب ت، ص125.

(*) الموساد : جهاز المخابرات الإسرائيلية ويعرف اختصاراً بالموساد ويقوم بالتجسس والنشاط الآمنى لـصالح إسرائيل في الخارج، خاصة نقل السلاح واغتيال الشخصيات المعادية للصهاينة وتجنيد العملاء (ويكيبيـديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

(2) أندرو وليسلي كوكيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص27.

يعارض قرار التقسيم وإقامة دولة لليهود خوفاً من النفوذ السوفيتي وضـياع مـصالح أمريكـا الاقتصادية مع الدول العربية، خاصة بعد اكتشاف النفط[1]. إلا أن ترومان تعرض لضغط شـديد مارسه لمصلحة الحركة الصهيونية، أفراد متنفذون لهم علاقة وثيقة برئيس الجمهورية[2]، ويشير بعض الباحثين أن هذا الضغط لم يكن عملاً فردياً بل كان جزءاً من جهد منسق قام بـه يهـود أمريكا لإقناع ترومان بتجاهل أو رفض مشورة المسئولين في وزارتي الخارجية والدفاع الـذين كانوا يعارضون الدعم الأمريكي غير المشروط لإقامة دولة يهودية في فلسطين.[3]

وليس هناك من شك، في أن رغبة ترومان في الحصول على أصـوات اليهـود كانـت عاملاً رئيسياً في موقفه بدعم إسرائيل، لكن الموقف الاستعماري الذي يرمي إلى إقامـة قاعـدة لحماية المصالح الأمريكية، كانت سبباً لا يقل أهمية، خاصة وأن النجاحات العسكرية لليهود قـد بددت مخاوف الرئيس وقد بدأت سياسة ترومان أثناء الحرب تعمل في عدة اتجاهـات سياسـية واقتصادية وعسكرية، أما الاتجاه الاقتصادي وهو ما يعنينا في هذا المبحث، قد تمثل في إغـداق المساعدات عليها حتى تقف على رجليها، وقد قام بالفعل بتنفيذ سياسته، فقد اعترفـت الولايـات المتحدة بإسرائيل قانونياً، ورفعت التمثيل الدبلوماسي معها إلى درجة سفارة في يناير 1949م[4]. وعلى الصعيد الاقتصادي والمالي فقد قدمت لها قرضاً بمبلـغ 100 مليـون دولار، مـن بنـك الاستيراد والتصدير الأمريكي الذي يساهم في تمويل جزء من التجارة الخارجية الأمريكية باسـم التطوير الاقتصادي.[5]

والغريب أن أمريكا ادعت أن القرض يساعدها في الضغط على إسرائيل لتنفيذ قـرارات الأمم المتحدة، أي أن سياسة "إسرائيل قوية" بدأت منذ وقت مبكر، وما زلنا حتى اليـوم نـسمع نفس التبرير لدى تقديم كل مساعدة لإسرائيل، وهو أغرب تبرير عرفه تاريخ العلاقات الدولية.

---

(1) فرد لوسون : إدارة ترومان والفلسطينيون – فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كليتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص83.

(2) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli conflict making America. S. Middle East Policy from troman to Reagan (London: Chicago, 111, University of Chicago, Press, 1985), PP. 33-34.

(3) فرد لوسون : ادارة ترومان والفلسطينيون، فلسطين والسياسة الامريكية، مرجع سابق، ص83–84.

(4) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص78.

(5) نشرة الأرض –مجلة الأرض، دمشق، عدد 16–1974/5/17م. تذكر النشرة أن تاريخ القرض 29 نوفمبر 1948م، بينما غالبية المصادر تشير أن تاريخه يناير 1949م، قد كان الرئيس ترومان قد وعد وايزمان أول رئيس لدولة إسرائيل في رسالة بعثا له في 29 نوفمبر باعطائه القرض.

الدعم الاقتصادي الأمريكي لإسرائيل بعد الحرب :

لقد كان السعي الصهيوني إلى إدخال ترومان في المعسكر المؤيد لإسرائيل أمراً بالغ الأهمية ولكن الإدارة الأمريكية رأت أن هذا لابد أن يتم ضمن تخلي إسرائيل عن علاقاتها مع الكتلة الشرقية الشيوعية والتحول كلياً إلى الكتلة الغربية.

وكانت تلك الفكرة شيئاً محرماً بالنسبة لكثير من الإسرائيليين الذين شعروا بأن على إسرائيل أن تبقى محايدة، على الأقل مهما كانت الدولارات التي قد تنفقها المنظمات الصهيونية الأمريكية لصالحهم[1]. لقد خضع ترومان للضغوط الصهيونية نتيجة الحملة الانتخابية والإغراءات الصهيونية بدعمه في الانتخابات. وقد جاءت مكافأة ترومان في نتائج انتخابات 1948م.[2]

كانت مشكلة إسرائيل الكبرى في بداية تأسيسها تتمثل في أنها تريد المال والوصول إلى المليوني يهودي في الاتحاد السوفيتي، فلم يعد ممكناً لها أن تحقق الهدفين في وقت واحد، بينما كانت في أمس الحاجة إلى الأموال وكانت الجالية اليهودية قد ساهمت بمبالغ ضخمة في دعم إسرائيل، ولكن التبرعات لم تكن تكفي للحفاظ على إسرائيل ففي عام 1949م، كانت الحكومة تخطط لوصول ما لا يقل عن 230 ألف مهاجر من أوروبا الشرقية بصفة رئيسية، ومن الأقطار العربية أيضاً، مثل العراق، وحيث أن توطين كل مهاجر يكلف ما لا يقل عن ألفي دولار، فإن هذا يعني أن إسرائيل ستضطر لإنفاق حوالي 500 مليون دولار أكثر من الميزانية الحكومية بأسرها في السنة السابقة – من أجل توطين المهاجرين الجدد.[3]

كانت موارد إسرائيل غير كافية، فلم تزد القيمة الإجمالية لصادراتها عام 1949م عن أربعين مليون دولار، كان معظمها حمضيات والماس مصقولاً ووصلت نسبة البطالة عشرة بالمائة، وكانت أعلى بين المهاجرين الجدد،وفي غضون تلك السنة، تلقت إسرائيل حوالي مئة مليون دولار كتبرعات من الجالية اليهودية الأمريكية ولكن الكرم الخاص لم يكن كافياً، ولا يمكن توفير الشريان المالي الضروري إلا من قبل الحكومة الأمريكية، ومن المفارقات المضحكة أن قوة المشاعر الاشتراكية في إسرائيل هي التي وفرت أول مبرر للمساعدات الأمريكية الرسمية. وقد بلغت القروض التي حصلت عليها إسرائيل من أمريكا منذ قيامها في بداية حرب 1948م وحتى عام 1959م (614.3) مليون دولار فيما حصلت الدول العربية مجتمعة في خلال نفس الفترة على 386 مليون دولار.[4]

---

(1) اندرو وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص9.

(2) المرجع السابق، ص28–29؛ انظر : نص البيان الصحفي الصادر عن البيت الأبيض بشأن اجتماع الرئيس الأمريكي ترومان مع أعضاء اللجنة التنفيذية في الوكالة اليهودية الأمريكية، في 1946/7/2م، في ملف وثائق فلسطين، ج1، مصدر سابق، ص647–648.

(3) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 83.

(4) أندرو وليسلي كوكبيرن : مرجع سابق، ص31؛ أسعد عبد الرحمن : المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، ص29.

وفي 13 حزيران/يونيو 1950م تلقت إسرائيل قروضاً لبناء ميناء حيفا وتـشييد سـكك حديدية استراتيجية[1]. كما قدم بنك الاستيراد والتصدير مساعدة جديدة بمقدار 35 مليـون دولار عام 1950م، لمزيد من التطوير الزراعي ومنحت أمريكا إسـرائيل قروضـاً لتـوطين اليهـود المهاجرين للكيان الجديد، ومن أجل التطوير التقنى بقيمة 64 مليون دولار عـام 1951م، و72 مليون دولار عام 1952م، و53 مليون دولار عام 1953م[2]، كما وقع الطرفـان عـام1950م اتفاقية "النقطة الرابعة" التي زادت المساعدات والدعم الاقتصادي لإسـرائيل، وهكـذا انهالـت المساعدات والدعم لإسرائيل عن طريق المنح والمساعدات المباشرة، وقروض بنـك الاسـتيراد والتصدير، وتوريد فائض المنتوجات الغذائية الزراعية، والتبرعـات الأمريكيـة المعفـاة مـن الضرائب عبر النداء اليهودي المتحد، وبيع السندات الإسرائيلية في البورصة والأسواق الماليـة الأمريكية. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة التي تملك هذا الحق في أمريكا، إذ بلغت نـسبة رؤوس الأموال الوافدة لإسرائيل ما بين 1949-1956م 57% من الدخل القومي الإسرائيلي.[3]

مساعدات اقتصادية أمريكية لتغطية آثار الحرب الصهيونية :

عندما أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أصبح الشكل العام الذي ينبغـي أن تتخذه المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى العالم موضوع مناقشات حادة بين كبـار المـسئولين في الحكومة الأمريكية. كانت بعض الدوائر (ولا سيما وزارة الخارجية) تحبذ تقـديم مـساعدات موسعة إلى الدول، لمساعدة المناطق التي خربتها الحرب. وكان بعضها الآخر يعارض مثل هذه المساعدات الحكومية على أساس أنها ستعرقل حرية العمل في السوق الدولية، فيترتب على ذلك بالتالي حدوث استخدام غير كفؤ لموارد البلاد نسبياً. وحسم هذا النقاش، بالنسبة إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة، وفق الموقف الأول. لذا اتخذت المعونة الأمريكية إلى أوروبا الغربية شكل منح مباشرة من الدولة إلى حكومات القارة الأوروبية.[4]

أما بالنسبة إلى أجزاء أخرى من العالم، التي تعتبر "هامشية" فلم تكن نتيجة ذلك الجدال بهذا الوضوح. في حزيران/يونيو 1945م اقترح دين أتشسون، مساعد وزيـر الخارجيـة الأمريكيـة، بالاشتراك مع دائرة شئون الشرق الأدنى أن يؤسس الكونجرس صندوقاً يخصص له مبلغاً سـنوياً قدره مئة مليون دولار يستخدم في دعم المصالح الأمريكية، الاستراتيجية والسياسية، فـي الـشرق

(1) نبيل شعث : فلسطين الغد، شئون فلسطينية، عدد 2، مايو/أيار، 1971م، ص15.

(2) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص82، 83.

(3) كامل أبو جابر : الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربيـة، القـاهرة، ط1، 1971م، ص88.

(4) فرد لوسون : مرجع سابق، ص 87.

الأوسط. فرفض وزير الخارجية جيمس بايرنز هذا الاقتراح على أساس أن الكونجرس لن يوافق مطلقاً على خطة يترتب عليها مثل هذه التورط الحكومي الواسع في الشؤون الاقتصادية.[1]

في أواسط أغسطس/آب 1948م، قامت وزارة الخارجية بإبلاغ رئيس الجمهورية أنه "نتيجة للقتال الأخير في فلسطين، ترك نحو 330 ألفاً من السكان العرب لذلك القطر المقيمين في مناطق تقع الآن تحت احتلال الحكومة المؤقتة لإسرائيل أو القوات العسكرية الإسرائيلية، تركوا على نحو سريع بيوتهم، وهم الآن منتشرون إما في الأجزاء العربية من فلسطين أو في الأقطار المجاورة، من ضمنها سوريا وشرق الأردن ومصر". ومع أن اللاجئين اليهود والعرب يواجهون كلهم شدائد كثيرة، "فإن محنة العرب أخطر بكثير، إنهم لا يملكون شيئاً، وهم بلا مأوى وليس عندهم شيء من التجهيزات الطبية ووسائل النظافة والطعام... وما أن يحل الشتاء ويبدأ هطول الأمطار حتى تصبح المأساة شاملة لا مناص منها إلا إذا بدأت الإغاثة بالوصول"[2]. واقترحت وزارة الخارجية كاستجابة أمريكية مناسبة لهذه الحالة :

1- أن تواصل الوزارة جهودها للحصول على تبرعات فورية من منظمات الإغاثة الخاصة الأمريكية.
2- أن تخول الوزارة بمفاتحة الدوائر الحكومية الأخرى لكي تتحمل شطراً من عبء الإغاثة الدولي للاجئين في الشرق الأدنى.
3- أن تقوم الوزارة، كجزء من مشاركة هذه الحكومة جهودها الدبلوماسية في التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة فلسطين، بحث الحكومة المؤقتة لإسرائيل والحكومات الأخرى المعنية على تلبية الحاجة إلى إعادة اللاجئين العرب واليهود تحت ظروف لن تؤدي إلى تهديد الأمن الداخلي للدول المتلقية.[3]

وبعد شهر واحد اقترحت هيئة الأركان المشتركة رسمياً أن يقوم وزير الدفاع بوضع برنامج معونة شامل للسكان العرب في فلسطين. وجاء في اقتراحها أن الهيئة ترى "أن البؤس الحاضر الذي يعانيه زهاء 300 ألف لاجئ عربي من فلسطين وعدم قدرة الدول العربية على تلبية حاجاتهم العاجلة يتيحان للولايات المتحدة الفرصة لتقوية أواصر الصداقة بين الشعب العربي وشعب الولايات المتحدة وللإعلاء من شأن سمعتها، وكان كلا الأمرين : الصداقة والسمعة، قد أصابه الضرر من جراء الأحداث الأخيرة المتعلقة بحالة فلسطين".[4]

---

(1) فرد لوسون : مرجع سابق، ص 87.

(2) فرد لوسون : ادارة ترومان والفلسطينيون، فلسطين والسياسة الامريكية، مرجع سابق، ص83.

(3) المرجع السابق، ص 84.

(4) فرد لوسون : مرجع سابق، ص 87.

ونتيجة لذلك، قامت وزارة الخارجية بحث رئيس الجمهورية في 15 أكتوبر/تشرين الأول1948م على أن يأمر بموجب صلاحيته بصفته القائد العام، "المؤسسة العسكرية في البلاد أن تخرج من مستودعاتها أو ما يمكن الحصول عليه سريعاً من الدوائر الأخرى : 100 ألف بطانية، خمسة آلاف طن من القمح، ملابس أو أقمشة مناسبة لمائتي ألف شخص، كمية من الدواء والتجهيزات الطبية التي تدعو إليها الحاجة الماسة، وتوفير وسائل النقل لشحن هذه المعونات إلى الشرق الأدنى. يجب ألا يتجاوز مجموع قيمة التجهيزات والنقل مليون ونصف دولار لتغطية الفترة من الآن وحتى نهاية العام.[1]

وفي الوقت ذاته تماما كان المبعوث الأمريكي في تل أبيب، جيمس مكدونالد، يكتب إلى رئيس الجمهورية يقول : "إن مأساة اللاجئين العرب صارت تأخذ أبعادا فاجعة بشكل سريع وينبغي التعامل معها بصفتها كارثة". وكان من رأي المبعوث "أن الحالة تتطلب البرنامج الشامل نفسه والعمل الفوري نفسه الذي تدعو إليه النوازل الماحقة كالطوفان أو الزلزال. ما من شيء أقل من هذا سيحول دون وقوع خسائر مريعة"[2]. وكان مساعد وزير الخارجية، روبرت لوفت، في باريس لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحسباً من قيام مستشار الرئيس، كلارك كليفورد، بمحاولة الوقوف في وجه أية مناشدة من وزارة الخارجية من أجل اللاجئين العرب، أرسل لوفت برقية طويلة إلى كليفورد يقول فيها أن الجمعية العامة للأمم المتحدة على وشك المصادقة على اية حال على مساعدة اقتصادية إلى السكان العرب في فلسطين وإن بريطانيا العظمى قد أخذت المبادرة لتقديم مشروع قرار لهذا الغرض. واختتم لوفت برقيته بقوله: "إن وفد الولايات المتحدة يوصي بقوة أن يكون القرار مشروعاً مشتركاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إذ سيكون من غير الممكن لنا أن نبقى صامتين بشأن الأمر ولأننا نرى ألا ندع الانكليز يحصلون على الفضل كله لقيامهم بتقديم مشروع قرار سنقوم بلا شك بالموافقة عليه فيما بعد ".[3]

أبرق مكدونالد من تل أبيب تأييدا لهذا التحرك في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 1948م. وقد أضاف مقترحاً أن تقوم إدارة ترومان بالتعاون مع الصليب الأحمر الأمريكي بتقديم الغذاء والكساء إلى اللاجئين في فلسطين، وهم بأمس الحاجة إلى ذلك، وبالإضافة إلى هذا تبرع مكدونالد بأن يطير إلى باريس ليقدم شهادة علنية أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة بصفة "خبير في شئون اللاجئين" وأسر القول إلى البيت الأبيض "بأن ظهوراً كهذا للممثل الأمريكي الخاص

---

(1) Donald Neff, "U.S. policy and the Palestinian refugees", Journal of Palestine studies, Vol. 18, No. 1 (Autumn 1988), P. 105.

(2) Donald Neff, Op. cit., P. 106.

(3) فرد لوسون : إدارة ترومان والفلسطينيون، فلسطين والسياسة الامريكية، مرجع سابق، ص90.

في إسرائيل سيساعد على إجابة الانتقاد العربي بأن الولايات المتحدة مهتمة برفاه اليهود دون غيرهم على نحو غير متوازن وغير مناسب"[1]. حين واجه رئيس الجمهورية إجماعاً كهذا من جانب مرؤوسيه، قام بتخويل وزارة الخارجية أن تقوم بجهد ذي شقين لإرسال مواد الإغاثة إلى اللاجئين العرب واليهود الذين شردهم القتال في فلسطين. لقد خولت الوزارة الاتصال بحكومات أخرى في محاولة لتقرير مقدار المساعدة المحتملة المتعددة الأطراف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنها قد أوعز إليها الاتصال بالمؤسسات الخاصة لطلب أموال ومواد لكي ترسل إلى فلسطين فورا. في أوائل أكتوبر/تشرين الأول 1948م بين مسئولو الخارجية للرئاسة أنهم لا يستطيعوا أن يجمعوا ما يكفي من الأموال والتجهيزات التي تكون مجهوداً في الإغاثة جديراً بالاحترام"، ونتيجة لذلك، قام لوفت بصفته وزيراً للخارجية بالوكالة، بحث ترومان على أن يطلب من الكونغرس رصد مبلغ 16 مليون دولار لتغطية نصف مبالغ الإغاثة التي قدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها ستكون ضرورية لتوفير الغذاء والمأوى والتجهيزات الطبية للاجئين الفلسطينيين. صادق رئيس الجمهورية على هذا الإجراء في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 1948م وأبلغ قراره إلى الكونغرس بعد أسبوعين.[2]

بحلول مارس/آذار 1949م اتضح فشل الأمم المتحدة للتوفيق في فلسطين في إقناع الحكومة المؤقتة لإسرائيل بإعادة عرب فلسطين الذين تركوا ديارهم أثناء القتال، الأمر الذي حفز على إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه اللاجئين. انضم ممثل الولايات المتحدة في اللجنة، مارك إثريدج، إلى جورج ماكغي، من كبار مستشاري وزارة الخارجية عن شئون الشرق الأدنى، بتقديم توصية تقوم واشنطن بموجبها بإقناع تل أبيب بقبول عودة ربع مليون لاجئ عربي، وكان هذا يعني ضمناً أن تقوم الحكومات المجاورة بتسوية أمر العدد الباقي من اللاجئين[3] بذل دين أتشسون، مساعد وزير الخارجية، جهداً في الضغط على وزير الخارجية الإسرائيلي لإعادة "ربع عدد اللاجئين مثلاً" أي نحو 200 ألف لاجئ، وذلك حين التقيا في نيويورك في 5 أبريل/نيسان 1949م وحين تحاشى الإسرائيليون هذا الاقتراح متهربين منه، قام الرئيس ترومان نفسه بمواجهة رئيس الدولة الإسرائيلي بشأن القضية. ويقول اثريدج إن ترومان أخبره في نهاية نيسان/أبريل قائلاً : "أنا مشمئز من الطريقة التي يتناول بها اليهود مشكلة اللاجئين. وقد أخبرت رئيس إسرائيل بحضور سفيره بما أراه عنها بالضبط، وآمل أن يكون لذلك بعض التأثير"[4]، وقد أدى الضغط الأمريكي المستمر إلى أن

---

(1) فرد لوسون، مرجع سابق، ص91.

(2) المرجع السابق، ص 92.

(3) Benny Morris, The Brith of the Palestinian Reeffuugee Problem, 1947- 1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), PP. 258-259.

(4) Donald Neff, Op. cit., P.107.

تعلن الحكومة الإسرائيلية في أواسط يونيو/حزيران 1949م أنها "ستنظر بترحاب" في طلبات يتقدم بها العرب الموجودين داخل الحدود الإسرائيلية بإعادة زوجـاتهم وأطفـالهم، وبحسب ما يقوله بني موريس، "فإن الإسرائيليين طبلوا وزمروا لهذا المخطط ووصفوه بأنه "إجراء واسع النطاق للتخفيف من عناء الأسر العربية التي تفرق شملها نتيجة الحرب".(1)

عبر المسؤولون الأمريكيون في الحال عن خيبة أملهم باقتراح جمع شمل الأسر هذا قائلين إن مثل هذه الخطوات الرمزية "تسبب تأخيراً في إيجاد حل للاجئين"(2). عندئذ وبعد نقـاش حـاد، قامت الحكومة الإسرائيلية بإشعار واشنطن بأنها ستنظر في أمر مئة ألف لاجـئ. أجابـت وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذا العرض لم يزل غير كاف وكررت توصيتها بأن تجبر تل أبيب علـى قبول ربع مليون عائد.لكن ترومان في جهد أخير للعثور على حل وسط لمشكلة اللاجئـين، وافـق على الخطة بشكل غير رسمي كطريقة لكسر "حالة الاستعصاء" التي تأخذ بخناق القضية.(3)

إن هذه الخطوات، وإن كانت لابد ستبدو غير وافية في منظور الماضي ومقارنة بـالبرامج الأمريكية الرسمية دعما لدولة إسرائيل الجديدة تظهر أن سياسة الولايات المتحدة تجـاه فلـسطين وسكانها العرب خلال 1947-1948م كانت أكثر تعقيداً مما عرضته الكتابات التقليديـة . إن قيـام إدارة ترومان فقط بتولي سلسلة من البرامج لتقديم المعونة الاقتصادية والإغاثة العاجلة إلى الفلسطينيين، قامت كذلك بممارسة ضغط ما على الحكومة الإسرائيلية للسماح للاجئين العرب بالعودة إلى بيوتهم بعد انتهاء القتال. إن هذه البرامج وإصرار واشنطن المشهود على الإبقاء عل حظر الأسلحة والمواد العسكرية ومنع وصولها إلى فلسطين المنتدب عليها، ينبغي أن تحفزنا إلى إعادة تقييم الفائـدة مـن التفسير السياسي المحلي لسياسة الولايات المتحدة في شرقي المتوسط في ذلك الحين. ولابـد مـن دراسة الدوافع المختلفة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وفقاً لمصالحها الاستراتيجية.

---

(1) Morris, Op.Cit. P. 277.

(2) Ibid, P.278.

(3) Ibid, P.279.

المبحث الثالث

الدور العسكري الأمريكي في حرب 1948م

1- التغلغل الصهيوني في المؤسسة العسكرية الأمريكية.

2- تجنيد الضباط العسكريين الأمريكيين في صفوف الصهاينة.

3- العلاقة الإسرائيلية التشيكية والموقف الأمريكي منها.

4- أسلحة صهيونية أمريكية إلى فلسطين.

التغلغل الصهيوني في المؤسسة العسكرية الأمريكية :

كانت الولايات المتحدة الأمريكية وافدة جديدة إلى الشرق الأوسط حيث كانت انجلترا وفرنسا وروسيا تتدخل في شئون المنطقة منذ القرن التاسع عشر، وكان البريطانيون طوال عقود يخافون أن يسيطر طرف آخر على الشرق الأوسط وبذلك يقطع طريقهم إلى الهند، ولم يتدخل الأمريكيون في المنطقة إلا في الثلاثينات حيث تم اكتشاف بحيرات شاسعة من النفط تحت رمال السعودية المجدبة وقد اجتمع الرئيس الأمريكي روزفلت مع الملك السعودي عبد العزيز يوم 1945/2/14م على ظهر الباخرة كوينسي فوق مياه قناة السويس وقد قام روزفلت بإهداء الملك كرسيه المدولب الإحتياطي (ذو العجلات)[1]. وبعد ذلك أصبحت السيطرة على حقول النفط مصلحة حيوية، لم تكن مؤسسة الأمن القومي الأمريكي لتقبل بتعريضها للخطر، وقد قال مسئول أمريكي في عام 1948م : "ربما تكون السعودية أغنى مكافأة اقتصادية في التاريخ".[2]

وقد اتخذت وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية في شجب أي تأييد رسمي للقضية الصهيونية، ليس بسبب القلق على مصير السكان العرب في فلسطين، ولكن لأن التأييد قد يضايق الحلفاء المهمين مثل الأسرة السعودية. وهكذا نرى أن مواقف الدول الكبرى كانت تتوافق مع مصالحها، وليس وفقاً للمبادئ المعلنة.

كان هذا هو موقف الولايات المتحدة في البداية لكن الإدارة الأمريكية خضعت للضغوط الصهيونية، خاصة بعد الانتخابات التي أدت إلى فوز الرئيس الأمريكي هاري ترومان، كما ذكرنا في المبحث السابق، وقامت الجالية اليهودية الأمريكية بدور كبير في مساعدة القضية الصهيونية ودعمها في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وقدمت الأموال اللازمة لتمويل صفقات السلاح التي اشترتها العصابات الصهيونية في أوروبا الشرقية، خاصة الأسلحة التشيكية، التي لعبت دور خطير ومهم جداً في تسليح العصابات الصهيونية في الحرب، يقول رابين : "إن الأسلحة التي جاءتنا من تشيكوسلوفاكيا لولاها لما انتصرت إسرائيل، ولا حتى صمدت في الحرب"[3]. وقد قدم كثير من اليهود الأمريكيين مساعدة أكثر فعالية، ومثال ذلك فإن شركة الطيران التي أوصلت الرادار الأمريكي إلى الحكومة التشيكية في كانون الأول 1948م كانت تسمى "سيرفس ايروايز" وكان أسسها مهرب يهودي أمريكي اسمه أدولف وليام شويمر،

---

(1) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م، ص47-49. أنظر : محضر الإجتماع بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي روزفلت في ملحق الوثائق في كتاب هيكل ملفات السويس، الوثيقة رقم 9، ص 624، والوثيقة رقم 10، ص626-627.

(2) أندور وليسلي كوكبيرن : مرجع سابق، ص26-27.

(3) مذكرات اسحق رابين : ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م، ص57.

وكان مهندس سابقا مع شركة (تي دابليو-إيه) إذ كان يربطه الإخـلاص للـصهيونية بطاقـة لا حدود لها، للعمل لصالح أمن إسرائيل، ويروي هانك غرينسبن وهو صحفي يهودي أمريكي أن عليه أن يلغي كل شيء ويطير فوراً إلى هاواي للتفتيش على مجموعة من المواد الفائضة عـن الحرب والتي تحتاج إليها الهاجاناة في فلسطين.(1)

ولقد قدم اليهود الأمريكيون الرادار الأمريكي للحكومة التشيكية مقابل كميات كبيرة مـن سلاح المدفعية والطائرات الحربية التي ساهمت في حسم الكثير من المعارك في فلسطين.(2)

تجنيد الضباط العسكريين الأمريكيين في صفوف المنظمات الصهيونية :

من أشكال التجنيد التي مارستها الحكومة الصهيونية السرية، والتي اهتم بها الموظفـون العسكريون الأمريكيون ومسئولو الاستخبارات اهتماماً أوسع، كانت العروض المباشرة المقدمـة إلى العسكريين الأمريكيين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا في الخدمة الفعلية، وكان هذا الأمر يمس الولايات المتحدة مباشرة.

ففي سنة 1948م، كان القانون الأمريكي ينص على أن أي مواطن أمريكي يقبل ويمـارس وظيفة ضابط في خدمة بلد أجنبي في حالة حرب مع بلد أجنبي آخر في حالة سلام مـع الولايـات المتحدة، سيكون عرضة لغرامة لا تتجاوز ألفي دولار، أو لحبس لا تتجاوز مدته ثلاثة أعـوام، أو لكلا الأمرين معاً، وكان الأساس التشريعي لهذا القانون الفدرالي هو ما يعرف بقانون الحياد. كما أن الدستور الأمريكي كان يحظر على ضباط الجيش الأمريكي النظامي المتقاعدين قبول أي أجـر أو وظيفة، أو لقب من أية حكومة أجنبية. وقد كان بإمكان ضباط الاحتياط من الذين ليسوا في الخدمة الفعلية أن يقبلوا مثل ذلك المنصب، لكن قوانين الجيش آنئذ نصت على أن مثل هذا العمل يعـرض الضابط صاحب الشأن للطرد الفوري. وفي آب/أغسطس 1947م، أصدرت وزارة الخارجية مذكرة دورية (رقمها 747) مفادها أن أي مواطن أمريكي، عسكرياً كان أم مدنياً، يلتحق بقـوات مـسلحة أجنبية "يفقد حقه في الاعتراف به كمواطن طوال مدة خدمته هذه" ويجب سحب جواز سفره منه.(3)

وفي وقت مبكر، أي منذ كانون الثاني/يناير 1948م، طلبت وزارة الخارجية من قنصلية القدس أن تبعث لها بتقرير "بأسرع وقت ممكن" عن نشاط الأمريكيين السياسي والعـسكري فـي

---

(1) أندور وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص27.

(2) جولدا مائير : مرجع سابق، ص182.

(3) ستيفن غرين : الانحياز-علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبـرص، ط1، 1985م، ص40، انظر الملحق رقم (3).

فلسطين. فقد كان العديد من المواطنين الأمريكيين قد بدأوا فعلاً القتال إلى جـــانب الهاجانـــاة، وفـــي مارس/ آذار 1948م، حاول جاك هيرشورن، وهو ضابط في الخدمة الفعلية يخــدم فـــي قاعدة غنتر الجوية في مونتغومري بولاية ألاباما، تجنيد ضابط في اســتخبارات ســلاح الجــو ليصبح طياراً مع القوات اليهودية المحاربة في فلسطين. وقال هيرشورن، في معرض تفــسيره، أن الضابط لا يمكنه طبعاً لكونه غير يهودي أن يخدم كطيار مع الجيش اليهودي، لكن الترتيبات الضرورية ستتخذ كي يلتحق كطيار في أحد أسلحة الجو العربية والهدف هو خطف طائرة مقاتلة أو طائرة شحن مع المؤن والمعدات، والطيران بها إلى أقــرب قاعــدة يهوديـــة[1]. ولــم تكــن العروض جميعا على مثل هذه الدرجة من الغرابة والإثارة، لكن خلال ســنتي 1948م و1949م وخصوصاً قبل إعلان الاستقلال الإسرائيلي وبعده مباشرة، حاولت الحركة الــصهيونية الــسرية تجنيد "أي رشوة" الآلاف –من دون مبالغة– من العسكريين الأمريكيين في الولايـــات المتحـــدة وأوروبا وقد تابع مسئولو الاستخبارات الأمريكية هذا التطور باهتمام كبير، كما اتخـــذوا بعــض الإجراءات لمكافحته، وكانت التقارير الواردة من فرق الأمن التابع لاستخبارات الجــيش تثيــر القلق بوجه خاص.[2]

توجد الآن لدى (الهاجاناة والأراغون) خطة لتجنيد ضباط جــيش ســابقين مـــن الـــذين يمتلكون القدرة على استعمال أنواع الأسلحة كافة، للعمل مدربين للمجندين في القوات المــسلحة اليهودية، وتفيد التقارير بأن هناك في البنتاجون شخصاً يمكنه الوصول إلى ملفات الضباط فـــي مكتب مساعد القائد العام، أنه يمكن هذه المنظمات من الحصول على أســماء ضــباط ســابقين يملكون مثل هذه المؤهلات.[3]

وكانت المعلومات الواردة في هذه الملفات سرية، فالضباط الذين حولت أســماؤهم إلـــى الهاجاناة والأرغون، والذين تلقوا عروضاً فيما بعد كان يطلب منهم في الواقـــع انتهـــاك قـــانون الحياد وكذلك انتهاك القسم الذي أدوه كضباط يتقلدون رتبة عسكرية، أخيراً فإن جــوازات ســفر مزورة كثيراً ما منحت للذين قبلوا الخدمة في إسرائيل، وكان من ضـــباط الجــيش النظـــاميين المتقاعدين الذين تورطوا في خطة التجنيد هذه –استناداً إلى استخبارات الجيش– الكولونيل دافيد

(1) "Confididential" summary of information, dated March 25,1948, file 091. 7141Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Child of Staff, G-2, Record Group 319, National Archives، نقلا عن ستيفن غرين، ص40.

(2) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص41.

(3) "confidential summary of information dated April 27, 1948, file 091. 7141 Palestine, Decimal Correspondence Files. Office of the Assistant Chief of Staff. GZ Group 319 National Archives نقلا عن ستيفن غرين، ص41.

"ميكي" ماركوس؛ كان ماركوس يشغل منصب المدعي العام في مانهاتن، وهو المنصب الذي خلفه فيه توماس ديوي حاكم ولاية نيويورك، كما كان يشغل منصب القائد العام في أركان الجنرال لوشيوس كلاي في برلين.

وفي أبريل/نيسان 1948م، خلص تقرير لاستخبارات الجيش إلى النتيجة التالية : "أن ولاء ماركوس لا يرقى إليه الشك، وأي نشاط يهودي –فلسطيني ظاهر يمارسه، له أهداف سياسية لمساعدة ديوي". وقد انضم ماركوس لاحقاً إلى الهاجاناة، وأصبح أبرز ضابط عسكري أمريكي حارب مع إسرائيل. وبعد كتابة هذا التقرير بأقل من شهر، تم تعيين ماركوس قائداً لجبهة القدس في الجيش الإسرائيلي الجديد. ويعزا إليه النجاح في مساعدة القوات اليهودية في فلسطين على التحول من قوة سرية إلى جيش نظامي حديث. لكن ماركوس قتل قي أثناء جهوده تلك، إذ أطلق عليه النار خطأً أحد الحراس الإسرائيليين خلال الليل. ولعل ماركوس كان فعلاً وفياً للولايات المتحدة، لكن التزامه بقضية إسرائيل كان كاملاً.[1]

في مايو/أيار 1948م، كشف تحقيق أجرته استخبارات الجيش بشأن هذا الموضوع، الهوية المحتملة لـ "الشخص في البنتاغون" الذي كان يمكن الهاجاناة من الحصول على ملفات مكتب نائب القائد العام بهدف التجنيد. وكان هذا الشخص هو الليفتنانت كولونيل إليت أ.نايلز واستناداً إلى تقرير عميل الاستخبارات عن التحقيق، فإن نايلز "صهيوني متحمس، وكان في السابق موظفاً كبيراً في منظمة "بني–بريت" وكان مؤخراً مسؤولاً عن الاتصال بالمحاربين القدماء". وخلص التقرير إلى القول أن نايلز، وشخصاً آخر يعمل في مكتب نائب القائد العام، قد نسخا فوتوستاتيا "بطاقات 66 – آي" العائدة إلى أسماء مجندين محتملين للهاجاناة، وأرسلاها إلى فلسطين، وكان يعتقد أن هذه البطاقات، بالإضافة إلى الملفات السرية المتضمنة التقارير عن الكفاءة، تشكل أساس اختيار المرشحين للخدمة مع الهاجاناة. وقد صنف كاتب التقرير تقريره هذا من فئة أ–2؛ فحرف أ يعني "مصدراً موثوقاً به تماماً" والعدد 2 يعني "معلومات صحيحة على الأغلب" وكان ديفيد ك. نايلز، شقيق الكولونيل نايلز، آنئذ مساعدا للرئيس ترومان ومن أبرز شخصين أو ثلاثة أشخاص نفوذا في البيت الأبيض فيما يختص بالأمور المتعلقة بسياسة الشرق الأوسط[2]. وخلال شهر مايو/أيار 1948م، بدا كأن المجندين الصهيونيين قد تغلغلوا عبر نوافذ وأبواب وأجنحة المستشفيات التابعة للجيش الأمريكي، ففي ذلك الشهر تلقى الكابتن وليم يونغ، الذي كان لا يزال مصاباً نتيجة جروحه في الحرب عرضاً من ممثل الهاجاناة. وكما كانت الحال مع قضية قاعدة الطيران في ألاباما، فإن

(1) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص41.

(2) المرجع السابق، ص 42.

اهتمام استخبارات الجيش لم يكن منصباً على يونج ولا على المجند الصهيوني، بل على اكتشاف الطريقة التي نجح بواسطتها الصهيونيون في التغلغل داخل جهاز موظفي المستشفى.[1]

وكان العرض المالي المقدم إلى الجنود ذو الخبرة، من الذين قبلوا الذهاب إلى فلسطين كبيراً، فقد عرض على الطيارين 600 دولار شهرياً بالإضافة إلى العلاوات، وهو معاش يفوق قليلاً ما كان يحصل عليه الطيارون في القوات المسلحة الأمريكية سنة 1948م. وقد كان للهاجاناة اتصالات وعلاقات مع أعضاء في الحرس الوطني الأمريكي.[2]

أسلحة صهيونية أمريكية إلى فلسطين :

لفترة خمس سنوات ما بين 1945م و1949م، ازداد تدفق الأسلحة والرجال من الحركة السرية الصهيونية الأمريكية على فلسطين ازدياداً مضطرداً، وكانت الأسلحة في معظمها مشتراة، لكن البعض منها كان مسروقاً، وعلى كل حال فقد كانت جميعها غير قانونية، وكانت المنظمات الصهيونية الأمريكية، المرتبطة بالهاجاناة أو بالأرغون تعمل بصورة علنية تماماً. فصدرت في الصحف الرئيسية إعلانات تطلب المتطوعين، وكان لبعض المنظمات أجنحة داخل فنادق نيويورك، حيث تتم عملية مقابلة المتطوعين وتثقيفهم قبل إرسالهم إلى الشرق الأوسط وعلى الرغم من أن الهيئات المنفذة للقوانين في أرجاء البلد كافة، كانت تلاحق منتهكي القوانين بنشاط، وتتشدد على الأخص حيال موضوع تصدير الأسلحة فإن القضاة كثيراً ما عاملوا المذنبين برفق. وفي منطقة نيويورك على الأخص، كثيراً ما أفرج عن المحكومين بأحكام يرجأ تنفيذها أو بغرامات شكلية.[3]

ولا غرابة في أن عمليات تهريب الأسلحة كانت تجري في الوقت الذي كان فيه أغلبية الرأي العام الأمريكي يتعاطفون مع اليهود بعد ما جرى في معسكرات الموت النازية، فبالنسبة إلى أغلبية الأمريكيين، كان الصهيونيون الأمريكيون الذين يساعدون ما تبقى من يهود أوروبا في إنشاء وطن في فلسطين يقومون بعمل إنساني، وإذا حدث أي انتهاك للقوانين، فقد كان يوصف عادة بأنه

---

(1) "Secret agent report by Lyman G.White, dated April, 28. 1948 in "ID Files" Records of the Document Library Branch, Officice of the Assistant Chief of Staff. G-2. Record Group 319, National Archives –نقلا عن سيفن غرين، ص42.

(2) "Secret" memorandum from Col.John: aylor to Director of Intelligence, U.S Army، dated June 3, 1948, file 091.7141 Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Chief of Staff. G-Z, Record Group 319, National Archives. "Secret" memorandum from Col. John :Kaylor to Director of Intelligence,U.S Army, dated June 3, 1948, file 091. 7141 Palestine, Decimal Correspondence Files, Office of the Assistant Chief of Staff. G-Z, Record Group 319, National Archives –المصدر السابق.

(3) ستيفن جرين : الانحياز، مرجع سابق، ص43.

انتهاك خلقي. وهكذا يرى الباحث كم كان حجم الإعلام الصهيوني مؤثراً؛ بل وحاسماً في الدعم الأمريكي الذي كان له دور خطير في انتصار الصهاينة. وفيما يلي نموذج من هذا التفسير يرد في كتاب جوزيف هيكلمان : "متطوعون أمريكيون في حرب الاستقلال الإسرائيلية". "لماذا عمد من هم في العادة مواطنون أوفياء إلى خرق قوانين بلادهم عمداً ؟..إنني أرى أن إيمان هؤلاء الرجال الراسخ بحكومتهم هو الذي دفع بهم إلى تحديها، ألم يكن إنشاء وطن يهودي ثابت وقابل للحياة يكمل التبرير الإنساني للحرب العالمية الثانية ويتممه؟.. ألم يكن ذلك مثالاً معيناً لخدمة الأهداف العليا التي تمنح الحكومات تبريرها الخلقي؟ ألم تعلن الولايات المتحدة مراراً دعمها الراسخ لقيام دولة يهودية.... بما في ذلك اعترافها الواقعي الفوري بإسرائيل يوم 14 مايو /أيار 1948م؟".[1]

ومن المشكوك فيه أن الاستخبارات الأمريكية كانت تملك تقديرات عن الحجم الإجمالي للأسلحة غير الشرعية التي تدفقت على فلسطين اليهودية /إسرائيل، خصوصاً في الفترة 1948-1949م عندما أضحى هذا الدفق سيلاً. ويقدر هيكلمان أن حجم المساعدات الأمريكية الخاصة إلى اليهود في فلسطين بلغ خلال الحرب 1300 مقاتل متطوع، وما بين 15 إلى 20 مليون دولار[2]، والرقمان أقل من الحقيقة كثيراً فالمتطوعون الأمريكيون لم يكونوا سوى جزء ضئيل من العدد الإجمالي، فقد كان جزء كبير من هيكلية القيادة في إسرائيل وأغلبية سلاح طيرانها يتكون من متطوعين أجانب. ففي سنتي 1948-1949م لم يكن العرب يحاربون يهود فلسطين بل قوات وموارد الجالية اليهودية العالمية مجتمعة. إذ يفيد تقرير من سفارة أمريكا في لندن في فبراير/شباط 1948م بمحاولة قام بها أحد الصهاينة ويدعى إدوارد كرايسلر لشراء مائة ألف بندقية حربية من مخازن الأسلحة البريطانية الفائضة وتصديرها إلى الولايات المتحدة، ومن ثم إعادة تصديرها إلى فلسطين، بالإضافة إلى 300 مليون رصاصة، وقدرت قيمة هذا الطلب بعشرة ملايين دولار.[3]

ومنحت الأسلحة المستوردة بهذه الكميات يهود فلسطين تفوقاً عسكرياً في الشرق الأوسط، وكان أمر آخر يثير قلق الاستخبارات الأمريكية، وهو نوع الأسلحة التي استوردها الإسرائيليون أو حاولوا استيرادها إلى الشرق الأوسط، وهي من مخازن الأسلحة الفائضة المستودعة في أوروبا بعيد الحرب العالمية الثانية. وقد بعث الملحق العسكري الأمريكي في بروكسل بتقارير متلاحقة إلى استخبارات الجيش، في أبريل/نيسان ومايو/أيار ويونيو/حزيران 1948م، تفيد بأن مكتب بلجيكا للعون المتبادل كان يطالب بتصريح فيما يتعلق بسياسة بيع بعض المؤن التابعة للجيش الأمريكي والموجودة لدى المكتب إلى القوات اليهودية في فلسطين. وجاء

---

(1) Joseph Heckteman, American voluntreers and Israel's war of Independence (New York, KTAV publishing house, 1974), P. 254.

(2) Ibid, P. 255.

(3) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 75-76.

الجواب من قسم الخطط والعمليات في الجيش، أنه على الرغم من أن الحكومة الأمريكية لا تملــك أية سلطة على ممتلكاتها الفائضة ما تم بيعها إلى حكومة أجنبية، فإن إعادة البيع إلى حكومات ثالثة أمر يخالف سياسة وزارة الخارجية (آنئذ المتبعة)، وإن مثل هذه المبيعات يؤثر سلباً على حــصول أي بلد متورط على أية مساعدة قد يطلبها في المستقبل.[1]

وفي يونيو/حزيران 1948م بعث الملحق العسكري الأمريكي بتقرير عن اســتعداد شــركة بلجيكية لتصدير 10 دبابات و26 عربة مصفحة أمريكية و64 نصف مجنزرة إلى فلسطين. وفــي الوقت ذاته، طلب الملحق العسكري البلجيكي في واشنطن نماذج من مخزونات المعدات السامة من مستودع ألماني للذخيرة السامة تم الاستيلاء عليه في بافاريا بألمانيا، وبعد أيام قلائل أرسل الملحق العسكري الأمريكي في القاهرة تقريراً عن وجود دلائل موثوق بها، في تل أبيب وأماكن أخرى في المنطقة، على أن القوات اليهودية كانت تستعد لاستخدام الغاز للهجوم على مراكز السكن العربية.[2]

ومن حين إلى آخر، كان الصهيونيون المتورطون في تجارة الأسلحة يتدخلون مباشــرة في سياسة الولايات المتحدة الخارجية. ففي يوليو/تموز 1948م، عمد أحد هؤلاء وكان يزعم أنه ممثل رسمي لحكومة إسرائيل، إلى تأنيب سفير الولايات المتحدة في هلسينكي لأنه أبلغ حكومــة فنلندا بدعم الولايات المتحدة لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وقال الإسرائيلي للسفير أن عمله هذا يخالف السياسة الأمريكية الحالية تجاه إسرائيل، وأنه في صدد إعداد تقريــر عــن هذه المخالفة إلى السفــارة الإسرائيلية في واشنطن، واعتبر السفيــر أن هذا الأمر من الأهميــة ما يستوجب الكتابة عنه إلى وزير الخارجية.[3]

العلاقة الإسرائيلية التشيكية والموقف الأمريكي :

إن تهريب الأسلحة وسوء معاملة المرحليين في ألمانيا المحتلة، والانتهاكــات المنتظمــة لقانوني الحياد والجنسية كل هذه الأمور كانت تثير حفيظــة هيئــات الاســتخبارات العــسكرية الأمريكية، لكن الأمر لم يتعد هذا النطاق.

وتشير الوثائق طبعاً إلى أن هذه الأمور كافة كانت موضوعات تحقيقات مفــصلة. وعلــى سبيل المثال، جمع مكتب التحقيق الفدرالي عشرات الآلاف من الصفحات (من دون مبالغــة) فــي التقارير الواردة من المناطق عن تصدير الأسلحة غير الشرعية إلى فلسطين لكن هذه الأمــور لــم

(1) ستيفن غرين : مرجع سابق، ص44.

(2) المرجع السابق، ص45.

(3) Joseph Heckleman, Op cit, P. 60.

تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمنية القومية إلا عندما تركز نشاط حركة الأسلحة الصهيونية السرية على أوروبا الشرقية، فخلال أشهر يناير/كانون الثاني حتى أبريل/نيسان 1948م، بدأ الميجر ستيفن ج. ميد الملحق العسكري الأمريكي في بيروت، يرسل تقارير عن هبوط ليلي غامض لطائرات في مطار ريفي صغير في بلدة رياق بسهل البقاع في لبنان. وكان هبوط الطائرات يجري مراراً، وكثيراً ما كان يحط في المطار أكثر من طائرة واحدة في الوقت ذاته. وقد قدم ميد تقارير عن العشرات من عمليات الهبوط طوال فترة ثلاثة أشهر. وفي العديد من حالات الهبوط التي راقبها الملحق العسكري شخصياً، كانت الصناديق الضخمة تعبأ من قبل مهرب أسلحة لبناني. وقد علم ميد، فيما بعد، إن الصناديق كانت تحتوي على أسلحة مرسلة إلى القوات اليهودية في فلسطين.(1)

ولم يكن ميد على يقين فيما يختص بمصدر هذه الشحنات الجوية، كما أن مسئولي الاستخبارات الأمريكية لم يكتشفوا مصدر شحنات الأسلحة الجديد للحركة السرية الصهيونية إلا في 31 مارس/آذار 1948م : تشيكوسلوفاكيا.(2)

وفي آخر يوم من شهر مارس/آذار 1948م، هبطت طائرة أمريكية من طراز "سكايماستر دي.سي.-4" من دون إعلان هبوطها في مطار براغ وحمولتها سبعة أطنان سجلت أنها "أدوات جراحية ومعدات صغيرة". وكان الأمر الذي لفت انتباه عملاء الاستخبارات الأمريكية هو أن البوليس السري التشيكي قام بحراسة عملية الشحن بعناية، ثم أقلعت الطائرة، وطارت فوق القطاعين البريطاني والأمريكي في ألمانيا المحتلة من دون الترخيص الصحيح، ومن ثم تابعت سيرها إلى مطار قديم تابع لسلاح الجو الملكي البريطاني في بيت دراس في فلسطين، حيث هبطت ليلاً وعلى بعد 15 ميلا كان هناك مخيم للواء مشاة بريطاني لم يلاحظ شيئاً، وقد تم تفريغ الأسلحة والذخيرة التي أرسلت إلى مستعمرة بير طوفيا اليهودية القريبة(3). ومن فلسطين أرسلت الاستخبارات الأمريكية تقريرا إلى إدارتها في واشنطن عن هبوط الطائرة وتوزيع السلاح، وتضمنت الفقرة الأخيرة من هذا التقرير : "يفيد السكان العرب في قريتي بيت دراس والسوافير الشمالية، وهما تقعان بمحاذاة المطار، أن طائرات يهودية من طراز أوستر تحط هناك بصورة منتظمة، وأنهم لم يستغربوا من هبوط طائرة سكايماستر".(4)

---

(1) Donald Neff in Warriors at Suez, Amana Books, Brattleboro, Vermont, 1988, PP. 58-59.

(2) ستيفن غرين : مرجع سابق، ص47.

(3) Joseph Heckleman, Op. Cit. P. 263.

(4) ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص47.

وعندما رجعت الطائرة إلى براغ استدعت القنصلية الأمريكية طاقم الطائرة الأمريكي للتحقيق، وهنا بدأت تتكشف العلاقة التشيكية بالحركة السرية الصهيونية.

نظرت الاستخبارات الأمريكية بمنتهى الجد إلى التقارير الواردة عن هذه الحادثة من براغ وفلسطين. ففي 22 أبريل/نيسان 1948م، أرسل الأميرال هيلنكوتر، مدير وكالة الاستخبارات المركزية الجديد مذكرة إلى الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع بعنوان "عمليات شحن جوي سرية في أوروبا". وقد سرد هيلنكوتر عدة حالات تتعلق بشحنات أسلحة جوية سرية وكانت الرحلة إلى بيت دراس مجرد واحدة منها فقط، وقال : "إن مثل هذه الرحلات الجوية إلى مناطق بالغة الحساسية هو في ازدياد وتشترك في هذه الأنشطة مباشرة طائرات يملكها أمريكيون وأطقم أمريكية" وأضاف قائلاً للرئيس : "إن مثل هذه الأعمال قد يكون لها آثار سلبية فيما يختص بأمن الولايات المتحدة القومي وعدد منها : إرباك الولايات المتحدة نتيجة تهريب الأسلحة إلى أحد طرفي القتال الدائر في فلسطين، واعتراضات الحكومات الصديقة وخدمة أهداف بلاد غير صديقة لا سلطة للولايات المتحدة عليها". ولم يكن في قدرة هيلنكوتر أن يتنبأ بمقدار صحة تحذيره بشأن خدمة أهداف بلاد غير صديقة!.(1)

وقد كانت وزارة الخارجية غاضبة مما يجري من خرق للقوانين الأمريكية على يد أمريكيين وبحماية الحكومة التشيكية، وفي أوائل أغسطس/آب1948م أرسل الأميرال هيلنكوتر مذكرة ثانية إلى الرئيس ترومان، يشير فيها إلى الازدياد الكبير في عمليات تهريب الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا إلى اليهود في فلسطين، وقال في مذكرته إن تشيكوسلوفاكيا قد أصبحت قاعدة العمليات الرئيسية للمنظمة السرية الكبيرة التي تقوم بعملية الشحن الجوي السري للمواد الحربية إلى فلسطين(2). ورغم ما قامت به الحكومة الأمريكية من تكثيف ضغوطها على الرعايا الأمريكيين لمغادرة تشيكوسلوفاكيا وعدم التعامل مع الحركات الصهيونية السرية التي تقوم بتهريب الأسلحة إلى اليهود في فلسطين، فإن عمليات تهريب السلاح قد تواصلت بمشاركة ضباط ومواطنين أمريكيين، وقد بلغت ذروتها في ديسمبر/كانون أول 1948م عندما قام مجموعة من اليهود الأمريكيين أصحاب النفوذ بإرسال جهاز رادار أمريكي متحرك للإنذار المبكر متطور إلى الحكومة الشيوعية التشيكية، وذلك ثمنا لبعض صفقات السلاح التشيكية التي نقلت إلى اليهود في فلسطين.(3)

---

(1) ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص 48.

(2) أندور وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص27؛ ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص51-52.

(3) أندور وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص27؛ ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص51-52.

إن الولايات المتحدة الأمريكية قد شاركت في إقامة دولة يهودية في فلسطين عملياً، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالصمت وغض النظر عن عمليات تهريب السلاح إلى اليهود في فلسطين وتجنيد المقاتلين والضباط الأمريكيين في صفوف المنظمات الصهيونية، على الرغم من مخالفة ذلك للقوانين الدولية والأمريكية، في حين كانت تتشدد في حظر السلاح على الجيوش العربية. وكان الهدف من وراء ذلك خلق كيان صهيوني، ليصبح قاعدة أمريكية في الشرق الأوسط، دون المساس بعلاقاتها مع الحكومات العربية الصديقة، خصوصاً تلك التي تمتلك الثروة النفطية التي كانت في أمس الحاجة إليها.

الفصل الثاني
الدور الأمريكي في حرب 1956م

تمهيد .

المبحث الأول : الدور السياسي الأمريكي في حرب 1956م.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1956م.

المبحث الثالث : الدور العسكري الأمريكي في حرب 1956م.

تمهيد :

قامت حرب 1956م بين كل من تحالف بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر وقد اشتركت كل من الدول الثلاثة في هذه الحرب، كل منها لأسبابها الخاصة.

تعتبر حرب السويس كما أطلق عليها عام 1956م حلقة من حلقات الصراع على الشرق الأوسط، وكانت مواجهة سياسية وعسكرية بين مصر وقوى دولية كبرى تحاول تحقيق مصالحها الاستعمارية.

أسباب الحرب :

اندلعت حرب السويس لأسباب عديدة، ولكن من أهم هذه الأسباب :

1- **تأميم قناة السويس :** كان قرار جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس أهم الأسباب في نشوب هذه الحرب، ولذلك سميت هذه الحرب بحرب السويس. وكان المصريون يتطلعون لامتلاك القناة، باعتبارها رمزاً قومياً، ومما شجع الرئيس جمال عبد الناصر لاتخاذ هذا القرار، سحب الولايات المتحدة والتراجع عن عرض تمويل بناء السد العالي وقد اعتبرت كل من بريطانيا وفرنسا أن هذا القرار منافي للقانون الدولي، واغتصاب لحقوقهما المشروعة في قناة السويس مما أثار بريطانيا وفرنسا ضد مصر بالإضافة لأسباب أخرى.[1]

2- رأت بريطانيا من الضرورة القضاء على عبد الناصر رأس الراديكالية المناهضة للامبريالية والعدو الأول لأصدقائهم في العالم العربي وعلى رأسهم نوري السعيد رئيس وزراء العراق، أخلص الأوفياء لبريطانيا، وبإسقاط عبد الناصر تكون بريطانيا قد انتقمت من تأميم قناة السويس ومحاولة استعادة مركزها السابق في مصر قبل ثورة يوليو1952م، واقتنع الانجليز والفرنسيون بأن أقل فشل يتعرض له عبد الناصر سيثير ضده الشعب المصري ويفسح المجال أمام منافسيه.[2]

3- أما الحكومة الفرنسية فكانت ترى أن تغيير النظام في مصر سيحرم الثوار في الجزائر من أهم العناصر المؤيدة لهم مادياً ومعنوياً، خاصة وأن فرنسا كانت عاجزة عن الانتصار في الحرب أو إقرار السلم في الجزائر، بالإضافة للانتقام من مصر بتأميمها قناة السويس.[3]

---

(1) محمد سعيد حمدان : سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص443.

(2) محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام، 1945-1967، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م، ص371. وانظر أيضاً :الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، مج 2 ص162.

(3) الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص164.

أحداث الحرب :

وجدت كل من فرنسا وبريطانيا في قرار التأميم ذريعة للعدوان على مصر. أما إسرائيل، فقد أعلنت عن أهدافها الحقيقية من العدوان على مصر وفي ضم سيناء إلى إسرائيل، باعتبارها جزءاً منها واعتبرت أن قواتها لم تدخل الأراضي المصرية بدخولها سيناء، وأن سيناء قد تم تحريرها، أما بشأن اتفاقية الهدنة، أعلنت عن انتهاء هذه الاتفاقية مع مصر ومؤكدة أنها ماتت ودفنت، كما أعلنت عن زوال خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل، بل وقامت بطرد قوات الرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة، وأذاعت في اليوم التالي أن من أهداف إسرائيل في هجومها على سيناء تحرير هذا الجزء من الوطن.[1]

وبدأت الحوادث تتوالى بسرعة مذهلة ابتداء من 29 أكتوبر /تشرين أول 1956م، واندفع الجيش الإسرائيلي داخل سيناء ليصل في مدى مائة ساعة إلى حافة قناة السويس.

وما أن حل يوم 5 نوفمبر/تشرين ثاني إلا وكانت شبه جزيرة سيناء كلها في قبضة إسرائيل، بعد انسحاب الجيش المصري، وكانت بريطانيا وفرنسا تنتظران دورهما المعد للهجوم على مصر، واصطنعتا مهلة لتدخلهما، بأن وجهتا إنذاراً لكل من مصر وإسرائيل يأمرانهما فيه بسحب جنودهما في مدى 12 ساعة على بعد عشرة أميال من جانبي القناة، وكما كان متفقاً عليه قبلت إسرائيل الإنذار ورفضته مصر كما كان متوقعاً.[2]

في نفس يوم 30 أكتوبر/تشرين أول عارضت كل من فرنسا وبريطانيا عن طريق الفيتو قراراً أصدره مجلس الأمن يقضي بوقف إطلاق النار فوراً على الجبهة المصرية.

في الأول من نوفمبر /تشرين ثاني تعللت كل من فرنسا وبريطانيا برفض مصر الإنذار الموجه منهما إليها وقامتا بضرب الأهداف العسكرية في كل من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية مستخدمتين في ذلك طيرانهما المتمركز في جزيرة قبرص.[3]

سارع عبد الناصر بإصدار أوامره إلى القوات المصرية الموجودة في سيناء بالانسحاب إلى غرب سيناء لمواجهة الإنزال البريطاني الفرنسي في بور سعيد في ظروف صعبة للغاية نظراً لعدم وجود حماية جوية لها.[4]

---

(1) مذكرات محمود رياض، الجزء الأول، 1948-1978م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت 1985م، ص143.

(2) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص386.

(3) المرجع سابق، ص387. وانظر أيضاً : مذكرات محمود رياض، مرجع سابق، ص 144.

(4) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص387.

غزت المظاهرات عواصم الدول العربية واجتاحت العالم العربي موجة من الغضب، وعرض الملك حسين وشكري القوتلي معاونة مصر تنفيذاً للاتفاقيات العسكرية الموقعة مع مصر، ولكن عبد الناصر رفض تدخل البلدين، ولكن مساء يوم 2 نوفمبر/تشرين ثاني قام الفدائيون الفلسطينيون بالتعاون مع سلاح المهندسين السوري بتدمير محطات ضخ البترول في الأنابيب التي تنقله من العراق إلى البحر المتوسط.[1]

وقف عبد الناصر يوم الجمعة 2 نوفمبر/تشرين ثاني يؤكد من فوق منبر الجامع الأزهر أنه سوف يقاتل أي غزو ولآخر نقطة دم ليفدي بلداً وتاريخاً ومستقبلاً، وقطعت معظم الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية بفرنسا وانجلترا وقدم الأمين العام للأمم المتحدة استقالته استنكاراً للعدوان، كما ارتفعت أصوات المعارضة الشعبية والبرلمانية في انجلترا وفرنسا ضد حكومتيهما.[2]

في اليوم الرابع من نوفمبر/تشرين ثاني1956م ألقت الطائرات الفرنسية والبريطانية بالمظليين على بورسعيد وأنزلتا قواتهما التي راحت تتقدم بسرعة في اتجاه الإسماعيلية ولكنهما اضطرتا في اليوم السادس من نوفمبر إلى الامتثال لقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة[3] وللضغط الأمريكي والتهديد السوفيتي بالالتجاء إلى استخدام وسائل الردع الذرية، حيث صارت سياسة الاتحاد السوفيتي في اتجاهين الأول التوجه إلى مجلس الأمن والثاني إلى أطراف العدوان الثلاثي مباشرة. حيث قام بالتهديد صراحة بعمل عسكري لردع العدوان وقد وجه بولجانين رئيس الحكومة السوفيتية رسالة إلى بن غوريون بهذا المعنى، رد عليها بن غوريون بأن ما قامت به إسرائيل كان عملاً للدفاع عن النفس بسبب السياسة التي اتبعها حاكم مصر منذ سنتين والتي تمثلت في تنظيم قوات فدائية لقتل الإسرائيليين وكذلك منع إسرائيل من المرور في قناة السويس ومضيق تيران.[4]

وصدر في اليوم السابع من نوفمبر/تشرين ثاني قرار آخر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يأمر المعتدين بسحب قواتهم إلى ما خلف الخطوط التي بدأوا منها زحفهم، وتم الامتثال للأمر بعد تلكؤ ومماطلة[5]. ولم يسحب البريطانيون والفرنسيون آخر قواتهم إلا يوم 1956/12/22م فيما تم سحب القوات الإسرائيلية يوم السابع من مارس 1957م ثم عادت قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وحلت هذه القوات محل قوات المعتدين على الحدود بين مصر وإسرائيل.[6]

---

(1) مذكرات محمود رياض : مرجع سابق، ص157.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص168.

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي- الإسرائيلي، المجلد الأول، مصدر سابق، القرار 997، صادر بتاريخ 1956/11/2م، ص 39.

(4) نص رسالة بولجانين إلى بن غوريون وهي رسالة شديدة اللهجة هدد فيها بولجانين بسحب السفير من تل أبيب. الوثيقة رقم 182؛ محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص862.

(5) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرار رقم 1002، ص43.

(6) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص387.

كانت إسرائيل قد وافقت على سحب قواتها من الأراضي المصرية بمجرد إتمام الترتيبات لوصول الأمم المتحدة المزمع قدومها.

وكان رئيس الوزراء بن غوريون قد صرح في الكنيست منذ يومين فقط أن قواته لم تدخل أرض مصرية وإنما اقتصرت العمليات العسكرية على شبه جزيرة سيناء فقط واعتبرها بذلك أرضاً غير مصرية وأعلن أن اتفاقية الهدنة قد ماتت ودفنت ولن تعود مرة أخرى وأن خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل قد اختفت تماماً، وأعلن بن غوريون في هذا الخطاب أن سيناء هي صحراء أجنبية بالنسبة لمصر وأنه تم تحريرها بواسطة القوات الإسرائيلية، وأطلق أسماء عبرية على شرم الشيخ وجزيرة تيران، وأعلن فوق ذلك أن إسرائيل لن تقوم بسحب قواتها من الأراضي المحتلة ما لم تدخل مصر معها في مفاوضات مباشرة للصلح، وكان بن غوريون يساوم على شروطه بلغة الإملاء.[1]

أرسل ايزنهاور في اليوم نفسه برقية إلى بن غوريون يطالب فيها إسرائيل بالإذعان إلى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة[2]، كما تم تهديد إسرائيل بإلغاء المساعدات الأمريكية وعقوبات من جانب الأمم المتحدة قد تصل إلى حد الطرد.[3]

أمام هذا الموقف تراجع بن غوريون وأرسل في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1956م رسالة إلى ايزنهاور يخطره فيها أنه لا يفكر في ضم سيناء وأنه على استعداد لسحب قواته.[4]

وبدأ انسحاب القوات البريطانية والفرنسية مع شهر ديسمبر/كانون أول 1956م، ورحل آخر جندي من المعتدين يوم 22 ديسمبر/كانون أول 1956م، وأصبح يوم الثالث والعشرين من ديسمبر/كانون أول1956م عيداً قومياً تحتفل به مصر كل عام.

الانسحاب النهائي لإسرائيل من قطاع غزة :

عقدت الجمعية العامة اجتماعها في بداية عام 1957م، للنظر في مسألة انسحاب إسرائيل وانتهت مناقشاتها بالموافقة على مشروع قرارين : أولهما يقضي استنكار عدم إذعان إسرائيل لما سبق إقراره ويطلب إليها الانسحاب التام بدون تأخير، ويقضي الثاني بإقرار المقترحات

---

(1) مذكرات محمود رياض : مرجع سابق، ص162.

(2) وثائق أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، ج5، 1949-1956م، جمع وإعداد : سمير أيوب، دار الكرمل، عمان، 1987م، الوثيقة رقم 57، ص216.

(3) محمد سعيد حمدان : سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص456.

(4) مذكرات محمود رياض : مرجع سابق، ص260.

المقدمة من السكرتير العام في 24 يناير/كانون ثاني لمرابطة قوة الطوارئ على خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل والمبينة بشروط الهدنة(1). كانت مصر من الوجهة الفنية لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل، إذ أنها لم توقع معها أي معاهدة للصلح في أعقاب الحرب الأخيرة، وكانت مصر تخشى أن يكون تحصين إسرائيل في غزة وشرم الشيخ وسيلة لحمل العرب على إبرام صلح رسمي معها من شأنه أن يضيع على مصر حق إقفال خليج العقبة في أوقات الحرب.

عادت الجمعية العامة للنظر في مسألة السويس خلال تسع جلسات لها فيما بين 22 فبراير/شباط – 8 مارس/آذار 1957م. وتجلت مساعي الأمم المتحدة في تصريح لهمرشولد(*) سجل فيه مباحثاته مع الأطراف المعنية، وجاء فيه : "إن رغبة الحكومة المصرية لا تتعارض مع انتشار قوات الطوارئ في قطاع غزة، بالإضافة إلى الحدود، وإيجاد شروط فعالة لمنع التسلل وضمان إدارة مدنية فعالة وإسهام كبير في رعاية اللاجئين والتنمية الاقتصادية".(2)

صدر بيان عن الحكومة المصرية يعلن أن غزة ليست خاضعة لنظام الوصاية حتى توضع تحت إدارة الأمم المتحدة(3)، عاد همرشولد وأيد المبدأ القائم بأن وضع قطاع غزة سيحدد من نظام الهدنة، وأن قوات الطوارئ لا تتمتع بصفة سياسية بل يقتصر دورها على حل المشاكل العاجلة وأن انتهاء مهمتها متروك للجنة الاستشارية بالاتفاق مع الأمم المتحدة.(4)

جرت محاولات أخيرة في أروقة الأمم المتحدة كي يصدر إعلان بأن خليج العقبة هو مياه دولية ولكن غالبية الأعضاء اعتبرت بأن هذا التصريح مكافأة للعدوان خاصة إذا صدر قبل الانسحاب الإسرائيلي، وكانت جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل وراء ذلك حيث بينت للجمعية العامة أيضاً رغبة بلادها في أن يصدر إعلان من هذا النوع بخصوص غزة والمضائق، ولكنها لم تجد استجابة من الأعضاء.(5)

قامت ست دول عربية وأسيوية بتقديم مشروع قرار في 22 فبراير/شباط1957م يدعو إلى اتخاذ إجراءات ضد إسرائيل إذا امتنعت عن الانسحاب التام من الأراضي المصرية(6)،

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين : مصدر سابق، قرار رقم 1123، ص50، وقرار رقم 1125، ص51.

(*) داغ همرشولد : 1905–1961م سياسي سويدي، أمين عام الأمم المتحدة 1953م حتى قتل في حادث طائرة 1961م، نال جائزة نوبل للسلام 1961م (المنجد، مرجع سابق، ص 597).

(2) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص423.

(3) محمد سعيد حمدان : مرجع سابق، ص456.

(4) Lt. General, E.L.M.Burns, Between Arab and Israeli, The institute for Palestine studies, Beirut, 1969, P. 129.

(5) Ibid, P.130.

(6) محمد سعيد حمدان : مرجع سابق، ص458.

وقامت وزارة خارجية إسرائيل إزاء ذلك بـإبلاغ الجمعية العامة في الأول من مارس/ آذار 1957م أن إسرائيل ستقوم بالانسحاب من قطاع غزة وشرم الشيخ على أساس أن تكون قوة الطوارئ الدولية وحدها دون غيرها هي التي تتولى السلطة في الشئون العسكرية والمدنية. وحاولت جولدا مائير إقناع الولايات المتحدة أنه لا يجب أن يعود المصريون إلى السيطرة الفعالة على القطاع، لأن إسرائيل ستعاود احتلاله بغض النظر عن نشاط الفدائيين[1]، ولا شك أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتعرض لضغط داخلي في حالة عودة السيطرة المصرية على القطاع.

لقد بقيت إسرائيل تناور حتى آخر لحظة بعدم الانسحاب من القطاع وكان من ضمن مناوراتها أن تكون شريكة للقوات الدولية في حكم القطاع، ولكن عبد الناصر رفض، ثم حاولت أن ينفرد الدوليون وحدهم في إدارة القطاع، فرفضت مصر ذلك أيضاً، وقبلت حلاً وسطاً أمام التعنت الإسرائيلي بتواجد مصري رمزي على هيئة ضباط وأفراد شرطة بدون قوات مسلحة وهنا لعبت القوى الوطنية الفلسطينية في القطاع دورها في تحريض الجماهير ضد محاولة تدويل القطاع بعد أن دخلته القوات الدولية مما جعل الشعب الفلسطيني في جميع أنحاء القطاع يخرج عن بكرة أبيه في مظاهرات صاخبة تنادي بعروبة القطاع وعودة الإدارة المصرية إليه، وقد سقط الشهيد محمد شرف برصاص الدوليين عندما صعد إلى أعلى مكان في سراي الحكومة بغزة لرفع العلم المصري على ساريته. وكان من ذكاء الرئيس عبد الناصر أن أمسك زمام الموقف باللحظة المناسبة وأعلن عن تعيين الفريق محمد حسن عبد اللطيف حاكماً إدارياً عاماً للقطاع، الذي وصل إلى غزة ساعة الإعلان عن ذلك، وبتعاون أهالي القطاع مع الإدارة المصرية عاد القطاع إلى عروبته وسقطت خطة التدويل.[2]

وهكذا فشل بن غوريون في تحقيق أطماعه وتجسيد طموحاته الصهيونية بضم سيناء إلى دولة إسرائيل والتخلص من خطر الفدائيين في قطاع غزة وتحقيق الأمن الشامل والهدوء التام للمنطقة الجنوبية من إسرائيل.

نتائج حرب السويس 1956م :

إن ما حدث على شواطئ بورسعيد ورمال صحراء سيناء ومياه قناة السويس وأراضي غزة الفلسطينية عام 1956م، يعتبر بمثابة نقطة تحول بالغة الأهمية ليس في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط فحسب بل في تحول مسار تاريخ إمبراطوريات الاستعمار القديم

---

(1) جولدا مائير : مرجع سابق، ص224.

(2) فلسطين تاريخها وقضيتها : مرجع سابق، ص151.

بريطانيا وفرنسا وظهور الولايات المتحدة الأمريكية ينافسها الاتحاد السوفيتي كقوة جديدة تمـلأ الفراغ من ناحية، وبزوغ نجم حركات التحرر الوطني انطلاقاً من المنطقة العربية ليـشع بريقـاً أضاء روح الانتفاضة والثورة بين شعوب العالم الثالث من ناحية أخرى.[1]

إن كان هناك من خرج رابحاً من هذه الحرب فهما إسرائيل أولاً، ومصر ثانياً، ومكاسب الأولى أعظم شأناً من الثانية. ويكفي أن كسبت إسرائيل فرصة استخدام خليج العقبة بعد أن كان محظوراً عليها بموجب بنود اتفاقية الهدنة المصرية –الإسرائيلية منذ سنوات.

كما تحقق لها مقدار من السلام والهدوء على طول الحدود مع قطاع غزة نتيجة تمركـز قوات الطوارئ الدولية على الجانب المصري من خط الهدنة، ولكن إسرائيل قد أخفقت في نيـل حرية المرور بسفنها في قناة السويس، كما فشلت في إسقاط عبد الناصـر، وشـهد نفـوذه فـي المنطقة تصاعداً كبيراً بعد العدوان الثلاثي مع أن الإسرائيليين صوروه كطاغية معتبرينه الخطر الأكبر على إسرائيل.[2]

وكانت إسرائيل تخشى من زعامة عبد الناصر وبريقها لما يملكه من تـأثير لـيس علـى الحكومات العربية الأخرى ويوجه سياساتها تجاه إسرائيل فحسب، بـل وعلـى الـشارع العربـي والمواطن العربي الذي لو أقام بواسطته اتحاداً عربياً ليهدد بقاء إسرائيل أو على الأقـل الحـصول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين أو صرف تعويضات لهم، وعودة إسرائيل إلى حدود التقسيم لعام 1947م، وهي المطالب التي نادى بها عبد الناصر في أكثر من محفل.[3]

أما بالنسبة لمصر، فبمقياس المصالح الاقتصادية الداخلية يمكن القول أنها خرجت وقـد اكتسبت تأميم شركة قناة السويس، وبذلك تخلصت مصر من كثير من مظاهر النفوذ الاقتـصادي الأجنبي في البلاد. [4]

ويرى محمد حسنين هيكل أن مصر خرجت من هذه الحرب وقد ازدادت قوة وأهمية، إذ لم يتحقق أي هدف استراتيجي من أهداف العدوان[5]، ونحن قد نتفق مع هيكل في النقطة الأولى مـن مقولته، لكننا نختلف معه في النقطة الأخيرة، لأن إسرائيل بمرورها في مياه خليج العقبة قد سجلت هدفاً استراتيجياً كبيراً.

---

(1) فلسطين تاريخها وقضيتها : مرجع سابق، ص152.

(2) Abba Eban: Voice of Israel, New York 1958, PP. 276-291.

(3) محمد نصر مهنا : مرجع سابق، ص432.

(4) المرجع السابق، ص432.

(5) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص582.

أما على المستوى العربي، فلا أحد ينكر أن العالم العربي أدرك حقائق وضرورات وحدته ومكامن وحدته. كما حمل حركات التحرر العربية على تكريس جهودها لتحقق المزيد من التعاون والتضامن فجاء البيان التاريخي المصري السوري في 4 فبراير/شباط 1958م معلناً قيام الوحدة.(1)

وبالنسبة للقضية الفلسطينية (القضية المركزية العربية الأولى)، فيمكن القول إن غياب الاستراتيجية فضلاً عن عدم التنسيق وتعدد السياسات العربية جعل العرب بما فيهم مصر يخرجون بخسارة من هذه الناحية، ولم يتم تحقيق أي مكسب مادي أو معنوي لشعب فلسطين أو لاجئيه، إلا إذا اعتبرنا عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة بدلاً من قوات الطوارئ الدولية مكسباً هلل الأهالي له وكبروا، بل نجد على العكس حتى اللاجئ الذي كان يذهب إلى أرضه ومنزله خفية تحت جنح الظلام بحجة أنه مكلف بمهمة فدائية أصبح الآن وبعد وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية الإسرائيلية لا يستطيع ذلك ولا يسمح له به. وخسر لاجئوا غزة والقطاع أكثر من هذا وآخر ما يربطهم بوطنهم، حين فقدوا جميع الوثائق التي تثبت ملكيتهم لأرضهم في فلسطين المحتلة حين أمر الكولونيل اليهودي "بن ليفيان" رئيس المخابرات الإسرائيلية بنسف دار الوثائق والتسجيل في غزة، كما جاء الحريق أيضاً على جميع الوثائق الخاصة بملكية قطاع غزة، وكانت هذه المشكلة من أعقد المشاكل التي واجهت الإدارة المصرية عقب عودتها للقطاع في مارس 1957م.(2)

---

(1) جميل الشقيري : قضية فلسطين الحربية والسياسية، مطبعة مصنع الإسكندرية، الإسكندرية 1962م، ص92-95.

(2) غازي ربابعة : القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص 111.

المبحث الأول

الدور السياسي الأمريكي في حرب 1956م

1- مشروع جاما 1955م.

2- مشروع دالاس 1955-1956م.

3- الدور الأمريكي في إنهاء الحرب.

مشروع جاما :

بعد نجاح ثورة يوليو في مصر بقيادة جمال عبد الناصر في صيف 1952م، وبعد أن تركزت جهود النظام الجديد في مصر للتخلص من بقايا الاستعمار البريطاني، وجدت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لعرض وساطتها السرية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي وتصفية القضية الفلسطينية نهائياً.(1)

ورغم أن الاتصالات السرية بين إدارة أيزنهاور وجمال عبد الناصر مرت بمراحل صعود وهبوط متأثرة بصفقة السلاح التشيكية والتي زودت خلالها تشيكوسلوفياكا عبد الناصر بالسلاح السوفيتي مما أثار غضب الولايات المتحدة، كذلك عودة بن غوريون للسلطة في بداية عام 1955م، والهجوم الإسرائيل على غزة عام 1955م، رغم كل ذلك وجد الطرفان الأمريكي والمصري مصلحة مشتركة في استمرار الاتصالات، والتي عينت الإدارة الأمريكية لها ثلاثة من قادة الاستخبارات الأمريكية وهم : كيرميت روزفلت ومايلز كوبلاند للجانب السري من الاتصالات وروبرت أندرسون للجانب العلني، ولذلك عُرف هذا المشروع من المفاوضات بمشروع جاما(2). أما تفاصيل مشروع جاما فهي تنص على أن يقوم كل من روزفلت وكوبلاند بسلسلة من المحادثات مع الرئيس عبد الناصر من أجل الوصول إلى موقف أساسي تنطلق منه المفاوضات، كما يقوم اثنان من الدبلوماسيين الأمريكيين بإجراء محادثات مماثلة مع بن غوريون للوصول إلى موقف إسرائيلي مشابه للموقف المصري(3). بعد ذلك ينتقل آندرسون بين القاهرة وتل أبيب من أجل التقريب بين الموقفين إلى أقصى حد ممكن، وعندئذ يتم ترتيب اجتماع بين عبد الناصر وبن غوريون في يخت خاص في البحر المتوسط لسد الفجوة نهائياً بين الطرفين، ويؤكد كوبلاند أن روزفلت قد حصل على موافقة كل من عبد الناصر وبن غوريون على هذه الترتيبات مع إصرار الرئيس المصري على نقطتين :

أولاً : يجب أن تحصل مصر على أكثر من مجرد ممر يربطها بالأردن ويتم تحديد عرض هذا الممر في المفاوضات مع إسرائيل، وذلك لتأمين اتصال إقليمي بين أفريقيا وآسيا.

ثانياً : على الإسرائيليين أن يوافقوا من حيث المبدأ على قبول الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم. (4)

---

(1) منير الهور وطارق الموسى : مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947–1949، دار الجليل للنشر، عمان، 1986، ص 50.

(2) مهدي عبد الهادي : مرجع سابق، ص 204.

(3) أحمد خليفة : مُلخص مذكرات بن غوريون، شؤون فلسطينية، عدد5، نوفمبر/تشرين ثانٍ 1971، ص 220–221.

(4) ليلى القاضي : تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948–1972، شؤون فلسطينية، العدد 22، يونيو/حزيران 1973، ص 90–91. انظر أيضاً مايلز كوبلاند : لعبة الأمم، ترجمة : دار الفكر، بيروت، 1970، ص 88.

ويلقي كوبلاند مسؤولية فشل مشروع جاما على أكتاف بن غوريون وتصلبه إذ يقــول : إن رئيس الوزراء الإسرائيلي رفض مناقشة التفاصيل المتعلقــة بالتنــازلات الإســرائيلية مــع أندرسون وقال له : وظيفتك هي أن تعمل على عقد اجتماع بيني وبين عبد الناصر، وإذا كنــت سأقدم تنازلات فإنني سأقدمها له وليس لأي شخص آخر".[1]

وخلاصة القول أن مشروع جاما قد مات كغيره من المشاريع بسبب التصلب الإسرائيلي ورفض بن غوريون مناقشة التفاصيل المتعلقة بالتنازلات الإسرائيلية، وقد برر يعقوب هرتــزوغ الذي حضر الاجتماعات مع أندرسون، موقف إسرائيل بقوله : إن إسرائيل لــم تكــن تعتقــد أن باستطاعة عبد الناصر عقد الصلح مع إسرائيل حتى لو أراد ذلك بــسبب المعارضــة الداخليــة والعربية لمثل هذه الخطوة[2]، كما يبرر بن غوريون رفض المشروع بأنه كان يعتقــد أن عبــد الناصر كان يجري هذه الاتصالات على سبيل المناورة ومن أجل كسب الوقت كي يتيح الفرصة أمام جيشه لاستيعاب السلاح السوفيتي الجديد. وفي هذه الإشارة أكثر من مغــزى علــى تفكيــر إسرائيل واستعدادها للاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر في سنة 1956م.[3]

والواضح أن إسرائيل تحاول عرقلة أية مشاريع سلمية تفرض عليهــا الانــسحاب مــن الأراضي العربية، لشعورها بالقوة وبعدم وجود قوة تجبرها على ذلــك، خاصــة مــع التــشتت والضعف العربي، وكذلك لأن الولايات المتحدة لم تكن معنية بالضغط علــى إســرائيل لتــسوية القضية الفلسطينية في ظل أجواء الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي والمشاكل العديــدة التــي تواجهها.

مشروع دالاس 1955م :

لم يكن الفشل الذي منيت به المشاريع الأمريكية لحل الصراع في الشرق الأوسط يكفــي الإدارة الأمريكية لتغيير سياستها في الشرق الأوسط، وواصــلت محاولاتهــا تــصفية القــضية الفلسطينية، بتقديم حلول لها باعتبارها قضية لاجئين، وظل دالاس وزير الخارجيــة الأمريكيــة طوال سنة 1955م، يشدد على إعادة التوطين من خلال مشاريع اقتصادية.[4]

---

(1) مايلز كوبلاند : مرجع سابق ص90.

(2) ليلى القاضي، مرجع سابق، ص 91، نقلاً عن معاريف 1971/8/6.

(3) ليلى القاضي : مرجع سابق، ص 91.

(4) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، مرجع سابق، ص 110.

في 26 أغسطس/آب 1955م أدلى بتصريح مهم حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وذلك خلال خطاب خطير ألقاه دالاس أمام لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية، ومما جاء في ذلك الخطاب :

1- وضع حد لبؤس مليون لاجئ من الفلسطينيين المقتلعين مما يستدعي تأمين حياة كريمة لهم عن طريق العودة إلى وطنهم الأول ضمن حدود الممكن، وتوطينهم في المناطق العربية المتواجدين فيها. ومن أجل تحقيق التوطين اقترح دالاس استصلاح المزيد من الأراضي من خلال مشاريع الري بحيث يتمكن اللاجئون من الاستقرار والعمل فيها.(1)
2- ومن أجل تحقيق هذه الأفكار اقترح دالاس على إسرائيل دفع تعويضات للاجئين يتم تمويلها من قرض دولي ستشارك فيه الولايات المتحدة بصورة أساسية. وأكد أن بلاده ستشارك في إقامة مشاريع الري وتحقيق التنمية المائية في المنطقة مما سيساعد مباشرة على إعادة توطين اللاجئين.(2)
3- في البند الثاني من مشروع دالاس تحدث عن الحاجز النفسي قائلاً :

"الخوف الذي يسيطر على دول المنطقة مما يجعلها عاجزة عن الشعور بالأمان والاطمئنان". وشدد دالاس على أن التغلب على هذا الخوف والوصول إلى الشعور بالأمان لا يمكن أن يتحققا بجهود دول المنطقة وحدها، بل يتطلبان إجراءات جماعية هدفها ردع أي عدوان بشكل قوي وحاسم. على هذا الأساس عبر دالاس عن استعداد الولايات المتحدة للدخول في معاهدات رسمية هدفها منع أي عمل من قبل الطرفين من شأنه تغيير الحدود بين إسرائيل وجيرانها بالقوة، بالإضافة إلى كبح مثل هذا العمل، كذلك عبر عن أمله في أن توافق دول أخرى على المساهمة مع أمريكا في مثل هذه الضمانات الأمنية، وأن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة.(3)

4- من أجل ضمان الحدود يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق حول طبيعة هذه الحدود، وبما أن الخطوط التي تفصل إسرائيل عن الدول العربية ناتجة عن اتفاقيات لجنة الهدنة عام 1949م، ولا تشكل حدوداً ثابتة دائمة، تصبح مسألة الحدود من أهم المسائل التي يجب حلها من أجل الوصول إلى تسوية سلمية بين الدول العربية وإسرائيل.(4)

---

(1) ملف وثائق فلسطين، ج2، مصدر سابق، وثيقة رقم 284، ص 1165-1169.

(2) ليلى القاضي : مرجع سابق، ص 91.

(3) منير الهور وطارق الموسى : مرجع سابق، ص 56.

(4) ملف وثائق فلسطين، ج2، مصدر سابق، ص 1169. انظر أيضاً : محمد شديد : مرجع سابق، ص 110-111.

وهكذا يتضح من هذا المشروع، أن التكتيك الأمريكي يهدف إلى نزع الصبغة السياسية عن النزاع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وإعادة طرح المشكلة على أنها مشكلة تكنوقراطية قابلة للحل بالوسائل الفنية، وهذا يعني تحويل المشكلة وتجزئتها إلى قضية اقتصادية (التنمية المائية وغيرها) وقضية إنسانية لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وحل مشكلة الحدود بما يضمن مكاسب إسرائيل الجغرافية في الأرض العربية.

الدور الأمريكي في إنهاء الحرب :

بعد تأميم القناة أرسل آيزنهاور، وزيره دالاس في 1 أغسطس/آب 1956م إلى لندن للتشاور لدعوة الدول البحرية (انجلترا وفرنسا) للتفاوض مع مصر، وعدم استعمال القوة المباشرة التي كان يفترضها إيدن وكما جاء في رسائله العديدة للرئيس آيزنهاور، ومنها رسالة أكتوبر لذلك العام. وقد وافق دالاس على استخدام القوة كحل نهائي، إذا فشلت كل الجهود الأخرى[1]، ولذلك دفعت أمريكا باتجاه بعثات الوساطة، وباتجاه البحث عن حل داخل مجلس الأمن وفي أروقة الأمم المتحدة. ويوم العدوان لم تكن أمريكا تعتقد أن الجهود السلمية قد وصلت فعلياً إلى طريق مسدود، إذ أنها (وهذا الأهم) لم تكن قد استشيرت في العدوان. لذلك أعلن الناطق بلسان البيت الأبيض عشية إعلان الإنذار البريطاني الفرنسي الشهير (29 أكتوبر/تشرين أول 1956م) أن الرئيس قد علم بالأمر عبر التقارير الصحفية وأن الولايات المتحدة ألزمت نفسها بمساعدة ضحايا العدوان في الشرق الأوسط ودعا المتحدث الصحفي إلى عقد جلسة طارئة في الصباح لمجلس الأمن الدولي.[2]

رفضت إدارة آيزنهاور، كل الاقتراحات والعروض التي قدمها الاتحاد السوفيتي لوقف العدوان الثلاثي، وكانت حجة الإدارة الأمريكية، أنها ليست مع أي حل يتم خارج نطاق الأمم المتحدة، لكن في الحقيقة أن الموقف الأمريكي برمته، يهدف إلى إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة، وإلى وراثة النفوذ البريطاني الفرنسي كما سنرى فيما بعد.

فقد بعث الرئيس بولغانين برسالة إلى آيزنهاور، يقترح فيها تشكيل قوة سوفيتية أمريكية مشتركة، لوقف التدخل البريطاني الفرنسي، لكن آيزنهاور رفض الاقتراح، لأنه يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة[3]، وقد كان مجرد الإعلان عن هذه القوة كافياً لوقف العدوان.

---

(1) L.T. General-Burns, Op. cit, P. 128-130.

(2) Ibid, P. 129.

(3) توفيق أبو بكر : الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، مرجع سابق، ص102.

وفي وقت لاحق، دعا خروشوف إلى لقاء بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا وبريطانيا وفرنسا والهند والسكرتير العام للأمم المتحدة في رسالة بعث بها إلى آيزنهاور لبحث مشكلات الشرق الأوسط، لكن آيزنهاور رفض مرة أخرى أي حل خارج إطار الأمم المتحدة.[1]

بدأت بعد العدوان، التحركات داخل الأمم المتحدة لاستصدار قرارات بوقف القتال إذ بدأت مجموعة الدول الأفروآسيوية والدول الاشتراكية تدرس تقديم اقتراح للجمعية العامة، بفرض عقوبات على إسرائيل إذا رفضت الانسحاب غير المشروط، لكن أمريكا عارضت ذلك وحاولت إقناع جمال عبد الناصر بالموافقة على وضع قوات دولية في غزة ومضائق تيران، لكن ناصر حاول أن يقوم بمناورة في الموضوع، كما رفض بن غوريون مسألة الانسحاب.[2]

غادر دالاس ومندوب أمريكا في الأمم المتحدة، هنري كابوت لودج إلى جورجيا حيث كان الرئيس آيزنهاور هناك. وبعد مناقشات مطولة، أقر الثلاثة في غياب أية بدائل أخرى، ضرورة اقتراح تطبيق عقوبات عبر تقديم توصية أمريكية في الجمعية العامة بذلك. وقطع الرئيس إجازته وعاد للعاصمة ليشرف على الحملة الأمريكية.[3]

طرحت أمريكا على الجمعية العامة مشروعاً في 2 فبراير/شباط 1957م ينص على انسحاب إسرائيلي شامل إلى حدود هدنة 1949م، وعلى السماح بدخول قوات الأمم المتحدة.[4]

وبعث الرئيس آيزنهاور برسالة لدافيد بن غوريون، جاء فيها :

"إنك تعرف أن حكومتنا تقدر عالياً روابط الصداقة معكم وتريد لها الاستمرار لتطوير (الأمة) الإسرائيلية. إن أي استمرار في تجاهل حكم المجموعة الدولية، سيقود إلى إجراءات من جانب هذه الدول مما سيؤذي فعلياً علاقتكم مع دول كثيرة".[5]

وفي مؤتمر صحفي بتاريخ 5 فبراير/شباط أعلن دالاس "أن حكومته لن تأخذ إجراءات منفردة، ولكننا ننظر بكثير من العناية والاعتبار للإجراءات الجماعية التي ستقترحها الأمم

---

(1) Robert Silverburg, Op.cit, P. 536.

(2) توفيق أبو بكر : المرجع السابق، ص102.

(3) المرجع السابق، ص103.

(4) قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرار رقم 1125، ص 51.

(5) Robert Silverburg: American Jews and the State of Israel. If I forget the Jerusalem (New York Morrow, 1970) P. 537.

المتحدة ". وقد رفض بن غوريون في رسالة جوابية للرئيس الانسحاب المقترح[1]، بعدها قرأ الرئيس آيزنهاور إنذاره الشهير على الشعب في 20 فبراير/شباط 1957م وجاء فيه "أطالب إسرائيل بالانسحاب، كما أنني أعارض فرض أية شروط للانسحاب، لأنه إذا سمح باستخدام القوة لفرض أية شروط، فإن هذا يزعزع أسس إقامة المؤسسة العالمية.. إن من حق إسرائيل أن تتأكد من وقف الغارات على أراضيها من قطاع غزة، ومن حريتها في المرور عبر الممرات، لكن هذا يجب أن لا يكون شرطاً مسبقا للانسحاب وتحدث الرئيس عن مسألة المجر (ودخول السوفيات إليها في ذلك الوقت) فقال إنه لا يصلح لإسرائيل التذرع بأن الأمم المتحدة لن تفعل شيئا إزاء غزو الاتحاد للمجر، فإن خطأين لا يشكلان صواباً[2]، وقال إنني لا أؤمن أن تقصير إسرائيل يجب أن يقابل بالسكوت، لأن الأمم المتحدة فشلت في تنفيذ قراراتها التي أدانت السوفيات لاعتدائهم على الشعب الهنغاري.[3]

وهكذا عرض الرئيس في خطاب علني، حرية مرور إسرائيل عبر المضائق وحقها في التأكد من أن الغارات ستتوقف على أراضيها (وهذا تم بوضع قوات طوارئ دولية في غزة) لكنه كان حاسماً فيما يتعلق بضرورة الانسحاب.

عندما سارعت إسرائيل بإرسال أبا إيبان لإجراء محادثات مع دالاس، حيث توصل الرجلان لاتفاق حول الانسحاب، في 28 فبراير/شباط 1957م، أذاعته جولدا مائير وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، وفي الأمم المتحدة. وبموجب الاتفاق تعتبر إسرائيل أن منعها من حق العبور من ممرات تيران والعقبة، يعتبر بمثابة إعلان حرب لها بموجب حق الدفاع عن النفس. وبالنسبة لقطاع غزة فيجب على القوات الدولية، أن تمنع الهجمات الفدائية على إسرائيل من هناك. وفي النهاية تم الانسحاب في مارس من ذلك العام.[4]

قبل أن نتحدث عن الحسابات الأمريكية، التي أدت بإدارة آيزنهاور إلى هذا الموقف، لابد أن نذكر بأن مثل هذا الموقف، ضد العدوان الإسرائيلي لم يمر بسهولة داخل الكونغرس، وفي إطار الإدارة الأمريكية. فقد تحرك الديمقراطيون لاستغلال موقف آيزنهاور ضمن لعبة الحسابات الداخلية، وقدم سبعون نائباً ديمقراطياً اقتراحاً للإدارة الأمريكية، باشتراط الانسحاب الإسرائيلي بزوال كل الأسباب التي أدت للحرب. كما أن بعض قادة الجمهوريين في مجلس الشيوخ هددوا بالعمل ضد اتجاهات الرئيس، وقد هدد بعضهم بالاستقالة من منصبه في الوفد الأمريكي لدى

(1) Robert Silverburg: American Jewsh and the State of Israel, P. 537.

(2) Ibid, P. 538.

(3) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، ج2، ص1209.

(4) جولدا مائير : حياتي، مرجع سابق ص224.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ استمر الموقف الأمريكي كما هو عليه. (تماماً كما حاولت اليانور روزفلت أن تفعل عشية تراجع أمريكا عن التقسيم، وطلبها فرض الوصاية الدولية على فلسطين في أوائل عام 1948م).(1)

أما الحسابات الأمريكية التي أدت بإدارة آيزنهاور لمثل هذا الموقف، فيمكن إجمالها أن مثل هذا العدوان، الذي أطاح بنفوذ بريطانيا وفرنسا في المنطقة هو فرصة ذهبية لأمريكا، يجب استثمارها، وذلك يتطلب بالطبع أن لا تظهر واشنطن أمام العرب بنفس المظهر الاستعماري السابق لبريطانيا وفرنسا.(2)

إن الولايات المتحدة تفكر منذ وقت طويل، بإقامة منظمة للدفاع في الشرق الأوسط تضم العرب وإسرائيل، كما كان تفكير ترومان في نهاية عهده، وكما بدا واضحاً من جولة دالاس في الشرق الأوسط وخطاباته العالمية، وكما ظهر في مبدأ آيزنهاور فيما بعد.

ولذلك إن لم يكن الموقف الأمريكي متوازنا فإن شيئاً من ذلك لن يتحقق، وسيرتمي العرب (على حد تعبير الإدارة الأمريكية) في أحضان السوفيت.(3)

وحين عاد آيزنهاور من جورجيا، للإشراف على استصدار قرار من الجمعية العامة، بشأن الانسحاب أبلغ الزعماء الغاضبين من رجالات الكونغرس من الديمقراطيين بزعامة جونسون، ضرورة خضوع إسرائيل للانسحاب وإلا فإن العرب سيتجهون نحو السوفيات. وقد طلب منه زعماء الكونغرس أن يتحمل المسئولية بمفرده، ووافق على ذلك، ورفض الإبتزاز المتعلق بأصوات اليهود في الانتخابات، ومع ذلك حصل في الانتخابات التي حصلت بعد العدوان على واحد من أعلى الأرقام في تاريخ أمريكا، إذ نال 47 ولاية : 457 صوت إنتخابي، مقابل 73 صوتاً لمنافسه إدلاي ستيفنسون(4)، وهذا في رأينا يبطل أسطورة الصوت اليهودي الحاسم في الانتخابات.

وفي توضيح خلفيات الموقف الأمريكي، قال دالاس في يناير/كانون ثاني 1957م أمام لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية :

---

(1) غازي ربايعة : القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 1987م، ص109.

(2) هنري كتن : قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1 1999م، ص105.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص105.

(4) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص106.

"إن التضحيات الهائلة التي قدمتها الولايات المتحدة، لإعادة الحياة إلى اقتصاد أوروبا بعد الحــرب، ولتكوين قوة دفاعية عن أوروبا، سيحطمها سقوط الشرق الأوسط بيد الشيوعية الدولية".[1]

وقد زاد من أهمية هذا العامل، المواقف المشرفة التي أتخذها الإتحاد السوفيتي من حــرب السويس (وخاصة الإنذار الشهير في 5 ديسمبر/كانون أول 1956م)، والذي ساهم في رفع درجــة الحرارة في صداقة العرب مع السوفيات. وقد خشي الأمريكيون أن يعتبر العرب هذا العامل، هــو الدافع الأول لوقف العدوان مما سيترك آثاره في المستقبل وليس هناك من شــك أن هــذا العامــل بتأثيراته، كان عاملاً رئيسياً من عوامل وقف العدوان، بجانب صمود القيادة المــصرية والــشعب المصري ووقفة الشعوب العربية وشعوب العالم مع مصر، وفي تحليل محمــد حــسنين هيكــل[2] لأسباب تأخر الإنذار لأطراف العدوان لأكثر من شهر يرى أن السوفيات يتخذون مواقفهم الحازمــة في القضايا المبدئية عامة بعد أن تتوافر لها شروط ثلاثة :

1- أن يثبت أصحاب أية قضية وطنية صلابتهم في الدفاع عن قضيتهم وأن يتحملوا مسئولياتهم قبل أن يطلبوا من الآخرين مساعدتهم وأن يؤكدوا قدرتهم على الصمود المستقل.
2- أن ينجح أصحاب هذه القضية في خلق رأي عام قوي في مناطقهم وأن يخلقوا تيــاراً قويــاً متعاطفاً معهم في العالم كله.
3- أن يظهر بجلاء من وقائع سير الصراع أن القوة المعادية قد تورطت في عدوانها إلى درجة تجعل إدانتها أمراً مؤكداً والتصدي لها شيئاً مطلوباً على نطاق وطني وإقليمــي وعــالمي. وعندما تتوافر هذه الشروط الثلاثة فإن الاتحاد في العادة يقرر موقفه بحزم وحسم.[3]

لذلك كان الموقف الأمريكي ضمن حسابات توازن القوى والردع النووي الــشامل بــين المعسكرين الكبيرين في الحرب الباردة التي شهدت تصعيدا في تلك الفترة (الخمسينات).

العامل الثاني أن أمريكا لم تستشر من قبل فرنسا وبريطانيا في الحرب، وكــان تجاهــل أطراف العدوان الثلاثي للولايات المتحدة عامل حاسم من عوامل فشل الحرب ومعارضة أمريكا لها، لذلك يقول آيزنهاور عشية الحرب : "إن بريطانيا وفرنسا لم تحيطا حكومة الولايات المتحدة علماً بالحرب، ولم تأخذا رأيها في مسألة استخدام القوات المسلحة".[4]

---

(1) جون. س. بادو : الموقف الأمريكي تجاه العالم العربي، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت، ص 120-125.
(2) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، مرجع سابق، ص555.
(3) المرجع السابق، ص555.
(4) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص107.

وهذا لا يعني أن أمريكا ضد استخدام القوة أو التهديد بها، من حيث المبدأ إذ يقول آيزنهاور أنه لم يكن ضد اللجوء إلى القوة المسلحة، ضد عبد الناصر حتى لا يوضع مصير أوروبا الغربية في يد ديكتاتور، فهو يرى أن اللجوء للقوة ليس أمراً مستبعداً وقد يكون ضرورياً وفي حالة الاضطرار لاستخدامه، يجب أن يكون قوياً وسريعاً وحاسماً بحيث يتم بنجاح وفي أقرب وقت، وإن أي إجراء آخر قد يخلق مشكلات عديدة.(1)

وفي محادثات لندن لم تستبعد أمريكا اللجوء للقوة كحل نهائي لذلك توهمت أمريكا بعد وقف حرب السويس، أن صفحتها بيضاء في العالم العربي وأن الجو قد خلا لها من أجل وراثة النفوذ البريطاني الفرنسي، ومن أجل مطاردة النفوذ، وهو الهدف الرئيسي لمبدأ آيزنهاور. إن مبدأ آيزنهاور يتمثل في الرسالة التي بعثها آيزنهاور للكونغرس في يناير/كانون ثانٍ 1957م، لاستصدار تشريعات جديدة من مجلسي النواب والشيوخ، وبعد مناقشة الرسالة وإقرارها، أصبحت تعرف بمبدأ آيزنهاور.(2)

وقد جاء في تلك الرسالة : إن لدينا ثلاثة حقائق في الشرق الأوسط(3) :

1- كان الشرق الأوسط دائماً هدفاً للأطماع، وهو اليوم موضع اهتمام الشيوعية العالمية، أكثر من أي وقت مضى.
2- يتظاهر حكام الإتحاد السوفيتي بأنهم لا يبغون استخدام أية وسيلة لاكتساب أصدقاء في المنطقة.
3- إن الأمم الحرة تريد أن تقوي نفسها للمحافظة على استمرار استقلالها.

وبعد محاضرة عن أهمية الشرق الأوسط الروحية تستطرد الرسالة وتقول : "نجد اليوم ضرورة قيام عمل موحد بين الرئيس والكونغرس على الأسس التالية" :

1- تخويل الولايات المتحدة السلطة في أن تتعاون وتساعد أية أمة أو مجموعة من الأمم في الشرق الأوسط في تطوير اقتصادياتها وتدعيم استقلالها الوطني.
2- تخويل السلطة التنفيذية التعهد بتنفيذ برامج المعونات العسكرية والتعاون مع أية أمة ترغب في ذلك.
3- تخويل الحكومة تقديم المساعدات وزيادة التعاون بما فيه من استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية استقلال هذه الدول ووحدة أراضيها وعندما تطلب ذلك لصد العدوان من الشيوعية الدولية، وتطابق هذه الإجراءات المعاهدات والالتزامات الدولية.

---

(1) أحمد مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1 1978م، ص143.

(2) المرجع السابق، ص144.

(3) ملف وثائق فلسطين : مصدر سابق، ج2، ص1198-1199.

4- تخويل الرئيس سلطة استخدام الوسائل الاقتصادية والعسكرية والدفاعيــة ووضــع المبــالغ اللازمة لتنفيذ معاهدة الأمن المتبادلة لعام 1954م دون أية حدود.

5- إن التشريع المطلوب الآن لا يدخل في نطاق الميزانية الحالية، ولا تــستطيع دائــرة بحــث تشريع لإقرار 200 مليون دولار خلال السنتين : 1958م، 1959م لصرفها على الخطــة، إضافة إلى برامج الدفاع المتبادل الخاص بالمنطقة، والموافق عليها من قبل الكونغرس.(1)

هكذا إذن، رغم تقرير دالاس عن زيارته للشرق الأوسط، بأن العرب يخشون الصهيونية كخطر مباشر أكثر من الشيوعية، إلا أن إدارة آيزنهاور تصر على عكس ذلك تماماً.

لقد كان هذا المشروع الذي عرف في المنطقة العربية بمشروع "ملء الفراغ" بعد أفــول نجم فرنسا وبريطانيا، محاولة لاستثمار موقف أمريكا من حرب السويس، لتحقق أمريكــا بهــذا المشروع، ما عجزت الدول الأخرى عن تحقيقه بالحرب، وهو إخضاع المنطقة العربية للوصاية الأمريكية مجدداً، تحت زعم ضرورة ملء الفراغ، قبل أن يملأه السوفيات.

يقول الرئيس آيزنهاور : "إن قبولنا في الشرق الأوسط يساعدنا على حفــظ الاســتقلال، ووحدة الأراضي في إحدى أهم مناطق العالم، إن الولايات المتحدة ستفعل ما في وسعها للحفــاظ على استقلال دول الشرق الأوسط. إن المساعدات التي ستقدمها بموجب المشروع في الفتــرات الحرجة كالكوارث الطبيعية والانقلابات السياسية العنيفة أو أي تهديد آخر لاستقرار تلك الــدول، ولمصالح بلادنا القومية".(2)

بالطبع إن ما يهم آيزنهاور وإدارته ليس استقرار تلــك الــدول، بــل مــصالح بــلاده الاستعمارية، فهو يقول "إن الشرق الأوسط يمدنا بجسر بين أوروبا وآسيا من ناحية وأفريقيا من ناحية أخرى، وهو يحتوي على ثلثي مستودعات البترول المعروفة في العالم حتى الآن".(3)

ونحن نعتقد أن من بين الدوافع الأساسية للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في تلــك الفترة **كان** تصاعد المد الوطني العربي، ونمو العلاقات العربية، وفشل جر العرب إلى الأحلاف المرتبطة بالدول الاستعمارية، كل ذلك جعل أمريكا تسعى للحفاظ على مــصالحها واحتكاراتهــا المتنامية بكل الطرق والوسائل.

---

(1) ملف وثائق فلسطين : مصدر سابق، ج2، ص1198-1199.

(2) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص109-110.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص110.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1956م

1- الدور الاقتصادي الأمريكي قبل الحرب.

- **الولايات المتحدة ومشكلة اللاجئين.**
- **الخطة الموحدة لتطوير وادي الأردن (مشروع جونستون).**
- **المشروع الأمريكي لبناء السد العالي.**

2- الدور الاقتصادي الأمريكي أثناء الحرب.

- **الدور الأمريكي في إنهاء الحرب.**
- **المساعدات الأمريكية لإسرائيل.**

الدور الاقتصادي الأمريكي قبل الحرب :

الولايات المتحدة ومشكلة اللاجئين :

دعت سياسة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، طوال مدة رئاسة آيزنهاور كل من إسرائيل والدول العربية لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين، وكانت ترى الحل في عودة جزء من اللاجئين إلى أرضهم والتوطين والتعويض للجزء الأكبر من اللاجئين.

وكانت إدارة آيزنهاور كسابقتها إدارة ترومان، ترى أن الحل في بقاء أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة وتعويضهم مالياً بدلاً من عودتهم إلى إسرائيل.(1)

كان دالاس وزير الخارجية الأمريكي قد ذكر سابقاً في حزيران/يونيو 1953م، أنه يعتقد "أن من الممكن توطين بعض هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي تسيطر عليها حالياً إسرائيل. غير أن معظمهم يمكن دمجهم حالاً في حياة الأقطار العربية المجاورة".(2)

كانت إسرائيل ترفض فكرة عودة عدد كبير من اللاجئين، وأن إسرائيل لن تقدم تنازلات إقليمية إلى العرب، كما أشارت إلى أن إسرائيل ستطلب قريباً عقد مباحثات بشأن اقتراح وزير الخارجية الأميركي الذي طرحه في 26 آب/أغسطس 1953م بشأن تمويل تعويض اللاجئين، وأعلنت إسرائيل أنها ستقف بقوة ضد أية عودة كبيرة للاجئين، لقد كان الموقف الأمريكي بشأن التعويض عن ممتلكات تركها الفلسطينيون في إسرائيل يمثل عنصراً جوهرياً في أية اتفاقيات في شأن اللاجئين. في الوقت نفسه، أقرت الولايات المتحدة بأن اقتصاد إسرائيل لم يكن يسمح بدفع التعويضات إذا كانت تريد الحفاظ على مستوى للمعيشة من النوع الذي يتوقعه المهاجرون من الولايات المتحدة وأوروبا. لذا ففي آب أغسطس 1955م اقترح دالاس (وهو يتكلم "بتخويل من الرئيس آيزنهاور" كما قال) أن تمنح إسرائيل قرضاً دولياً لمساعدتها بتغطية تكلفة التعويضات. كانت الولايات المتحدة مستعدة للاكتتاب بقدر كبير جداً من القرض.(3)

كما أن إسرائيل اعترفت بين حين وحين بإمكانية تعويض الفلسطينيين بيد أنه لم يتخذ أي عمل يؤدي إلى نقل الأموال لهذا الغرض، على الرغم مما كانت تعرضه الولايات المتحدة للمساعدة في هذا الشأن.(4)

---

(1) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيون، مرجع سابق، ص 110.

(2) المرجع السابق، ص 111.

(3) دبورا جرنر : إدارة أيزنهاور والفلسطينيون–فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص140.

(4) دبورا جرنر : المرجع السابق، ص141.

الخطة الموحدة لتطوير وادي الأردن (مشروع جونستون):

كانت زيادة التنمية الاقتصادية في الدول العربية التي كان من المتوقع أن تقبل في أراضيها اللاجئين الفلسطينيين، من الأمور الحاسمة في خطط إعادة التوطين التي تضعها الولايات المتحدة. ففي 14 أكتوبر/تشرين أول 1953م أعلن آيزنهاور أنه سيرسل السفير اريك جونستون إلى الشرق الأوسط ممثلاً شخصياً له. كانت مهمة جونستون تختص باستكشاف إمكانات الاستخدام المشترك لنهر الأردن من قبل الأردن ولبنان وسوريا وإسرائيل لأغراض الري والكهربة المائية. فإذا أمكن استخدام نهر الأردن لتوسيع رقعة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية (ولاسيما في الأردن) يكون من الممكن عندئذ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من دون وضع أعباء جديدة غير معقولة على عاتق الدول العربية المضيفة لهم، كان هذا، وليس عودة عدد غير قليل من الفلسطينيين إلى ديارهم، هو الحل الذي تفضله بوضوح الولايات المتحدة[1]. وقد دعمت مشروع جونستون وكالة الاستعلامات الأمريكية التي بدأت في ديسمبر/كانون أول 1953م القيام بـ: "حملة تثقيفية مدروسة بعناية بشأن الموضوع موجهة إلى الدول العربية وإسرائيل. وقامت محطة صوت أميركا ببث سلسلة من الأحاديث باللغة العربية عن تاريخ وادي الأردن وجغرافيته وتطويره الممكن. وقد وضعت المعلومات التي أذيعت بتصرف المجلات في المنطقة لنشرها والتعليق عليها، وقد أصدر مركز الخدمات الإقليمي للشرق الأدنى التابع لوكالة المعلومات الأمريكية كراسات باللغة العربية عن الموضوع. كما جرى تشجيع السفير جونستون على إلقاء خطب متعددة حول الموضوع أمام المستمعين في الولايات المتحدة، ومن ثم بثت هذه الخطب إلى المنطقة من قبل صحف وإذاعات ووكالة الاستعلامات الأمريكية. فضلاً عن ذلك تم إرسال الأفلام التي تصور مشاريع كبيرة كهرو-مائية وإروائية في الولايات المتحدة إلى المنطقة لكي تعرض على زعماء الحكومات فيه وعلى خبراء الزراعة والمهندسين، وكان موظفو وكالة الاستعلامات الأمريكية الذين يرسلون إلى المنطقة يزودون على وجه الخصوص بمعلومات حول الموضوع".[2]

لقد رجت الولايات المتحدة الكثير من وراء هذه الطريقة، فقد كتب جونستون في أول تقاريره الدورية أنه ينبغي اعتبار مشروع وادي الأردن عنصراً مركزياً في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الوسط و"وسيلة لبناء الأساس الذي عليه يبنى السلام في المنطقة في نهاية المطاف"[3]. وكان هذا الموقف يحظى بتأييد واسع داخل الإدارة الأمريكية.

---

(1) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيين، مرجع سابق، ص 110-111.

(2) المرجع السابق، ص 111-112.

(3) المرجع السابق، ص 108.

لقد أرادت الولايات المتحدة الاستعجال في وضع خطة للاستعمال المشترك لموارد المياه الإقليمية. ففي الثاني من سبتمبر /أيلول 1953م كانت إسرائيل قد بدأت بشق قناة في بنات يعقوب في المنطقة المنزوعة السلاح الخاضعة لرقابة الأمم المتحدة قرب الحدود السورية لغرض تحويل مياه نهر الأردن من اجل الاستفادة منها لأعمالها التنموية.[1]

وقد قام الجنرال بنايك، رئيس هيئة مراقبة الهدنة التابعة للأمم المتحدة بإجراء التحقيق وقرر بموجب ذلك اعتبار هذا العمل انتهاكا لاتفاقية الهدنة المعقودة بين إسرائيل وسوريا في عام 1949م، وجاءت ردود الفعل في إسرائيل لهذا القرار عدائياً.[2]

وبعد أن جرى تجاهل التحذيرات السابقة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى إسرائيل بشكل غير علني، قامت بإخبار هذه الأخيرة في 19 أكتوبر/تشرين أول 1953م أول أنه إذا لم تتوقف أعمالها في شق القناة، فإن الولايات المتحدة ستمنع تقديم المعونة المخصصة لها بموجب برنامج معونة الأمن القومي، ويقول ادوارد تيفان إن آيزنهاور هدد كذلك بإلغاء الإعفاء الضريبي الممنوح بالتبرعات الخيرية التي تقدم إلى "النداء اليهودي الموحد" (United Jewish Appeal) وغيرها من المنظمات اليهودية التي تجمع الأموال من الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل في برنامجها الاستيطاني الواسع[3]، غير أن شيئاً لم يتحقق من هذا التهديد.

في العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 1953م قررت الولايات المتحدة تعليق دفع مبلغ قدره 26 مليوناً وربع المليون من الدولارات من المساعدات الاقتصادية إلى إسرائيل. وبعد أسبوع واحد أوقفت إسرائيل مؤقتاً أعمالها في مشروع تحويل المياه، فأطلق مبلغ المساعدات الموقوف في اليوم التالي، ومع أن هذا التصرف الأمريكي قد اتخذ على ما يبدو نتيجة الحرص على نجاح الخطة الموحدة المشار إليها، وما تنطوي عليها من إمكان مساعدة اللاجئين الفلسطينيين، غير أن هناك دافعاً آخر لعله كان الحافز الأساسي، وهو رغبة الولايات المتحدة في تعزيز سلطتها وتوكيدها.[4]

قام جونستون بأربع رحلات إلى الشرق الأوسط على مدى سنتين، وذلك للترويج لصيغ مختلفة من الخطة الموحدة. غير أنه لم يستطع في نهاية المطاف أن يحظى بالقبول بها. وقد

---

(1) ستيفن جرين : الانحياز، مرجع سابق، ص78.

(2) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص143.

(3) إدوارد تيفنن : اللوبي–اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة : محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 1990م، ص37.

(4) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص 144.

رفضت الدول العربية الخطة علناً لعدد من الأسباب : أولها، أن حصة المياه الممنوحة لإسرائيل كانت أكبر بكثير من نسبة السكان فيها من مجموع سكان المنطقة، على الرغم مـــن أن الفــروع الرئيسية الثلاثة لنهر الأردن تنبع جميعها من أراض عربية. الثاني، أن الخطة ســتتيح المجــال لإعادة توطين مئة ألف فلسطيني فقط، فهي لذلك لا تعالج معالجة جدية مشكلة اللاجئين التي قيل إن الخطة ستحلها. وقد أبدى بعض العرب قلقهم من أن التحويل المقترح لنهر الأردن من شــأنه أن يخفض من مستوى البحر الميت، الأمر الذي يضر بمشاريع تعدين الملــح والبوتــاس فــي الأردن، وقد يزيد من ملوحة النهر. كانت هناك مخاوف أخرى من أن قبول الخطــة سيــستخدم لتجميد الوضع السياسي القائم (حدود إسرائيل بموجب هدنة 1949م). وقام كذلك الشك بالولايات المتحدة لأنها تعمل على انفراد وليس من خلال الأمم المتحدة. وأخيراً كان الواضــح أن حــصة إسرائيل من المياه ستزيد من قوتها، وذلك بتمكين الاستيطان الصهيوني في النقــب، ولــم تكــن الدول العربية مستعدة لتأييد أية سياسة يكون لها مثل هذا الأثر.[1]

ومع أن كل سبب من هذه الأسباب لرفض الخطة يبدو قابلا للتصديق، غير أن جونــستون أشار في أكتوبر/تشرين الأول 1955م إلى أن الخبراء الفنيين للدول الأربعة جميعاً كانوا قد وافقــوا على الجوانب الفنية من الاقتراح[2]، بيد أن قلقاً سياسياً محلياً وقف بوجه الموافقة على الخطة. فقــد شعر زعماء إسرائيل والأقطار العربية كلهم بأن أوضاعهم ستتعرض للخطر إذا عرف أنــصارهم أنهم كانوا مستعدين للتعاون مع "الطرف الآخر" وعلى حد قول جونستون : "إن رئيس وزراء سوريا قال أنه سيغتال في دمشق إذا حاول أن يقوم بعمل شيء من الأعمال البناءة المقترحة"[3]، كمــا أن ساسة آخرون كانوا مترددين في الإقدام على العمل علناً. خلق هذا الرفض وضــعاً غيــر مــريح للولايات المتحدة، فكيف لها أن تساعد في عملية تطوير الأردن وموارده المالية وهي عملية تعتبــر جوهرية لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين من دون الظهور بمظهر المعرقل للخطة الموحدة؟

وفي النهاية وافقت الولايات المتحدة على دعم مشروع تحويل أردني على نهر اليرموك السفلي الذي لم يكن يناقض الخطة الموحدة كونه يتعلق باليرموك السفلي[4]، وعند بلــوغ هــذه المرحلة، اعتبرت خطة جونستون ميتة من حيث الأغراض العملية كلها.[5]

---

(1) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص144.

(2) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيون، مرجع سابق، ص 107-108.

(3) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص145.

(4) محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيين، مرجع سابق، ص 108-109.

(5) دبورا جرنر، مرجع سابق، ص 149.

المشروع الأمريكي لتمويل السد العالي :

في أواخر سنة 1955م وأوائل سنة 1956م كان عبد الناصر يسعى جاهدا للحصول على التمويل اللازم لمشروع كان قد استحوذ على تفكيره بصورة شاملة تقريباً، وهو مشروع السد في أسوان. هذا المشروع، الذي يكلف أكثر من 1.3 مليار دولار وكان أكبر مشروع للتنمية يجري الإعداد له في أية دولة من دول العالم الثالث. وكان المخطط أن يزيد هذا السد في مساحة الأرض الإجمالية القابلة للزراعة في مصر بنسبة 30%، وأن يوفر لهذا البلد ما نسبته 50% من مجمل الطاقة الكهربائية المنتجة في قارة افريقيا بأسرها[1]. وكان المصدران الرئيسيان اللذان اتجه إليهما عبد الناصر للمساعدة في المشروع، هما البنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة وكانت المفاوضات مع رئيس البنك الدولي، يوجين بلاك شاقة لكنها ناجحة من وجهة نظر عبد الناصر، فقد وافقت مصر السماح للبنك بالإشراف على جدول ديونها الخارجية الزمنية.

وقبلت منه قرضاً بقيمة توازي تقريباً نصف القطع الأجنبي اللازم للمشروع بفائدة قدرها 5.5%، وهي التي كانت سائدة في السوق آنذاك.[2]

لكن كان للولايات المتحدة شروطها، وكانت هذه الشروط أكثر صعوبة من شروط البنك، إذ كان على مصر، بموجبها ألا تشتري أية أسلحة من السوفيات، وأن تقبل الشروط المالية التي قدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا من دون أي تعديل وأن تعقد اتفاقية سلام مع الإسرائيليين. وقد أبلغت الولايات المتحدة أحمد حسين، السفير المصري لديها، بشروطها النهائية والحازمة بواسطة وزير الخارجية بالوكالة هربرت هوفر، بواشنطن في مايو/أيار 1956م.[3]

وإذا جمعت كل من شروط البنك الدولي وشروط الولايات المتحدة لتمويل السد، لمثلت قبولاً بالتخلي عن جزء كبير من السيادة الوطنية والسيطرة على سياسة مصر الاقتصادية والخارجية. ومع ذلك، فقد قرر عبد الناصر أن يمتثل لشروط هوفر أيضاً، على الرغم من أنه لم يكن متفائلاً حيال النتائج، وذلك بسبب الضغوط المضادة على حكومة الولايات المتحدة. ولم يكن من المحتمل أن يشجع البريطانيون والفرنسيون إدارة آيزنهاور على مساندة المشروع. أما دول حلف بغداد، أي العراق وإيران وتركيا، فإنها لم تكن متحمسة لمشروع كان من شأنه أن يعزز مكانة عبد الناصر في العالم العربي. وأخيراً فإن لوبي القطن، واللوبي الإسرائيلي، واللوبي الصيني في الكونغرس[*]، كان لكل منه أسبابه الخاصة في معارضة المساعدة الأمريكية.[4]

---

(1) ستيفن جرين : الإنحياز، مرجع سابق، ص 113 .

(2) دبورا جرنر، مرجع سابق، ص 150.

(3) ستيفن جرين : الانحياز، مرجع سابق، ص113.

(*) كانت مصر قد أثارت غضب لوبي الصين المؤيد لتايوان في الكونغرس باعترافها الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية.

(4) ستيفن جرين، المرجع السابق، ص114.

لذا فإن عبد الناصر لم يفاجأ حين تخلى وزير الخارجية دالاس، بصورة رسمية عن تعهد الولايات المتحدة بمساعدة مشروع سد أسوان في 19 يوليو/تموز 1956م.

الدور الاقتصادي الأمريكي في إنهاء الحرب :

بعد رفض إسرائيل الانسحاب من المناطق التي احتلتها تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وبعد فشل الضغط الأمريكي السياسي على حكومة إسرائيل، أخذت إدارة آيزنهاور تنظر في الوسائل التي يمكن اتخاذها تعبيراً عن استيائها من الموقف الإسرائيلي. ومن الاقتراحات التي طرحت تجميد الحسابات الإسرائيلية في المصارف الأمريكية بشكل غير رسمي، فاعتبر هذا اقتراحاً غير عملي وصعباً سياسياً كذلك وصرف النظر عنه.[1]

وبدأت إدارة آيزنهاور تفكر جديا في مواجهة رفض إسرائيل الفاضح الانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة. وفي السادس عشر من فبراير/شباط 1957م التقى رئيس الجمهورية عدداً من أعضاء وزارته لتقرير الخيارات الأمريكية. وفضلت أن تدعم قراراً يدعو أعضاء الأمم المتحدة كافة لإيقاف المساعدات إلى إسرائيل الحكومية منها والخاصة معاً. وعند بحث هذا الموضوع قام جورج همفري (وزير الخزانة) بالاتصال هاتفياً براندولف برغس مساعد وزير الخزانة للشئون النقدية فأعطاه هذا تقديراً إجمالياً مفاده أن المدفوعات الأمريكية الخاصة إلى إسرائيل، تبلغ زهاء 40 مليون دولار سنوياً وأن مبيعات السندات الإسرائيلية في بلادنا تتراوح بين 50 إلى 60 مليون دولار سنوياً[2].

وقد أدت سياسة آيزنهاور الحازمة إلى تراجع إسرائيل عن تعنتها وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من الأراضي العربية.

لقد قام آيزنهاور للمرة الثانية خلال رئاسته بالوقوف بوجه إسرائيل في تحدي مباشر لها لقيامها بعمل مناقض لقرارات الأمم المتحدة في أراض تقع وراء خطوط هدنة 1949م.

كان هناك في تلك الحالتين ضغط من الكونغرس ومن الجمهور بالتراجع؛ وقد رفض آيزنهاور في تلك الحالتين أن يرضي منتقديه، لكن هناك اختلافات مهمة بين هاتين الحالتين. ففي عام 1953م، أوقفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى إسرائيل فعلاً، وإن لثمانية أيام فقط؛ وفي

---

(1) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص150.

(2) المرجع السابق، ص152.

عام 1957م جرى التهديد بالإيقاف، ولكنه لم يحدث[1]. وفي عام 1957م انسحبت إسرائيل فعلاً من غزة وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛ وفي عام 1953م أوقفت العمل في قنال تحويل المياه إيقافاً مؤقتاً فقط. وأخيراً في حين أنه من الممكن القول بأن إجراءات الولايات المتحدة في عام 1953م كانت مدفوعة جزئيا بالقلق على مصير اللاجئين الفلسطينيين (في إطار رغبة الولايات المتحدة في إعادة توطينهم وفي أمكنة أخرى)[2] فإن الاهتمام الأول في عام 1957م كان منصباً على تقييد النفوذ في المنطقة، وتمكين أوروبا من الحصول على النفط، والحفاظ على شيء من الشرعية للأمم المتحدة – وهذه باختصار الأهداف التقليدية للسياسة الأمريكية في المنطقة.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل :

رغم الأزمة التي سببتها حرب السويس في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، حيث وصلت إلى حد التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية وإيقاف المساعدات الأمريكية لإسرائيل؛ إلا أن المساعدات الأمريكية استمرت في التدفق على إسرائيل، فقد تلقت إسرائيل مساعدات مالية أمريكية مقدارها 560 مليون دولار في السنوات العشر الأولى من قيامها. كما بلغت تبرعات اليهود في أمريكا معدلاً سنوياً قدره 60 مليون دولار، وشراء سندات إسرائيلية بقيمة 70 مليون دولار سنوياً. بالإضافة إلى أموال منظمة الكيرن هايسود[*] التي بلغت 1300 مليون دولار في عشر سنوات، وفي عام 1960م ساعدت أمريكا إسرائيل على تطوير مفاعلها الذري الصغير الذي خصص للأبحاث العلمية والاقتصادية والذي أقيم في نحال سوريك.[3]

وفي أرقام أخرى، أن المساعدات الأمريكية بكل أشكالها قد بلغت حتى عام 1959م (670) مليون دولار، ومبيعات سندات حتى عام 1962م (600) مليون دولار، كما استمرت أمريكا في دفع ألمانيا للاستمرار ببرنامج التعويضات لإسرائيل التي بلغت 562.5 مليون دولار إضافة إلى تعويضات الأشخاص التي بلغت 525 مليون دولار.[4]

---

(1) دبورا جرنر : مرجع سابق، ص154.

(2) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص114.

(*) الكيرن هايسود : الصندوق التأسيسي لفلسطين، تم تأسيسه في مؤتمر لندن الصهيوني عام 1920م، وهو يختص بالهجرة والاستيطان ويجمع القروض والهبات من أجل الاستيطان في فلسطين (عاطف عدوان : محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث، الجامعة الإسلامية، غزة، 1987م، ص 38).

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص111.

(4) المرجع السابق، ص112.

المبحث الثالث

الدور العسكري الأمريكي في حرب 1956م

1- الدور العسكري الأمريكي قبل اندلاع الحرب.

2- الدور العسكري الأمريكي أثناء الحرب.

3- الدور العسكري الأمريكي بعد الحرب.

الدور الأمريكي قبل اندلاع الحرب :

كانت مخاوف الأمريكيين إزاء دولة إسرائيل غداة قيامها، مشوبة بآمال جديـدة. وتـوجز مذكرة سرية وجهها وزير الدفاع إلى مجلس الأمن القومي في 16 مايو/أيار 1949م، تحت عنـوان "المصالح الاستراتيجية الأمريكية في إسرائيل" هذه المخاوف وتلك الآمال. ومن جملة المخاوف التي تعددها المذكرة نجد إمكان تحقيق اختراق شيوعي عبر الهجرة اليهودية وسياسة إسرائيل الرسـمية وتتمثل في الحياد في الحرب الباردة، غير أن المذكرة تلطف مخاوفها حين تبين أن إسـرائيل لهـا علاقات مع الولايات المتحدة نتيجة وجود أقلية يهودية أمريكية كبيرة وقوية النفوذ.[1]

غير أن القيمة الاستراتيجية المعزوة إلى الدولة الجديدة هي مما ينبغي أن يسترعي انتباهنا ومرد أهمية إسرائيل الاستراتيجية في نظر المذكرة السالفة الذكر هو "موقعها المركزي في منطقـة شرق المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط"[2]. وعلى الرغم من بعض الترددات ذات الطابع التقني التي تبديها المذكرة بشأن التسهيلات العسكرية التي يمكن أن توفرها إسرائيل، فإنها تعتبر (أن المنـشآت الجوية أكثر إفادة في قطع خطوط المواصلات بين الاتحاد الـسوفيتي ومـوارد الـشرق الأوسـط النفطية، بواسطة طائرات متوسطة المدى أو قصيرة المدى). والمذكرة تضفي قيمة ايجابيـة علـى القوات المسلحة الإسرائيلية : "فإذا ما تحالفت إسرائيل مع الديمقراطيات الدولية في حالـة نـشوب حرب مع الاتحاد، فإننا نستطيع الإفادة، كامل الإفادة، من مواقعها الدفاعية ومن قواتها، للدفاع عـن منطقة القاهرة –السويس، ومن أجل العمليات البرية التي تهدف إلى الدفاع عـن منـشآت الـشرق الأوسط النفطية". والمذكرة ترى "أن إسرائيل يمكن أن تصبح خطراً أو رصيداً استراتيجياً بحـسب طبيعة علاقاتها العتيدة المقبلة بالسوفييت والديمقراطيات الغربية".[3]

وأخيراً فإن المذكرة توصي بالحيلولة دون أية سيطرة سوفيتية علـى إسـرائيل، وبتوثيـق العلاقات الأنجلو–إسرائيلية بما يتيح مقاربة عسكرية أنجلو–أمريكيـة مشتركة، فيما يخص الأهداف المتعلقة بإسرائيل وحل الخلافات الإسرائيلية– العربية "على الأقل بحيث تعمل إسـرائيل والـدول العربية معا لمواجهة عدوان سوفيتي"، وضم إسرائيل والدول العربية إلى حلف على شـاكلة حلـف شمال الأطلسي، إذا ما أُنْشِئَ حلف كهذا، "شريطة ألا تصبح مشاركة العربيـة الـسعودية وإيـران مستحيلة بسبب مثل هذا العمل".[4]

---

(1) Department of states, foreingn relations of united states, 1949, Vol. VI, Pt. 2 (Washington, D.C,: United States Government printing office, 1976), PP. 1009-1012.

(2) Ibid, P. 1012، وانظـر أيـضاً : Janice Terry: 1973 U.S. press coverage on the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 4, No. 1 (Autumn 1974), PP. 129-130.

(3) كميل منصور : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، ترجمة : نـصير مـروة، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1996م، ص94.

(4) Department of states, foreingn relations of united states, Op cit, Vol. VI, P. 1013.

ما هي الدلالة التي ينبغي إيلاؤها إلى هذه المذكرة من حيث المنزلة الاستراتيجية المنسوبة إلى إسرائيل؟ تبدو الوثيقة كأنها ترسي أسس المذهب الاستراتيجي الأمريكي للفترة الواقعة بين سنتي1949-1956م، وأن تبين أن بعض توصياتها عديم الفائدة.

ويمكن النظر إلى هذا المذهب، الذي توضحه وثائق أخرى صدرت في الحقبة نفسها، من خلال وجهة نظر مزدوجة : المساهمة الإسرائيلية المباشرة في المعركة ضد السوفيت، وانعكاسات البيئة الإقليمية العربية على المساهمة الاستراتيجية الإسرائيلية. لنلاحظ أنه في اللحظة التي راح المذهب الاستراتيجي الأمريكي يتكون على أساس إقامة الحواجز والمنشآت العسكرية الأساسية لكبح التوسع، كان المسئولون العسكريون الأمريكيون يرون في إسرائيل رصيداً ملحقاً. فهم لا ينظرون من هذه الزاوية إلى الأراضي الإسرائيلية فحسب، بل أيضاً إلى القوات المسلحة الإسرائيلية، إذ كانوا ينظرون إليها كقوات يفترض فيها أن تخضع للقيادة الغربية في حال وقوع نزاع مسلح مع السوفيت في الشرق الأوسط[1].

ويوضح تقرير داخلي صدر عن رئيس الأركان المشتركة في الجيش الأمريكي في نوفمبر/تشرين الثاني 1952م، أن إسرائيل تستطيع أن تقدم خلال ثلاثة أعوام فرقتين من التسع عشرة فرقة التي يحتاج الغرب إليها لصد هجوم سوفيتي في الشرق الأوسط. أما الفرق الباقية فتقدمها تركيا عشر فرق، وبريطانيا فرقتان، والعراق فرقتان، فضلاً عن ذلك، فإن الأمريكيين اعتبروا أن مساهمة سلاح الجو الإسرائيلي يمكن أن تصل إلى ثمانين طائرة، في حين قدروا مساهمة تركيا بخمس وسبعين طائرة[2]. وينبغي أن نشير هنا كذلك إلى مساهمة أخرى فورية لا افتراضية، في الجهود المبذولة ضد الاتحاد، ألا وهي التعاون بين دوائر الاستخبارات بين البلدين، وذلك بفضل شبكات الهاغاناة القديمة في دول الشرق الأوروبي والاتحاد السوفيتي، والمعلومات التي يستطيع المهاجرون اليهود الوافدون من هذه الدول تقديمها. ويبدو أنه جرى عقد اتفاق بهذا المعنى في أكتوبر/تشرين الأول 1951م، وهذا التعاون المستور، حمل الاستخبارات الأمريكية على أن تكون في نهاية المطاف أكثر من وزارة الخارجية أو وزارة الدفاع (البنتاجون) تعاطفاً مع إسرائيل.[3]

---

(1) كميل منصور : مرجع سابق، ص95.

(2) المرجع السابق، ص 96.

(3) Peter Grose, Israel in the Midne of America (New York: Knopf, 1983), P.302.

عملية شامليون :

وكانت وكالة الاستخبارات الأمريكية "السي.آي.أيه" قد واصلت محاولاتها للجمع بين الحكومة الإسرائيلية وحكومة الثورة الجديدة في مصر بزعامة عبد الناصر، للتفاوض حول اتفاقية سلام. وكان ذلك قبل أقل من سنة من حرب السويس 1956م، كانت تحاول التوسط حول صفقة يتم من خلالها تزويد إسرائيل، للمرة الأولى، بمساعدات عسكرية رسمية أمريكية مقابل القبول بسلام دائم مع مصر، وقد وصف شاريت المحاولات "بعملية شامليون"، ففي أكتوبر/تشرين الأول 1955م، حين كان في جولة لجمع التبرعات في نيويورك أجرى مفاوضات مع رجال السي.آي .إيه حول الموضوع. إن الأمر الذي لم يكن معروفاً للأمريكيين أن الإسرائيليين أنفسهم كانوا يفكرون في اللجوء إلى الروس للحصول على الأسلحة، إذ لم يلقوا قبولاً من الولايات المتحدة وكان رجال الموساد قد نصحوا بن جريون برفض عملية شامليون لأنهم لا يثقون بعبد الناصر في حين كان دالاس يلح على شاريت بقبول العملية، وقد اقترح رجال الموساد الموافقة على الدخول في عملية شامليون شريطة أن يكون هناك تعهد صريح من الغرب بتزويد إسرائيل بأسلحة دفاعية، وبخاصة سلاح الجو.[1]

ونجحت الخطة ففيما أسماها شاريت "بعملية سياسية"، أعطت الولايات المتحدة إذناً لفرنسا في الرابع والعشرون من فبراير/شباط 1956م لبيع اثنتي عشرة قاذفة مقاتلة لإسرائيل، كانت مخصصة للناتو، وتلاشت إمكانية تحول إسرائيل إلى الكتلة الشرقية للحصول على دعم عسكري.[2]

محاولات إسرائيل التحالف مع أمريكا :

ترأس شاريت حكومة إسرائيل خلفاً لبن غوريون منذ يناير/كانون الثاني 1954م، وقررت حكومة شاريت أن تتحرى إمكان الحصول على ضمانة أمنية من واشنطن، أي على حماية دولية. ثم تقدمت بطلب رسمي في هذا المعنى في 11 أبريل/نيسان 1955م.[3]

وقد كان جواب دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى الحكومة الإسرائيلية، أن أمريكا تقبل بهذه الفكرة مبدئياً ولكن مع شروط منها أن تبدي إسرائيل مرونة في موضوع اللاجئين وتحقيق تقدم في حل النزاع العربي الإسرائيلي فوجدت إسرائيل أن تكلفة الضمانة الأمريكية

---

(1) أندرو وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص55.

(2) المرجع السابق، ص55.

(3) Silverburg, Op. cit, P. 507.

باهظة جداً غير أن أحداث الشرق الأوسط، بلغت ذروتها مع أزمة السويس، ستغير كثيراً من الفرضيات الأمريكية المتعلقة بالمنطقة وإسرائيل. ومن هذه الأحداث سباق التسلح بصورة خاصة، حيث عقدت مصر في نهاية سبتمبر/أيلول 1955م اتفاقاً بشأن صفقة سلاح تشيكوسلوفاكية–مصرية، ولا يبدو أن إسرائيل اشترت أو تلقت سلاحاً ثقيلاً من الولايات المتحدة بين سنتي 1952–1955م، على الرغم من الاتفاق الأمريكي الإسرائيلي بشأن معونة الدفاع المتبادل الموقع في 23 يوليو/تموز 1952م.(1)

وإن كانت إسرائيل قد جوبهت فعلاً بالرفض من جانب الإدارة الأمريكية في موضوع الحماية والسلاح الثقيل، فذلك لأن واشنطن كانت تعتبر أن مصر ستمنى بهزيمة حاسمة في حال وقوع حرب بينها وبين إسرائيل.(2)

ولابد من الملاحظة أن واشنطن وإدارة آيزنهاور كانت تقدم لإسرائيل كل ما يلزمها من السلاح بطرق غير مباشرة عن طريق دول أخرى دون أن تظهر في الصورة، حفاظاً على علاقاتها مع الدول العربية، خوفاً من تضرر مصالحها النفطية. حيث إن إسرائيل كانت تتزود بالسلاح، من فرنسا وكندا من دون أي اعتراض من واشنطن، بل إن ذلك كان يحظى بموافقتها وتشجيعها وهكذا كان موقف دالاس يرفض أن تزود واشنطن إسرائيل بالسلاح مباشرة، في حين يؤيد أن تزود دول أخرى إسرائيل بالسلاح.(3)

ومن بين الأسلحة التي وصلت إسرائيل الطائرات "إف–86" الأربع والعشرين الكندية الصنع التي كانت أصلاً مخصصة للجيش الأمريكي ثم خصصت لإسرائيل.

وكذلك قررت واشنطن التنازل عن أولوية الناتو "حلف الأطلسي" في الحصول على طائرات "ميستير" الفرنسية، لمصلحة إسرائيل.(4)

عملية المخزون الاحتياطي :

في سنة 1956م أخذت الإدارة الأمريكية بالتخطيط لمواجهة كل الاحتمالات في الشرق الأوسط. ولعل قصة "عملية المخزون الاحتياطي" أفضل مثال للمأزق الذي كانت تواجهه الإدارة الأمريكية، فمع حلول شهر سبتمبر/أيلول 1956م، كان قد اتضح لمسئولي الاستخبارات العسكرية

---

(1) كميل منصور : مرجع سابق، ص101.

(2) أندرو وليسلي كوكبيرن : مرجع سابق، ص 55.

(3) كميل منصور : مرجع سابق، ص102.

(4) أندرو وليسلي كوكبيرن : مرجع سابق، ص 55.

والمدنية الأمريكية، أن البريطانيين والفرنسيين والإسرائيليين كانوا يستعدون لشن حرب على إحدى الدول العربية أو على أكثر من واحدة، أي على مصر فيما يختص ببريطانيا وفرنسا، وعلى الأردن أو مصر فيما يختص بإسرائيل. وخلق هذا الأمر بعض المشكلات للإدارة الأمريكية، وكان له علاقة بالبيان الثلاثي الذي صدر في 25 مايو/أيار 1950م، والذي هو حجر الزاوية في نهج الولايات المتحدة العسكري والسياسي في المنطقة.(1)

في أبريل/نيسان 1956م كان فريق الخطط الإستراتيجية المشترك، التابع لهيئة الأركان المشتركة، وقد أصدر مذكرة بشأن "التخطيط المشترك بموجب البيان الثلاثي لسنة 1950م" تتضمن رأي الاستخبارات في أرجح السبل التي قد يرجح فيها القتال. وتنبأت هيئة الأركان المشتركة، استناداً إلى مشاوراتها مع رؤساء الأركان البريطانيين، أن عدواناً مصرياً هو السبيل الأرجح لبدء الحرب، وأن هذا الهجوم قد يقع على الأغلب ضد إسرائيل في البدء.(2)

من هنا، وفي مايو/أيار 1956م، وتنفيذاً لأوامر البيت الأبيض، باشرت وزارة الدفاع "عملية المخزون الاحتياطي"، وهي خطة سرية جداً تهدف إلى توفير عتاد عسكري متطور من نوع معين لضحية العدوان إذا بدأ أن القتال أصبح وشيكاً في الشرق الأوسط. وصدرت الأوامر إلى سلاح الجو في التخطيط الأولي لإرسال 24 طائرة من طراز "إف-86" من الوحدات الأمريكية العاملة في أوروبا إلى مطارات في إسرائيل، وذلك ضمن مهلة زمنية قصيرة. وبالإضافة إلى الطائرات كان من ضمن المخطط أن تزود إسرائيل بمدافع هاوتزر وبنادق مثبتة لا ترتد وقواذف صواريخ ومدافع مورتر وألغام ضد الدبابات والأشخاص، ومؤونة من الذخيرة لهذه الأسلحة تكفي لثلاثين يوماً (90000 قدم مكعب) والمذكرة التي أنشأت هذا المخزون الاحتياطي أشارت أيضاً إلى أن وزارة الخارجية هي التي سوف تعالج موضوع حقوق القاعدة والترانزيت لهذه الأسلحة، التي سوف تعتبر "ظاهرياً" أنها "مخزون احتياطي عادي للقوات الأمريكية في أوروبا والبحر المتوسط". كذلك فإن التعليمات الصادرة إلى المسئولين في سلاح الجو أشارت إلى ما يلي : "تلفت الانتباه إلى طبيعة هذه العملية الحساسة، وإلى ضرورة اتخاذ احتياطات أمنية غير عادية لمنع حدوث أي تسرب معلومات محتمل. إن من شأن أي إفشاء مبكر لأي من تفاصيل هذه العملية أن يعرض العملية بكاملها للخطر، وأن يتسبب بمضاعفات دولية خطرة، لذا، فإن هذا الموضوع سوف يعالج على أساس الحاجة إلى المعرفة فقط".(3)

---

(1) ستيفن جرين : الانحياز، مرجع سابق، ص121.

(2) كميل منصور : مرجع سابق، ص 103-104.

(3) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص 125.

وعلى الرغم من الاحتياطات كافة، فقد كان هناك احتمال بأن تتسرب أنباء العملية بطريقة أو بأخرى، فأصدر وزير الخارجية دالاس تعليمات إلى أحد مساعديه لتحضير بيان يستعمل في حالة كهذه. وتم تحضير مواد أخرى لاستعمالها من جانب الدول العربية، ولهذا الهدف جرى تخزين هذه المواد على متن سفن الأسطول السادس في البحر المتوسط.

لكن المشكلة هي أنه مع حلول شهر سبتمبر/أيلول، واقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، وتأميم قناة السويس، والتآمر بين بريطانيا وفرنسا (وهما الدولتان اللتان وقعتا البيان الثلاثي مع الولايات المتحدة) وإسرائيل للهجوم على مصر، أصبح مجرد التفكير في توفير أسلحة للعرب أمراً سخيفاً جداً. وفي 28 سبتمبر/أيلول 1956م، أرسل دالاس إلى الرئيس مذكرة يشير فيها إلى ما يلي: "إني أميل إلى الموافقة على رأي وزارة الدفاع في أنه من غير المحتمل الآن أننا قد نمنح العرب مساعدة عسكرية، وأميل أيضاً إلى الموافقة أن تنهي وزارة الدفاع هذا القسم من العملية، هل توافق؟، ووافق الرئيس، وألغيت عملية المخزون الاحتياطي.[1]

الدور العسكري الأمريكي أثناء الحرب :

فوجئت إدارة آيزنهاور بالعدوان الثلاثي على مصر دون استشارتها أو إحاطتها علماً مسبقاً بالحرب، وقد مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيراً على بريطانيا وفرنسا وعلى إسرائيل بصورة خاصة بتحقيق انسحاب سريع من منطقة قناة السويس وسيناء.[2]

يروي أبا إيبان "سفير إسرائيل في واشنطن" أن آيزنهاور ألح خلال اجتماع جرى بينه وبين الزعيم اليهودي أبا هيلل سيلفر في 30 أكتوبر/تشرين الأول 1956م، وكان الهدف منه نقل فحواه إلى بن غوريون، على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي، ثم حذر من أنه إذا كان هناك حالياً تلاق في المصالح بين إسرائيل وبين بريطانيا وفرنسا، "فإن قدرة إسرائيل ومستقبلها مرتبطان بالولايات المتحدة"[3]. وكانت الدولة العبرية تحتل على الرغم من كل شيء، منزلة خاصة جداً في أمريكا، والحفاظ على هذه المنزلة هو الذي جعل بن غوريون يفاوض في النهاية بشأن الانسحاب. ثم إن الولايات المتحدة لم تستخدم التهديد وحده في هذه المفاوضات؛ إذ وفقاً لإيسر هرئيل، رئيس الموساد يومها، عمدت الإدارة الأمريكية في أيام أزمة السويس إلى استخدام قنوات الاتصال بين استخبارات البلدين بديلاً عن القنوات السياسية والدبلوماسية.[4]

---

(1) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص122.

(2) المرجع السابق، ص 122.

(3) Abba Eban, Op.Cit. P.217.

(4) أندرو وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، مرجع سابق، ص61.

ويشير أندرو كوكبيرن وليسلي كوكبيرن إلى إمكان أن تكون إسرائيل قد حصلت، في جملة ما حصلت عليه من عوض عن انسحابها من سيناء، على الترخيص الصريح باختلاس اليورانيوم الثري من مصنع أبلو في بنسلفانيا لاستخدامه في برنامجها النووي (الذي كانت حينذاك تعده مع فرنسا)[1]. أما من وجهة نظر العوض الدبلوماسي، فلابد من الإشارة إلى الضمانة التي قدمتها واشنطن لتل أبيب بصدد حق مرور سفنها في خليج العقبة بعد الانسحاب من سيناء. فقد رفضت واشنطن، على الرغم من الإلحاح الإسرائيلي، أن تذهب إلى أبعد من إعطاء صيغة تدرج في رسائل متبادلة، وتعلن الولايات المتحدة فيها أن خليج العقبة يشتمل على مياه دولية، وأنه ليس لأية دولة الحق في منع المرور الحر السلمي عبر الخليج. ثم تضيف بأنها مستعدة للانضمام على أطراف أخرى لتأمين الاعتراف العام بهذا الحق.[2]

ولكن هذا بعيد جداً عن تقديم ضمانة مطلقة، مثل معاهدة أمنية مع الولايات المتحدة، وهي أي الضمانة، أمر كان آيزنهاور يدرك أنه هدف إسرائيل الحقيقي. غير أن مصدراً آخر سيلاحظ أنه عندما انفجرت أزمة خليج العقبة بعد ذلك، أعطيت تل أبيب ضمانة سرية سنة 1957م.[3]

الدور الأمريكي بعد انتهاء الحرب :

كان لحرب السويس آثاراً ونتائج بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، فقد اعتبر الأمريكيون أن الفشل السياسي البريطاني/الفرنسي أنشأ فراغاً يمكن أن يملأه الاتحاد، الذي بات يستطيع الآن الاعتماد على خيارات مفتوحة من دول المنطقة مثل مصر وسوريا. وكانت واشنطن تزداد اعتقاداً أن للقومية العربية أثراً مزعزعاً لاستقرار الأنظمة الموالية للغرب، وتشتمل على كثير من الأهداف التي تتفق وأهداف الاتحاد.[4]

ثم بدأت محاربة النفوذ ومكافحة توسع الناصرية، كل ذلك أدى إلى دمج لعبة التحالفات والنزاعات الإقليمية الداخلية داخل نزاع الشرق والغرب، أي أنها أدرجت إسرائيل والدول العربية المحافظة المهتمة باستمرار الوضع القائم ضمن المعسكر الأمريكي بينما صنفت في المعسكر

---

(1) أندرو وليسلي كوكبيرن، مرجع سابق، ص67-68.

(2) Bernard Reich, Quest for Peace: United States –Israel Relations and the Arab-Israeli conjtict (New Brunswick: Transaction Books/Tel-Aviv, The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, 1977) ,P.33.

(3) Elmer Berger: Memoirs of an anti-zionist Jew, The institute for Palestine studies, Beirut, 1978, P. 41.

(4) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، ملحق الوثائق، وثيقة رقم 222، ص900، وثيقة رقم 227، ص906، وثيقة رقم 240، ص914، وعدد آخر من الوثائق في صفحات متفرقة تشير كلها إلى إثبات هذا التوجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المعادي، الاتحاد وكل القوى الإقليمية الميالة إلى تغيير الأوضاع القائمة، وفي مقدمتها الناصرية غير أن هذا لا يعني أن السياسة الأمريكية كانت طوال فترة ما بعد حرب السويس موجهة ضد الناصرية بصورة ثابتة، بل أنها عملت على تحييد القوى التصحيحية في السياسة الناصرية الشرق أوسطية، محاولة احتوائها في بعض الأحيان ومحاربتها في غالب الأحيان.[1] والسؤال الذي يطرح نفسه هو : أين يقع البعد الإسرائيلي في إعادة التصنيف هذه وكيف؟

أولاً إن مبدأ آيزنهاور الذي أعلن في يناير/كانون الثاني 1957م يعد بمساعدة كل بلد شرق أوسطي يقع ضحية لعدوان خارجي أو تخريب داخلي، مدرجاً إسرائيل للمرة الأولى، وخلافاً للمشاريع الأمريكية السابقة، في الترتيبات الأمنية الإقليمية.[2]

وستبدأ أمريكا من الآن وصاعداً بحمل مخاوف الدولة العبرية على محمل أكثر جدية نظراً إلى أن إسرائيل برهنت عن أن في وسعها ترجمة مخاوفها إلى انتصارات عسكرية. غير أن ما هو أكثر إيجابية بالنسبة على إسرائيل هو أن قوتها العسكرية وتوجهها الموالي للغرب سيبرزان في السياسة الأمريكية الإقليمية وتشير مذكرة صادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي في يناير/كانون الثاني 1958م إلى أن معارضتنا للقومية العربية المتطرفة هي دعم إسرائيل بصفتها القوة الوحيدة الباقية من القوى الموالية للغرب في الشرق الأدنى".[3]

وبوضوح أكبر، كما يذكر جورج بول "قرر دالاس أن إسرائيل قوية تستطيع أن تحد من قدرة عبد الناصر على الحركة، وذلك بتجميدها معظم القوات المسلحة المصرية"[4]. ويؤكد إيبان ذلك وهو يتحدث عن نشوء عادة تشاور وثيق بين واشنطن وتل أبيب، ويقول بات من الجلي أن الولايات المتحدة لم تعد تعتبر إسرائيل عبئاً يجب دعمه بروح التعاطف بل رصيداً استراتيجياً في التوازن الشامل والأيديولوجي.[5]

ويرى الكاتب جانسين أن قرار دالاس و آيزنهاور سنة 1957م بتزويد إسرائيل بالسلاح، هو واحد من أهم القرارات الأمريكية حول فلسطين.[6]

---

(1) كميل منصور : مرجع سابق، ص106.

(2) المرجع السابق، ص106.

(3) ستيفن جرين، مرجع سابق، ص 125.

(4) Reich, OP. Cit. P.37.

(5) Aba Eban, Op.Cit. P. 263.

(6) مايكل جانسن : القرارات الأمريكية الرئيسة الثلاثة حول فلسطين، شؤون فلسطينية، عدد 15، نوفمبر/تشرين ثانِ 1972م، ص 137.

الفصل الثالث

الدور الأمريكي في حرب 1967م

تمهيد : حرب 1967م.

المبحث الأول : الدور السياسي الأمريكي في حرب 1967م.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1967م.

المبحث الثالث : الدور العسكري الأمريكي في حرب 1967م.

تمهيد :

كانت حرب يونيو/ حزيران 1967م، كارثة حقيقية على فلسطين والأمة العربية وهي تعـد المأساة الثانية في القرن العشرين بعد نكبة حرب 1948م، التي أضرت بقضية فلسطين وأثرت سلباً على مستقبل ومصير المنطقة العربية بأكملها.

أسباب الحرب :

السبب الحقيقي للحرب (الرئيسي)، هو رغبة إسرائيل في التوسع والاستيلاء على ما تبقـى من فلسطين، وإجبار الدول العربية على الاعتراف بها، وتحقيق ما لم تستطع تحقيقه فـي حـرب 1956م، وقد استغلت ظروف الحرب الباردة والتوتر الشديد الذي يسود المنطقة لخلـق مبـررات لمواجهة الرأي العام العالمي، حتى لا يدينها وتبدو كدولة عدوانية تهدد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ومستفيدة في الوقت نفسه من الدعم اللامحدود من الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت.[1]

وقد بدأت إسرائيل باختراع الذرائع على الجبهة السورية، حيث قامـت بإرسـال وحـدات صغيرة من الجيش الإسرائيلي داخل الأراضي السورية المـسماة بالمنـاطق المجـردة (المتنـازع عليها)[2] وهو حادث استفزازي، فقام جنديان سوريان بإطلاق النار على الوحدة الإسرائيلية فكـان الرد الإسرائيلي على الحادث بحملة عسكرية مكثفة، تضمنت قصفاً بالمدفعية والطائرات والدبابات، فأصابت عدداً من القرى السورية، وحلقت الطائرات الإسرائيلية فوق دمشق، وأصابت ست طائرات سورية[3]، فقدمت سوريا شكوى إلى مجلس الأمن جاء فيها :

"خلال الأسبوعين الماضيين واصلت إسرائيل لمرات عديدة اختراق المنطقة المجـردة –المتنـازع عليها– وهدفها الوحيد إثارة أعمال عدوانية، وقد استخدم جنودها التراكتـورات المـسلحة تحميهـا الدبابات والقوات العسكرية بكل أنواعها، ثم أقاموا في المنطقة المجردة بطريقة غير رسمية، انتهاكا لنصوص اتفاقية الهدنة العسكرية، فهذه المظاهرة العسكرية –بلا أدنى ريب– تـدل علـى القـصد الإجرامي في التمهيد لحرب خطيرة ضد سوريا".[4]

وقد واصلت إسرائيل بعد ذلك تهديد سوريا واستفزازها وواصلت سـوريا بـدورها رفـع الشكاوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.[5]

---

(1) كميل منصور : مرجع سابق، ص110.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ج2، ص178.

(3) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص110.

(4)هيئة الأمم المتحدة : القضية الفلسطينية 1917–1974م، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990م، وثيقـة (إس) / 7845 في 1967/4/9م.

(5) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص111.

وهنا يطرح سؤال : هل كانت إسرائيل تهدف من وراء هذه التهديدات شن حرب حقيقية ضد سوريا ؟ أم هي مجرد تهديدات لاستعراض القوة أو أغراض أخرى ؟.

ونحن نعتقد أن مناورات إسرائيل ضد سوريا كانت فخ لجر مصر للحرب معها، لأن غزو سوريا لا يحقق أهدافها العسكرية والإقليمية.لذلك كان التركيز على ضرب مصر التي تملك أكبر جيش عربي ويمكنه أن يقف في وجه أطماعها التوسعية فيما تبقى من أرض فلسطين، وأجزاء أخرى من الأرض العربية، ويبدو أن إسرائيل كانت قد خططت للمعركة مسبقاً وأعدت لها جيداً.

وقد سارت الخطة الإسرائيلية بالشكل المرسوم والمعد لها فقد طلبت سوريا مساعدة مصر بناء على اتفاقية الدفاع المشترك المعقودة بينهما في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 1966م. واستجابت مصر بتحريك قسم من جيشها إلى الإسكندرية والإسماعيلية وفي الوقت نفسه، طلبت القيادة المصرية يوم 1967/05/16م من قائد قوات الطوارئ الدولية في سيناء سحب قوات الأمم المتحدة من الأراضي المصرية، وبعد انسحابها في 5/22 أمرت مصر بإغلاق مضائق تيران في خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية.[1]

اعتبرت إسرائيل إغلاق مضائق تيران إعلان حرب، وأخذت تسرع في استعداداتها، وقد بذل الأمين العام للأمم المتحدة (يوثانت)[*]جهوده في القاهرة وتل أبيب بغية الحد من تدهور الموقف وقد طلب رئيسا الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي) من الرئيس عبد الناصر ألا يكون البادئ في القتال لإتاحة الفرصة أمام الجهود الدبلوماسية لحل النزاع بالطرق السلمية.[2]

وكان الرئيس عبد الناصر قد أعلن أن مصر لن تشن الحرب، ولكنها مستعدة أن تقف إلى جانب أي دولة عربية تتعرض للعدوان. وعندما طلب انسحاب قوات الطوارئ الدولية حرفوا هذا الطلب وتناولت إسرائيل بوسائل إعلامها المختلفة ما يطلبه وما يصرح به على أنه دليل على العدوان.

وبالنسبة لإسرائيل كان للوضع الداخلي فيها دوراً يدفع باتجاه العدوان، فقد أصبح قادة الجيش يلحون على طلب الهجوم إلحاحاً متواصلاً، ويتهمون دعاة اللاحرب بالخيانة لأنهم يترددون.[3]

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، مج الثاني، ص172.

(*) يوثانت : (1909–1974م) دبلوماسي بورمي أمين عام الأمم المتحدة من سنة 1961م حتى سنة1971م (المنجد، مرجع سابق، ص 191).

(2) هنري كتن : مرجع سابق، ص111–112.

(3) William Quandt: The Middle East conflict in U.S. strategy, 1970-71, Journal of Palestine studies, Vol. 1, No. 1 (Autumn 1971), P. 42.

أحداث الحرب :

بدأت الحرب بشكوى لفقتها إسرائيل ضد مصر، في صباح يوم 1967/6/5م أيقظ مندوب إسرائيل الدائم رئيس مجلس الأمن (هر تابور الدنامركي) وأخبره أنه تلقى تقارير تفيد أن مصر هاجمت إسرائيل براً وجواً وأن القوات الإسرائيلية تشتبك الآن مع القوات المصرية لصدها[1]. وطلب مندوب إسرائيل انعقاد مجلس الأمن ليسمع منه رسالة شفوية عاجلة أراد أن يبلغها لأعضاء المجلس. وبعد عشرين دقيقة بلغ ممثل مصر الدائم رئيس مجلس الأمن بأن إسرائيل ارتكبت عدواناً غادراً متعمداً ضد الجمهورية العربية هذا الصباح، وقد شن الإسرائيليون هجماتهم على قطاع غزة وسيناء والمطارات في القاهرة ومنطقة القناة وعلى المطارات الأخرى داخل مصر.[2] فاجتمع مجلس الأمن صباح 6/5 وردد ممثل إسرائيل شكواه الملفقة بأن القوات الإسرائيلية تعمل على صد الجيش المصري وقواته الجوية، ولكي تبدو الشكوى مقنعة أمد المجلس بتفصيلات كاذبة عن هجوم مصري بالطائرات على المستوطنات وبالدبابات داخل إسرائيل. وبناء على المادة 51 من الميثاق أقدم هذه التفصيلات لعناية مجلس الأمن العاجلة.[3]

أعلنت معظم محطات الإذاعة القصة الكاذبة، عن أن عدواناً مصرياً يحدث ضد إسرائيل وأن العالم برمته يتعاطف مع الضحية المزعومة. وفي اليوم التالي لم يتردد أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل في أن يكرر الحكاية الملفقة أمام مجلس الأمن في 1967/6/6م كالتالي : "أظهرت شاشات الرادار الطائرات المصرية وهي تقترب من حدودنا، وتبعها قصف مدفعي على قرانا القريبة من غزة، فأصدرت التعليمات للسفير رافييل بأن يبلغ مجلس الأمن طبقاً للمادة 51 من الميثاق –أعرف أنه أيقظك أيها الرئيس في ساعة غير مناسبة من الليل– لكننا شعرنا أن مجلس الأمن لابد أن يحاط علماً بأقصى سرعة".[4]

هذه هي الخدعة الهائلة التي مارستها إسرائيل على مجلس الأمن بخاصة وعلى العالم بعامة. لقد مارست إسرائيل كل أساليب الكذب والخداع والدعاية المضللة مع بداية عدوانها لتبدو للعالم وكأنها ضحية تدافع عن نفسها وأنها دولة صغيرة مهددة بالإبادة.

---

(1) هيئة الأمم المتحدة، مصدر سابق، الوثيقة رقم إس/ب ف 1347 بتاريخ 1967/6/5م.

(2) محمد عبد الغني الجمسي : مذكرات الجمسي–حرب أكتوبر 1973م، المنشورات الشرقية، باريس، ص84.

(3) هيئة الأمم المتحدة، مصدر سابق، الوثيقة رقم إس/ب ف 1967/6/5/1347م.

(4) المصدر السابق، الوثيقة رقم إس/ب ف 1348/بتاريخ 1967/6/6م.

العدوان الإسرائيلي على مصر وسوريا والأردن :

بدأت أحداث الحرب الحقيقية في صباح يــوم 1967/6/5م، أخــذت القــوات الجويــة الإسرائيلية تشن غاراتها المكثفة في موجات متتالية على القواعد الجوية المــصرية فــي ســيناء والعريش وغرب القاهرة وبني سويف فأصابوا معظم الطائرات، ودمرت الطائرات الإســرائيلية ساحات المطارات، واستمرت غاراتها من الساعة 8.45 صباحاً حتى الــساعة 11.45 ظهــراً، وبذلك أخرجت الطيران المصري من القتال، بعد أن دمرت وأعطبــت 300 طــائرة مــن 340 طائرة، وهاجمت قوات إسرائيل البرية المواقع المصرية في غزة وسيناء، فوصلت خــلال أيــام إلى شواطئ قناة السويس الشرقية[1]. لم تكتفي القوات الجوية الإسرائيلية بما أنجزته في الجبهــة المصرية، بل هاجمت المطارات السورية والأردنية قبل ظهر يوم 67/6/5، ودمرت وأصــابت عدداً من الطائرات على الأرض، وفي الوقت نفسه هاجمت القوات البرية الإســرائيلية أراضــي سوريا والأردن، فاحتلت خلال ستة أيام سيناء كلها ثم القدس والــضفة الغربيــة وقطــاع غــزة والجولان السورية[2]، وخلال هذا أصدر مجلس الأمن قرارات وقف إطــلاق النــار تجاهلتهــا إسرائيل إلى أن أكملت خططها في التوسع الإقليمي.[3]

مقاومة العدوان :

لم يكن تنفيذ المخطط العدواني الإسرائيلي خالياً من العقبــات، فقــد خاضــت القــوات الفلسطينية في غزة معارك ضارية استشهد فيها القسم الأكبر من عناصرها من أجل صد الهجوم وإعاقة تقدم العدو.[4]

وكذلك خاضت القوات المصرية معارك دفاعية وقاتلت بعناد في رفح وخروبة وأبو عجيلة والعريش ومضيق متلا، وفي كل مكان في أرض سيناء، كما قامت غواصة إسرائيليــة تحمل مجموعة من الضفادع البشرية أنزلتها على بعد 4 كم من الإسكندرية لتدمير القطع البحرية المصرية، إلا أن رجال البحرية المصرية ألقوا القبض على القوة البحرية الإسرائيلية، وأسروا أفرادها.[5]

---

(1) صادق الشرع : حروبنا مع إسرائيل، 1947–1973م، معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الــشروق، عمان، 1997م، ص466.

(2) آفى شليم : الحائط الحديدي، ترجمة : ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001، ص238.

(3) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص114.

(4) مذكرات الجمسي : مرجع سابق، ص97.

(5) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص174.

وقفت وحدات لواء المشاة 25 الأردني لصد هجمات القوات الإسرائيلية على محاور التقدم الثلاثة : محور حيفا-جنين، ومحور عين السهلا-يعبد، ومحور زرعين-جنين، ودارت أقسى المعارك الساعة الثالثة من صباح 6 يونيو/حزيران عندما تقدمت القوات الإسرائيلية من سهل عرابة في اتجاه جنين إذ استطاعت القوات الأردنية المتمركزة بصورة جيدة والمدعومة بقوة 15 دبابة إحباط الهجوم وتدمير 8 دبابات إسرائيلية. ولكن القوات الإسرائيلية كررت هجماتها واستطاعت اختراق المواقع الأردنية، وانتقل الصراع إلى شوارع جنين.[1]

في قباطية خاض اللواء الأربعون المدرع الأردني معارك عنيفة، تكبدت فيها القوات الإسرائيلية خسائر فادحة، وقد اضطرت إلى التوقف وإعادة الهجوم مراراً إلى أن اضطرت القوات الأردنية إلى الانسحاب.

وقد قام الفلسطينيون من أبناء الضفة الغربية ببذل الجهد في مقاومة العدوان، والاشتراك في القتال إلى جانب القوات الأردنية في الدفاع عن القدس وغيرها من المواقع.[2]

في أول يوم لاشتعال الحرب قامت القوات الجوية السورية بعدد من الغارات على مصافي البترول في حيفا ومطار مجدو، وكذلك قامت وحدات سورية احتياطية بعدد من الهجمات على بعض المستعمرات القريبة من الحدود.

عندما قامت القوات الإسرائيلية بهجومها البري يوم 1967/6/9م اصطدمت في الجبهة السورية بقوة دفاع ومقاومة شديدة، ولاسيما أمام المواقع الدفاعية وفي القلاع، حيث تم تدمير 40 دبابة إسرائيلية، وأصيب قائد اللواء المدرع الإسرائيلي بجراح ودمرت دبابته وقتل معاونه وعدد من قادة السرايا. وتكرر الصراع العنيف في تل الفخار وزعرورة وانقضى اليوم الأول دون أن يحقق الجيش الإسرائيلي مخططه، باستثناء اختراق بعض المواقع.[3]

نتائج الحرب :

أولاً : بالنسبة لإسرائيل :

1- **سياسياً** : برهنت إسرائيل للدول الغربية والإمبريالية الأمريكية على قدرتها المتفوقة التي يمكن استخدامها للمحافظة على المصالح الغربية في المنطقة العربية، ومنها المصالح النفطية والعمل ضد النفوذ السوفيتي.

---

(1) صادق الشرع : مرجع سابق، ص492.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص176.

(3) هنري كتن : مرجع سابق، ص116.

2- **عسكرياً** : حققت إسرائيل أهدافها في الحرب، ولم تلتزم بوقف إطلاق النار حتى تم لها تحقيق تلك الأهداف، وكان من أبرز ما حققته السيطرة على مساحات كبيرة من الأرض العربية تزيد كثيراً على ما سبق لها احتلاله في حرب 1948م، إذ كانت مساحة الأرض المحتلة من فلسطين 20,700 كم، فضمت إليها سيناء 61,198 كم، وقطاع غزة 363 كم، والضفة الغربية 5,878كم، والجولان 1,150كم. وبذلك أصبح مجموع الأراضي التي احتلها الكيان الصهيوني 89,359 كم، أي بزيادة أربع أضعاف ما كانت تحتله عند إقامتها. وفتحت إسرائيل مضائق تيران وسيطرت على شرم الشيخ، وضمنت لنفسا حماية الملاحة في خليج العقبة.(1)

3- **اقتصادياً** : سيطرت إسرائيل على المصادر النفطية في سيناء حتى ربيع عام 1982م وعلى موارد المياه في المرتفعات السورية والضفة الغربية، وأصبح باستطاعتها تطوير عملية الهجرة والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة. وعلاوة على ذلك أصبح باستطاعتها استغلال اليد العاملة العربية الرخيصة نسبيا لمشاريعها العمرانية والزراعية.(2)

4- **استراتيجياً** : تحسن الوضع الاستراتيجي لإسرائيل باقترابها من العواصم العربية (عمان ودمشق والقاهرة)، وتقلصت الحدود مع الأردن من 650 كم إلى 480 كم (من بينها 83.5 كم طول البحر الميت)، وازداد بذلك العمق الاستراتيجي لإسرائيل. وكسبت أوراقاً للمساومة لسيطرتها على الأرض العربية، وأقامت حدودها الجديدة عند موانع أرضية وتضاريس طبيعية (قناة السويس، نهر الأردن، مرتفعات الجولان). وأثر ذلك في الروح المعنوية للمقاتلين الإسرائيليين وقياداتهم حتى بات في تصورهم أنهم يستطيعون فرض إرادتهم وتحقيق المطامع الصهيونية في الوطن العربي.(3)

ثانياً : بالنسبة للعرب :

اعتبرت نتائج حرب 1967م مثل نتائج نكبة حرب 1948م حتى أن البعض اعتبرها أخطر حرب شهدها الشرق الأوسط في القرن العشرين.(4)

1- فبالإضافة لما أسفرت عنه من خسارة مناطق واسعة من الأرض العربية واحتلالها من قبل إسرائيل كما ذكرنا فقد كان من ضمن هذه الأراضي مدينة القدس التي سارعت إسرائيل إلى ضم مدينة القدس القديمة إليها فأصدرت الحكومة الإسرائيلية مرسوماً : "مدينة القدس القديمة ستكون خاضعة لقوانين إسرائيل وللسلطات القضائية والإدارة التابعة لها".(5)

---

(1) عبد الستار قاسم : مرجع سابق، ص 177.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص177.

(3) جولدا مائير : مرجع سابق، ص266-267.

(4) محمد حسنين هيكل : الانفجار 1967م، دار الشروق، القاهرة 2004، ص788.

(5) صادق الشرع : مرجع سابق، ص513.

2- خضوع المواطنين العرب للاحتلال فقد أدت الهزيمة في حرب 1967م إلى خضوع حوالي مليوني مواطن فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ومدينة القدس، بالإضافة لعشرات الآلاف في الجولان وسيناء، ويعانون من معاملة الاحتلال لهم بالقمع والشدة والقسوة، وبدأت أعمال الاحتجاج والمقاومة.

3- تدمير قضية فلسطين : كانت حرب 1967م سبباً في أشد ألوان التدمير للقضية الفلسطينية، فبعد وعد بلفور وقرار التقسيم وحرب سنة 1948م ومشكلة اللاجئين، وسلب حوالي 80% من أرض فلسطين، كل هذه المشكلات والمظالم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال 50 عاماً غطت عليها حرب 1967م وأصبح الاهتمام الرئيس بعدها كيف وبأي ثمن يمكننا أن نحرر المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب 1967م. وبذلك انصب اهتمام العالم على مبادرات للسلام أقصى طموحاتها معالجة آثار حرب 1967م.[1]

والباحث يعتقد أن الرئيس جمال عبد الناصر كان المسؤول الأول عن الهزيمة ويتحمل الجزء الأكبر من نتائجها المدمرة، فقد كان هو رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة وصاحب القرار الأول والأخير في الحرب والسلم، وفي تقديرنا أنه أخطأ تقدير ظروف المرحلة والمتغيرات التي طرأت منذ حرب 1956م، إلا أنه قرأ الأحداث من منظور ومقياس حرب 1956م ولم يدرك مدى التغير الهائل الذي طرأ على التوازن وموازين القوى الدولية والتغير الكبير الذي طرأ على القيادة السوفيتية والمشاكل التي تواجهها هذه القيادة داخلياً في داخل الجمهوريات السوفيتية، ناهيك عن المشاكل الخطيرة التي اجتاحت دول أوروبا الشرقية مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا. لذلك كانت الهزيمة كارثة ولم يتدخل السوفييت بجدية.[2]

وقد اعترف الرئيس جمال عبد الناصر فيما بعد، بالمسؤولية الكاملة عن الهزيمة وأقر أنه انقاد إلى حرب كان يريد أن يتلافاها.[3]

(1) هنري كتن : مرجع سابق، ص120.

(2) Barry Rubin: American's Mid-East policy: Amarxist perspective, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 3, Spring 1973, P. 53.

(3) صلاح خلف : فلسطيني بلا هوية، ب.ط، ب.ت، ص 109.

المبحث الأول

الدور السياسي الأمريكي في حرب 1967م

1- الدور السياسي الأمريكي قبل الحرب.

2- الدور السياسي الأمريكي أثناء الحرب.

3- الدور السياسي الأمريكي بعد الحرب.

4- الموقف الأمريكي من قرار مجلس الأمن 242.

الدور الأمريكي السياسي قبل الحرب :

استلم جونسون(*) مقاليد الرئاسة في الولايات المتحدة، بعد اغتيال جون كنيدي(**) ثم فاز في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 1964م، والرئيس جونسون رجل حزبي إقليمي لم يتصل من قبل بالعالم الخارجي، وتجربته كلها في حدود مناورات داخلية وحسابات الأصوات في الكونجرس، وقد سبق له أن تزعم الحملة ضد الرئيس آيزنهاور، ووقف جونسون بحزم ضد تهديدات آيزنهاور لإسرائيل في 20 فبراير/شباط 1957م بقطع المساعدات عنها إذا لم تستجب لقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من مصر وغزة. كما طالب بقطع المساعدات عن مصر عام 1960م.[1]

وفي عهده سيطر صهاينة عديدون على مقاليد الأمور في مواقع حساسة من الإدارة الأمريكية، إذ عين آرثر جولد بيرج، رئيساً لوفد الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عين والت رستو مساعداً للرئيس لشئون الأمن القومي –وهو منصب حساس جداً، كما عين يوجين روستو، مساعداً للإدارة السياسية (وهو الرجل الذي تمنى بعد حرب أكتوبر، أن يرى 120 ألف عربي أسرى، ليخضع العرب الذين لا يفهمون إلا لغة القوة)، كما عين هيوبرت همفري نائباً للرئيس، وهو الرجل الذي قضى حياته مدافعاً عن مصالح إسرائيل.[2]

وبشكل عام فقد ازداد اتجاه المحافظة في السياسة الأمريكية، في عهد الرئيس جونسون، حيث ازداد التورط الأمريكي ضد شعب فيتنام.

ويبدو أن مساعدي الرئيس قد أقنعوه بفشل سياسة كيندي في احتواء دول الشرق الأوسط وخاصة مصر، التي لم يعد هناك شك في انحيازها ضد الولايات المتحدة وسياساتها.

(*) ليندون جونسون : ولد عام 1908، سياسي أمريكي ديمقراطي، رئيس الجمهورية بعد مقتل كينيدي سنة 1963م. أعيد انتخابه سنة 1964م، من أكثر الرؤساء الأمريكيين تشدداً ومحافظة وتحيزاً لإسرائيل، أدخل أمريكا في حرب فيتنام، توفى عام 1973م (المنجد، مرجع سابق، ص 80).

(**) جون كيندي : ولد سنة 1917م في بروكلن، انتخب رئيساً للولايات المتحدة سنة 1961م عن الحزب الديمقراطي، كان أكثر تعاطفاً مع إسرائيل من سلفه آيزنهاور. اغتيل في 22 نوفمبر/تشرين ثاني 1963م (المنجد، مرجع سابق، ص 80).

(1) محمود فوزي : صهيونيون حتى أطراف أصابعهم، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ط1، 1974م، ص129.

(2) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص124.

أضف إلى ذلك أن عام 1964م كان عام انتخابات، مما يساهم عادة في وضع أصوات اليهود ضمن حسابات السياسة الأمريكية.

بعد استلام جونسون للرئاسة المنتخبة، صرح وكيل الخارجية أمام لجنة المواطنين الأمريكيين حول السياسة الأمريكية في الشرق الأدنى، أكد فيه أمام زعماء الدول العربية وإسرائيل أن حكومة جونسون لا تنوي إدخال تعديلات أساسية على سياستها في المنطقة وهي تضمن أمن العرب وإسرائيل، وأن أي ضحية محتملة للعدوان، يمكنها الاعتماد على السياسة الأمريكية وأكد المتحدث أن الدول العربية وإسرائيل سيمتحنون سياسة جونسون خلال الأشهر القادمة.[1]

واعتبرت تلك التصريحات التي تبدو متوازنة ظاهرياً، بأنها رد على مقررات القمة العربية وتهديد مباشر للعرب، وفي نفس ذلك العام (1964م) زار أشكول[*] الولايات المتحدة، وصدر بيان مشترك بعد اجتماع جونسون وأشكول حمل نفس الاتجاهات التي أشارت إليها تصريحات وكيل الخارجية السابقة الذكر. جاء في ذلك البيان المشترك : (قضى الرئيس أشكول والرئيس جونسون يومين من المناقشات حول مسائل ذات مصالح تهم الطرفين، فقد أكد الرئيس رغبة الولايات المتحدة في إقامة علاقات ودية مع جميع دول الشرق الأدنى، وتكريس جهودها لتحقيق السلام في المنطقة، ورحب الرئيس بتأكيدات إسرائيل التي تشاركها فيها الولايات المتحدة، عن عمق حرصها عن السلام في المنطقة، وأكد معارضة الولايات المتحدة للعدوان، أو استعمال القوة أو التهديد فيها ضد أي قطر، فضلاً عن وجود رغبة أكيدة لدى الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل في وجودها).[2]

وفي هذه الفترة (1964–1967م) ازدادت مكانة إسرائيل وأهميتها للولايات المتحدة في إطار سياستها للشرق الأوسط، وذلك مع استمرار حدة التوتر في العلاقات المصرية– الأمريكية.

---

(1) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص124–125.

(*) ليفي أشكول ثالث رئيس وزراء لإسرائيل من سنة 1963مإلى 1969م، ولد في أوكرانيا 1895 وهاجر إلى فلسطين في عام 1914م سارع بالإلتحاق بالكتيبة اليهودية، فاز بمقعد في الكنيست عام 1951م. خلف بن جوريون في رئاسة الوزراء سنة 1963م، أقام علاقات دبلوماسية مع ألمانيا سنة 1965م وعمل على تحسين العلاقات مع باقي دول العالم، لعب دوراً مهما في حرب سنة 1967م (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مجلد عام 1964م، ص256.

إن انشغال صانعي السياسة الأمريكية بالأزمة الفيتنامية جعل من الصعب على حكومة جونسون الاهتمام بالقضايا المعقدة للشرق الأوسط وتقديم مبادرات لتسويتها.[1]

وهكذا فإن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي في عهد جونسون قد تحولت كليًا عن أي محاولة إيجابية لتسوية الصراع، واقتصرت على اتباع منهج طويل المدى، وأكثر سلبية يهتم أساسا بالمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة عن طريق المحافظة على توازن عسكري بين إسرائيل والبلدان العربية في جانب، وبين مصر والبلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة في جانب آخر.[2]

وهكذا نرى أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والصراع العربي- الإسرائيلي تحديداً كانت تتم وفق منظور الصراع الدولي ووفقاً للمصالح الأمريكية. لذلك إن هذه الفترة لم تشهد محاولات أمريكية لتسوية شاملة لجميع جوانب الصراع وإنما شهدت محاولات متقطعة ومتفرقة تجاه تسوية بعض مظاهر الصراع. فالمحاولات التي شاركت فيها الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة واللجان المختلفة التابعة لها، أو المبادرات الأمريكية خارج الولايات المتحدة مثل محاولات كل من دالاس أوكيندي، لم تكن سوى محاولات لتسوية جزئية تدور أساساً حول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والتعويضات.[3]

وقد بدأت حملة إسرائيلية واسعة تتحدث عن التهديد العربي لإسرائيل، وبدا التوتر المحلي يتصاعد، وقد كان من شأن ذلك قيام مسئولين أمريكيين بزيارة إسرائيل، لاستطلاع الموقف عن كثب، ومنهم نائب وكيل وزارة الدفاع، ومستشار البيت البيض لشئون الشرق الأدنى- هارولد ساندرز، وقد انتهت تلك الزيارات باقتناع أمريكي بضرورة الدفاع عن مصالح إسرائيل، وقد أعلن رابين (رئيس أركان الجيش الإسرائيلي)[*] بعد أسبوعين من زيارة ساندرز

---

(1) هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م، ص65.

(2) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعالم، مرجع سابق، ص313-328.

(3) Brand Reich, Quest for Pease, OP. Cit. PP.6-9.

(*) اسحق رابين : ولد في القدس سنة 1922م خامس رئيس وزراء إسرائيلي في فترتين الفترة الأولى من سنة 1974م إلى 1977م والثانية من 1992م إلى 1995م. حينما اغتاله يهودي متطرف، فيصبح أول رئيس وزراء إسرائيلي يموت اغتيالاً، كان له دور كبير في حرب 1967م (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

في نادي المهندسين بتل أبيب: (لم تعد هناك عقبات سياسية في وجه التحالف الأمريكي–الإسرائيلي والعمل معاً لتحقيق المصالح المشتركة).[1]

وحين أخذت تلوح بوادر مواجهة عسكرية عربية–إسرائيلية، تظاهرت أمريكا أنها تعمل لتهدئة الموقف، عبر تكرار المواقف الأمريكية التقليدية، إزاء الحفاظ على استقلال الدول وحدودها الإقليمية و لكنها اتهمت مصر علناً بأنها كانت وراء تصعيد الموقف، عبر طلبها سحب قوات الطوارئ الدولية. ومن المعروف أنه بموجب قرار مجلس الأمن، الذي تشكلت قوات الطوارئ على أساسه فإنه يحق لمصر أن تطلب سحب هذه القوات. ولذلك استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك يوثانت لطلب مصر باعتباره قانونياً وأمر بسحب القوات.[2]

في 23 مايو/أيار 1967م بعث جونسون لعبد الناصر برسالة، دعاه فيها لضبط النفس، ونقل له رغبة أمريكا في إرسال هيوبرت همفري نائب الرئيس لزيارة الدول العربية وإسرائيل وذلك للعمل من أجل كبح جماح العدوان. وقد أشار جونسون إلى إعجابه بما يجري في مصر، من تطور لتلحق البلاد بركب الحضارة والعالم الحديث، وطلب جونسون من الرئيس ناصر أن تنظر الدولتان (مصر وإسرائيل) للمستقبل لا إلى الماضي[3]، وقد كشف عبد الناصر النقاب عن كون مضمون الرسالة تهديداً واضحاً وذلك في خطاب استقالته بعد عدوان يونيو/حزيران 1967م. فقد جاء في الرسالة ألا تبدأ مصر القتال وإلا فسوف تتحمل نتائج خطيرة. بذات الوقت أعطى جونسون تصريحات علنية في 23 مايو/أيار 1967م قال فيها : "أود أن أصرح لقادة العالم أجمع، ما صرح به ثلاثة رؤساء أمريكيون سبقوني : ترومان، آيزنهاور، كيندي، وهو أن الولايات المتحدة تساند الاستقلال السياسي وتحافظ على مبدأ التجزئة الإقليمية لجميع الدول في الشرق الأوسط، كما أعلن الرئيس أن إغلاق المضائق عمل غير شرعي".[4]

وفي حملة دبلوماسية واسعة، قدمت أمريكا مذكرة رسمية إلى مصر جاء فيها أن هناك مسائل تستثير اهتمام أمريكا : أعمال الإرهاب التي تجري عبر الأراضي السورية وبموافقتها وهو أمر يتنافى مع اتفاقيات سحب قوات الطوارئ الدولية، إذ أن بقاءها يساعد على حفظ الأمن في المنطقة على طول الحدود، وانسحابها يجعل مشكلة المحافظة على السلام أكثر صعوبة.[5]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص702.

(2) مذكرات الجمسي : مصدر سابق، ص58.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص132.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1967م، ص716.

(5) المرجع السابق، ص716.

المسألة الثالثة هي تعبئة القوات وتصعيد التوتر على الجانبين : إننا نأمل (كما جاء في المذكرة) أن تعيد الأطراف قواتها للوضع السابق من أجل امتصاص التوتر السائد في الوضع القائم ونغتنم هذه الفرصة لنعيد التأكيد على التزامنا المستمر بحماية المرور البريء مسألة حيوية للمجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة ستقف ضد أي شكل من أشكال العدوان عبر الجيوش النظامية، أو غير النظامية، لقد كان هذا موقف أربع إدارات أمريكية متتالية، وسجل أعمالنا خلال السنوات العشرين الماضية، داخل وخارج الأمم المتحدة، يؤكد هذه النقطة بجلاء.(1)

غير أن ما كان يجري خلف إطار العمل الدبلوماسي المخادع شيء آخر ففي 27 مايو/أيار 1967م استقبل جونسون وزير الخارجية أبا إيبان ووعده أن الولايات المتحدة ستحاول تنفيذ كل التعهدات التي قطعها آيزنهاور سنة 1957م، بصدد مساندة إسرائيل في حق المرور الحر والبريء في خليج العقبة وكان جونسون على ثقة أن مصر لا تريد ولا تستطيع شن هجوم شامل. ولكن إيبان أخبره أن إسرائيل قد تهاجم، وفي هذه الحالة علينا أن نلحق هزيمة سريعة، ليس فقط بمصر، بل بأي جهة من الدول العربية التي ستشارك في الحرب. وحينئذ صرح له جونسون ببطء شديد وبأسلوب إيجابي جداً أن إسرائيل لن تقف منفردة إذا قررت أن تتصرف على مسئوليتها الخاصة.(2)

هكذا إذن حملت أمريكا العرب رسمياً مسئولية التوتر عبر الأعمال الفدائية وعبر سحب قوات الطوارئ، وقبلت التفسير الإسرائيلي لحرية المرور، بل أن أمريكا ساهمت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لقانون البحار سنة 1958م، في تعريف خليج العقبة ومضائق تيران مياهاً دولية، كما جاء في المادة 16 فقرة 4 وقد سنت أمريكا هذا التعريف في محاولة مكشوفة لتغيير قواعد القانون الدولي ولتبرير حق المرور البريء لإسرائيل.(3)

الدور السياسي الأمريكي أثناء الحرب :

إن الموقف الأمريكي خلال الأيام الستة من الحرب معروف، لهذا فإن ما ينبغي تسجيله هنا هو أن شاغل الإدارة الأمريكية الأساسي في أثناء الأعمال القتالية لم يكن طبيعة ردات الفعل الرسمية والشعبية العربية إزاء أمريكا بل تذبذب إمكانات التدخل السوفيتي، لكن لم تحدث أزمة حقيقية بين الجبارين إلا يومي التاسع والعاشر من يونيو/حزيران 1967م، أي حينما حذر

(1) International Documents on Palestine 1967 P.9.

(2) Spiegel, Op. cit, P. 186.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص134.

السوفيت من أنهم قد يضطرون إلى التدخل إذا لم توقف القوات الإسرائيلية تقدمها نحـو مدينـة دمشق. وردا على ذلك، أمر جونسون، الذي لم يكن يبدو معارضاً لقيام إسرائيل بمعاقبة سوريا، الأسطول السادس بالاقتراب من الشواطئ السورية.(1)

لكن ما أن احتل الإسرائيليون الجولان حتى أصبح وقف إطلاق النار سارياً، فـي حـين اضمحلت الأزمة وبدأت تتلاشى التي كان يمكن أن تنشب بين العملاقين.

وقد رفض جونسون العودة للوضع الذي كان سائداً قبل 5 يونيو/حزيران، لأن هذا معناه كما يقول الرئيس دعوة لاندلاع القتال مجدداً(2). وطالب بالمفاوضات المباشرة وجهاً لوجه وهـو مطلب إسرائيلي قديم-جديد، وحمل مصر مسئولية اندلاع القتـال، وطالـب بتنـازلات عربيـة وإقليمية، وبذلك تبنى جونسون إلى حد كبير المطالب الإسرائيلية، ومن هنا نفهم إعلان مـصادر البيت الأبيض أن موقف الولايات المتحدة تجاه سلامة أراضي دول المنطقة أكثر مرونة، بينمـا كانت سياستها في خطاب جونسون 23 مايو/أيار أنه لا تغيير في الحدود. وقد بـررت مـصادر البيت البيض هذا التطور السريع بقولها إن إسرائيل بحاجة لمناطق حماية لنفسها من جاراتها(3)، وهو كما نرى منطق إسرائيل بالكامل.

وفي الأمم المتحدة : منعت أمريكا مجلس الأمن (عن طريق التهديد بالفيتو) اتخـاذ قـرار بوقف إطلاق النار، يرتبط بانسحاب القوات المتحاربة إلى مواقعها الأصلية قبل القتال، كما حـدث في مناسبات متعددة، بل أصرت على قرار منفرد بوقف إطلاق النار. وقد منعت الأمم المتحدة مـن التنديد بالعدوان الإسرائيلي، عن طريق التهديد بالفيتو المستتر، واستخدام وسيلة التصويت الكلي(4). وفي الدورة الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة، بدعوة من الاتحاد الـسوفيتي لمناقـشة العـدوان الإسرائيلي رفضت أمريكا مشروع قرار دول عدم الانحياز، الذي يدين العدوان الإسرائيلي، وبذلت جهوداً ومارست ضغوطاً تفوق ما كانت تبذله كل عام لتحول دون حصول الصين الـشعبية علـى مكانها في الأمم المتحدة.(5)

---

(1) المرجع السابق، ص 135-136.

(2) شحادة موسى : علاقات إسرائيل مع دول العالم (1967-1970م)، مركـز الأبحـاث، بيـروت 1971م، ص12. انظر : International documents on Palestine, 1967, P. 118.

(3) كامل أبو جابر : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، معهـد البحـوث والدراسـات، القـاهرة 1971م، ص128.

(4) Year Book of the United Nation 1967, P.P. 178-180.

(5) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص136؛ انظر : الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص181.

الدور السياسي الأمريكي بعد الحرب :

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية قبل حرب 1967م تنظر إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أنه هدف يمكن تحقيقه، حيث هدف تقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة كان قد أعطى أولوية على موضوع تسوية الصراع، وكان حرص الإدارة الأمريكية على محاصرة النفوذ السوفيتي وتقليصه، وما أدى إليه من تقرب الولايات المتحدة للبلدان العربية قد جعل إسرائيل في حالة قلق وخوف على أمنها. لذلك كانت الإدارة الأمريكية تقوم ببعض المحاولات لتسوية بعض مظاهر الصراع، ولم تصل نواياها تسوية شاملة للصراع في المنطقة.(1)

بعد حرب يونيو/حزيران 1967م تغير الموقف الأمريكي من الصراع، وخاصة من طريقة حل الصراع أو من تسوية الصراع بشكل شامل، وليس مجرد التوصل إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية التي ثبت عدم كفايتها للمحافظات على الاستقرار في المنطقة. وقد أصبحت المصلحة الأمريكية تحتم التوصل إلى حل سلمي للصراع وإنهاء المشكلة بالتفاوض بين الأطراف.(2)

اعتبرت أمريكا نتائج حرب يونيو/حزيران 1967م، انتصاراً لها، لأنها سددت ضربة قاصمة لحركة التحرر العربية، حتى أن لجنة الكونغرس الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط والتي اجتمعت في أبريل/نيسان 1967م، قد توصلت لاستنتاج مفاده أن السلام في الشرق الأوسط يواجه تهديداً حقيقياً من السياسات التقدمية التي تتبعها الجمهورية العربية المتحدة وحلفاؤها وأنها تعمل لإلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية، وتساعد على انتشار الشيوعية(3). لذلك عملت الولايات المتحدة على حل لقضية الشرق الأوسط يحافظ على مصالحها ويقلص النفوذ السوفيتي في المنطقة.

لذلك رأت إدارة جونسون أنها لن تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مقابل تنازلات عربية صغيرة، ولكنها سوف تساعدها على الاحتفاظ بهذه الأراضي للضغط على الدول العربية حتى يتم التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة.(4)

---

(1) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 212.

(4) International Documents on Palestine 1968, P. 156.

(3) مروان كنعاني : حول وسائل الإعلام الصهيوني وأساليبه، شؤون فلسطينية، عدد 26، أكتوبر/تشرين أول 1973م، ص 87.

(2) William B. Quant: Decad of Decisions: American Policy Toward the Arab Israeli conflict, 1967-1976. (Berkeley, Calif: University of California. Press, 1977, PP. 63-64).

مشروع جونسون (مبادئ جونسون الخمسة) :

لقد اتجهت سياسة جونسون نحو الشرق الأوسط باتجاه إسرائيل على حساب القضايا العربية، حيث أخذت تعطي إسرائيل حرية تامة للتصرف في المنطقة على ضوء انتصارها العسكري الذي أحرزته. خاطب جونسون البلاد العربية في 16 يونيو/حزيران 1967م، في كلمة ألقاها في عشاء أقيم في أوستن (تكساس) للجباية للحزب الديمقراطي، فلوح بمساعدات اقتصادية للدول العربية في حال تخليها عن رفض الاعتراف بوجود إسرائيل القانوني.[1]

ثم انتقل جونسون من الوعد إلى الوعيد بإفهام العرب، في خطاب ألقاه في 19 يونيو/حزيران 1967م، أنه لن يحث إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي المحتلة إلى أن تشترك الدول العربية مع إسرائيل، في مساع لإيجاد تسوية سلمية. ودعا جونسون الدول العربية وإسرائيل للاعتراف بحقوق بعضهما البعض على الأرض وفي البحر ولإيجاد تسوية عادلة للاجئين العرب، القدامى والجدد، ولوضع ترتيبات حدود جديدة لسلامتها المشتركة[2]. وصاغ جونسون موقف إدارته الجديد نحو الشرق الأوسط في خمسة مبادئ، عرفت بمبادئ جونسون الخمسة أو مشروع جونسون[3] :

1- حق جميع الدول بالحياة وباحترام جيرانها لهذا الحق.

2- العدل للاجئين العرب أساسي.

3- الحقوق البحرية يجب أن تحترم وأن يحافظ عليها لصالح جميع الدول.

4- وجوب الحد من التسلح في الشرق الأوسط.

5- احترام الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لدول المنطقة.

وقد أكد جونسون الحاجة إلى حدود معترف بها فضلاً عن ترتيبات أخرى لضمان عدم قيام حرب وتسوية لمشكلة القدس فأخذ بالاعتبار احترام مصالح الأديان الثلاثة[4]. كما أكد إمكانية تقديم مساعدة من الأمم المتحدة أو أطراف أخرى للتوصل إلى التسوية. وقد دعم جونسون، في تفسيره لمفهوم الولايات المتحدة للاستقلال السياسي وسلامة الكيانات الإقليمية لدول الشرق الأوسط، مطالبة إسرائيل بمفاوضات مباشرة مع العرب وادعاءها بتحطم خطوط

---

(3) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 214.

(1) Robert Stephens: The Great powers and the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 4, (Summer, 1973), P. 8.

(3) ملف وثائق فلسطين، مصدر سابق، وثيقة رقم 371، ص 1516.

(4) وليم كونت : عملية السلام – الدبلوماسية العربية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967م، مؤسسة الأهرام، ط1، القاهرة، 1992م، ص 71.

الهدنة نتيجة عدوانها على هذه الخطوط، ولا يستبعد أن يكون لتوضيح جونسون موقف بــلاده، في هذا الوقت، علاقة بتبلور الأوضاع في الدول العربية، وخاصة في مصر، وظهــور تــصلب عربي تجاه ضغوط إسرائيل الرامية لحمل العرب للخضوع لها والعمل على إرغام العرب علــى التفاوض المباشر معها بدون شروط.[1]

أفكار أمريكية للتسوية 20 يونيو/حزيرن 1967م :

خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الطارئة في المدة مــا بــين 19-21 يونيو/حزيران 1967م، أكد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة آرثر غولــدبيرغ، فــي اجتمــاع الجمعية العامة في بيانه في يوم 20 يونيو/حزيران على موقف الولايات المتحدة من التــسوية فــي الشرق الأوسط، وهو الربط بين الانسحاب الإسرائيلي من أية أراضٍ عربيــة وتــسوية الــصراع العربي-الإسرائيلي وتوقيع اتفاقية سلام دائمة في الشرق الأوسط[2]. وذلك البيان جاء تأكيــداً مــن الولايات المتحدة على تمسكها بمبادئ جونسون الخمسة كأساس لأي مشروع تسوية فــي الــشرق الأوسط، ولهذا رفض المقترحات السوفيتية التي قدمت للجمعية العامــة للأمــم المتحــدة فــي 19 يونيو/حزيران 1967م، والتي تدعو إلى إدانة إســرائيل والتنديــد بأعمالهــا العدوانيــة ويطالبهــا بالانسحاب التام من الأراضي العربية بدون شروط والعودة إلى حدود ما قبل عدوان الخامس مــن يونيو/حزيران 1967م.[3]

وبدلاً عن ذلك دعا غولدبيرغ إلى استمرار وقف إطلاق النار والتفــاوض المباشــر أو بوساطة طرف ثالث للوصول إلى سلام شامل بين الأطراف بعد توقيع اتفاقية ســلام دائــم فــي المنطقة وتعتمد على مبادئ :

1- الاعتراف المتبادل بين كل دول المنطقة والحفاظ على استقلالها.

2- إقامة حدود معترف بها تشمل حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية.

3- تسوية عادلة لقضية اللاجئين، وكذلك رفض غولدبيرغ مــشروعاً يوغــسلافياً يــدعو إلــى انسحاب إسرائيل إلى حدود الهدنة وعدم الاعتراف بنتائج عدوان 1967م.[4]

---

(1) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 213؛ الكتاب السنوي للقــضية الفلــسطينية لــسنة 1967م، ص 730.

(2) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 215.

(3) منير الهور وطارق الموسى : مرجع سابق، ص 74.

انظر : تفاصيل المقترحات والمشاريع في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، مشاريع القرارات. انظر : منشورات مؤســسة الدراســات الفلسطينية، بيروت 1969م، ص 1024-1028. انظر : UN. Year Book, 1967, PP. 195-197.

الموقف الأمريكي في قمة غلاسبورو 23-25 يونيو/حزيران 1967م :

لم يتغير الموقف الأمريكي في مؤتمر قمة غلاسبورو الذي عقد بين الرئيس الأمريكي جونسون ورئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين ما بين 23 و25 يونيو/حزيران 1967م، بل تأكد الموقف الأمريكي من موضوع حل الصراع العربي-الإسرائيلي وتوقيع اتفاق سلام دائم مرتبط بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة عام 1967م[1]، وقد أوضح الرئيس الأمريكي جونسون لكوسيجين الموقف الأمريكي من عملية السلام في الشرق الأوسط في عدة نقاط، هي[2]:

1- انسحاب كافة القوات العسكرية وإنهاء حالة الحرب.
2- اتفاق كافة الأطراف على احترام سيادة جميع الدول والمحافظة على حقوق كل منها.
3- ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكافة دول المنطقة.
4- ضمان المصالح الحيوية لجميع الدول في المنطقة وحمايتها.
5- عدم استعمال العنف بين دول المنطقة.
6- ضمان حقوق جميع الدول في المرور الحر والبريء في جميع الممرات المائية الدولية.
7- تسوية عادلة وشاملة ودائمة لمشكلة اللاجئين.
8- إعطاء الأولوية لتحسين الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة لدول المنطقة قبل سباق التسلح.
9- حماية الأماكن المقدسة وحرية الوصول إليها مع ضمانات دولية.
10- نظام دولي تساهم فيه الأمم المتحدة لمساعدة الدول المعنية على تحقيق الأهداف المعلنة أعلاه.

ونلاحظ هنا أن الرئيس جونسون نفسه -سواء في المبادئ الخمسة التي أعلنها في 19 يونيو/حزيران 1967م، أو في مؤتمر غلاسبورو كان غير واضح في أفكاره فيما يتعلق بالتمييز بين السلام كإنهاء للصراع وإقامة حالة طبيعية من العلاقات بين الأطراف، وبين السلام كإنهاء قانوني لحالة الحرب.

لذلك فقد توصل وزير الخارجية الأمريكي دين راسك إلى اتفاق مع وزير الخارجية السوفيتي أندريه جروميكو يقوم على أساس إنهاء حالة الحرب بدلاً من سلام رسمي بين الأطراف.[3]

---

(4) Robert Stephens: The Great powers and the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 4 (Summer 1973), PP. 7-8.

(2) منير الهور وطارق الموسى : مرجع سابق، ص 75.

(3) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 215.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في 22 نوفمبر/تشرين ثاني 1967م :

نتيجة لفشل الجمعية العامة للأمم المتحدة في معالجة آثار حرب 1967م، تحولت القضية إلى مجلس الأمن الذي اجتمع في 19 يونيو/حزيران 1967م، وقد ناقش مجلس الأمن عدة مشاريع، وتم إقرار مشروع بريطانيا وهو ما عرف بالقرار رقم 242، وكان ذلك يوم 22 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1967، وقد حمل القرار في طياته المبادئ الخمسة التي عرضها الرئيس الأمريكي جونسون في خطابه يوم 19 يونيو/حزيران 1967م[1]، وقد تم إقرار المشروع البريطاني بالإجماع وقد ظل هذا القرار محور المفاوضات والحلول المقترحة لحل الصراع في الشرق الأوسط.[2]

الموقف الأمريكي من قرار مجلس الأمن 242 :

طالبت الولايات المتحدة بتطبيق القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن، ودعت جميع الأطراف إلى الشروع في مفاوضات مباشرة، وقد بدأت تنادي بتسوية شاملة وسلام دائم في المنطقة مع تعديل حدود عام 1967م الجديدة[3]، ومن المعلوم أن قرار مجلس الأمن رقم 242 هو وليد الأفكار الأمريكية، وتم إقراره بدعم أمريكي في مجلس الأمن، وقد صاغته الدبلوماسية البريطانية بأسلوب مراوغ، وقد صيغ القرار معتمداً على مبادئ جونسون الخمسة في مضمونه.[4]

وبذلك كان الرئيس الأمريكي جونسون من أكثر الرؤساء في تاريخ أمريكا تعاطفاً مع إسرائيل وكان معروفاً بانحيازه الواضح لها، وكان جونسون غير متعاطف مع العرب، خاصة حركة القومية العربية بقيادة عبد الناصر[5]. وكان يعتبر إسرائيل أوثق حلفاء أمريكا والحليف الاستراتيجي الذي يحمي المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

---

(1) زها بسطامي : إدراتا كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني–فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص 182.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص 738.

(3) زها بسطامي، مرجع سابق، ص 181–183.

(4) ملف وثائق فلسطين، الجزء الثاني، مصدر سابق، الوثيقة رقم 371، مبادئ جونسون الخمسة، ص 165.

(1) Quant, Decade of Decisions, Op. cit., P. 43 and P. 70.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1967م

1- المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب.

2- الدعم المالي الأمريكي للأونروا واستغلال محنة اللاجئين الفلسطينيين.

3- المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب.

المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب :

لقد بدأت المساعدات الأمريكية لإسرائيل تزداد تدريجياً منذ عهد الرئيس كينيدي فقد قدمت أمريكا لإسرائيل ما بين 1948-1962م، 880 مليون دولار من الحكومة الأمريكية و1500 مليون دولار من المصادر الأهلية، بالإضافة للاستثمارات الأمريكية المباشرة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ بلغ رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الإسرائيلي (وأغلبه من واشنطن) بين سنوات 1950-1963م حوالي 8.5 مليار دولار[1]. وهذا معناه أن حجم المساعدات للفرد حسب إحصاء المساعدات السابقة، بلغ للفرد الواحد رجلاً وطفلاً وامرأة حوالي 1200 دولار وهي أعلى نسبة مساعدات للفرد في العالم، تقدمها أية دولة لدولة أخرى كما دفعت أمريكا ألمانيا لتقدم مساعدات لإسرائيل على شكل قرض، إضافة للتعويض بمبلغ 500 مليون دولار على عشر سنوات.[2]

أما في عهد الرئيس جونسون خاصة بعد تسلمه مقاليد الرئاسة كرئيس منتخب في يناير 1964م، تدفقت المساعدات الأمريكية على إسرائيل بمختلف الأشكال، وخلال زيارة رئيس وزراء إسرائيل أشكول واجتماعه بالرئيس جونسون تم التوصل لاتفاق حول القيام بدراسة مشتركة لتحويل المياه المالحة إلى مياه عذبة، فضلاً عن وجود رغبة أكيدة لدى الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل في وجودها، لحل ما تبقى من مشكلات اقتصادية. وتنظر أمريكا وإسرائيل لهذه المسألة كجزء من الجهد التعاوني العالمي الذي يبذل الآن لحل مشكلة نقص المياه. وفي 1964/5/11م، أعلن رسمياً عن تشكيل فريق فني مشترك للبحث في وضع اتفاقات جونسون- أشكول بشأن استخدام الطاقة لتحلية مياه البحر موضع التنفيذ.[3]

وقد قدمت الولايات المتحدة خلال الفترة من 1949-1969م (250) مليون دولار لإسرائيل لتمويل الأبحاث العلمية فقط، وبلغت المساعدات الأمريكية غير العسكرية ما بين 1948-1967م (1000) مليون دولار وبلغت المساعدات اليهودية من يهود أمريكا في الفترة من 1948-1965م (3.6) مليار دولار[4]. وفي عام 1966م قام وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان بزيارة إلى واشنطن، وقد حصلت إسرائيل خلال هذه الزيارة بالإضافة لدعم السياسي والعسكري على مكاسب اقتصادية، وأهمها ارتباط أمريكي بمشروع تحلية مياه البحر المتوسط بواسطة الذرة ومساعدات فائض الأغذية الأمريكية.[5]

---

(1) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص 122.

(2) كامل أبو جابر : مرجع سابق، ص92 وما بعدها.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مجلد عام 1964م، ص257.

(4) المرجع السابق، مجلد عام 1966م، ص398.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ص 405.

وبالنسبة لمساعدات فائض الأغذية الأمريكية، فقد سعت الحكومة الإسرائيلية خلال عـام 1966م، للحصول على حصة ضخمة من برنامج فائض الأغذية الأمريكية، وبنفس الوقت لعرقلة حصول الجمهورية العربية المتحدة على مساعدات أمريكية بموجب هذا البرنامج.

وفي مطلع عام 1966م أذيع في القاهرة أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت على مواصلة برنامج المساعدة الغذائية للجمهورية العربية المتحدة بعد توقف دام ستة أشهر، إنما بشروط اعتبرتها القاهرة أقسى شروط تلقتها في حقل هذه المساعدة، وبالفعل عقدت في القاهرة في 3 يناير/كانون الثاني 1966م اتفاقية بين البلدين وقعها عن الجمهورية العربية المتحدة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية، عبد المنعم القيسوني، وعن الولايات المتحدة الأمريكية السفير الأمريكي لوشيس باتل.[1]

وبمجرد إعلان هذا النبأ طلبت إسرائيل مساعدة من فائض الأغذية الأمريكية بقيمة 56-57 مليون دولار، وعلى مدى سنتين، وتقول المصادر الأمريكية أن الإدارة الأمريكية تنظر بعطف إلى طلب إسرائيل. وأشارت هذه المصادر إلى أن المفاوضات التي ستجري بهذا الشأن سيكون لها أثر غير مباشر على الوضع العسكري في الشرق الأوسط، إذ بقدر ما تنجح إسرائيل بشراء هذه المواد بعملتها ستتمكن من توفير عملة صعبة لشراء السلاح.[2]

وفي 20 أبريل/نيسان 1966م، أعلن الناطق الأمريكي روبرت ماكلوسكي، أن حكومته عرضت على إسرائيل مساعدات مالية في مختلف الحقول خلال السنة المالية الجارية بلغ مجموعها "حوالي 52 مليون دولار" وقال الناطق أن الحكومة الإسرائيلية لم تجب في حينه، على عرض المساعدة الأمريكي الذي قدم استجابة لطلب إسرائيل في شهر ديسمبر/كانون ثاني 1965م، غير أنه يتوقع البدء بمفاوضات تفصيلية حول هذه المساعدة في القريب العاجل. وتقول المصادر الصحفية، أنها علمت أن المساعدة المقترحة تشمل مساعدة من برنامج فائض الأغذية بقيمة 34 مليون دولار وقرضين تبلغ قيمة كل منهما 10 ملايين دولار. وتضيف المصادر نفسها أنه سبق لإسرائيل أن حصلت عام 1965م على مساعدة بقيمة 58 مليون دولار، وأن المساعدة المقترحة لعام 1966م تقل بمبلغ زهيد عن السنة السابقة.[3]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ص410.

(2) المرجع السابق، ص 411.

(3) المرجع السابق، ص 411.

الدعم المالي الأمريكي للأونروا واستغلال محنة اللاجئين الفلسطينيين :

تركزت معظم المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة للأونروا، وقد بلغ هذا الدعم الأمريكي للمنظمة العالمية مداه في سنة 1965م حيث وصل إلى نسبة 70% من الموازنة وقد بدأت في عهد جونسون تحركات في الكونجرس لمعاقبة اللاجئين الفلسطينيين لمقاومتهم الاحتلال الإسرائيلي لأرضهم عام 1948م فيما عرف آنذاك بجماعات الفدائيين وكان أبرز الناشطين من أعضاء الكونجرس نائب كاليفورنيا روزفلت وقد وصف الأعمال الفدائية بالإرهاب والتخريب وخلافاً لتوقعات راسمي السياسة الأمريكية فإن اللاجئين الفلسطينيين لم يبقوا كياناً ساكناً. ففي عامي 1955م و1956م تطورت حركة التحرير الفلسطينية تطوراً كافياً للقيام بعمليات عسكرية ضد إسرائيل ولتصبح قوة سياسية لا يستهان بها وما لبثت مخيمات الفلسطينيين اللاجئين أن أضحت المراكز الرئيسية لتجنيد المقاتلين من أجل الحرية. وكانت ردة فعل كل من كونجرس الولايات المتحدة وحكومتها غاضبة وتنم عن خيبة أمل.(1)

لذلك تناول روزفلت بالنقد أيضاً المزاعم المخادعة (حسب رأيه) لوضع اللاجئين وإساءة استخدام بطاقات الاعاشة والوضع الدائم للأونروا ولم ير أي مسوغ لاستمرار الدعم الأمريكي للأونروا واقترح أن يعاد توطين اللاجئين وأن تنقل نشاطات الأونروا إلى الحكومات العربية.(2)

وبحلول ربيع 1966م كانت هناك ردة فعل قوية من الكونجرس حيال حركة المقاومة الفلسطينية النامية، وخصوصاً في ضوء تصريحات أحمد الشقيري(*) عن قيام جمهورية الصين الشعبية بتسليح وتدريب اللاجئين الفلسطينيين، وفي صيف 1966م دعا أعضاء مجلس النواب إلى قطع الأموال عن اللاجئين الذين يخدمون في جيش التحرير الفلسطيني وطالبوا أن تنفذ الأونروا مثل هذه الشروط.

ومن هنا كانت المعونة الأمريكية للاجئين الفلسطينيين مشروطة على نحو واضح بوجودهم المسالم. وتكلم حول هذا الموضوع نواب كانوا تقليدياً من أنصار إسرائيل فضلاً عن النواب الذين يعارضون حركات التحرير من حيث المبدأ واعترض عدد من نواب على المعونة المستمرة لمدارس الأونروا التي تستخدم كتباً مدرسية تندد بالولايات المتحدة وإسرائيل.(3)

---

(1) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، شئون فلسطينية : مرجع سابق، العدد 74-75 يناير/فبراير 1978م، ص47.

(2) المرجع السابق، ص 47.

(*) أحمد الشقيري : ولد سنة 1908 شخصية فلسطينية، أسس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس لجنتها التنفيذية، في سنة 1964م حتى استقالته بعد هزيمة 1967م، ارتبط اسمه بتكوين جيش التحرير الفلسطيني والدعوة إلى الكفاح المسلح كوسيلة وحيدة لحل القضية الفلسطينية، توفي في الأردن، سنة 1980م (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

(3) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، شؤون فلسطينية، مرجع سابق، ص48.

وفي تقرير إلى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في نيسان 1967م، اقترح سيناتور بنسلفانيا، كلارك أن تحث الولايات المتحدة على تحطيم المخيمات تدريجياً عن طريق معونات مالية دولية تدفع إلى الحكومة الأردنية من أجل نقل عائلات إلى أراض صالحة للزراعة أو إلى مجتمعات يوجد فيها فرص للتوظيف.

وكان يعتقد أن مثل هذه الأعمال مع أوضاع اقتصادية محسنة من شأنها أن تخفض احتمالات مشاركة اللاجئين في جيش التحرير الفلسطيني أو أي منظمة تخريبية أخرى. ودعا مجلس الشيوخ أيضاً إلى ممارسة ضغط دبلوماسي على إسرائيل لإعادة عدد كبير من اللاجئين إلى وطنهم من الذين قد يرغبون في العودة إلى قراهم داخل إسرائيل.[1]

وكان النواب الأمريكيين ينتقدون باستمرار موقف عبد الناصر ويعتقدون أنه يستغل موضوع اللاجئين لتحقيق مصالحه وخدمة سياسته. وكان الرأي السائد لدى النواب الأمريكيين بأن مصر، إذا كان يجب أن تحصل على مساعدات أمريكية، يجب أن تحصل على أدنى حد من المساعدات[2]. ففي عام 1965م أعرب النواب عن شعورهم بأن عبد الناصر يؤيد الفدائيين ويحرضهم على شن هجمات على إسرائيل، وأكد جيمس روزفلت، النائب الديمقراطي من كاليفورنيا، بأن توطين اللاجئين كفيل بتخفيف التوتر المتصاعد باستمرار على طول الحدود. ومع أنه اعترف بأن الدول العربية ستقاوم أية محاولة في هذا السبيل، وفي هذا الصدد أشار إلى أن مساعدات الولايات المتحدة للأونروا تعادل 70%من ميزانية المنظمة (كما ذكرنا سابقاً) وعلى أي حال، فإنه لم يذكر بأن الدول العربية في سنة 1962م قدمت ما يعادل 38 مليون دولار كمساعدة مباشرة أو أن تبرعات الولايات المتحدة لم تكن بتلك الأهمية التي يعتقدها إذا ما قورنت بالتبرعات المقدمة من الدول التي لها دخل إجمالي عام أقل وسكان أقل كذلك. وأيد عدد آخر من النواب اقتراحات روزفلت بأن على الأونروا بأن تركز جهودها في مجالات الإسكان والتدريب المهني وتأمين أعمال اللاجئين بدلاً من الإغاثة. وقد تركزت وجهة النظر هذه على القول بما أن العرب في إسرائيل يعيشون حياة حسنة، ليس هناك من سبب يدفع عبد الناصر وأعوانه لاستخدام اللاجئين لمآربهم السياسية[3]، واقترح ليونارد فاربشتين، النائب الديمقراطي عن نيويورك إيجاد حل عن طريق تخفيف المساعدات الأمريكية للأونروا بشكل محدد ومستمر.

---

(1) جانيس تيري : مواقف النواب الأمريكيين من مسألة تقديم المساعدات للفلسطينيين والأسلحة لإسرائيل، شئون فلسطينية، عدد 7، مارس/آذار 1972، ص98.

(2) جانيس تيري : مرجع سابق، ص101.

(3) المرجع السابق، ص101.

وبعد جولة قام بها فاربشتين في الأرض المحتلة، وليس في الدول العربية، أعـرب عـن اعتقادهبأن مثل هذا الحل ممكن تماما، واقترح خطة لتلحق بمشروع قانون المساعدات للعام 1966م تقضي بتخفيض المساعدات الأمريكية للأونروا بمعدل خمسة بالمئة لمدة 20 سنة، وتعتمد وجهة نظر فاربشتين على المقولة التي تفترض أن الولايات المتحدة تستطيع تقريب حل مسألة اللاجئين بقطعها المساعدات عنهم[1]. ولم تتم الموافقة على اقترح فاربشتين مع أن الكونجرس أقر تخفيض المساعدات بقيمة 100 ألف دولار في 1966م، إذ اعتمد مبلغ 22 مليون و200 ألف دولار فقط.[2]

وقد طرح موضوع استمرار المساعدة الأمريكية للفلسطينيين على بساط البحث من جديد في 1967م عندما كشف بأن عدداً من اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا فـدائيون. وقـد أكـد السيناتور إدوارد كينيدي هذه الأنباء بعد جولة قام بها في المنطقة، وطالب النواب بعـدم تقـديم أي مساعدات للاجئين الذين يصبحون فدائيين، كما رفضوا طلب لورنس ميتشلمور، المفـوض العـام للأونروا بزيادة التبرعات الأمريكية للأونروا لتستخدم للسكن والمأوى، وطالب فاربـشتين الأمـم المتحدة بتجديد سجلاتها وبإصدار بطاقات إعاشة جديدة للفلسطينيين، وفي وقت لاحق مـن 1967م عندما بدأت الأحداث تتصاعد في المنطقة أثير موضوع مساعدات اللاجئين نظراً للنشاط الذي يقوم به جيش التحرير الفلسطيني. وقبل حرب 1967م حث جافيتس وغيـره مـن النـواب الحكومـة الأمريكية تجنب خطر فيتنام ثانية في الشرق الأوسط بالتحقق من استخدام أموال الأمم المتحدة مـن قبل الفدائيين. وقد لاقى هذا الموقف، بالإضافة إلى دعاة الصهيونية التقليديين، تأييداً من الـسناتور بيرسي من ألينوي، والسناتور واين موريس من أوريجون، والنائب هيكن لوبر من أيوا.[3]

ومع أن موقف فولبرايت، كان بكل تأكيد بعيداً عما يطلبه الفلسطينيون ولم يطالب بإعادة الفلسطينيين إلى بيوتهم، إلا أنه كان عرضة للانتقاد من قبـل النـواب الأمـريكيين والـصحف الأمريكية التي اتهمته بالتحيز للعرب.

ونظراً لعدم انتهاء النزاع العربي الإسرائيلي، ورفض إعادة أو توطين اللاجئـين كـان هناك حاجة واضحة لتنفيذ برامج الأونروا. لذلك فإن مناقـشات الكـونجرس للمحافظـة علـى استمرار المساعدة أو محاولتهم فرض حلول بديلة أمر يتكرر كل سنة. ومن مايو/أيـار 1950م حتى 31 ديسمبر/كانون أول 1970م بلغت قيمة المساعدات الأمريكية 480 مليـون دولار، أي أعلى نسبة من أي دولة أخرى، تليها في ذلك بريطانيا التي بلغت تبرعاتها ما يزيـد علـى 114 مليون دولار، وعلى أي حال، لا تعتبر المساعدات الأمريكية هامة جداً، إذا ما نظر إليها علـى

---

(1) جانيس تيري : مرجع سابق، ص101.

(2) Year Book Of The United Nations, 1966, P. 185.

(3) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 186.

أساس الدخل الفردي. فهناك دول صغرى نسبياً من الناحية السكانية مثل كندا والسويد ساهمت بما يزيد عن 25 مليون و13 مليون دولار لكل منهما.[1]

ولا شك فإن معارضة الكونجرس القوية لاستمرار المساعدة الأمريكية للأونروا مع ما يرافق ذلك من رغبة أعضاء الكونجرس الصهيونيين في استثناء قضية اللاجئين من التسوية النهائية في الشرق الأوسط ساهم في كمية المساعدات الأمريكية ونوعيتها، وخلال فترة النزاع، كان هناك نفر من أعضاء الكونجرس يقومون بشكل منظم ومستمر ومنسق في توجيه الانتقادات لبرامج الأونروا وحث الدول العربية على توطين اللاجئين، كما أن عددا آخر من الأعضاء أعلنوا عن تأييدهم لإسرائيل ورفضها إعادة اللاجئين خوفاً من التوسع السوفيتي.[2]

ولكن الواقع أثبت عكس ذلك، فعدم منح الفلسطينيون حقوقهم، ساهم وبشكل مباشر في تزايد الوجود السوفيتي في الشرق الأوسط، الأمر نفسه الذي كان يريد أعضاء الكونجرس تجنبه من خلال تأييدهم لإسرائيل.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب :

استمرت إدارة جونسون بدعم إسرائيل بعد حرب يونيو/حزيران 1967م بل تزايد الدعم الأمريكي المتواصل لإسرائيل بعد الحرب، فبينما حصلت إسرائيل على حوالي 24 مليون دولار عام 1967م، حصلت عام 1968م على حوالي 106 ملايين دولار، أي بزيادة قدرها 450 بالمائة. كما كانت إسرائيل تعد السوق الأساس للصادرات الأمريكية في الشرق الأوسط[3]. وفي عام 1969م زادت تلك المعونات بنسبة 60% تقريباً حيث بلغت 160.3 مليون دولار، قدم نصفها على شكل معونات عسكرية.[4]

مشاريع تحلية مياه البحر :

من أهم المشاريع التي اقترحتها الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل بعد حرب عام 1967م، مشاريع تحلية مياه البحر بالطاقة النووية، ففي 17 يناير/كانون الثاني 1969م تقدم الرئيس جونسون إلى الكونجرس بمشروع قرار يقضي بتقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة إلى إسرائيل، وتبع ذلك

---

(1) Year Book Of The United Nations, 1970, P. 268.

(2) جانيس تيري : مرجع سابق، ص103.

(3) Edward Said: U.S.Policy and the conflict of powers in the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 3 (Spring 1973), P. 36.

(4) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1990م، ص107-109.

تقديم مشروع مماثل من قبل تسعة من أعضاء مجلس النواب في 1969/1/23م، ويطلب المشروعان تفويض حكومة الولايات المتحدة : "بعقد اتفاقية مع حكومة إسرائيل لتقديم المساعدة المالية والتقنية وغيرها من المساعدات إلى حكومة إسرائيل، وذلك لتصميم وإنشاء مصنع ثنائي الغرض لتوليد القوة وتحلية المياه في إسرائيل، على أن يصمم هذا المصنع لإنتاج ما يتراوح بين مائة مليون ومائة وخمسين مليون جالون من الماء العذب يومياً، وما يتراوح بين ثلاث مائة ألف وأربعمائة ألف كيلو واط من الكهرباء، وستشترك في نفقات هذا المصنع، كل من الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل.[1]

ويحدد الرئيس حصة الولايات المتحدة بمبلغ يقرره هو ويكون كافيا لتخفيض نفقات إنتاج المصنع للمياه إلى مستوى يجعل من الممكن اقتصادياً استعمال تلك المياه في الأغراض الزراعية والصناعية. أما مشروع الرئيس فقد اقترح مساهمة أمريكية لا تزيد عن 40 مليون دولار تصرف خلال خمس سنوات، ويغطي هذا المبلغ نصف نفقات وحدة تحلية الماء في المصنع، المؤلف من وحدة التحلية ومن مفاعل نووي يوفر الطاقة الكهربائية اللازمة ومصروفات تشغيلها، هذا إلى جانب قرض مالي بمبلغ 18 مليون دولار[2]. كانت هذه الاقتراحات مبنية، من الوجهة المالية، على نتائج دراسة الإمكانات التي قامت بها شركتا كايزر للهندسة وكتاليتك كونستراكشن كومباني الأمريكيتين سنة 1965م. ولكن الدراسات والتحليلات التي نشرت بعد ذلك أظهرت من جملة ما أظهرته، أن ثمن الماء المحلى بالنسبة إلى المزارع الإسرائيلي سيكون أعلى بكثير مما حسب له، بقي هذا الوضع دون تغيير حتى شهر سبتمبر/أيلول 1969م، عندما أدخل في 24 منه تعديل على مشروع مرسوم المعونة الخارجية لسنة 1970م من قبل لجنة الشئون الخارجية في الكونغرس كبديل للإجراء الذي أسقطته حكومة نيكسون، وكانت إدارة نيكسون الجديدة قد رأت أن المشروع غير مجدي اقتصادياً، ووافقت على التعديل الذي اقترحه الكونغرس والذي يتضمن بنود اقتراح جونسون ذاتها[3]. وقد طالبت إسرائيل بتعويضات من الولايات المتحدة لإلغائها قرض الأربعين مليون دولار المخصص لمشروع تحلية المياه، وقالت أن بحث هذا الموضوع سيتم بعد الاستماع إلى تقرير بن آرتسي، المسئول الإسرائيلي عن الخطة المشتركة مع الولايات المتحدة لإقامة معمل التحلية، وكان الدكتور جون حنا مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قد رد عدم اهتمام الحكومة المساهمة في بناء معمل التحلية الإسرائيلي بقوله أن "تكنولوجية تحلية المياه لم تبلغ بعد درجة من التطور تجعل من المجدي استثمار مبلغ كبير من المال، من إسرائيل والولايات المتحدة، على الأسس التكنولوجية الحالية"، وأكد أن المياه المنتجة بواسطة معمل من هذا النوع ستكون غير اقتصادية بالنسبة إلى تكاليفها وتحتاج إلى منح دائمة، ودعا إلى تطوير تقنية لتحلية المياه تؤدي إلى خفض كلفة إنتاج المياه مما يجعل في مقدور مزارعي إسرائيل، الاستفادة من هذه المياه.[4]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969م، ص517.

(2) Jerusalem Post 13/11/1969.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1969م، ص 518.

(4) American Jewish Year Book 1970, P. 120.

المبحث الثالث

الدور العسكري الأمريكي في حرب 1967م

1- المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب.

2- مشاركة أمريكا الفعلية في الحرب.

3- عملية صيد الديك الرومي.

4- سر السفينة ليبرتي.

5- المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب.

المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب:

لقد شكلت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عاملاً رئيسياً في بناء القوة الإسرائيلية التي اعتمدت عليها إسرائيل في الغطرسة والعدوان، فقد كانت إسرائيل قبل ذلك تعتمد على ألمانيا الغربية مزوداً رئيسياً لها بالسلاح، عبر تشجيع أمريكي، ففي 17 فبراير/شباط 1965م[1]، أعلن ماكلوسكي، الناطق الصحفي بلسان البيت الأبيض أن ما قامت به ألمانيا من تزويد لإسرائيل بالسلاح، قد تم بتشجيع من الولايات المتحدة، وقد فضلنا أن يبقى الأمر سراً لبعض الوقت، وذلك بعد زيارة بن جوريون لنيويورك، واجتماعه المطول مع آيزنهاور، حيث أبدى بن جوريون، مخاوف من تزايد التسليح السوفيتي للجمهورية العربية المتحدة، وحين قامت ضجة عربية حول سياسة ألمانيا الاتحادية في تزويد إسرائيل بالسلاح تحرك أفريل هاريمان السفير الأمريكي بتل أبيب، وطمأن قادتها أن أمريكا ستأخذ كل الإجراءات اللازمة لئلا يصيب إسرائيل الضرر من الضجة العربية، والمأزق الألماني السياسي في المشرق العربي[2]، وأن أمريكا وافقت على تزويد إسرائيل بدبابات M 48[3]، ويؤكد الكتاب السنوي اليهودي لعام 1966م هذه الحقيقة ويذكر أن أمريكا زودت إسرائيل مباشرة بحوالي 200 دبابة باتون، وتعهدت بتزويدها بالمزيد من السلاح في المستقبل.[4]

وفي الواقع فإن اتصالات متعددة الجوانب قد بدأت منذ مطلع العام 1960م، لتزويد إسرائيل مباشرة بالسلاح، إذ زار أفريل هارمان السفير الأمريكي المتجول[5] إسرائيل كما أسلفنا، وطمأنها حول الضجة العربية، وحول ضرورة ملء الفراغ بانسحاب ألمانيا كمورد للسلاح لإسرائيل. وعقد السفير المتجول اجتماعات موسعة مع كافة المسئولين الإسرائيليين وكان ذلك نتيجة اقتناع الولايات المتحدة بضرورة إعادة تقويم علاقاتها مع دول الشرق الأوسط، وضرورة تزويد إسرائيل بالسلاح مباشرة. وقد ترأس السفير الإسرائيلي في واشنطن، وفد بلاده الذي كلف بمتابعة المفاوضات التي بدأها هاريمان في فبراير/شباط 1965م.[6]

---

(1) سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مرجع سابق، ص131-132.

(2) توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 125-127.

(3) أسعد عبد الرحمن : المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، ب.ت، ص26.

(4) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص126.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1965م، ص505.

(6) المرجع السابق : ص497.

وقد أثمرت تلك المفاوضات في مايو/أيار 1966م، إذ صرح ماكلوسكي الناطق الأمريكي الرسمي أن الحكومة الأمريكية قررت بيع قاذفات هجومية لإسرائيل[1]، وقد بررت ذلك كالعادة، بالحفاظ على التوازن في الشرق الأوسط. وقد علقت النيويورك تايمز على الصفقة قائلة : "أنها المرة الأولى التي توافق أمريكا علنا على تزويد إسرائيل بأسلحة ذات طابع هجومي، فطائرات السكاي هوك A4 تحمل قنابل ذرية"[2]. وقد اعتبرت تلك الصفقة تحولاً واضحاً في سياسات أمريكا الشرق أوسطية فهي انتقال لدعم مباشر، سياسي وعسكري رادع.

وثمة عوامل متعددة أمام هذا التحول، يمكن إجمالها فيما يلي :

1- أمام التكاليف الباهظة لحرب فيتنام، بدا تفكير في الولايات المتحدة يدفع باتجاه تسليح الأصدقاء الذين يتوجب عليهم ويمكنهم المشاركة الفعالة والمساهمة في مسئوليات حفظ السلام العالمي (أي حفظ مصالح الولايات المتحدة) وقد بدأ ماكنيمارا وزير الدفاع الأمريكي هذا النمط من التفكير في خطابه الشهير بمونتريال بكندا في 18 مايو/أيار 1966م م، تعقيباً على صفقة السكاي هوك[3]. ولم يكن ذلك التفكير أكثر من بداية لسياسة شاملة تم تطويرها فيما بعد في فترة السبعينات، والتي تقوم على تسليح الدولة الوكيلة بالسلاح والتكنولوجية لتساهم في الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة ومصالحها الخاصة، دون الحاجة لتدخل عسكري أمريكي مباشر. لذلك وتعقيبا على تصريحات ماكنيمارا، وتفكيره الدفاعي الجديد، صرح ناطق بلسان الخارجية الإسرائيلية، إن الولايات المتحدة توصلت لاستنتاج أنه ليس في وسعها بعد الآن الاستجابة لكل حادثة في أنحاء العالم، وأن عليها تبعا لذلك الاعتماد على قوة محلية صديقة كخط أول، وذلك لتجنب التورط الأمريكي المباشر، إن إسرائيل تشعر أنها ملائمة لهذا التعريف[4].

وفي الواقع فإن إسرائيل كانت تزعجها التطمينات الأمريكية بالتدخل المباشر إذا تعرضت للخطر، كبديل عن تسليحها الذاتي، ليس لأنها ضد الضمانات الأمريكية، فقد بحث هاريمان رسميا أثناء زيارته لإسرائيل عام 1965م إنشاء قاعدة عسكرية لحلف الأطلسي بإسرائيل، وقاعدة عسكرية جوية أمريكية[5]، بل لأنها تريد بناء قوتها العسكرية الذاتية لتملك هامشاً أوسع من المناورة السياسية والعسكرية، وحتى لا تكون تبعيتها لأمريكا وسياساتها مطلقة، بما في ذلك مخاطر احتمالات تقلب تلك السياسة أو رضوخها للتوازنات العالمية، والتهديدات العسكرية.

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مجلد عام 1966م، ص400.

(2) المرجع السابق، ص 401.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص127.

(4) نصير عاروري : اتفاقية سيناء كشكل من أشكال سياسة الاحتواء الأمريكية، شئون فلسطينية، عدد 56، أبريل/نيسان 1976م، ص33.

(5) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967م، ص702.

2- أن ألمانيا اضطرت لوقف توريد السلاح لإسرائيل، فقد شن الرئيس عبد الناصر حملة مكثفة ضد سياسة ألمانيا الغربية، ودعا الدول العربية لقطع علاقاتها معها، كحد أدنى لإجراء عربي جماعي، وأخذت مصر من جانبها اجراءات اضافية تمثلت في الاعتراف بألمانيا الشرقية[1].
3- لم يكن ممكنا للرئيس جونسون، أن يجرب سياسة التوازن والحياد الشكلي في الشرق الأوسط، بسبب اتجاه المحافظة الذي ساد التصرفات الأمريكية في عهده، وبسبب آراء مستشاريه، وبسبب بدء الاستقطاب في المنطقة بدخول السوفييت مورداً للسلاح لعدد من الدول العربية[2]. وفي 18 يناير/كانون الثاني 1966م، قدم جونسون تقريراً للكونجرس أوضح فيه أن أرقام المساعدات العسكرية الأمريكية للأردن بلغت أقل من 5 مليون دولار فيما بلغت لإسرائيل 20 مليون دولار باستثناء صفقة سكاي هوك أيضاً.[3]

ومع مطلع عام 1967م بدأت إسرائيل تشعر أن الوقت ملائم للحصول على مزيد من صفقات السكاي هوك، والسلاح الأمريكي المباشر بشكل عام تطبيقا لسياسة ماكنمارا، وبسبب الأوضاع المتوترة على الحدود العربية الإسرائيلية. وقد بدأت حملة إسرائيلية واسعة تتحدث عن التهديد العربي لإسرائيل، وبدأ التوتر المحلي يتصاعد، وقد كان من شأن ذلك قيام مسئولين أمريكيين بزيارة إسرائيل، لاستطلاع الموقف عن كثب، ومنهم نائب وكيل وزارة الدفاع، ومستشار البيت الأبيض لشئون الشرق الأدنى/هارولدساندرز. وقد انتهت تلك الزيارات باقتناع أمريكي بضرورة تزويد إسرائيل بسلاح سريع ومباشر[4]. ولذلك أعلن رابين بعد أسبوعين من زيارة ساندروز : "لم تعد هناك عقبات سياسية في وجه تزويد أمريكا لنا بالسلاح مباشرة".[5]

وأعلن أشكول في تصريحات مباشرة تفاؤله بقرب وصول صفقات السكاي هوك لإسرائيل.[6]

المشاركة الأمريكية في الحرب :

بالنسبة للمشاركة الأمريكية في حرب 1967م، فقد ثبت أن الولايات المتحدة قد شاركت فعليا في الحرب ومن أكثر من مصدر، فقد ذكر الرئيس السادات أن خطة حرب 1967م كلها قد

(1) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص128-129.
(2) المرجع السابق، ص129.
(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1966م، ص386.
(4) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص131.
(5) الكتاب السنوي لعام 1967م، ص701.
(6) المرجع السابق، ص702.

وضعت في وزارة الدفاع الأمريكية، وأن العسكريين والخبراء الأمريكان قد باركوها[1]. كما يذكر أنتوني ناتنج أن حرب يونيو/حزيران قد نشبت نتيجة استجابة العسكريين الإسرائيليين التامة للمخططات الأمريكية. إذ كانت القوات الأمريكية في غربي ألمانيا، منذ مايو 1967م في حالة تأهب للتوجه للشرق الأوسط إذا دعت الحاجة.[2]

ذكرت مجلة نيوزويك الأمريكية في عددها الصادر يوم 12 يونيو/حزيران 1967م عن حرب يونيو/حزيران : "إن خطة الحرب دخلت البيت الأبيض في اجتماعات رأسها جونسون، واشترك فيها قائد القوات المسلحة ورئيس هيئة المخابرات المركزية. والخطة كما أوضحها رئيس هيئة الأركان للرئيس قبل العمليات بأسبوعين، هي أن تبدأ إسرائيل بالعمليات العسكرية الجوية، وان القوى التي وضعت لمساندة إسرائيل كفيلة بانهاء المعركة بعد أربعة أيام".[3]

كما تذكر مصادر أخرى أن أبا ايبان قد اجتمع صباح يوم 26 مايو/أيار بوزير الدفاع ومدير المخابرات الذين اخبروه أن الحرب لن تدوم أكثر من أسبوعين، وأن إسرائيل منتصرة مهما يكن الطرف البادئ في القتال.[4]

وقد ذكر هيكل في كتابه "نحن وأمريكا" في صفحات مختلفة معلومات أوسع عن الدور الأمريكي في حرب يونيو/حزيران، إذ قال أن المخابرات الأمريكية أرسلت 200 طائرة إضافية لإسرائيل، و1000 متطوع من الملاحين العسكريين والطيارين. وكانت غالبية المتطوعين من القوات الجوية الأمريكية من قواتها في أوروبا. والمدهش أن إسرائيل أعلنت عن وصولهم وقالت أنهم جاؤوا ليعملوا في المزارع والمصانع. والملفت للنظر أن الرسائل بين طياري العدو في سماء المعركة، جرت أحياناً باللغة الإنجليزية، وليس العبرية كما جرت العادة.[5]

كما ذكر هيكل : معلومات أكثر دقة إذ حدد أن الاتفاق كان يقضي بأن تتكفل حاملات الطائرات الأمريكية بحماية الأجواء الإسرائيلية، وتتفرغ كل القوى للهجوم، وحتى لا تسقط طائرة إسرائيلية خارج الحدود[6]. وهذا امر منطقي، حتى لو لم تكن هناك معلومات من مصادر أخرى

---

(1) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص136.

(2) أحمد مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، مرجع سابق، ص505.

(3) News Week, 12/6/1967.

(4) William Quandt, Decade of Decisions- American Policy towards the Arab Israeli Conflict, Berkely University of California Press, 1977. P. 50.

(5) محمد حسنين هيكل : نحن وأمريكا، مرجع سابق، ص162 وما بعدها.

(6) المرجع السابق، ص162.

تؤكد ذلك إذ لا يعقل أن تقدم دولة هاجسها الوحيد كيانها ووجودها، إلى حد لا يصدق، بإرسال كل طائراتها في مغامرة عسكرية، دون أن تكون قد أمنت مجالها الجوي بشكل كامل.وهذا يفسر ما ذكرته بعض المراجع من أن العسكريين الأمريكيين، اشترطوا القيام بعدوان جوي مفاجئ، وطمأنوا الرئيس أن المدة اللازمة لحسم المعركة في أربعة أيام متوفرة للعمل.ومن جهة أخرى فإن توفير مظلة جوية داخلية، يوفر على الأمريكيين احتمال التصادم مع الاتحاد السوفيتي في حال سقوط طائرة أمريكية على أرض المعركة، تفضح التورط الأمريكي(1). ويستطرد هيكل فيقول واصفاً التورط الأمريكي في حرب يونيو/حزيران : "اتفق أن تقوم طائرات يو الاستكشافية بمهمة استطلاع الدفاع الجوي المصري، وتتولى بنفسها تحديد ممرات الأمان التي يمكن للقوى الجوية الإسرائيلية أن تسلكها في هجوم مفاجئ ضد القوة الجوية المصرية. وأن يكون هناك تطويق أمريكي كامل بالجو للرصد والاستكشاف والتوجيه. فقد كانت حاملات الطائرات التابعة للأسطول السادس تعمل في شمال البحر المتوسط، في الوقت الذي كانت فيه قاعدة هويلس الجوية في ليبيا تعمل من الغرب، وحاملة الطائرات الأمريكية انترابرايس على اتصال بالعملية من الشرق كما قامت قطع من الاسطول الأمريكي السادس بالتشويش على شبكة الردار المصرية. وكانت باخرة ليبرتي تقوم بالتجسس على بعد قليل من شاطئ سيناء المصري تلتقط جميع الاشارات الصادرة من غرفة عمليات القيادة المصرية، وتحل رموزها بالعقل الإلكتروني الذي يحل أية شيفرة في دقائق. ويستطيع أن يدير في أجهزته كل الاحتمالات في ساعة واحدة.

وقد انكشف أمر الباخرة حين اصطدمت بقارب توربيد إسرائيلي(2) والحقيقة أن متابعة التصرفات الأمريكية تكشف مدى الضلوع الأمريكي في صميم العمليات العسكرية، وإن ظل الاشتراك الأمريكي فيها طوال الوقت من نوع يختلف عن الاشتراك البريطاني والفرنسي في عدوان سنة 1956م وتظهر تقارير الاستطلاع البحري واقعة لم يتيسر تفسيرها أو فسرت خطأ في وقتها وهي اقتراب اثنتين من حاملات الطائرات الأمريكية من شواطئ إسرائيل إلى درجة أعطت الانطباع بأنهما شاركتا في العمليات الجوية على الجبهة الأردنية.

ثم كشفت المصادر الأمريكية(3) بعد ذلك عن الحقيقة ولم تكن الحقيقة أقل خطرا من الاشتراك في العمليات.

وكانت خطة العمليات الإسرائيلية التي استقر عليها الرأي بعد أن تم الاتفاق في البيت الأبيض على أن تبدأ إسرائيل أولاً ثم يلحق بها جونسون، كان الخوف أن يتسرب شيء (عن

---

(1) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص796-797.

(2) محمد حسنين هيكل: نحن وأمريكا، مرجع سابق، ص165-167. انظر : ستيفن جرين، مرجع سابق، ص174.

(3) ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص175.

طريق السوفيت أو غيرهم) إلى مصر حول موعد الضربة الجوية الأولى، ومن ثم يكـون فـي مقدور الطيران المصري أن يقوم في نفس الوقت بغارات على المطـارات الإسـرائيلية بقـصد تدمير مدارجها، فإذا ذهبت الطائرات الإسرائيلية إلى ضرب المطارات المصرية وجدتها خاليـة لأن الطيران المصري هناك فوق إسرائيل. فإذا عادت الطائرات الإسرائيلية بعد غاراتهـا إلـى مطاراتها وجدت مدارجها مضروبة فاستحال عليها النزول في حين أن الطائرات المـصرية إذا وجدت نفسها في هذا الموقف استطاعت أن تنزل في مطارات أردنية أو سـعودية أو سـودانية. وهكذا بدا لواضعي الخطة أن هذه الثغرة التي تمثل الساعة المكشوفة من الثامنة إلـى التاسـعة صباحاً من يوم 5 يونيو/حزيران 1967م لابد من تغطيتها لإعطـاء طمأنينـة كاملـة للـضربة الإسرائيلية. وكانت هذه هي المهمة التي تولت تحقيقها حاملتا الطائرات "أمريكـا" و"سـاراتوجا". وقد وقفت ساراتوجا في مقابل ميناء أسدود الجنوبي. ووقفت الثانية "أمريكا" في مقابل ميناء حيفا شمالاً. ثم قامت أسرابها بنشر مظلة حماية جاهزة ليس فقط لتأمين القواعـد الإسـرائيلية التـي ذهبت طائراتها إلى الضربة الأولى ضد مصر – وإنما أيضا بتـأمين أي أهـداف داخليـة فـي إسرائيل قد تغير عليها في تلك الساعة بالتحديد أية طائرات عربية. (1)

عملية صيد الديك الرومي :

في 4 يونيو/حزيران، أرسل والت روستو (مستشار الأمن القومي لجونسون) إلى وزيـر الخارجية راسك، ووزير الدفاع روبرت ماكنيمارا، ما اسماه سيناريوهات للأحداث القادمـة فـي الشرق الأوسط أو ما سمي عملية صيد الديك الرومي كما أطلق عليها واضعوا خطـط الحـرب الإسرائيليون والأمريكان(2). وفي مساء اليوم التالي، أرسل روستو تقريرا من الاستخبارات عـن القتال في يومه الأول، وأرفق معه الملاحظة التالية : سيدي الرئيس، تجـد طيـه وصـفاً، مـع خريطة، لحفلة صيد الديك الرومي في يومه الأول .و. و. و. روستو(3).

وفي صبيحة يوم 7 يونيو/حزيران، أرسل روستو إلى الرئيس بعض الأفكار فيما يخص وضع إسرائيل، وأمور أخرى. قال روستو أنه يبدو أن إسرائيل سوف تنتهي إلى فرض سـلطتها على ضفة نهر الأردن الغربية، وعلى القدس بأكملها وعلى شبه جزيرة سيناء بأكملها، بما فـي ذلك ضفة قناة السويس الشرقية. وبالاضافة إلى ذلك، واستناداً إلى السرعة التـي يعـوض بهـا السوفييت خسائر العرب في الطائرات، فالإسرائيليون هم الان في وضع يسمح لهم في الـسيطرة

---

(1) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص797.

(2) ستيفن غرين : مرجع سابق، ص177.

(3) المرجع السابق، ص178. انظر أيضاً : محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص799. انظر ملحق رقم (4).

العسكرية على المنطقة وكان رأي روستو أن الوقت ملائم تماما لمبادرات دبلوماسية أمريكية تشجع العرب والإسرائيليين على تسوية مشكلاتهم على أساس إقليمي.[1]

لقد رافقت الادارة الأمريكية تطورات الحرب أولاً بأول، على مختلف المستويات بما فيها الرئيس نفسه، وقد كانت التعليمات واضحة للأساطيل وحاملات الطائرات الأمريكية في البحر المتوسط كما رأينا، بالاضافة إلى الاستنفار الكبير الذي شمل القواعد العسكرية الأمريكية في أوروبا، وخاصة في ألمانيا الغربية وقد تم القيام بمناورات جوية هائلة من القاعدة الأمريكية رامشتاين في المانيا الغربية إلى القاعدة الأمريكية مورون في أسبانيا[2] وقد تم استخدام أسراب الطائرات من طراز رف -4سي، وهي طراز معدل من طائرات ف-4 فانتوم المقاتلة. وقد تم القيام بهذه المناورات ابتداء من يوم 3 يونيو/حزيران، وكان الهدف ايصال آخر ما وصل إليه العلم من أعتدة الاستطلاع العسكرية، وكانت تستخدم معدات تصوير ذات تعديلات بؤرية مختلفة، ورادار يستطلع المقدمة والجوانب لتوفير استطلاع على الارتفاعات المتدنية والعالية. وباستخدام الردار وأجهزة الاحساس من الأشعة تحت الحمراء، التي تزودها بخرائط حرارية عن المنطقة المستطلعة، وكانت هذه الطائرة قادرة على العمل ليلاً نهاراً، وكانت مزودة كذلك براديو ذي تواتر عال يسمح للطيار بالاتصال بقاعدته من أية نقطة كانت في نطاق عملياتها. لذا، فإن طائرة ر ف-4 سي كانت طائرة عسكرية حديثة جداً.[3]

الوصول إلى بئر السبع :

بعد التدريبات والمناورات التي قامت بها الطائرات من السرب 38 في القاعدة الأمريكية موران في أسبانيا بعد خروجها من قاعدتها في رامشتاين بألمانيا، أصبحت جاهزة لأداء المهمة التي أعدت من أجلها، وقد علم الطيارون أنهم ذاهبون إلى صحراء النقب لتوفير مساندة استطلاعية للجيش الإسرائيلي ضد العرب، وكانت هذه المهمة سرية جداً.[4]

سر السفينة ليبرتي :

السفينة كانت : يو. إس. إس ليبرتي. وكانت علامتها المميزة البحرية أ.ج.ت.ر.-5، أي أنها كانت السفينة الخامسة في سلسلة سفن تقوم باعمال بحوث تقنية عامة مساندة. وكانت السفينة

---

(1) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص801.

(2) ستيفن غرين : الانحياز، مرجع سابق، ص180.

(3) المرجع السابق، ص179.

(4) المرجع السابق، ص181.

ليبرتي في الواقع سفينة من طراز فيكتوري يرجع عهدها إلى الحرب العالمية الثانية، وقد أعــادت وكالة الأمن القومية تأهيلها لاستعمالها منصة لاستخبارات الاشارات – أي أنها كانت مركز تنصت عائم[1]. وجاء في الوصف الرسمي الصادر عن البينتاجون لمهمة ليبرتي، أنها مكلفة القيام بـــ : ... عمليات أبحاث تقنية تساند مشاريع الأبحاث الالكترونية في البحريـــة الأمريكيـــة، التـــي تتـــضمن دراسات عن انتشار المغناطيسية الكهربائية وأنظمة اتصالات متطورة، مثـــل الترحيـــل القمـــري والاتصالات عبر الأقمار الصناعية.[2]

أما المهام السرية التي كانت مكلفة بها فهي : لتزويـــد منـــصات محمولـــة بحـــراً تابعـــة لاستخبارات الاتصالات والاستخبارات الالكترونية من أجـــل اعتـــراض واســـتغلال الاشـــعاعات الالكتروماغناطيسية الأجنبية في تلك البقع من العالم، حيث لا توجد محطات اعتراض ملائمة.كـــان في قدرة ليبرتي أن تعترض أي نوع من أنواع الاتصال اللاسلكي تقريباً، بمـــا فـــي ذلـــك حركـــة الاتصال العسكرية والدبلوماسية على المسافات القصيرة والطويلة، والمعلومات التيليمترية، وتوجيه الصواريخ والأقمار الصناعية، وأمور أخرى. وكان في قدرتها أيضاً ان تفك رموز هذه الاتصالات، وتعالجها، وترسلها من ثم إلى وكالة الأمن القومية في فورتميد بولاية ماريلاند، بواســـطة راديـــو قصير الموجات، أوبواسطة جهاز للاتصالات خاص جداً يستخدم موجة صغرى بقوة 10000 وات ترتد عن سطح القمر[3]. إذاً فقد كانت ليبرتي سفينة تجسس من طراز متطور جداً.

وفي 23 مايو/أيار 1967م، أي في اليوم الذي تلا إعلان قرار عبـــد الناصـــر بـــإغلاق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية، أصدرت وكالة الأمن القومية أوامرها إلـــى ســـفينة ليبرتـــي بالتوجه بأقصى سرعة ممكنة، من خليج بنيين على شاطئ أفريقيا الغربية إلى روتـــا باســـبانيا، ومن ثم إلى شواطئ المتوسط الشرقية أي إلى المنطقة التي كانت الحرب فيها وشـــيكة. وعنـــدما اندلعت الحرب الشاملة يوم 5 يونيو/حزيران، كانت السفينة في منتصف الطريـــق تقريبـــاً بـــين أسبانيا وإسرائيل، تسير حثيثا نحو المعارك.[4]

إن ليبرتي كانت لديها مهمة لا تتصل بمصر، ولا تتصل بالاتحاد السوفيتي، فكل القـــرائن تشير أنها كانت مكلفة بمراقبة ومتابعة تصرفات الجيش الإسرائيلي في القتال، حتى لا يخرج عـــن السيناريو المقرر للحرب كما تم إعداده بين أمريكا وإسرائيل إن وقائع لجنـــة التحقيـــق الخاصـــة للكونجرس لا تترك لأحد مجالا للشك في أن تلك بالفعل هي الحقيقة، لأن تقرير هذه اللجنة يقول إن

(1) ستيفن غرين، مرجع سابق، ص187.

(2) James Bamford, The puzzte Palace (Boston Houghton Mifflin, 1982), P. 219.

(3) Ibid, P. 221.

(4) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص815.

معظم البرقيات التي التقطتها ليبرتي كانت تتعلق بتحركات القوات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية بالتحديد بل أن الكوماندور ماكجونجيل قائد ليبرتي يقول "إن التعليمات كانت تطلب منه أن يراقب بعيون مفتوحة تحرك وتقدم القوات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية في الضفة الغربية أو في اتجاه المدينة القديمة في القدس".(1)

فقد اكتشفت ليبرتي حقيقة غريبة مؤداها أن إسرائيل تتدخل لطبخ الرسائل الشفرية المتبادلة بين القاهرة وعمان. وتعترض البرقيات وتحول معانيها في لحظات وتعيد إرسالها على نفس الترددات المتفق عليها بين مصر والأردن بما يعطيها معنى مختلفاً اختلافاً كلياً عما قصد إليه مرسلوها، وبما يضلل المرسل إليهم بحيث يتصرفون بالضبط كما تريد إسرائيل.(2)

وعلى سبيل المثال فقد كانت هناك رسالة شفرية من الرئاسة في القاهرة إلى القيادة في عمان تقول : "إن الجيش المصري في سيناء يواجه موقفاً عسكرياً صعباً لا يستطيع معه أن يقدم أي مساعدات لها قيمة في الجبهة الأردنية، وأن الطيران المصري بدوره تعرض لضربة إسرائيلية تعوق قدرته على الوصول بأي تأثير إلى الجبهة الأردنية". وإذا المحطات الإسرائيلية التي اعترضت هذه الرسالة تعيد صياغتها بحيث يصبح مأدى هذه الرسالة "إن الموقف العسكري في سيناء جيد للغاية، وأن ضربة الطيران الإسرائيلي ضد مصر فشلت وخسرت فيها إسرائيل ثلاثة أرباع قواتها الجوية، وأن هناك الآن 300 طائرة مصرية جاهزة للعمل وتقديم المساعدات الجوية اللازمة للجبهة الأردنية".(3)

وفي البداية بدت هذه الطبخة غريبة على الجالسين في غرفة عمليات ليبرتي، ثم تنبهوا بسرعة إلى أن هذا الطبخ مقصود "مطلوب منه إغراء الأردن على التورط في توسيع القتال على جبهته بما يعطي لإسرائيل عذراً في التقدم أسرع وأجرأ في الضفة الغربية".

وبعد أن تأكدت ليبرتي من معلوماتها وتحليلاتها وبعثت بها إلى وزارة الدفاع في واشنطن، فقام رئيس هيئة الاتصال العسكري الأمريكي في تل أبيب بمقابلة وزير الدفاع موشيه ديان(*) ومدير

---

(1) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص819.

(2) ستيفن غرين : مرجع سابق، ص188–189.

(3) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص 820.

(*) موشيه ديان : ولد في مستعمرة دجانيا بوادي الأردن من أبوين روسيين. انضم للهاجاناه سنة 1929م. تولى قيادة شرطة المستعمرات الصهيونية في سنة 1933م، فقد عينه اليسرى في سوريا أثناء قيامه باستطلاع في 1941/6/7م، عين في 1967/6/2م وزيراً للدفاع وأقصي في شهر أبريل/نيسان 1974م نظراً لمسئوليته في الهزيمة التي مني بها الجيش الإسرائيلي في حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م (جولدا مائير، مرجع سابق، ص 280).

الموساد مائير أميت، وأن ينقل إليهما شكوك واشنطن دون اطلاع أي منهما على المصدر. ويقــول ديان في مذكراته "أن إسرائيل لم يكن لديها علم حتى هذه اللحظة بوجود ليبرتي في المنطقة".[1]

وقد أدرك المخططون في إسرائيل أن الولايات المتحدة أعطت نفسها وسائل للمعلومــات من وراء ظهر إسرائيل.. وهكذا بدأت إسرائيل في البحث عن هذه الوسائل. وخلال ساعات كان ديان مكلفاً بإعداد طريقة لمواجهة خطر ليبرتي. كما أن الحكومة الإسرائيلية قررت إيفاد ايبــان إلى أمريكا على وجه السرعة. ولم يكن هناك ما يقتضي ذهابه إلى أمريكا.[2]

ومن المرجح أن أبا ايبان كان ذاهبا إلى واشنطن مكلفاً باحتواء أزمة على وشك أن تواجه العلاقات بين واشنطن وتل أبيب، فقد كانت إسرائيل تتأهب لتجاوز حدود الاتفاق الأصلي بينها وبين الرئيس جونسون، فهي الآن لم تعد تريد اصطياد الديك الرومي فقط وإنما كانت تريد لنفسها حلمها الأول والأصلي وهو أرض إسرائيل بما فيها القدس كاملة، وكان ذلك خارج الصفقة.. ثم أنها كانت في سبيل تحقيق هذا الهدف على استعداد لن تتحدى. فقد أعطت لغيرها ما أراده وأصبح من حقهــا عليه أن يتركها تأخذ لنفسها ما تريد وإذا اعترضها، فإنها على استعداد لأن تتصرف وحدها معتمدة على رصيد هائل أعطته مقدما على الجبهة المصرية، وكان قرار وزير الــدفاع ديــان ومجموعــة المؤسسات العسكرية ومؤسسة المخابرات التي أمسكت في يدها القرار الإسرائيلي في تلك الظروف هو : إغراق ليبرتي بكل ما عليها ومن عليها.[3]

وتلاحقت الحوادث، ثلاث طائرات في تشكيل المثلث تهاجم. أمكن تمييز الطــائرات بأنهــا طائرات ميراج، قامت بشن ثلاث هجمات وأصيبت السفينة بالصواريخ والقذائف ثم ثلاثة قــوارب طوربيد اقتربت من السفينة فقامت الأخيرة باستخدام المدافع الرشاشة الخاصة بها لــصدها وأفــاد مسئول المدافع على السفينة ليبرتي أن القوارب إسرائيلية قد هاجمت السفينة والنتيجة 31 قتيلاً و54 جريحاً[4]. وهكذا قامت إسرائيل بمهاجمة السفينة ليبرتي الأمريكية وقتل الجنود والضباط الأمريكيين على ظهرها. وقد اعترف رابين في مذكراته قائلاً : "ضربت قواتنا ليبرتي بالخطأ. ودفعت إسرائيل 13 مليون دولار كتعويض لأسر القتلى والجرحى الأمريكيين، ورفضنا إصلاح السفينة إذ أننا نعتبر أنفسنا غير مسئولين عن سلسلة الأخطاء".[5]

---

(1) موشيه ديان : مذكراتي، دار الفكر، بيروت، ب.ت، ص297.

(2) محمد حسنين هيكل : الانفجار، مرجع سابق، ص822.

(3) المرجع السابق، ص826، انظر ملق رقم (5)..

(4) ستيفن جرين : مرجع سابق، ص204.

(5) جانيس تيري : مواقف النواب الأمريكيين من المساعدات للفلسطينين والأسلحة لإسرائيل، شؤون فلسطينية، عدد 7، مارس/آذار 1972م، ص 110.

رغم التحالف الأمريكي الإسرائيلي والدعم الأمريكي اللامحدود إلا أن قـادة إسـرائيل لا يتوانون بفعل أي شيء من أجل تحقيق أطماع إسرائيل التوسعية في المنطقة.

المساعدات الأمريكية العسكرية لإسرائيل بعد الحرب :

استمرت المساعدات العسكرية والغير العسكرية في التدفق على إسرائيل مـن الولايـات المتحدة الأمريكية بعد الحرب، في النصف الثاني من عام 1967م. ففـي أكتـوبر/تـشرين أول 1967م أعلن عن تسلم إسرائيل 48 طائرة سكاي هوك، وعدداً من صواريخ هوك كمـا تلقـت إسرائيل في نفس الفترة قرضاً بمبلغ 150 مليون دولار لشركة تسيم للملاحة. وبـدأت إسـرائيل حملة واسعة، قبل زيارة أشكول لواشنطن، من أجل الحصول على أسـلحة جديـدة بقيمـة 150 مليون دولار، من طائرات سكاي هوك والفانتوم.[1]

وقد اتخذت الحملة، طابع تضخيم واسع للوجود السوفيتي في مصر، وقـد اقتـرن هـذا التضخيم بإعلان رغبة وقدرة إسرائيل على مقاومة هذا التغلغل، شريطة الحصول على الـسلاح المتطور وبناء إسرائيل القوية، المسلحة.فعشية سفر أشكول لزيارة واشنطن، قال رابين : "ينبغي عدم التفتيش عن قواعد سوفيتية تقليدية داخل مصر، إذ أن مصر كلها أصبحت قاعدة سـوفيتية اقتصادياً وسياسياً وبالتالي عسكريا".[2]

لكن مصادر الخارجية الأمريكية، وتقارير المخابرات أكدت أن حديث إسـرائيل عـن الإتحاد السوفيتي مبالغ فيه.[3]

ووسط هذا الجو من تضخيم الخطر السوفيتي، وبعد انتصار 1967م، زار أشكول واشنطن حيث جرت محادثات رسمية في 1968/1/7م في مزرعة الرئيس جونسون، وقد جاء فـي البيـان المشترك، الذي صدر إثر الإجتماع : "وافق الرئيس على إجراء دراسة مستمرة للامكانات العسكرية الدفاعية الإسرائيلية، وبطريقة فاعلة ومتفهمة. كما وافق الرئيس على متابعة هذه الدراسة في ضوء جميع العناصر التي تلازمها، ولاسيما إقدام الآخرين على شحن العتاد الحربي إلى هذه المنطقة من العالم "[4]... والعبارة الأخيرة إشارة إلى تزويد السوفيت للعرب بالسلاح.

---

(1) جانيس تيري، مرجع سابق، ص110.

(2) الكتاب السنوي لعام 1968م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص708.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص144.

(4) شحادة موسى : علاقات إسرائيل مع دول العالم، مرجع سابق، ص49.

وقد كان نجاح إسرائيل في حرب يونيو/حزيران، هو أكبر دافع للولايات المتحدة، من أجل القبول بالمهمة التي تتبرع إسرائيل للقيام بها، كشريك للولايات المتحدة، مقابل تسليحها القوي والسريع، وخاصة ان الولايات المتحدة كانت إذ ذاك، تعاني مأزقاً صعباً في جنوب شرق آسيا وهكذا نرى أن المساعدات العسكرية وصفقات التسليح الأمريكية لإسرائيل كانت في ازدياد بعد حرب 1967م، فالولايات المتحد هي المصدر الرئيسي للأسلحة إلى إسرائيل، ففي أغسطس/آب 1967م طلبت إسرائيل ما تزيد قيمته 150 مليون دولار من طائرات خاصة من طراز فانتوم –كما سبق وأن ذكرنا– التي تكلف الواحدة منها ما بين 3–4 مليون دولار، وسكاي هوك التي تكلف الواحدة منها مليون دولار[1]. وقد رحب عدد من النواب بهذه الطلبات، كما طالب هؤلاء بالإفراج عن الأسلحة التي قد دفع ثمنها لكنها لم تسلم بسبب الحظر على الأسلحة. وقد بدا عام 1968م بتوجيه حملة صهيونية من الضغوط على الكونغرس –على أبواب انتخابات الرئاسة للحصول على صفقات الفانتوم، التي تردد جونسون، في الموافقة عليها في البداية، وقد أثرت الحملة في الكونغرس فعلياً إذ وافق مجلس النواب على تعديل يقضي بتوجيه الرئيس جونسون بالدخول في مفاوضات تهدف إلى بيع إسرائيل، لا أقل من 50 طائرة فانتوم كما صادق مجلس النواب على التفاوض مع الحكومة الإسرائيلية على اتفاق ينص على أن يبيع الولايات المتحدة عدد من الطائرات النفاثة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، والتي تعتبر ضرورية لتزويد إسرائيل بقوة رادعة ملائمة وقادرة على منع عدوان عربي في المستقبل.[2] وقد زارت جولدا مائير الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول على أمل الإسراع في رفع الحظر عن الأسلحة وبموجب اتفاقية التسلح للعام 1966م والتي وسعت في عام 1968م وافقت الحكومة الأمريكية على تزويد إسرائيل بطائرات سكاي هوك. وفي ديسمبر/كانون أول 1968م أعلنت الإدارة الأمريكية قرارها بتزويد إسرائيل بـ 50 طائرة فانتوم التي تعتبر أكثر القاذفات المقاتلة الأمريكية تطوراً، على أن تسلم أول 16 طائرة في سبتمبر/أيلول 1969م وبعد ذلك يتم تسليم 4 طائرات كل شهر وبشكل عام أيد الكونغرس هذا القرار، ومن 1948م إلى 1967م زودت الولايات المتحدة إسرائيل بما تتراوح قيمته بين 2و3 مليار دولار من المعدات العسكرية.[3]

لقد لعبت أمريكا الدور الرئيسي والحاسم في انتصار إسرائيل وهزيمة العرب في حرب 1967م وقد اتضح خلال هذا الفصل أكذوبة الإنتصار الإسرائيلي الساحق وأسطورة الجندي

---

(1) جانيس تيري، مرجع سابق، ص 110.

(2) الكتاب السنوي لعام 1968م، ص745.

(3) جانيس تيري، مرجع سابق، ص110.

الإسرائيلي الذي لا يقهر، وإن إسرائيل لم تشن هذه الحرب إلا مع ضمانات أمريكية بانتــصارها والحفاظ على وجودها وأمنها مهما كانت النتيجة.

وقد قدر الإسرائيليون للرئيس جونسون، دوره الحاسم في انتصار حرب يونيو/حزيــران 1967م وقال ايغال ألون[*] : "إن الرئيس جونسون قام بدور تاريخي في حرب الأيام الــستة، إذ أفهم الإتحاد السوفيتي أن تدخله العسكري سيؤدي لمجابهة شاملة، إن الإسرائيليين سوف يسجلون أنه منذ الحرب العالمية الثانية، اتخذ الرئيس جونسون، أحد أقوى وأعدل القرارات التي اتخــذها أي رئيس أمريكي".[1]

(*) إيجال ألون : أحد أهم القادة العسكريين الإسرائيليين، كان قائد المنطقةالجنوبية فى حــرب 1948م، لعــب دوراً كبيراً في هذه الحرب، خاصة ضد الجيش المصرى وإحتلال النقب.

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 1967م، ص751.

الفصل الرابع
الدور الأمريكي في حرب 1973م

تمهيد.

المبحث الأول : الدور السياسي الأمريكي في حرب 1973م.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1973م.

المبحث الثالث : الدور العسكري الأمريكي في حرب 1973م.

تمهيد :

تنفرد حرب 1973م بمميزات خاصة عن الحروب العربية الإسرائيلية الأخرى، ففي حرب 1948م بدأت القوات اليهودية عدوانها في فلسطين، باغتصاب عدد من المدن بما فيها القدس الجديدة، قبل نهاية الانتداب وقبل تدخل الدول العربية، وفي حروب سنوات (56 و67 و1982م) كانت إسرائيل هي المعتدية بشكل سافر.

ولكن حرب 1973م اختلفت، فقد بدأتها مصر وسوريا بسبب شرعي، وهو استرداد أراضيهما (شبه جزيرة سيناء والجولان) اللتين احتلتهما إسرائيل في حرب 1967م.

أسباب الحرب :

تعتبر محاولة مصر وسوريا استرداد أراضيهما المحتلة عام 1967م هي السبب الأهم لنشوب الحرب، فقد استنفذت كل الوسائل والطرق الأخرى، فبالرغم من موافقة مصر على قرار مجلس الأمن 242، فإن بعثة السفير يارينغ قد فشلت بسبب رفض إسرائيل الانسحاب إلى خطوط ما قبل 1967/6/5م، ولذلك تنازل عن وساطته ونتج عن ذلك تجميد الوضع الذي عرف بوضع "اللاسلم واللاحرب".[1]

وهذا وضع كان مناسبا لإسرائيل تماما من الناحيتين السياسية والاقتصادية فشرعت في ضم المناطق المحتلة في هدوء، مع خلق أوضاع جانبية جديدة وبناء مستوطنات جديدة. فأصبح الاحتلال مربحاً لإسرائيل مالياً، لأسباب عديدة منها : وفرة الأيدي العاملة الرخيصة، والأرباح التجارية ما بين الضفة الغربية والأردن والكميات العظيمة من النفط الخام من حقول بترول سيناء الذي غطى 55 % من احتياج استهلاكها[2]. فوضع كهذا ما كان له أن يستمر طويلاً، ولذلك بذلت مصر محاولة أخرى حتى تحقق انسحاب إسرائيل بالطرق السلمية، ففي صيف 1973م طلبت مصر انعقاد مجلس الأمن لبحث الوضع، وأثناء المناقشة قدم ثمانية من أعضائه مشروع قرار يعيد تأكيد القرار 242، وقد ألحق به مشروع يارينغ القاضي بانسحاب إسرائيل، مرتبطاً بوعد من مصر بالسلام، مع التشدد باحترام حقوق الفلسطينيين.[3]

ولكن إسرائيل عارضت المشروع، وأصرت على عدم الانسحاب قبل أن تتعين الحدود الجديدة التي يجب الاتفاق عليها في مفاوضات بين الأطراف، وأكثر من هذا عارضت أية إشارة في

---

(1) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص148.

(2) المرجع السابق، ص149.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص194.

القرار تنص على "حقوق الفلسطينيين الشرعية وطموحهم" وعندما عرض مشروع القرار للتصويت بتاريخ 1973/7/26م نال 13 صوتا مؤيدا. ولكن الحكومة الأمريكية استخدمت حق النقض. وتغيبت الصين[1]. وكان الفيتو الأمريكي الذي هزم مشروع القرار هدفا لنقد الرئيس أنور السادات الذي أشار إلى انحياز الولايات المتحدة إلى طرف واحد كما تعرض لانتقاد من الرأي العام العالمي. وعندما لم تفلح المبادرات السلمية التي أعلنها السادات أو تثمر جميع إشارات حسن النية التي أطلقها في كل الاتجاهات، وعندما لم تفلح اتصالاته بالولايات المتحدة في إقناعها بالتحرك جديا لوضع حد للجمود الدبلوماسي، لم يكن هناك من مخرج سوى الحرب. كان هناك عوامل وأسباب عديدة أخرى أدت إلى الحرب كان من أهمها إتمام الإعدادات العسكرية المصرية والسورية وضغط القوات المسلحة المصرية من أجل الحرب، قلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم واللاحرب والتي أدت إلى اضطرابات ضخمة في أوساط الطلاب والمثقفين والعمال، بالإضافة إلى أن استمرار التضامن العربي ودعم العرب لمصر كان مرهونا بالقدرة على التحرك ايجابيا نحو إيجاد مخرج للأزمة[2]. لكن هناك عاملاً آخر أيضاً لا يمكن التقليل من أهميته، وهو أن الولايات المتحدة وبالذات كيسنجر[*]، أعطت من خلال اتصالات أجراها بعض المسئولين المصريين، إشارات يفهم منها صراحة أن استمرار حالة الجمود لن يمكنها من التحرك، وأن تسخين الوضع من شأنه أن يزودها بهذا المبرر.[3]

ومن الواضح كما نرى أن الهدف من قرار الحرب بالنسبة للسادات لم يكن تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة بالقوة المسلحة، وإنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية اعتماداً على عوامل القوة العربية، الدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر، بمعنى آخر لم يكن السادات يتصور، ربما نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية، أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام 1967م، وإنما كان العمل العسكري، كما هو الحال في الصراع الدولي، وسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل أو فصلاً من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق اضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوى المسلحة.

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص445.

(2) حسن نافعة : مصر والصراع العربي-والإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص50.

(*) هنري كيسينجر : وزير الخارجية الأمريكية من سنة 1973م إلى 1977م، وكان مستشاراً للأمن القومي قبل ذلك، وهو سياسي أمريكي يهودي من أصل ألماني. لعب دوراً بارزاً في السياسة الأمريكية تجاه العرب وإسرائيل انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978م (المنجد، مرجع سابق، ص 483).

(3) Edward Sheehan, The Arabs and Kissinger, A secret deiplomacy in the Middle East (New York reader's digger), Press, 1976, P. 56.

والمتأمل لما حدث في حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م، يرى مفارقة غريبة بين نتائجها السياسية والعسكرية وكان محمد حسنين هيكل أول من أبدى رأياً في احتمال أن تعجز الإدارة السياسية في الحرب عن استثمار كل نتائجها العسكرية.[1]

أحداث الحرب :

أولاً : على الجبهة المصرية :

عبرت القوات المصرية قناة السويس فجأة يوم 6 أكتوبر/تشرين أول 1973م إلى الضفة الشرقية، وذلك بعد أن بدأت القوات المصرية الهجوم في الساعة الثانية ظهراً بقصف مكثف من أكثر من ألفي مدفع من المدافع الثقيلة والمتوسطة بالاضافة للصورايخ، وقد كان ذلك متزامناً مع عبور مائتي طائرة مصرية قناة السويس لتقصف المواقع الإسرائيلية في سيناء، وقد استمر الهجوم المصري العنيف والمكثف وألقيت خلاله حوالي 11000 قنبلة مما أجبر القوات الإسرائيلية على الاختفاء في ملاجئها بعد أن أذهلتها المفاجأة وكثافة النار وغزارتها وعنفها[2]. وقد نجحت القوات المصرية بالعبور بعد أن حطمت خط بارليف[*] وأزاحت السواتر الترابية بمدافع الماء، وكانت القوات المصرية التي عبرت القناة مؤلفة من خمس فرق وقد عبرت على حوالي ألف قارب مطاطي. وفي أقل من ست ساعات، أي في الساعة السابعة والنصف مساء، أتمت فرق المشاة الخمس اقتحام القناة على جبهة عرضاً 170كم، وبموجات متتالية بلغت 12 موجة واستولت على 15 نقطة حصينة معادية، وحاصرت بقية النقاط، وتقدمت إلى مسافة بلغت 3-4 كم.[3]

أنجزت القوات المصرية تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة في اليوم الرابع من الحرب حين اكتمل تمركز الجيشين الثاني والثالث في الضفة الشرقية للقناة، وبلغ تقدم القوات المصرية مسافة تتراوح بين 10 و12 كم، وتم صد هجمات العدو المضادة وتدمير معظم قواته.[4]

لقد كانت عملية عبور القناة والاستيلاء على خط بارليف الحصين عملية عسكرية رائعة أعد لها إعداداً حسناً ونفذت بدقة وتصميم وشجاعة.

---

(1) محمد حسنين هيكل : عند مفترق الطرق، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003، ص262.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص192.

(*) خط برليف : هو تحصين عسكري إسرائيلي تم بناؤه على طول شرق قناة السويس بعد حرب 1967م لتأمين الضفة الشرقية للقناة ومنع عبور أي قوات مصرية خلالها وقد تكلف بناؤه حوالي 500 مليون دولار (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

(3) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص150.

(4) إدوارد تيفينن : اللوبي، اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة : محمود زايد شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1990م، ص192.

ثانياً : الجبهة السورية :

بدأ الهجوم السوري في نفس اللحظة التي بدأ فيها الهجوم على الجبهة المصرية في تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم 6 أكتوبر/تشرين الأول، حينما انطلقت مئات المدافع الثقيلة والمتوسطة تقذف قنابلها على خطوط الدفاع الإسرائيلية، وكان التركيز المدفعي شديداً خصوصاً على الحصن المنيع الذي أقامته إسرائيل على إحدى أعلى قمم جبل الشيخ كما حلقت المروحيات السورية فوق الحصن حاملة قوات من القوات الخاصة وانطلقت فرق المشاة وهاجمت باتجاه شمالي مدينة القنيطرة وجنوبيها وتمكنت من التقدم واقتحام الخنادق رغم تعرضها لنيران كثيفة من المدفعية الإسرائيلية[1]. وقامت فرق أخرى بالالتفاف حول القنيطرة وحتى سفوح جبل الشيخ فتخلخلت خطوط الدفاع الإسرائيلية وتمكنت فرق أخرى من الجيش السوري من الاندفاع باتجاه جسر بنات يعقوب بسرعة فائقة بالرغم من المقاومة العنيفة واستطاعت تحرير الرمثانية وعين وردة والسنديانة وقد قامت كتيبة من لواء حطين من جيش التحرير الفلسطيني بتحرير تل شعاف المشرف على تل عباس بعد قتال عنيف وتمكنت من تدمير عدداً كبيراً من الدبابات الإسرائيلية.[2]

وفي القطاع الجنوبي اقتحمت القوات السورية خاصة من المشاة، الدفاعات الإسرائيلية في اتجاهين واستطاعت فتح ثغرات في خطوط الدفاع الإسرائيلي وتميز القتال في هذه المعركة بكثافة الدبابات والمعارك الليلية، وقد تمكنت القوات السورية من خلال هذا القتال من تحرير عدة بلدات والتقدم خلف خطوط العدو مئات الأمتار وقد تمكنت إحدى سرايا لواء حطين من جيش التحرير الفلسطيني من تحرير حي الفرس بعد إنزالها جواً من طائرات الهليوكوبتر وواصلت تقدمها محررة عدداً من البلدات في خط يمتد من المشرفة إلى البازوك والمنطار بعد أن حررت تل السقي وخسفين.[3]

الهجوم المعاكس الإسرائيلي :

في الوقت الذي كانت فيه القوات السورية تصفّي المقاومات المعادية يوم 10/7، كانت القيادة الإسرائيلية تنقل إلى الجبهة السورية القوات الاحتياطية وبعض القوات من الجبهة المصرية–الإسرائيلية. وتوفر لدى القيادة الإسرائيلية على الجبهة الشمالية ثلاث فرق مدرعة كلفت القيام بهجوم معاكس هدفه صد الهجوم السوري واستعادة الأرض التي حررتها القوات السورية يومي 6 و10/7 وحتى تتمكن القيادة الإسرائيلية من تركيز الجهد القتالي في الجبهة الشمالية، نظراً لاقتراب

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص188.

(2) هنرى كتن : مرجع سابق، ص150.

(3) زئيف شيف : زلزال في أكتوبر، ترجمة جواد سليمان الجعبري، جريدة القدس، ط1، 1975م، ص 172.

القوات السورية من خطوط هدنة 1949م وإطلالها على المستوطنات الإسرائيلية في الحولة وطبريا، قرر الجيش الإسرائيلي تثبيت الجبهة المصرية، أي باتخاذ موقف دفاعي فيها.

وبدأت القيادة الإسرائيلية تنفيذ خطة الهجوم المعاكس يوم 10/8[1] وجرت معارك حامية على طول الجبهة وبخاصة قرب القنيطرة والسنديانة وتل الفرس وتل السقي وبدأ ميزان القوى، وبخاصة الدبابات، يميل إلى صالح إسرائيل في القطاعين الأوسط والجنوبي إذ دفعت إسرائيل بألوية مدرعة حديثة لم تشترك في القتال في اليومين السابقين. وقد دفع ذلك القيادة السورية إلى إشراك جزء من احتياطها الاستراتيجي في المعركة.[2]

استمر القتال في الأيام التالية عنيفاً وضارياً، إذ دفعت إسرائيل معظم قواتها العاملة والاحتياطية، البرية والجوية والبحرية لمجابهة القوات السورية. وأخذ سلاح الطيران الإسرائيلي يغير بشكل متواصل وكثيف على القوات المقاتلة في الجولان وعلى دمشق وحمص وحلب واللاذقية، ويضرب الأهداف المدنية والعسكرية محاولا شل المرافق الحيوية ومصادر الامداد والدعم للقوات السورية[3]. وقد ساعد القرار الذي اتخذته القيادة المصرية يوم 1973/10/9م بتوقف القوات المصرية عن التقدم في سيناء والتمركز الدفاعي، ساعد القيادة الإسرائيلية على نقل الجهد الرئيس لقواتها إلى الجبهة السورية. نظمت القيادة السورية الدفاع أمام القوات الإسرائيلية وقسمته إلى ثلاث خطوط دفاعية، استطاعت القوات السورية والقوات العربية التي أخذت تصل من عدة دول عربية إلى الجبهة السورية أن توقف الهجوم الإسرائيلي المعاكس وأن تحتويه ضمن جيب لا يتعدى طوله 20 كم وعرضه 15 كم[4]. وما أن حل يوم 10/16 (اليوم الحادي عشر للقتال) حتى أصاب الإنهاك القوات الإسرائيلية فلم تعد تستطيع التقدم نتيجة مقاومة القوات السورية والقوات العربية الأخرى. وبذلك تحقق نوع من التوازن بين الطرفين ولم يعد بإمكان القيادة الإسرائيلية أن تقلب التوازن الاستراتيجي عن الجبهة السورية لصالحها.

القوات العربية في الجبهة السورية :

أسهمت قوات بعض الدول العربية مع القوات السورية في حرب أكتوبر/تشرين، وأبلت بلاءً حسناً وتحملت عبء المعركة والتضحية في سبيل القضية العربية ولابد من الاشارة إلى أن

---

(1) صادق الشرع : حروبنا مع إسرائيل 1947-1973م- معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان 1997م، ص565-566.

(2) المرجع السابق، ص565-566.

(3) الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص190.

(4) المرجع السابق، ص190-191.

هذه القوات التحقت بميدان المعركة بعد بدء القتال، باستثناء القوات المغربية ولو أن التحاقها بالجبهة السورية تم قبل بدء القتال لكان مردودها القتالي أكثر عطاء وفائدة، وبلاؤها أحسن، وأداؤها أفضل.

وصلت القوات المغربية (فوج مشاة وكتيبة دبابات) إلى سوريا في أواخر شهر يوليو/تموز 1973م، أي قبل بدء القتال بأكثر من شهرين، وعملت مع فرقة القتال المشاة السابعة السورية وتحت قيادتها.[1]

دخلت طلائع القوات العراقية إلى سوريا يوم 1973/10/10م واكتمل حشدها بعد أسبوعين من هذا التاريخ. وبلغ حجمها فرقتين مدرعتين هم الفرقة الثالثة والسادسة، وثلاثة ألوية هي لواء المشاة 20 اللواء الجبلي الخامس ولواء القوات الخاصة مع وحدتها الادارية ولقد اعترضت القوات العراقية، وهي في طريقها إلى ميدان القتال صعوبات كثيرة منها بعد المسافة (وهي تزيد على الألف كيلومتر)، وطبيعة الطرق الصحراوية، والنقص في عدد ناقلات الدبابات، مما اضطر عدداً كبيراً من الدبابات إلى قطع مسافات شاسعة وهي تسير على سلاسلها.[2]

وصل اللواء المدرع 40 الأردني إلى سوريا يوم 1973/10/14م واشترك فور وصوله في القتال ثم بدأت قوات أردنية جديدة قوامها قيادة فرقة المدرعات الثالثة، ولواء الدبابات 92، والكتيبة 17 (مدفعية محمولة)، وسرية المهام الخاصة، تجتاز الحدود السورية يوم 10/22 للاشتراك في الحرب. وقد تمركزت هذه القوات الجديدة قرب قرية نوى.[3]

وصلت طلائع القوات السعودية إلى سوريا يوم 1973/10/14م مؤلفة من فوج مدرعات واشتركت في القتال تحت قيادة فرقة المشاة السابعة السورية. وفي يوم 10/23 اكتمل وصول القوات السعودية وتم حشدها في منطقة شمالي الكسوة وبلغ قوامها آنذاك، بالاضافة إلى فوج المدرعات، فوج المظلات الرابع وفوج المشاة الثالث، وفوج مدفعية الميدان 11، وبطاريتي مدفعية 155 مم، وبطارية مدفعية مضادة للطائرات 40مم، وسرية هاون 4.2 بوصة، ووحدات امداد وصيانة.[4]

أخذت القوات الكويتية تصل إلى سوريا بدءاً من يوم 1973/10/21م، واكتمل وصولها بعد يومين من ذلك الموعد، وتجمعت في منطقة البويضة جنوبي دمشق وبلغ حجمها : 29 دبابة من نوع فيكرز، و7 مدرعات للاستطلاع و35 عربة مدرعة، وسرية هاون 160مم و20 مدفعاً

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص191.

(2) صادق الشرع : مرجع سابق، ص569.

(3) المرجع السابق، ص569.

(4) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص191.

مضاداً للطائرات، وفصيلتي مغاوير، ووحدات إمداد وصيانة. ولم تستطع القوات الكويتية أن تشترك في القتال الذي جرى بسبب وقف إطلاق النار.

ولكنها أسهمت بشجاعة وكفاية في المعارك التي تلت حرب 6 أكتوبر/تشرين أول واتخذت شكل حرب استنزاف استمرت 82 يوماً.[1]

ثغرة الدفرسوار :

كانت القيادة العسكرية الإسرائيلية قد وضعت قبل بدء حرب أكتوبر/تشرين أول خططاً لعبور القناة إلى الضفة الغربية لتطبقها حين الحاجة، وأعدت لها العدة اللازمة وأجرت تدريبات ومناورات عليها وذلك تمشيا مع أحد مبادئ استراتيجيتها، وهو نقل المعركة إلى أرض الخصم بأسرع وقت ممكن. ولم تستطع القيادة تنفيذ أي من تلك الخطط في الأيام الأولى من حرب أكتوبر/تشرين أول لأن العبور المصري الكثيف والصاعق فاجأها وحول اهتمامها إلى التركيز على إيقاف الهجوم وتطويقه ورده بانتظار توفر الظروف المناسبة للقيام بعبور معاكس.[2]

وفي يوم 9 أكتوبر/تشرين أول، اليوم الرابع للقتال ومع بدء "الوقفة التعبوية" المصرية، شرعت قيادة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية تدرس خطة العبور المعاكس، وقررت أن تستثمر الثغرة القائمة بين الجيشين المصريين الثاني والثالث عند موقع الدفرسوار ورأت القيادة أن يحدد زمن العبور في وقت لاحق، على أن يبدأ باتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذ الخطة، انتقت قيادة الجبهة موقع الدفرسوار لخلوه من القوات المصرية تقريباً، بعد ان تم استطلاعه براً وجواً واستندت خطة العبور على إحدى الخطط الموضوعة في القيادة العامة الإسرائيلية قبل الحرب، وتحمل الإسم الرمزي "الغزالة"[3]. وتتلخص الخطة في عبور القوات الإسرائيلية بفرقة مدرعة معززة بلواء مظليين لاحتلال موقع على الضفة الغربية للقناة، وفي الوقت ذاته تقوم بقية وحدات الفرقة بحماية طريق الاقتراب إلى منطقة العبور، مع شن هجمات باتجاه الشمال للخداع والتضليل. تلقت قيادة الجبهة الجنوبية الإسرائيلية من القيادة العامة الأمر ببدء تنفيذ خطة الغزالة في الساعة الخامسة مساء من يوم 1973/10/15م بعد أن فشلت القوات المصرية في استئناف عملياتها الهجومية في اليوم السابق.[4]

---

(1) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص191.

(2) محمد عبد الغني الجمسي : مذكرات الجمسي – حرب أكتوبر 1973م، المنشورات الشرقية، باريس 1990م، ص407.

(3) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص193.

(4) صادق الشرع : مرجع سابق، ص554.

تمكنت الموجة الأولى من القوات الإسرائيلية من العبور إلى الضفة الغربية في الساعة 1.35 من صباح 16 أكتوبر/تشرين أول ومع بزوغ الفجر كان اللواء المظلي قد أتم عبوره وتبعته وحدات الدبابات، وقد ركزت القوات الإسرائيلية نيرانها على مواقع الصواريخ المضادة للدبابات والصواريخ.[1]

وفي اليوم التالي (17 أكتوبر) تحرك لواء مشاة ولواء مدرعات مصريان لمواجهة العـدو الذي كان وسع موقعه على الجبهة الغربية حتى أصبح بعرض 5كم وعمق كيلو مترين، ولم يستطع اللواءان رد العدو، ودمر لواء مصري تدميرا شـبه كامـل بالمـدرعات والطـائرات والمـدافع الإسرائيلية، وتمكن الجيش الإسرائيلي من حشد أربع ألوية مدرعة غرب القناة ونجح فـي تطويـق الجيش الثالث المصري، الأمر الذي مكن القيادة الإسرائيلية فيما بعد من فرض شروطها، وانتهـى الأمر إلى وقف إطلاق النار.[2]

خسائر إسرائيل في العشرة أيام الأولى من الحرب :

- فقد الجيش الإسرائيلي نصف قوته المدرعة (900 دبابة).
- فقد الجيش الإسرائيلي أكثر من ثلث قوته الجوية (170 طائرة).
- فقد الجيش الإسرائيلي من ضباطه وجنوده قرابة سبعة آلاف قتيل وأكثر من عـشرين ألـف جريح إلى جانب مئات من الأسرى.
- فقدت إسرائيل وبالذات المؤسسة العسكرية هيبتها.[3]

مفاجأة الحرب الرابعة :

كان لمفاجئة الصواريخ المضادة للطائرات المصرية والسورية خاصة من نوع سام الروسية الصنع، دور خطير وحاسم في حرب أكتوبر/تشرين أول، حيث أذهلـت المفاجئـة سـلاح الجـو الإسرائيلي وشلته وأبطلت قدرته وتفوقه في الأربع أيام الأولى من القتال فقد كانت إسرائيل دائمـا تعتمد على ذراعها الطويل وهو سلاحها الجوي ولكنها اصطدمت هذه المـرة بجـدار الـصواريخ المصرية والسورية على قناة السويس والجولان، فتهـاوت الطـائرات الإسـرائيلية واحـدة بعـد الأخرى[4]، وكان ذلك إيذاناً بتحطيم أسطورة التفوق الجوي الإسرائيلي منذ الساعة الأولى للحـرب مما اضطر قائد سلاح الجو الإسرائيلي بنيامين بيلد أن يصدر أوامره إلى طياريه بعدم الاقتراب من القناة لمسافة تقل عن 15كم شرقاً.[5]

---

(1) مذكرات الجمسي : مرجع سابق، ص412.

(2) صادق الشرع : مرجع سابق، ص561.

(3) محمد حسنين هيكل : عند مفترق الطرق، مرجع سابق، ص103-104.

(4) مذكرات الجمسي : مرجع سابق، ص316-317.

(5) مذكرات الجمسي : مرجع سابق، ص317.

نتائج الحرب :

إن الهدف كان من هذه الحرب بالنسبة لمصر وسوريا هو زعزعة أمن إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية كبرى بقصد إقناع الدولتين العظميين بضرورة ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م وإزالة الجمود عن قضية الشرق الأوسط لاستئناف المساعي السلمية[1]. وهذا هو الهدف الذي تبعه الرئيس السادات والذي أوصله فيما بعد إلى الاتفاقية المرحلية في سيناء التي عقدت بعد اتفاقية فك الاشتباك وأدى به إلى زيارة القدس في 1977م وعقد اتفاقيات كامب ديفيد سنة 1979م في وقت لاحق. ومن هنا نرى أن الولايات المتحدة كانت المستفيد الأكبر من هذه الحرب حيث أصبح في يدها مفاتيح السلام والحل. وبذلك كانت النتائج التي حققتها القوات العربية في بداية القتال باهرة وغير متوقعة.

1- المفاجئة الاستراتيجية والتكتيكية التي حققتها القوات العربية بفضل خطة التمويه والخداع المتطورة التي نفذتها القوات المصرية والسورية.
2- نجاح القوات المصرية بعبور قناة السويس على الرغم من وجود تحصينات خط بارليف التي بناها الإسرائيليون لمنع أي محاولة لعبور القناة من الجانب المصري. واستطاعتها تمرير خمسة فرق عسكرية عبر القناة في آن واحد خلال مدة 24 ساعة فقط يعتبر إنجازاً عسكرياً عظيماً.
3- لقد نجحت القوات السورية باحتلال هضبة الجولان بكاملها تقريباً، ووصلت طلائعها إلى مشارف بحيرة طبريا خلال الأيام الثلاثة الأولى من القتال. ولكن بعد الهجوم الإسرائيلي المعاكس على الجبهتين واستكمال إسرائيل لتعبئة جيشها الاحتياطي، انقلبت الأوضاع في الجبهتين رأساً على عقب وتحول الانتصار الأولي إلى تقهقر وانكسار[2]. ومع نجاح الجيش الإسرائيلي بتطويق الجيش الثالث المصري وعدم وجود قوات احتياطية في تلك المناطق تستطيع التصدي له، عند هذا الحد تقرر مصير الجبهة المصرية. ومع انهيار جبهة الجولان تقرر مصير الحرب برمتها واضطرت مصر بطلب وقف إطلاق النار أولاً ثم تبعتها سوريا. وهكذا حققت إسرائيل هدفها الاستراتيجي في إزالة أي مكاسب عسكرية حققتها القوات العربية في جميع الجبهات، وهكذا لم يخسر العرب هذه الحرب إنما أضاعوا انتصاراً مؤكداً.

---

(1) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص153.

(2) صادق الشرع : مرجع سابق، ص577.

المبحث الأول

الدور السياسي الأمريكي في حرب 1973م

1- الدور السياسي الأمريكي قبل الحرب.

2- مبادرة روجرز الثانية 19 يونيو/حزيران 1970م.

3- مشروع ملف التسوية الأمريكي أكتوبر/تشرين الأول 1972م.

4- الدور السياسي الأمريكي أثناء الحرب.

5- الدور الأمريكي في وقف القتال.

6- الدور السياسي الأمريكي بعد الحرب.

7- مؤتمر جنيف للسلام 1973م والموقف الأمريكي منه.

الدور الأمريكي السياسي قبل الحرب :

مقترحات أمريكية :

تناقلت وسائل الإعلام الغربية والعربية أنباءاً مفادها أن الإدارة الأمريكية، قدمت للاتحاد السوفيتي مقترحات لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وترتكز هذه المقترحات على المبادئ التالية[1] :

أولاً : تقبل إسرائيل بجدول زمني مفصل للانسحاب إلى حدود متفق عليها بين الجانبين.

ثانياً : تعلن الدول العربية رسمياً عزمها على إنهاء الهدنة وإحلال سلام دائم مكانها.

ثالثاً : تشكيل قوة عسكرية دولية على طول الحدود المتفق عليها، وتوجه الدول الكبرى هذه القوة وتضمنها.

رابعاً : يحدد العرب فيما بينهم صيغة للتسوية النهائية.

وأضافت المصادر الصحفية أن الخطوط العريضة للتسوية المشار إليها تشمل أيضاً :

1- تقرر إسرائيل والدول العربية بنفسها تفاصيل التسوية عن طريق التفاوض وبموجب الصيغة التي جمعت بين الطرفين في رودس عام 1948م.

2- يعلن العرب عن قبولهم باتفاقية سلام بدل الهدنة.

3- تقبل إسرائيل بجدول زمني للانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م.[2]

مشروع روجرز الثاني يونيو/حزيران 1970م :

بسبب فشل مشروع روجرز الأول الذي طرحه في ديسمبر/كانون أول 1969م بسبب عدم موافقة أطراف الصراع عليه؛ تنبهت الولايات المتحدة إلى الوضع المتدهور على الجبهة المصرية، وخشيت أن يؤدي التصعيد المستمر إلى زيادة احتمالات تدخل القوى العظمى؛ ورأت إدارة نيكسون، أن تزايد عدد الخبراء السوفييت وخاصة في مجال الدفاع الجوي وسلاح الطيران الحربي المصري، يعتبر عملاً خطيراً[3]. لذلك بدأ الرئيس نيكسون بالتحرك بواسطة وزير خارجيته روجرز الذي تبنى معادلة بسيطة : "أوقفوا القتال وابدأوا الحوار"، واقترح في 19 يونيو/حزيران 1970م وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، لتسهيل مباحثات السلام.[4]

---

(1) International documents on Palestine, 1969, P. 22.

(2) منير الهور وطارق الموسى : مرجع سابق، ص 119.

(3) Reich: Quest for Peace, Op. cit., P. 123.

(4) سمير سيسالم : مرجع سابق، ص 137.

وقد أخذت المبادرة شكل خطاب موجه من روجرز في 19 يونيو/حزيران 1970م، إلى وزير الخارجية المصري محمود رياض وخطاب مماثل لوزير الخارجية الأردني عبد المنعم الرفاعي يقترح فيهما وقف إطلاق النار لمدة 90 يوماً على الأقل والموافقة على إجراء مفاوضات تحت إشراف السفير يارنغ من أجل إقامة سلام عادل ودائم يقوم على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242[1]. وتم إعلان المبادرة رسمياً في مؤتمر صحافي لروجرز في 25 يونيو/حزيران، وقد قبلت مصر المبادرة في 22 يوليو/تموز والأردن في 26 يوليو/تموز وإسرائيل في 31 يوليو/تموز 1970م[2]. ورغم قبول مصر والأردن وإسرائيل لمشروع روجرز، فقد فشل هذا المشروع في عودة يارنغ لمهمته السلمية، بسبب اتهامات إسرائيل لمصر بخرق اتفاقية وقف إطلاق النار أو ما عرف بأزمة الصواريخ المصرية، ثم أحداث حرب أيلول الأسود في الأردن في سبتمبر/أيلول 1970م[3].

سياسة الوفاق الأمريكي-السوفياتي وأثرها في نشوب الحرب :

اتجهت إدارة نيكسون بعد فشل مشاريع روجرز للسلام في الشرق الأوسط، إلى سياسة جديدة عرفت بسياسة الوفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وذلك تلافياً لتطورات سياسة الحرب الباردة[4]. واعتمدت هذه السياسة على التفاهم بين القوتين الأعظم، من أجل حل المشاكل بينهم بالمفاوضات، كذلك اتفقتا على التعاون السياسي والاقتصادي بينهما.

وقد كان لهذه السياسة أبعاداً ونتائج خطيرة على القضية الفلسطينية والصراع العربي-الإسرائيلي، إذ أنهما اكتفيا بما حصلا عليه من المزايا والقواعد في الشرق الأوسط، ولم يعودا يسمحان لحلفائهما بأي عمل يهدد علاقتهما ويتسبب في المشاكل والقلاقل التي تهدد مصالح الطرفين.[5]

وقد أقرت سياسة الوفاق بشكل رسمي خلال اجتماع القمة الأمريكي السوفييتي في شهر مايو/أيار 1972م واتفقتا على حل المشاكل في الشرق الأوسط بالطرق الدبلوماسية، وفي اللقاء الثاني بينهما في يونيو/حزيران 1973م لم يهتما كثيراً بقضية الشرق الأوسط، وقد أدى ذلك إلى

---

(1) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص 272.

(2) المرجع السابق، ص 273.

(3) سمير سيسالم : مرجع سابق، ص 138.

(4) نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1973-1978م)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1982م، ص 81.

(5) Quandt, Decade of Decisions, Op.cit, PP. 9-10.

حالة اللاحرب واللاسلم في المنطقة حتى حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م، وقد أدت هذه السياسة إلى اندلاع حرب 1973م وكان يُقصد من ورائها تحريك الجمود الذي أصابها.[1]

الموقف السياسي الأمريكي أثناء الحرب :

بالرغم مما أشرنا إليه سابقاً في موضوع أسباب الحرب أن كيسنجر قد ألمح للسادات أن الولايات المتحدة لا يمكنها التحرك في حالة الجمود السائدة، وأنه لا بد من تسخين الجبهة حتى يزودها بمبرر للتحرك السياسي، فإن الباحث يعتقد أن كيسنجر لم يكن يقصد اندلاع حرب شاملة، بل حوادث متفرقة أو عمليات محدودة وغارات منفردة على الجبهة من جانب مصر، تقوم إسرائيل على أثرها بالرد بغارات عنيفة على الجبهة المصرية، مما يزود أمريكا بمبرر للتحرك الدبلوماسي والقيام بمبادرات سلمية جديدة. والدليل أنه ليس هناك ما يشير حتى الآن، أن الإدارة الأمريكية كانت على علم بالحرب، أو أنها رتبت أو أوحت بمثل ذلك الإنفجار، لتتمكن من تسوية الوضع بالمنطقة خاصة بعد حرب (1967م) رسمت حدودها وآفاقها.

لكن من المؤكد، أنه وقد اندلعت الحرب، فقد رأت الإدارة الأمريكية أنها يجب أن تتصرف إزاء هذه الحرب ونتائجها، بما يمكنها من وضع أساس متين لتسوية نهائية في الشرق الأوسط تضمن ترسيخ وتطوير المصالح الأمريكية في هذه المنطقة الهامة من العالم، حيث إن كيسنجر كان يعتقد أن إسرائيل ستأخذ زمام المبادرة غداً، وستربح إسرائيل المعركة مع نهاية الأسبوع.[2]

يقول كيسنجر : أن موقف أمريكا عشية القتال كان : إنهاء القتال بأسرع ما يمكن، وإنهاءه بشكل يسمح بتقديم مساهمة رئيسية في الظروف التي أدت إلى أربع حروب بين العرب والإسرائيليين في السنوات الخمسة والعشرين الأخيرة.[3]

ويقول نيكسون[*] في مذكراته : "من الأفضل الانتظار (يتحدث عن حرب أكتوبر)، حتى تصل الأمور إلى درجة يعجز فيها كل طرف عن الحسم العسكري[4]. لأنه بدون ذلك لن يكون

---

(1) حسن نافعة : مرجع سابق، ص 50.

(2) International documents on Palestine, 1973, P. 287.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص455.

(*) ريتشارد نيكسون : (1913-1994م) سياسي أمريكي، رئيس الجمهورية 1969م، أعيد انتخابه سنة 1972م واستقال 1974م إثر فضيحة وترغيت السياسية، كان نائباً للرئيس آيزنهاور إبان حرب السويس 1956 (المنجد، مرجع سابق، ص 584).

(4) The Memoirs of Richard Nixon, Sidg wick Jackson-London, 1978, P. 921.

ممكناً البدء في مفاوضات سلام كما أن السوفيت كانوا سيتدخلون لمنع هزيمة أصدقائهم العرب، مرة أخرى ولذلك فضلت الانتظار".[1]

ليست الأمور في الحقيقة كما يحاول وصفها نيكسون... لكن من المؤكد أنها تحوي جانباً من الحقيقة. لم تكن الإدارة الأمريكية على استعداد للبحث في إمكانية هزيمة إسرائيل.

ولأن هذه المسألة لم تكن مطروحة في الأيام الثلاثة الأول، فلا بأس أن يحاول العرب استعادة كبريائهم لأنهم بذلك سيكونون أكثر قبولاً لمحاولات السلام... ولكن إلى درجة تمكنهم من النصر وتقنعهم بعدم جدوى الحرب في وقت واحد.

ولا بأس أن تساهم الخسائر، وعدم الانتصار الإسرائيلي الساحق المعتاد في تليين مواقف إسرائيل من "التسويات الإقليمية"، على أن لا يتجاوز ذلك، تحت أي ظرف، حدود الإزعاج وتليين المواقف وتأكيداً لما نقول، يذكر كيسنجر أنه قال للسقاف وزير الدولة السعودي : "من الأفضل أن ننتظر مدة ثلاثة أو أربعة أسابيع إلى أن تنهك الأطراف المتحاربة بعضها بعضاً، وبعدئذ يصبح التوصل إلى تسوية ما أمر ممكن.[2]

كما قال كيسنجر لهيكل في لقائهما بالقاهرة : "كان أنسب وقت لوقف القتال هو النصف الأول من أكتوبر، إذ كان كل طرف قد حقق جزء مما يريد وليس كل ما يريد : مصر اقتحمت خط بارليف وتقدمت، إسرائيل ضربت التقدم السوري وبدأت هي بالتقدم".[3]

كما كانت أكتوبر بالنسبة لكيسنجر، مجالاً خصباً لوضع نظرياته حول الدبلوماسية والقوة والأمر الواقع، الشرعية والعدل والحق وغير ذلك موضع التطبيق. بالنسبة لكيسنجر : الحرب مجال لتسخين المسائل تمهيداً لحلها على ضوء الأمر الواقع الجديد[4]. فكيسنجر يقترب من المسائل وهي ساخنة، ويزن ما يستحقه كل طرف في اللحظة الراهنة بغض النظر عما كانت عليه الأمور قبل آلاف السنين وبغض النظر عن التاريخ والعدل المطلق.[5]

---

(1) The Memoirs of Richard Nixon, Op. cit, P. 921.

(2) محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان، دار النهار للنشر، بيروت، 1975م، ص211.

(3) Edward Sheehan: Step by step in the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 4, Nos. 3-4, P. 12.

(4) Ibid, P. 13.

(5) Ibid, P. 14-15.

دور أمريكا في وقف القتال :

أجرت الإدارة الأمريكية اتصالات سياسية مع الاتحاد السوفيتي فعقد هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي اجتماعات في أمريكا مع "ليونيد برجنيف" الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي لوضع حد للقتال المستعر في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أسفرت هذه اللقاءات السياسية المكثفة عن اتفاق الدولتان على مشروع قرار مشترك اقره مجلس الأمن بالإجماع وطالب أطراف النزاع بوقف إطلاق النار وعرف بقرار مجلس الأمن رقم 338[1] الذي صدر في أكتوبر 1973م وقد نص على :

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.
2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 بجميع أجزائه.
3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.[2]

القرار 339 في 23 أكتوبر/تشرين أول 1973م :

تأكيداً للقرار 338 أصدر مجلس الأمن قرار 339 في 23 أكتوبر/تشرين أول 1973م أكد فيه على ضرورة التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وعودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان وقف إطلاق النار. وطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات نحو الإرسال الفوري لمراقبين للأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.[3]

القرار 340 في 25 أكتوبر/تشرين أول 1973م :

لعدم التزام إسرائيل بوقف القتال وبسبب حصارها للجيش المصري الثالث، ولتعزيز وقف إطلاق النار، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 340 بتاريخ 25 أكتوبر/تشرين أول 1973م

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، مج1، 1947-1974م، مصدر سابق، قرارات مجلس الأمن، القرار رقم 338-1973م، ص210.

(2) تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم 1747، ب 14 صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع الصين عن التصويت، انظر : قرارات المم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، قرارات مجلس الأمن، ص210.

(3) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، ص210.

وإقامة قوة طوارئ دولية تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتشكيلها ونص على مهامها في تنفيذ القرارات 242/1967م، 338، 339، 340/1973م.[1]

الموقف الأمريكي من القرارات (338-339-340) :

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور أساسي في إقرار القرارات الدولية، 338، 339، 340، وذلك لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242، والذي تمت صياغته على أساس مبادئ الرئيس جونسون والتي أعلنها في 19 يونيو/حزيران 1967م.[2]

الدور الأمريكي السياسي بعد الحرب :

مؤتمر جنيف للسلام 1973م والموقف الأمريكي منه :

انعقد مؤتمر جنيف للسلام في 21 ديسمبر/كانون أول 1973م بإشراف الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم[*] Kurt-Valdhaim ورئاسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بالتناوب واشتراك كل من مصر والأردن وإسرائيل.[3]

وكانت قد دعيت كل من مصر وسوريا والأردن للاشتراك في المؤتمر، تطبيقاً للقرار 338-1973، والذي نص في إحدى فقراته على بدء المفاوضات بين أطراف النزاع، لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بعد وقف إطلاق النار.[4]

لقد قام كيسنجر بالإعداد لمؤتمر جنيف، ولم يكن كيسنجر يريد من المؤتمر سوى إيهام السوفييت -الذين يشاركون الولايات المتحدة برئاسة المؤتمر-، بأن أمريكا لا تريد تجاهل وجودهم في الشرق الأوسط -بشكل كامل- وأنه يمكنهم المشاركة ولو في الحفلات البروتوكولية، ولم تحضر سوريا المؤتمر لأنها اعتبرته مناورة أمريكية-إسرائيلية، وكذلك لم يحضره الفلسطينيون الذين لم يدعوا للمؤتمر، وتم تبادل الخطابات ولم يحقق المؤتمر إلا اتفاقية لفصل القوات بين مصر وإسرائيل، وقام كيسنجر بعد المؤتمر بجولات في الشرق الأوسط أدت

---

(1) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مصدر سابق، ص210-211.

(2) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص200.

(*) كورت فالدهايم : سياسي نمساوي ولد سنة 1918م، أمين عام الأمم المتحدة من 1972م حتى 1981م. رئيس الجمهورية النمساوية 1986م (المنجد، مرجع سابق، ص 404).

(3) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مرجع سابق، ص 192.

(4) محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1975، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 42.

في النهاية لتوقيع اتفقاية لفصل القوات بين إسرائيل وسوريا، وتم توقيع الاتفاقية في جنيــف فـــي 31 مايو/أيار 1974م[1]. وقد جرت محاولات لعقد مؤتمرات للسلام في جنيــف مــرة أخــرى بحضور منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها واجهت معارضة إسرائيل والولايات المتحدة، رغــم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت في 10 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1975، القرار رقــم 3375 الذي دعا لإشراك منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المــساواة مــع الأطــراف الأخرى في أي جهد لإحلال السلام في الشرق الأوسط.[2]

الحظر النفطي وتأثيره على السياسة الأمريكية :

لقد كان لقرار الدول العربية المنتجة للنفط، باستخدام سلاح النفط في أثناء الحــرب، دوراً كبيراً في اتجاهات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، كما ساهم في إحداث خلل داخل حلــف الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وهذا لا يعني أن أمريكا تضررت من الحظــر النفطي، ولكن كان عليها أن تسعى لإلغاء الخطوات العربية، وذلك للحفاظ على هيبتهــا، ومنــع المزيد من الخطوات، وعدم تصدع جبهة الدول الغربية وضعف تحالفها، خاصة أوروبا الغربيــة واليابان، لذلك سارعت الولايات المتحدة إلى إقناع الدول العربية النفطية، بحسن نيتها في إزالــة العقبات أمام التسوية، وبضرورة رفع الحظر لخلق جو ملائم على الصعيد الــداخلي الأمريكــي، وقد كان هذا فحوى محادثات كيسنجر في الزيارتين اللتين قام بهما للسعودية في نوفمبر/تــشرين ثانٍ وديسمبر/كانون أول 1973م[3]. غير أن كيسنجر رفض في 12 نوفمبر/تــشرين ثــانٍ، أن يعترف علناً بأن الحظر النفطي أثر في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، قــائلاً إن سياستها مبنية على مبادئ وليس على ضغوط ظرفية، ثم عاد في 21 من الشهر نفسه، وقــال إن الولايات المتحدة تفهم كم أن العرب جادون في الدفاع عن قضيتهم، بــدليل اتخــاذهم التــدابير النفطية. وأضاف قائلاً : "بما أن الولايات المتحدة تعهدت بأن تبذل جهوداً مكثفــة لتنفيــذ قــرار مجلس الأمن 242، لذلك ينبغي للدول التي تمارس ضغطاً اقتصادياً على الولايــات المتحــدة أن ترى ما إذا كان من الملائم الاستمرار في مثل هذه الخطوات، في الوقت الذي نعمل فيه من أجل السلام، وأكثر، في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات". غير أن كيسنجر ذهب إلى أبعد من ذلك في التصريح نفسه، حين قال : "من الواضح أنه، إذا استمرت الضغوط إلى ما لا نهاية وبــشكل غير معقول، فسيكون على الولايات المتحدة النظر في التدابير المضادة التي نــستطيع اتخاذهــا،

(1) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مرجع سابق، ص 192.

(2) قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي–الإسرائيلي، مج2، 1975–1985، قــرار الجمعيــة العامة رقم 3375 بتاريخ 1975/11/10م.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص 463.

سنفعل ذلك عن كره شديد، وما زلنا نأمل بأن لا تصل الأمور إلى هذه النقطة"[1]. وكان كيسنجر يلمح بذلك إلى إمكان تأييد الحملات الصهيونية على ما أسمته "الابتزاز العربي"، والدعوات إلى قطع القمح الأمريكي عن الدول العربية. وذكرت بعض المصادر أن الولايات المتحدة لوحت بتدخل عسكري في حقول النفط، إن لم تلغ قرارات الحظر وترفع نسبة الإنتاج. وكان وزير النفط السعودي، الشيخ أحمد زكي اليماني، قد حذر بعد يوم من تصريحات كيسنجر، من أية تدابير مضادة أمريكية وأوروبية ويابانية، وهدد بتدمير منشآت النفط في حال هجوم عسكري[2]. ولكن على الصعيد العملي، كانت الدول العربية المصدرة للنفط تبدي مرونة أكبر، فبعد أن كانت قد قررت، في أكتوبر/تشرين أول، استمرار الحظر النفطي حتى الجلاء الإسرائيلي الكامل عن الأراضي العربية التي احتلت سنة 1967م، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، عادت في ديسمبر/كانون أول من نفس العام، واكتفت بشرط التوصل إلى اتفاق يحرر الأرض المحتلة عام 1967م، وفي مقدمتها القدس، وبجدول زمني توقع عليه إسرائيل وتضمن أمريكا تنفيذه.[3]

وفي 25 ديسمبر/كانون أول 1973م، قرر وزراء النفط العرب زيادة الإنتاج بنسبة 10% مع استمرار الحظر على الولايات المتحدة[4]. وقد أبدى كيسنجر في 27 ديسمبر/كانون أول 1973م، استغرابه من استمرار الحظر النفطي على الولايات المتحدة، بعد أن تعهدت علناً، بالعمل لتوسية عادلة، وبعد أن تم بذل جهود أمريكية كبيرة لتحقيق تسوية لنزاع الشرق الأوسط[5].

وكان كيسنجر يلمح إلى انعقاد مؤتمر جنيف وكأنه يعتبر إنجازاً عظيماً، ولكن في الحقيقة أن الجهد الذي بذلته الولايات المتحدة لإثبات التزامها بإيجاد حل عادل لقضية الشرق الأوسط، كان لإرضاء الدول العربية النفطية، وكان دون المستوى المطلوب ولا يوحي بتغيير جذري في سياستها.

المسألة الفلسطينية في السياسة الأمريكية :

في الاجتماع الأول الذي عقد بين الرئيس السادات وكيسنجر، في 7 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1973م، وعد وزير الخارجية الأمريكي (كيسنجر) السادات بأن يحاول تدبير شكل من اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام المقترح. وقد تراجع كيسنجر في وقت لاحق عن هذا

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص 463-464.

(2) المرجع السابق، ص 465.

(3) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1976، ص 514.

(4) المرجع السابق، ص 547.

(5) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص 212-213.

الوعد، وقبل الاعتراض الإسرائيلي على حضور منظمة التحرير الفلسطينية، وكان كيسنجر في 20 ديسمبر/كانون أول، أي في اليوم السابق لمؤتمر جنيف، قد وعد الإسرائيليين سراً في مذكرة تفاهم، بأنه "لن يدعي مشتركون آخرون إلى اجتماعات جنيف في المستقبل، دون موافقة المشتركين الأُول – أي منح إسرائيل الحق في رفض اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية".[1]

كان هذا الاتجاه واضحاً في السياسة الأمريكية، حيث ظلت الولايات المتحدة، في سنة 1973م، تتجاهل، عملياً مشكلة الشعب الفلسطيني وترجئ البحث فيها إلى أبعد ما يمكن، هذا على الرغم من توطد وضع منظمة التحرير الدبلوماسي، بعد حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م، ليس فقط في العالم العربي، بل ونتيجة لاعتراف عدد من دول أوروبا الغربية بحقوق الفلسطينيين، بدأ هناك اتجاه في السياسة الأمريكية يدعو لأخذ المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني في الاعتبار.[2]

إن التغيير الذي طرأ على الموقف الأمريكي بعد حرب 1973م، بعث الأمل في تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، فأخذ في الحسبان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وجاء هذا الشعور من خلال التأكيد الأمريكي على أن البعد الفلسطيني هو جوهر النزاع العربي–الإسرائيلي، واستعداد الولايات المتحدة للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق يحقق العدالة للشعب الفلسطيني، وبذل كل الجهود لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي–الإسرائيلي. إن بوادر الموقف الأمريكي الجديد مثلت خطوة على طريق تغير الموقف الأمريكي نحو سياسة متوازنة.

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص 453،

See: Edward Sheenan, Step be step in the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 5, Nos. 2-4, Spring, Summer, 1976, P. 14.

(2) Fred J. Khouri: The Arab-Israeli dilemma, Syracuse, N.Y. Syracuse University press,1976, PP. 360-361.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1973م

1- المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب.

2- دعم الكونغرس لإسرائيل قبل الحرب

3- المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب :

دعم الكونجرس لإسرائيل :

يتجلى الدعم الأمريكي لإسرائيل في الكونجرس، بمجلسي الشيوخ والنواب أكثر من أي مكان آخر.وقليلا ما ترتفع أصوات معارضة كصوت السناتور الديمقراطي وليم فولبرايت.ويتزعم كتلة المؤيدين لإسرائيل السناتور الديمقراطي هنري جاكسون.وتظهر أساليب هذا الدعم في التأثير في قرارات الحكومة الأمريكية ورئيسها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والمطالبة بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية وإقرارها. وكثيرا ما تلجأ إسرائيل إلى أنصارها في الكونجرس للضغط على الحكومة الأمريكية.[1]

في أبريل/نيسان من عام 1971م ألقى فولبرايت خطاباً أمام الاتحاد السياسي لجامعة ييل، انتقد فيه إسرائيل بشدة، ودعا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالاشتراك مع آخرين إلى إنجاز تسوية عن طريق الأمم المتحدة، وأضاف أن إسرائيل لا يمكن أن تعزل نفسها إذ أنها تعتمد على المساعدات الأمريكية. وهو يشير إلى قرار الكونجرس في ديسمبر/كانون الأول 1970م، منح إسرائيل خمسمائة مليون دولار كمساعدة ضرورية. ومنذ سنة 1948م أعطت الولايات المتحدة إسرائيل ما مجموعه 1.4 مليار دولار كمساعدة اقتصادية، عدا المساعدات العسكرية. ومنذ ذلك التاريخ أعطى مواطنون أمريكيون إسرائيل أربعة مليار دولار بدون الضرائب، وكل سنة يشترون سندات إسرائيلية بقيمة ثلاثة إلى أربعة ملايين دولار. وأضاف أن مفهوم إسرائيل للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مختلف، فهو مفهوم الحرب الباردة، وهي تعتبر نفسها قاعدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وتدعي بأنها تدافع عن المصالح الأمريكية ضد الاستعمار الشيوعي، ودعا أخيراً إلى فرض العقوبات الاقتصادية لتحقيق التسوية.[2]

ويتسابق مرشحو الرئاسة لكسب أصوات اليهود ونفوذهم المالي، فقد ألقى السناتور الديمقراطي جورج ماكجيفرن خطاباً في التاسع من أبريل/نيسان 1971م، أمام مجلس الطائفة اليهودية والجمعية الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة، حذر فيه من أن يؤثر الاستياء من حرب فيتنام في الدعم الأمريكي لإسرائيل وقال أن الخطر يزداد اليوم بوجود السوفييت في مصر، وأنه لا يمكن تصور نتائج التوقف عن دعم إسرائيل اقتصادياً وعسكرياً للحفاظ على ميزان القوى في الشرق الأوسط لضمان وجود إسرائيل، والحفاظ على تفوقها، وردع السوفييت بضمانات أمريكية.[3]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م، ص393.

(2) المرجع السابق، ص 395.

(3) Odeh Abu Rudeneh: The Jewish factor in U.S. Politics, Journal of Palestine studies, Vol. 1, No. 4 (Summer 1972), PP. 105-106.

ويظهر أكثر دعم الكونجرس لإسرائيل في اقتراح المساعدات الاقتصادية والموافقة على تقديمها إليها. فقد كشف السناتور الديمقراطي وليم بروكسماير، في التاسع من يوليو/تموز 1971م، عن قيمة المساعدات الأمريكية، للسنة المالية الجارية، المقترح تقديمها إلى ثلاث وأربعين دولة. وأضافت مصادر أخرى ست دول من دول الشرق الأوسط ستنال خمسمائة مليون دولار كمساعدات مختلفة عسكرية واقتصادية، بما فيها إسرائيل والأردن ولبنان.[1]

وكان الرئيس نيكسون قد طلب موافقة الكونجرس في الحادي والعشرين من أبريل/نيسان 1971م على مبلغ 3.2 مليار دولار للمساعدات الخارجية للسنة المالية التي تبدأ في الأول من يوليو/تموز، منها 1.99 مليار دولار لمساعدات الأمن الدولي، المتضمنة 705 ملايين بمنح، و510 ملايين باعتماد، و770 مليوناً كمساعدات دعم اقتصادية.[2]

وما أن بدأ الكونجرس بمجلسيه، مناقشة الميزانية الجديدة حتى بدأت الضغوط في مختلف اللجان، لضمان مبلغ المساعدات الإسرائيلية، المقترح بدون تخفيض، حتى أن بعض النواب والشيوخ ذهب إلى حد المطالبة بزيادته على ما كان رئيس الولايات المتحدة قد اقترحه. ففي منتصف يوليو/تموز، قدمت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب توصية باعتبار طلب إسرائيل الحصول على 200 مليون دولار، المقدم في أوائل السنة، جزءاً من الـ 800 مليون دولار التي تطلب السلطة التنفيذية الموافقة عليها كمساعدة دعم لعدة بلاد، علما بأن السلطة التنفيذية لم تبت في الطلب الإسرائيلي بعد، ولم تدخله في مبلغ الـ 800 مليون دولار. ففي رأي اللجنة أن إسرائيل تستحق هذا المبلغ، ويمكن إيجاد المبلغ من أي مصدر كان. وعلى الرغم من وجود اتجاه في اللجنة نحو تخفيض مساعدات الدعم، إلا أن حاجة إسرائيل دفعت اللجنة إلى أن توصي بالموافقة على كامل المبلغ الذي طلبته السلطة التنفيذية.[3]

وفي التاسع من أغسطس/آب 1971م، أرسل عشرة شيوخ، من أعضاء لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية المؤلفة من ستة عشر عضواً، رسالة إلى وزير الخارجية روجرز، يوافقون فيها على توصية لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب المذكورة أعلاه، ويطالبون بإعطاء مساعدة دعم اقتصادية، والموافقة على مبلغ ال 800 مليون دولار الذي طلبته السلطة التنفيذية، أخذا بعين الاعتبار حاجة إسرائيل، ووقوعها في الدين بسبب متطلبات الدفاع، وهذا ما دفعهم إلى التوصية بإعطاء إسرائيل مبلغ ال 200 مليون دولار الذي كانت قد طلبته.[4]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م، ص 396.

(2) المرجع السابق، ص 396.

(3) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 286-287.

(4) جانيس تيري : مرجع سابق، ص 110-111.

هذا إلى جانب أن مجلس النواب قد وافق، في الثالث من أغسطس/آب 1971م، على طلب السلطة التنفيذية مبلغ 6.9 مليار دولار، وهو إجمالي المساعدات الخارجية للسنتين المقبلتين، وحال انتقال مناقشة مشروع قانون المساعدات الخارجية إلى مجلس الشيوخ، قدم الشيخ جاكسون، في الثالث والعشرين من أيلول/سبتمبر، تعديلا لقانون المساعدات الخارجية، يقترح فيه إعطاء إسرائيل 500 مليون دولار كمساعدة، سواء كتمويل أم كاعتماد شراء سندات ومعدات مختلفة، علماً بأن السلطة التنفيذية كانت قد طلبت 300 مليون دولار فقط، واستجابة لذلك، صرح نيكسون في الخامس والعشرين من الشهر نفسه، بأن الولايات المتحدة ستفعل ما بوسعها لمساعدة إسرائيل ولضمان ميزان القوى في المنطقة.(1)

كما أن مجلس النواب وافق في الثالث من أكتوبر/تشرين الأول 1971م، على إعطاء إسرائيل مبلغ 10.7 ملايين دولار كمساعدة للمدارس والمستشفيات. ومن المحتمل أن يزداد هذا المبلغ في مجلس الشيوخ، وفي الخامس عشر من أكتوبر/تشرين الأول وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، على إعطاء إسرائيل 85 مليون دولار كمساعدة دعم اقتصادية، من أصل مبلغ المساعدات الخارجية، وهي الأولى من نوعها لإسرائيل منذ سنة 1961م. والاقتراح قدم من السناتور الجمهوري جافيتز، وكان الصوت المعارض الوحيد هو صوت السناتور الديمقراطي فولبرايت. علما بأن الحكومة قد طلبت مبلغ 56 مليون دولار فقط كمساعدة اقتصادية مباشرة لإسرائيل لشراء مواد غذائية. ومن المتوقع الموافقة عليه، كما أنه من المتوقع الموافقة على 20 مليون دولار للمدارس والمستشفيات في إسرائيل.(2)

في السابع والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول ألقى السناتور جاكسون خطاباً في الكونجرس دعم فيه التعديل الذي قدمه في الثالث والعشرين من سبتمبر/أيلول، لإعطاء إسرائيل مبلغ 500 مليون دولار بدلا من 300 مليون دولار، التي كان قد طلبها الرئيس نيكسون.(3)

يضع الإسرائيليون هدف تأمين أقصى حد ممكن من الدعم المالي من الحكومة الأمريكية لبلدهم في مرتبة واحدة مع السلاح والتسليح في سلم الأولويات لتعاملهم مع الولايات المتحدة، سواء كان هذا الدعم المالي في صورة قروض لتمويل مشترياتهم من السلاح أو على هيئة اعانات اقتصادية مباشرة. وقد بلغت قيمة القروض في السنتين الماليتين 1971-1972م مبلغ 800 مليون دولار ويعتبر الإسرائيليون هذه المبالغ كافية، وعلاوة على ذلك ربح الإسرائيليون في أواخر سنة

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971م، ص 396-397.

(2) المرجع السابق، ص 397.

(3) Bernard Reich, Op. cit, P. 386.

1971م معركتهم للحصول على مساعدات الدعم، وهذه من برامج المساعدات الخارجية المخصصة لمساعدة البلدان التي يستنزف موارد ميزانياتها الانفاق العسكري لمكافحة الشيوعية، وقد آثر الكونجرس منح إسرائيل دفعة أولى لمساعدات الدعم قيمتها 50 مليون دولار.[1]

الدعم الأمريكي لهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل :

كان أهم دعم من الكونجرس لإسرائيل،في مجال المساعدات المالية، هو مسألة مساعدة إسرائيل في استيعاب المهاجرين السوفيت. ولقد قام الشيوخ والنواب الموالون لإسرائيل بحملة في المجلسين، لإقرار مشروع قانون بإعطاء إسرائيل مبلغ 85 مليون دولار لمساعدتها على استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيت.[2]

وقد اقترح مشروع القانون هذا السناتور الديمقراطي أدموند موسكي، ودعمه 38 شيخاً، و62 نائباً. أما السناتور الديمقراطي هنري جاكسون، فحاول اقتراح مشروع قانون بمبلغ 250 مليون دولار لينفق خلال عامين، ويشير أنصار استيعاب المهاجرين في إسرائيل، بالمقابل إلى المساعدة التي تقدمها أمريكا إلى وكالة الأونروا (التي تعنى بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين).[3]

ومما يذكر في هذا المجال، أن مساهمة الولايات المتحدة في هذه الوكالة بلغت، سنة 1972م، 24.376 مليون دولار فقط.[4]

تبنى مشروع القانون بمبلغ 85 مليون دولار، المذكور أعلاه، في مجلس النواب، كل من النائب الديمقراطي جوناثان بينجهان، والنائب الجمهوري سيمور هالبيرن، اللذان زارا النمسا وإسرائيل لدراسة أحوال المهاجرين السوفيت، وقدما تقريراً إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ أوصيا فيه الكونجرس بتقديم المبالغ الكافية لمساعدة إسرائيل على استقبال واستيعاب اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي. وأشارا إلى أن مبلغ 85 مليون دولار المقترح لا يمثل سوى 25% من المبلغ الذي تحتاج إليه إسرائيل لهذا الغرض. وقد وافقت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ على مشروع القانون هذا ولكن بشرط أن يكون صرف المبلغ بحسب عدد اليهود المهاجرين.[5]

---

(1) أندرو غلاس : نيكسون يغرق العون على إسرائيل دون أن يجني حصاداً سياسياً من اليهود الأمريكيين، شؤون فلسطينية، العدد 14، أكتوبر/تشرين الأول 1972م، ص183.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص344.

(3) Jewish Observer and Middle East review 10/3/1973, PP. 12-13.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص 344.

(5) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 48-49.

وقد اتخذت الحكومة الأمريكية والكونجرس موقف المساند لإسرائيل في الضغط على الاتحاد السوفيتي للسماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل بدون قيود، كما ساهمت الولايات المتحدة في مساعدة إسرائيل على استيعابهم. وعلم أن وزارة الخارجية الأمريكية أعلمت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، أن الولايات المتحدة ستتخذ التدابير لإقناع الحكومة السوفيتية لتغيير سياستها تجاه اليهود السوفيت، ولكن طلب من اللجنة أن تترك الحرية للرئيس الأمريكي في هذا الصدد.[1]

وقد أعلم الكونجرس أن البيت الأبيض ينظر في مساعدة اليهود السوفيت كجزء من المساعدات الخارجية. وقد قدمت الولايات المتحدة 3 ملايين دولار كمساعدة لتغطية نفقات انتقال اليهود السوفيت إلى إسرائيل وضمنت وكالة التنمية الدولية الأمريكية مبلغ 50 مليون دولار كقرض لبناء مساكن في إسرائيل. وصادق الرئيس نيكسون على قانون لمساعدة إسرائيل على توطين اليهود السوفيت، بمبلغ حتى 85 مليون دولار.[2]

وقد ثار جدل حول تصريح حاكم ولاية نيويورك، نيلسون ريكفلر في أثناء زيارته لإسرائيل، حين قال إن تفاهماً تم التوصل إليه بين الرئيس نيكسون والقادة السوفيت خلال اجتماع القمة، للسماح بهجرة 35 ألف يهودي سوفيتي سنوياً. ولكنه أنكر أنه قال أن اتفاقاً قد عقد، أما الناطق الصحفي باسم البيت الأبيض فقد رفض أن ينكر التصريح أو يثبته، ولكنه أكد أن الموضوع أثير في أثناء الاجتماع. وأشار إلى أنه هاجر خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1972م، 15 ألف يهودي سوفيتي.[3]

وما أن فرضت الحكومة السوفيتية رسم التعليم على المهاجرين، الذي يتراوح بين 5000 إلى 25000 دولار بحسب الشهادات العلمية، حتى شن زعماء اليهود في الولايات المتحدة حملة، تجاوب معها الأعضاء البارزون في مجلس الشيوخ، للضغط على الاتحاد السوفيتي حتى يلغي هذا الرسم، وبدا في الكونجرس تحرك لتعطيل الاتفاقات التجارية المزمع عقدها مع الاتحاد السوفيتي، حتى يلغي رسم التعليم على المهاجرين. وتزعم هذا التحرك الشيخان اليهوديان جاكوب جافتز، وأبراهام ريبيكوف، وهو رئيس لجنة التجارة الدولية المتفرعة عن اللجنة المالية، كذلك أعلن الشيخ الديمقراطي جورج ماكجيفرن، مرشح الرئاسة، لخمسة وعشرين زعيماً يهودياً، أنه سيعارض الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي لمنحه مبدأ الرعاية الأفضل، ما لم يلغ الاتحاد السوفيتي رسم التعليم[4].

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص 347.

(2) محمد شديد : سياسة أمريكا تجاه الفلسطينيين، مرجع سابق، ص 49.

(3) Jewish Observer and Middle East review, 28/4/1972, P. 9.

(4) المرجع السابق، ص 347.

وطبعاً لم يتخلف عن هذه الأصوات الشيخ هنري جاكسون، فصرح بأنه سيدخل مشروع قانون في مجلس الشيوخ لرفض منح أية دولة تمنع حرية الهجرة مبدأ الرعاية الأفضل بحيث يكون الارتباط قانونياً بين أي اتفاق تجاري يتضمن هذا المبدأ وحرية الهجرة دون دفع رسوم عالية. وقد حصل جاكسون على تأييد 76 شيخاً من الحزبين لهذا المشروع، كما أيد المشروع 70 عضواً في مجلس النواب. وقال جاكسون إن هذا الإجراء إعلام للحكومة السوفيتية بأنها لا تتعامل مع الحكومة فقط، وإنما مع الكونجرس أيضاً، وبالنسبة إلى المستوى الحكومي، كانت الحكومة الأمريكية تميل إلى تفضيل الدبلوماسية الهادئة وعدم استخدام الرد الاقتصادي في تعاملها مع الاتحاد السوفيتي في هذا الشأن، لرغبتها في عقد الاتفاق التجاري بينهما، باعتباره إحدى دعائم سياسة إزالة التوتر التي كان الرئيس نيكسون يتبعها.[1]

ولابد من الملاحظة هنا، أن الحماسة الأمريكية لتسهيل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي إلى إسرائيل، لم تقابلها بالتأكيد، حماسة مماثلة لتسهيل الهجرة اليهودية إلى الولايات المتحدة، وهو موقف أمريكي عريق في إنسانيته..! وتعود جذوره إلى سياسة الرئيس ترومان بالنسبة إلى شئون الهجرة اليهودية في الأربعينات وما قبل.

المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب :

تستمد الإدارة الأمريكية جزءا مهما من حماسها في مساندة إسرائيل، من جماعات الضغط الصهيونية المنظمة في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وتنشط هذه الجماعات لدى مناقشة الميزانية وإقرارها، وطبعاً في كل مناسبة متعلقة بإسرائيل أو بالنزاع العربي الإسرائيلي ولكنها أيضاً، تركز باستمرار على بعض المعلومات للإبقاء على مستوى عال من التعبئة، تجعلها مهيأة للعمل بسرعة في المناسبات الخطرة الطارئة. ومن هذه الموضوعات : مسألة هجرة اليهود السوفيت؛ ووضع اليهود في الدول العربية؛ ومسألة الأسرى الإسرائيليين (بعد الحرب).

ويكفي أن نذكر أن هذا الاستعداد جعل عضو مجلس الشيوخ وليم فلبرايت يصرح بأن إسرائيل ذاتها تسيطر على مجلس الشيوخ.[2]

ناقش الكونجرس في النصف الثاني من سنة 1973م، ميزانية الولايات المتحدة لسنة 1974م، فوافق المجلسان على منح إسرائيل 36.5 مليون دولار لتغطية نفقات استيعاب المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفيتي، وفي حين طلبت الإدارة تخفيض برنامج المساعدة من

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1972م، ص348.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص 465.

50 مليون دولار (كما كان سنة 1971م وسنة 1972م) إلى 25 مليوناً بسبب تحسن وضع إسرائيل الاقتصادي، أصر المجلسان على الاستمرار في الاعتماد نفسه[1]. أما بالنسبة إلى المساعدة العسكرية فكان المشروع قد فتح اعتماداً بـ 300 مليون دولار كقروض لتمكين إسرائيل من شراء الأسلحة الأمريكية. ولكن بسبب الخلافات على قانون المساعدات الخارجية (ككل)، والتي كانت مستمرة حتى عشية الحرب، أقر مجلس الشيوخ في 28 سبتمبر/أيلول 1973م، تعديلاً كان قد قدمه الشيخ الديمقراطي هنري جاكسون لقانون اعتماد الدفاع، يجيز للرئيس منح إسرائيل القروض اللازمة لدعم اقتصادها وشراء المعدات الاقتصادية والعسكرية بما فيها طائرات الفانتوم وذلك حتى نهاية سنة 1975م.[2]

استمر النشاط الصهيوني في الكونجرس طوال سنة 1973م وحاز الاهتمام، كان ذلك الذي عرف باسم تعريف جاكسون، فقد كانت الإدارة الأمريكية قد تقدمت بمشروع قانون يتعلق بالتجارة الخارجية، من شأنه إعطاء الاتحاد السوفيتي صفة الدولة الأكثر رعاية. لكن السناتور جاكسون والنائبين شارلز فانيك، وويلبور ميلز، تقدما باقتراح تعديل يحجب صفة الدولة الأكثر رعاية من الدول التي تفرض رسوماً باهظة على تصريح الخروج، والمقصود هنا طبعاً الضغط على الاتحاد السوفيتي كي يسهل هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل. وعلى الرغم من تطمينات الإدارة الأمريكية بأن موسكو ألغت رسم الخروج عملياً إن لم يكن قانونياً، وبأن الدبلوماسية الهادئة تعطي نتائج أفضل، إلا أن عدد الشيوخ والنواب المؤيدين للتعديل كان يتزايد باستمرار. ففي حين كان عدد النواب المؤيدين 161 في أواسط يناير/كانون الثاني 1973م، أصبح 288 في أواخر سبتمبر/أيلول 1973م.

وفي 11 ديسمبر/كانون الأول من نفس العام، صوت مجلس النواب الأمريكي على قانون التجارة الخارجية المعدل.

وفي عام 1974م تواصلت المساعدات الأمريكية لإسرائيل ومما يؤكد ذلك أن اسحق رابين يقول في تصريحات له عام 1974م : "بناء على ما أعرفه اليوم، لن ينقص إسرائيل مصادر تمويل في المستقبل، والدليل على ذلك هو ردود الرئيس نيكسون على طلبات رئيسة الحكومة[*]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص466.

(2) هالة أبو بكر سعودي، مرجع سابق، ص 294-296.

(*) جولدا مائير : هي رئيسة وزراء إسرائيل من عام 1969م وحتى استقالتها في عام 1974م بعد حرب 1973م، بسبب مسئوليتها عن الهزيمة، وهي رابع رئيس وزراء بعد بن غريون وشاريت وأشكول، وأول امرأة تتقلد رئاسة الوزراء في إسرائيل (جولدا مائير : حياتي – سيرة ذاتية).

الأخيرة، (أواخر أكتوبر لعام 1973م)، فقد جرى الحديث بينهما عن عام 1976م وليس عام 1974م. وأعتقد أن أكثر من 20 % من المساعدات الأمريكية الخارجية تقدم إلى إسرائيل".[1]

واستمرت المساعدات متعددة الجوانب لإسرائيل. ففي ديسمبر/كانون أول 1974م، وافق مجلس الشيوخ على قانون المساعدات الخارجية الذي تضمن مساعدة لإسرائيل بمبلغ 639 مليون : 339 مليون مساعدة اقتصادية، 100 مليون لشراء السلاح كمنحة، 200 مليون لشراء السلاح كقرض، كما ذكر أن هناك صفقات متكاملة ذات أمد بعيد بقيمة 7.5 مليار دولار على امتداد خمس سنوات.[2]

وفي سنة 1975م وافق مجلس الشيوخ على مشروع قانون يعطي الحكومة مزيداً من السلطة للعمل ضد الشركات الأمريكية التي تمتثل لمقاطعة اقتصادية تفرضها دولة أجنبية (وهذا أمر موجه بوضوح ضد المقاطعة العربية).[3]

وتم توقيع اتفاقية اقتصادية أمريكية إسرائيلية، في غاية الأهمية بتاريخ 1975/5/12م يصفها الإسرائيليون بأنها أهم من اتفاقيتهم الأخيرة مع السوق الأوروبية المشتركة، إذ بموجب الاتفاقية تم ضم إسرائيل إلى قائمة المزودين للمنتجات غير العسكرية التي تشتريها وزارة الدفاع الأمريكية من الخارج لوحداتها في أوروبا، كما تم وعد إسرائيل أن تأخذ مكان مورد معترف به بالنسبة على مشتريات وزارة الدفاع الأمريكية في الولايات المتحدة نفسها، شأنها في ذلك شأن أي مورد أمريكي بموجب مواصفات نظام إدارة الخدمات الحكومية، وستوضع إسرائيل بموجب ذلك في موقع تنافسي مع الشركات الأمريكية. بجانب إقرار الاتفاق بحق إسرائيل في شراء مواد غذائية وعدم تطبيق أي حظر محتمل، كما تعهدت أمريكا بأن تعطي المؤسسة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات فيما وراء البحار، ضماناً للمستثمرين في إسرائيل وقروضاً بفوائد منخفضة وتسهيلات جمركية، والمساهمة في مشاريع الأبحاث والتنمية الصناعية.[4]

وهكذا نرى المساعدات الأمريكية لإسرائيل مهمة جدا لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من التدهور، ولتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بأن المجتمع الإسرائيلي مجتمع عسكري يستهلك الأمن جزءاً كبيراً من الميزانية ولا تستطيع إسرائيل أن تلبي احتياجاتها الأمنية والاقتصادية بدون دعم خارجي. وتقدر المساعدات الأمريكية في سنة 1976م، كما أقرها مجلس

---

(1) مذكرات اسحق رابين : مرجع سابق، القسم الثاني، ص67.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص348.

(3) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص240.

(4) المرجع السابق، ص241.

الشيوخ الأمريكي بنحو 1.735 مليار دولار على أن يخصص مبلغ مليار دولار كمساعدات عسكرية و735 مليون دولار مساعدات اقتصادية، وقد نشب خلاف بين الولايات المتحدة وإسرائيل على مبلغ 550 مليون دولار إضافي طلبت إسرائيل الحصول عليه، وذلك بحسب قول إسحق رابين رئيس الحكومة آنذاك، بسبب "ازدياد العبء الأمني على إسرائيل وتعاظم قوة الدول العربية"، وفضل رابين "تنمية الصداقة والتفاهم مع الولايات المتحدة وليس السعي إلى المواجهة". إلا أن الرئيس فورد(*) عارض تقديم هذا المبلغ (بحجة أن إسرائيل ليست بحاجة إلى هذه الأموال.. ووضع الاقتصاد الأمريكي لا يحتمل تقديم معونة على حساب المكلف الأمريكي).[1]

وفي مجال الاستثمارات، كان أبرز التطورات زيارة وليم سايمون، وزير الخزانة الأمريكي لإسرائيل في بداية مارس/آذار سنة 1976م. وقد تم خلال هذه الزيارة الاتفاق على قضايا عديدة فيما يخص تشجيع الاستثمار الأمريكي في إسرائيل وتمويل مشاريع عديدة ومنح البضائع الإسرائيلية تسهيلات. فقد تقرر إنشاء مؤسسة أمريكية-إسرائيلية مشتركة للبحوث والتنمية والصناعة، برأس مال قدره 60 مليون دولار، يتقاسمه البلدان بالتساوي. وتشمل المشاريع التي اتفق عليها الجانبان : تطوير معدات الكترونية لأغراض طبية ومختبرات متحركة وآلات زراعية ومعدات تصلح لتحلية مياه البحر والتركيز على الأبحاث في الصناعة الخاصة بالتصدير. وتم الاتفاق على إنفاق نحو 60 مليون ليرة سنوياً على تلك المشاريع التي قد يقوم بتنفيذها علماء أمريكيون وإسرائيليون. ويتيح الاتفاق لإسرائيل استخدام قنوات السوق المحلية لتصريف المنتوجات الخاصة بتلك المشاريع[2]. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات في مجال البحث والتطوير قد بلغت 200 مليون ليرة إسرائيلية سنة 1976م أي أربعة أضعاف ما خصصت له إسرائيل خلال السنوات من 1968م إلى 1973م. وسيكون في إمكان إسرائيل، في حال استمرار هذا المعدل من الاستثمار، أن تصدر ما قيمته مليار دولار خلال فترة 5-10 سنوات في مقابل 250 مليون دولار خلال السنوات 1968-1973م. كما تناولت زيارة سايمون مسألة تخفيض العجز التجاري الإسرائيلي مع الولايات المتحدة، بما في ذلك تشجيع الاستثمار الأمريكي في إسرائيل ومن أبرز الشركات التي تقوم بالاستثمار في إسرائيل، "المؤسسة الأمريكية للاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار"، والتي أرسلت إلى إسرائيل بعثة من كبار رجال الأعمال الأمريكيين كما اتفق على فتح مكتب في الولايات المتحدة، وذلك في إطار تشجيع تصريف المنتجات الإسرائيلية التي يحتاج إليها البنتاجون. وقام وفد من

(*) جيرالد فورد : ولد سنة 1913م، رئيس الولايات المتحدة بعد استقالة نيكسون من 1974م حتى 1977م.

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م، ص 256.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1976/1/1م، ص37.

البنتاجون بدراسة أمكان شراء المنتجات والخدمات الإسرائيلية للوحدات العسكرية الأمريكية المرابطة في أوروبا، ولوحدات الأسطول السادس[1]. وتم توقيع اتفاقية بين سايمون وزميله الإسرائيلي، منحت بموجبها إسرائيل صفة الدولة الأكثر رعاية، إذ خفضت نسبة الرسوم الأمريكية على 2700 مادة من مواد المنتجات الإسرائيلية، كما وقعت اتفاقية تمنع بموجبها ازدواجية الضريبة، أي أن الشركات الأمريكية التي تحصل على تسهيلات في إسرائيل، تعفى من الضرائب في الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، أظهر الممولون الأمريكيون استعداداً وتجاوباً لدعم الصادرات الإسرائيلية وتشجيع الاستثمار في إسرائيل.[2]

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1976م، ص256-257.

(2) المرجع السابق، ص257.

المبحث الثالث

الدور العسكري الأمريكي في حرب 1973م

1- الدور الأمريكي قبل الحرب.

2- الدور الأمريكي أثناء الحرب.

3- الدور الأمريكي بعد الحرب.

الدور الأمريكي قبل الحرب :

أصبحت الولايات المتحدة هي المصدر الأساسي للأسلحة لإسرائيل عقب حرب يونيو/حزيران 1967م. وقد بلغت المساعدات العسكرية التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة في الفترة من 1967م حتى 1973م أكثر من مليار دولار، كانت كلها في شكل تسهيلات ائتمانية لتمويل شراء الأسلحة الأمريكية(1). وبينما كانت هذه المساعدات تبلغ 25 مليون دولار و85 مليون دولار و30 مليون دولار في السنوات 1968م، 1969م، 1970م، فقد ازدادت لتصل إلى 545 مليون دولار، و300 مليون و307.5 مليون دولار في السنوات 1971م، 1972م و1973م(2). ويمثل هذا تغييراً في السياسة التي اتبعتها الولايات المتحدة قبل حرب 1967م، حيث كانت ترفض أن تكون المصدر الأساسي للأسلحة لإسرائيل مكتفية بتشجيع كل من فرنسا وألمانيا على أداء هذه المهمة(3). وكان مرجع هذا التغيير هو اقتناع الكثيرين في الإدارة الأمريكية وكذلك في الكونجرس بضرورة المحافظة على قوة إسرائيل العسكرية لردع أي هجوم عربي سوفيتي دون الحاجة إلى تدخل عسكري أمريكي. كما أن تسليح إسرائيل –وفقاً لهؤلاء– من شأنه إقناع البلدان العربية بعدم فائدة الاعتماد على السوفيت في الأمد الطويل وبالتالي تغيير موقفهم تجاه إسرائيل.(4)

وإذا كانت وزارة الخارجية الأمريكية لم تأخذ بهذا المنطق فإن تمسك البيت الأبيض به فضلاً عن دعم الكونجرس لإسرائيل جعل من الصعب على وزارة الخارجية استخدام مسألة إمدادات السلاح وسيلة للتأثير على سياسة إسرائيل. ويلاحظ في هذا الصدد مدى أهمية الكونجرس (وبالتالي جماعات المصالح الصهيونية) في مجال التسليح نظراً لدور الكونجرس في الموافقة على المساعدات العسكرية. وقد استخدم الكونجرس سلطته لمصلحة إسرائيل في السنوات 1968م، 1970م، 1971م بالموافقة على تمويل شراء طائرات الفانتوم حتى قبل أن يتخذ الرئيس قرار بيع الطائرات. ورغم أن سلطة القرار النهائي في هذا الشأن توجد لدى الرئيس الأمريكي، فان جماعات المصالح المؤيدة لإسرائيل كانت قادرة على استخدام علاقاتها مع أعضاء الكونجرس لضمان اتخاذ الرئيس لقرار مؤيد لها.(5)

---

(1) William Quandt. Decade of Decision Op. Cit P. 163.

(2) Brenard Reich, Quest for Peace Op.Cit P.386.

(3) Ibid, P. 378-379.

(4) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص287.

(5) محمد السعيد إبراهيم : إسرائيل في التصور الأمريكي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1979م، ص155-157.

ويمكن القول بأن استخدام الأداة العسكرية –بمعنى إمدادات الأسلحة لإسرائيل– يتم لتحقيق واحد لهدفين أولهما منع الأسلحة لتهيئة المناخ للقيام بمبادرات دبلوماسية، وثانيهما تقديم الأسلحة لإسرائيل لتشجيعها على الاستجابة للمبادرات الدبلوماسية الأمريكية. فضلاً عن الهدف الحقيقي وهو تقديم السلاح لإسرائيل بغرض الحفاظ على الميزان العسكري في المنطقة لمصلحتها وضمان تفوقها على البلاد العربية.(1)

استمرت إدارة نيكسون في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عهد جونسون بشأن طائرات الفانتوم الخمسين.(2)

في خريف 1969م طالبت إسرائيل بشراء 25 طائرة فانتوم أخرى و100 طائرة سكاي هوك. غير أن هذا الطلب قد تزامن في ذلك الوقت مع محاولة وزارة الخارجية القيام بمبادرة لتسوية الصراع (خطة روجرز). وفي 30 يناير/كانون الثاني 1970م أعلن نيكسون في مؤتمر صحافي أنه سوف يتخذ قراره بشأن هذا الطلب خلال ثلاثين يوماً(3). وفي ذلك الوقت حدثت تطورات مهمة تمثلت في تصاعد القتال في الشرق الوسط في ربيع 1970م خاصة مع إدخال صواريخ سام 3 السوفيتية في منطقة القناة وقيام إسرائيل بشن هجماتها في العمق المصري، وتوافق هذا مع تزايد الضغوط الداخلية على إدارة نيكسون من أجل التخلي عن خطة روجرز والموافقة على طلب إسرائيل بشراء الطائرات، خاصة عقب القرار الفرنسي بيع أكثر من 100 طائرة ميراج لليبيا والذي أعلن عنه في 9 يناير/كانون الثاني 1970م. وارتبط هذا الضغط الداخلي مع اقتراب موعد انتخابات الكونجرس إذ ازداد التأييد لإسرائيل بشكل ملحوظ بين أعضاء كل من مجلس الشيوخ والنواب.(4)

وقد وافق نيكسون على اقتراح كيسنجر على تزويد إسرائيل بـ 8 طائرات فانتوم و20 سكاي هوك في عام 1970م.(5)

---

(1) محمد السعيد ابراهيم : مرجع سابق، ص157. انظر أيضاً : هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص288.

(2) William Quandt, Middle East Conflict in U.S strategy (1970-1971). Journal of Palestine studies, Vol. 1, No. 1, 1972, P. 43.

(3) Ibid, P. 46-47.

(4) Quandt Decade of Decisions, Op.Cit P. 94.

(5) Nadav Safran: Israel the embattled Ally, the Belknap press of Harvard University press, 1979, PP. 456 & 487.

وقد تمسك نيكسون بقراره هذا رغم الشكوى التي تقدمت بها إسرائيل للولايات المتحدة في 1970/3/17م بإدخال السوفيت لأسلحة إضافية تشمل صواريخ سام 3 و1500 من العسكريين السوفيت. وقد اتخذ هذا القرار رغم الضغوط متزايدة من جانب الكونجرس من أجل بيع الطائرات لإسرائيل. ففي 26 يناير/كانون 1970م الثاني وقع 67 من أعضاء مجلس الشيوخ على بيان يدعو إلى تقديم أسلحة لإسرائيل لمواجهة تدفق الأسلحة السوفيتية في المنطقة، كذلك وقع 257 من أعضاء مجلس النواب على بيان مماثل.[1]

أدت كل من أزمة الصواريخ المصرية في أغسطس /آب 1970م والأزمة الأردنية في أيلول 1970م إلى إضعاف دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وزيادة دور كل من نيكسون وكيسنجر في هذا المجال وقد تأكد ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بسياسة المساعدات العسكرية، وكان الاختبار الأول لهذا الوضع الجديد قد اتضح عندما وصلت جولدا مائير للولايات المتحدة في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 1970م طلباً للسلاح للعام التالي. فقد أكد البيت الأبيض وعوده لها بأن يقدم رداً مشجعاً على طلباتها من الأسلحة.[2]

وكان من الواضح حينئذ اقتناع كل من نيكسون وكيسنجر بالمنطق القائل بضرورة تقوية إسرائيل في مواجهة الوجود السوفيتي المتزايد في المنطقة. وكان خرق اتفاقية وقف إطلاق النار قد خلق المناخ المطلوب بهذا الصدد، كما أن أزمة الأردن قد قدمت أساساً منطقياً مقنعاً لسياسة تقوم على تسليح إسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.[3]

وكان موقف كل من نيكسون وكيسنجر هو ضرورة اتباع سياسة متشددة إزاء السلوك السوفيتي في المنطقة، خاصة مع محاولة التقارب الأمريكي مع الصين. كذلك خشي نيكسون الذي كان يدرك قوة تأييد الكونجرس لإسرائيل أن تتأثر قاعدة تأييده المحلية باتخاذ موقف قد يبدو ضعيفاً في مواجهة الوجود السوفيتي في المنطقة العربية. [4]

وهكذا أصبحت كل من الأوضاع الخارجية والداخلية تفرض ضرورة اتباع سياسة جديدة تجاه إمدادات الأسلحة لإسرائيل، وبدأت هذه السياسة تتضح في أغسطس/آب 1970م، وقبل أن تتأكد المخابرات الأمريكية من خرق مصر اتفاقية وقف إطلاق النار، وافق الرئيس نيكسون على تزويد إسرائيل بأسلحة بلغت قيمتها 7 ملايين دولار تشمل صواريخ شرايك لاستخدامها ضد

---

(1) Safran, Op.cit, P. 456-465.

(2) Quandt Decade of Decisions, Op.Cit PP. 103-104.

(3) Safran, Op. cit., 121-122.

(4) Quandt Decade of Decisions, Op.Cit PP. 108-109.

صواريخ سام 3. وفي 1 سبتمبر/أيلول 1970م اجتمع نيكسون مع روجر وكيسنجر وسيسكو في سانت كيليمنت لمراجعة سياسة الشرق الأوسط، وتم اتخاذ قرار بيع 18 طـائرة فـانتوم إف 4 لإسرائيل.[1]

وفي 15 أكتوبر/تشرين الأول1970م وافق نيكسون على شحنة جديـدة مـن الأسـلحة لإسرائيل تقدر بـ90 مليون دولار تتكون من طائرات اسـتطلاع وأسـلحة مـضادة للـدبابات وأسلحة أخرى.[2]

على أن الأهم من ذلك كله قيام نيكسون في 18 نوفمبر/تشرين الثـاني 1970م بطلـب 500 مليون دولار إضافية من الكونجرس لتمويل شراء إسرائيل من الأسلحة التي تشمل ال 18 طائرة فانتوم التي تقرر بيعها لإسرائيل وقد تضمن هذا الطلب أيضاً رصـد مبلـغ 30 مليـون دولار للأردن و5 ملايين دولار للبنان. وقد وافق الكونجرس في أواخر 1970م على هذه المبالغ وذلك بفضل جهود عدد من مؤيدي إسرائيل من أعـضائه علـى رأسـهم الـسيناتور هنـري جاكسون[3]. وقد شهد عام 1971م محاولات من جانب إسرائيل للحـصول علـى مزيـد مـن طائرات الفانتوم وسكاي هوك فضلاً عن ضغوط إسرائيلية متزايدة من أجل عقد اتفـاق طويـل المدى مع الولايات المتحدة بضمان استمرار إمدادات الأسلحة. وفي 1 نوفمبر/تـشرين الثـاني 1971م تم توقيع مذكرة للتفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقدم الولايات المتحدة بمقتـضاها مساعدات فنية لإسرائيل من أجل انتاج معدات عسكرية متخصصة محلياً.[4]

وقد ازداد نشاط الكونجرس في ذلك الوقت مؤيداً تسليح إسرائيل ففي 15 أكتوبر/تشرين الأول 1971م وقع 78 من أعضاء مجلس الشيوخ على قرار يدعو الحكومة لتزويـد إسـرائيل بطائرات فانتوم، وفي 27 أكتوبر/تشرين الأول وقع 251 من أعضاء مجلس النواب على قـرار مماثل. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 1971م قام وفد قوامه ثمانون عضواً من مجلس الـشيوخ بمقابلة روجرز لحثه على استئناف بيع المزيد من الفانتوم لإسرائيل.[5]

وفي أوائل ديسمبر/كانون الأول 1971م وصلت جولدا مائير إلى واشـنطن مـن أجـل مناقشة اتفاقية جديدة للسلاح وضمان تدفق مستمر على أساس طويل المدى للأسلحة وفي ذلـك

(1) Quandt Decade of Decisions, PP. 107-109.

(2) Ibid, Op. Cit P. 110.

(3) أندرو غلاس : مرجع سابق، ص167-168.

(4) Quandt Decade of Decisions, Op.Cit P. 146.

(5) جانيس تيري : مرجع سابق، ص251-252. انظر : Safran, Op. cit, P. 463.

الوقت بدا أن كلاً من نيكسون وكيسنجر كانا مقتنعين بضرورة قبول مطالب رئيسة الوزراء الإسرائيلية. فمن ناحية كانت هناك الضغوط المتزايدة من جانب الكونجرس، ومن ناحية ثانية كانت الحملة من أجل انتخابات الرئاسة سوف تبدأ في سنة 1972م وبالتالي لم يكن متوقعاً أن يصطدم نيكسون مع إسرائيل بشأن الأسلحة خاصة وأنه كان هناك تركيز واضح على هذا الموضوع بين المتنافسين للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة.(1)

وبناء على هذه الاعتبارات تم في 31 ديسمبر/كانون الأول 1971م إعلان موافقة الولايات المتحدة من حيث المبدأ على استئناف إرسال طائرات فانتوم لإسرائيل، وتمت مشاورات في يناير/كانون الثاني 1972م لمناقشة شروط الصفقة والتوصل إلى أول اتفاق طويل المدى لإمداد إسرائيل بالطائرات، وتم الاتفاق بين الإدارة الأمريكية والسفير الإسرائيلي رابين في 2 فبراير/شباط 1972م على مذكرة للتفاهم وافقت بمقتضاها الولايات المتحدة على بيع 42 طائرة فانتوم إف-4 و80 طائرة سكاي هوك أ-4 خلال السنوات الأربعة(2). وقد برر نيكسون هذا القرار بامدادات الأسلحة السوفيتية لمصر(3)، غير أن هذا التبرير كان غير دقيق حيث كان السوفيت في هذه الفترة يتبعون سياسة متحفظة في إمدادات الأسلحة لمصر وهو ما أدى إلى الأزمة في العلاقات بين موسكو والقاهرة في ذلك الوقت.(4)

وقد استمرت هذه السياسة الخاصة بالتوسع في إمداد إسرائيل بالأسلحة في عام 1973م وذلك رغم اتصالات بين واشنطن والقاهرة التي اتخذت شكل زيارة حافظ اسماعيل (مستشار الرئيس السادات) لواشنطن في فبراير/شباط 1973م. فقد أعلن في مارس/آذار 1973م، بعد زيارة جولدا مائير للولايات المتحدة استمرار إمداد إسرائيل بالطائرات والسماح لإسرائيل بشراء 24 طائرة فانتوم و24 سكاي هوك على مدى عامين. كذلك وافق الكونجرس في هذا العام على تقديم 300 مليون دولار لتمويل مشترياتها العسكرية.(5)

والخلاصة أن الفترة التي تلت أزمة خرق مصر لاتفاقية وقف إطلاق النار وأزمة الأردن في صيف 1970م قد شهدت زيادة في إمدادات الأسلحة الأمريكية لإسرائيل وذلك

---

(1) عودة أبو ردينة : يهود الولايات المتحدة والحزبان الجمهوري والديمقراطي، شؤون فلسطينية، عدد 14، أكتوبر/تشرين أول، 1972، ص34.

(2) المرجع السابق، ص 35.

(3) Brenard Reich, Quest for Peace Op.Cit. P. 193.

(4) هالة أبو بكر سعودي : مرجع سابق، ص298.

(5) Brenard Reich, Quest for Peace Op.Cit. P. 200.

باستثناء فترة قصيرة تم فيها وقف إمداد إسرائيل بالمزيد من طائرات الفانتوم في فتـرة محاولـة التوصل إلى اتفاق بشأن فتح قناة السويس. فقد حصلت إسرائيل في هذه الفترة كما اتـضح مـن قبل على مساعدات عسكرية بلغت 545 مليونـاً و300 مليـون و307.5 ملايـين دولار فـي السنوات 1971م، 1972م، 1973م وهو يمثل زيادة واضحة بالمقارنة بما حصلت عليه إسرائيل في السنوات الثلاثة السابقة[1]. وقد ارتبطت هذه الزيادة في المساعدات العـسكرية بتزايـد دور البيت الأبيض في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي–الإسـرائيلي وتركيـزه على بعد الصراع الدولي ومواجهة الوجود السوفيتي في المنطقة.

الدور الأمريكي العسكري أثناء الحرب :

الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة الأزمة :

عندما نشبت الحرب، كان رد فعل نشوبها سريعاً في الولايـات المتحـدة. وكـان مـن الطبيعي أن تقف بثبات وصلابة بجانب إسرائيل التي يجب أن تشعر دائماً بالتأييد الأمريكي لهـا سياسياً وعسكرياً وحتى تتمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها في الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت تحقق إسرائيل أهدافها.

ولمواجهة الأزمة شكلت الولايات المتحدة "مجموعة العمل الخـاص" برئاسـة هنـري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي ووزير الخارجية في نفس الوقت.[2]

وفي أول اجتماع للمجموعة أبلغ كيسنجر مجموعة العمل أن الرئيس نيكسون أمر بتحـرك الأسطول السادس الأمريكي إلى شرق البحر المتوسط بحيث يتواجد بالقرب من جزيرة كريت. حيث كانت احدى حاملات الطائرات تتمركز في اليونان والأخرى في أسـبانيا، وأصـبح الأسـطولان السوفيتي والأمريكي يقومان بالمرور حول جزيرة كريت[3]، وفي شرحه للاستراتيجية الأمريكيـة لمواجهة الأزمة، يقول كيسنجر : "اندلعت الحرب، ويجب علينا مواجهة عدد من المسئوليات تبـدو وكأنها متناقضة. علينا تأمين بقاء إسرائيل والمحافظة على أمنها، وعلينا في الوقت نفسه المحافظـة على علاقاتنا مع الدول العربية المعتدلة كالأردن مثلاً والمملكة العربية السعودية، وقد كنـت علـى اقتناع منذ البداية، بأننا ما زلنا في موقف يمكننا من السيطرة على الأحداث وحليفتنا إسرائيل لابـد لها أن تنتصر...".[4]

---

(1) Safran, Op.cit, P. 123.

(2) محمد عبد الغني الجمسي : مرجع سابق، ص337.

(3) المرجع السابق، ص337.

(4) Henry Kissinger: Years of Upheaval (Boston: Little, Brown and co. 1982), P. 527.

وعلى المستوى الميداني كان الاتصال مفتوحاً دائماً بين القيادة الإسرائيلية ووزارة الدفاع الأمريكية للتشاور في الموقف العسكري أولاً بأول. طلبت إسرائيل يوم 6 أكتوبر من أمريكا إبداء الرأي العاجل فيما حدث وتزويدهم بالخطط التي يراها البنتاجون صحيحة ومناسبة لمواجهة الموقف. وكان رد أمريكا أن تنتظر إسرائيل قليلاً حتى يتم الخبراء العسكريون الأمريكيون تقييم الموقف بعد عبور المصريون قناة السويس وانتهاء فعالية خط بارليف. وكانت نصيحة أمريكا أن تحاول إسرائيل بكل جهد تحطيم رؤوس الكباري المصرية خلال الساعات الأولى من نهار السابع من أكتوبر، وأن تقوم بتوجيه ضربة قوية لشبكة الصواريخ سام 6، وأن تتجنب القتال المباشر.[1]

بداية المساعدات الأمريكية :

كانت بداية المساعدات الأمريكية الحقيقية الملموسة في ميدان المعركة، قد بدأت تظهر آثارها يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول1973م، أي اليوم الثالث للمعركة، فقد وصلت الطائرات الأولى التي أرسلتها الولايات المتحدة بدلاً من تلك التي سقطت في المعارك وكانت هذه هي طائرات سكاي هوك التي وصلت من القواعد الأمريكية في أوروبا، وإشارة السلاح الجوي الإسرائيلي مطبوعاً عليها، وكان بالإمكان إدخالها للمعركة بعد هبوطها في إسرائيل بوقت قصير.[2]

الجسر الجوي الأمريكي :

مع أن كيسنجر كان قد حذر الاتحاد السوفيتي، في 8 أكتوبر/تشرين الأول 1973م، من أية خطوة لا مسئولة، ومن استغلال الوفاق، إلا أن موسكو ساندت الجهد العربي سياسياً (رسائل بريجنيف للرؤساء العرب في 8 أكتوبر/تشرين الأول 1973م، المتضمنة دعوة حثيثة إلى التضامن العربي الكامل مع مصر وسوريا)[3]، وعسكرياً (الجسر الجوي ابتداء من اليوم الرابع للحرب)[4]. وظل كيسنجر حتى 12 أكتوبر/تشرين الأول 1973م يرفض اعتبار تصرف السوفيت لا مسئولاً لا بل يصف شحنهم للأسلحة معتدلاً، إلا أنه عندما رفضت مصر في مساء 12 أكتوبر/تشرين الأول، إلحاحاً أمريكياً بريطانياً بقبول وقف لإطلاق النار[5]، وعندما كثف الاتحاد السوفيتي جسره الجوي لمصر (في نفس اليوم)، قرر نيكسون في اليوم التالي (13 أكتوبر/تشرين الأول)، إرسال كميات كبيرة من الأسلحة إلى إسرائيل، كي ينهي الحرب بسرعة وكي يثبت للعالم أن الصراع لا يمكن أن

---

(1) زئيف شيف : زلزال في أكتوبر، ترجمة : جواد سليمان الجعبري، طبع ونشر جريدة القدس، 1975م، ص213.

(2) زئيف شيف : مرجع سابق، ص175-176.

(3) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص456.

(4) Edward Sheehan, Op.Cit. P. 13.

(5) Safran, Op. cit, P. 461.

يتقرر بالمدافع الروسية[1]، وأن البديل للتفاوض هو سباق عسكري محفوف بالمخاطر. وفي العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 1973م أقدم الرئيس نيكسون، على الطلب من الكونجرس تخصيص مبلغ مليارين و200 مليون دولار لتغطية المساعدات الأمريكية الطارئة وجزء من هذا المبلغ كهبة.[2]

وتعتبر المصادر الإسرائيلية[3] أن ما قامت به واشنطن في هذا المجال جاء متأخراً وراء الاتحاد السوفيتي بعدة أيام، ففي يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 1973م قرر البيت الأبيض تشغيل جسر جوي من أجل تزويد إسرائيل بالسلاح والمعدات العسكرية. وكان المسئول عن هذه العملية، هو الميجر جنرال مارتش كيسي، أحد كبار وزارة الدفاع الأمريكية. وكان اسم هذه العملية نيكل جراس. وتلقت شعبة النقل في سلاح الجو الأمريكي أمراً ببدء العملية الضخمة وكان عليها أن ترسل فوراً طائراتها الضخمة من طراز جلاكسي سي 5 وسي 14 إلى القواعد العسكرية التي سيتم فيها تحميل المعدات العسكرية إلى إسرائيل.[4]

وعلاوة على عملية النقل هذه قام البنتاجون بإعدادات لنقل طائرات حربية إلى إسرائيل. وصدر الأمر إلى قائد سلاح الجو في ولاية كارولاينا الجنوبية لإعداد سرب يتألف من ثماني عشرة طائرة فانتوم لرحلة طويلة. وطلب من هذا القائد أن يعمل على إزالة العلامات المميزة لسلاح الجو الأمريكي عن هذه الطائرات قبل توجهها على إسرائيل. وكان سيتم تزويد هذه الطائرات بالمحروقات في المحيط الأطلسي، سواء في الجو أو على حاملات الطائرات التابعة للأسطول الأمريكي. وفي نفس الوقت صدر أمر إلى قاعدة ببيز الجوية في نيوهامشاير، لإرسال ثلاث طائرات تزويد وقود من طراز كيه. سي 135 إلى ثلاثة أمكنة فوق المحيط الأطلسي.[5]

وفي يوم 14 أكتوبر/تشرين الأول وفي الساعة السادسة والنصف مساء هبطت في مطار اللد طائرة الجلاكسي الأولى، وهي أول طائرة من الجسر الجوي الأمريكي الذي بدأ بنقل الأسلحة والمعدات إلى إسرائيل. وهذه طائرة ضخمة بإمكانها أن تحمل حوالي مائة وعشرين طناً إلى مسافة حوالي خمسة آلاف وخمسمائة كيلو متر. ومن الآن فإن الجسر الجوي سيعمل ليل نهار، وكانت طائرات شركة العال الإسرائيلية قد قامت لغاية الآن بنقل المعدات، وقد رفعت لهذه الغاية مقاعد الركاب من هذه الطائرات، وكانت الصناديق توضع فيها حتى تصل إلى سقف الطائرة. واستمرت

---

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1973م، ص 456.

(2) المرجع السابق، ص 457.

(3) زئيف شيف : مرجع سابق، ص215.

(4) المرجع السابق، ص215.

(5) المرجع السابق، ص215؛ محمد عبد الغني الجمسي : مرجع سابق، ص395.

طائرات العال في مهمتها، ولكن العبء الرئيسي ألقي منذ هذا التاريخ على الطائرات الأمريكية، وهبطت في أول يوم 25 طائرة جلاكسي. وكانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تستقبلها على بعد 150 كيلومتراً من السواحل الإسرائيلية وترافقها إلى مطار اللد، وكانت اثنتان من المجندات تقومان بتقديم الزهور إلى طاقم الجلاكسي، وأصبح هذا الاستقبال عادة متبعة، وكان أول القادمين هو الكولونيل دوفلر ستروبار من نيوجيرسي، وهو قائد طاقم يتألف من ثلاثين رجلاً، مهمتهم الاشراف على العملية.[1]

وفي وقت لاحق من هذا اليوم وصلت إلى مطار اللد جولدا مائير، وقامت بمعانقة وتقبيل اثنين من الطيارين، وتقول جولدا مائير : "وعندما رأيت الطائرات تحط في مطار اللد بكيت لأول مرة منذ نشوب الحرب، إن موقف أمريكا هذا من مساعدتنا في الحرب وفي اللحظات الحرجة هو ما جعل انتصارنا محتملاً".[2]

وقد أدى الجسر الجوي الأمريكي إلى سد احتياجات الجيش الإسرائيلي من السلاح وبالنسبة لطائرات الفانتوم عادت إسرائيل إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب بعد خمسة أيام من بدء الجسر الجوي أي حتى يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول، وكانت هذه الطائرات تتوقف أثناء قطعها لرحلتها الطويلة في المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، على ظهر حاملات الطائرات الأمريكية للتزود بالوقود. ووصل قسم من طائرات السكاي هوك رأساً من أوروبا. أما الطائرات الأخرى والطائرات العمودية والمدافع والمعدات الأخرى، فقد نقلت بواسطة السفن، ومع المعدات الالكترونية الحديثة التي أرسلتها الولايات المتحدة لإسرائيل، وصل أيضاً خبراء إلكترونيون أمريكيون.[3]

المساعدات الأمريكية بعد الحرب :

طلبت إسرائيل من الإدارة الأمريكية تزويدها بطائرات إنذار مبكر وقيادة عمليات جوية من نوع بيونج إي -3 أ الباهظة الثمن وقد سافر بنيامين بيليد، قائد سلاح الجو الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة سراً للبحث في هذا الموضوع[4]. كما طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة تزويدها بطائرات استطلاع مروحية من نوع أو في-1 دي، وتقرر إرسال طائرة واحدة منها لإسرائيل، كي يتمكن خبراء الجو الإسرائيلي من تقويمها عن كثب[5]. كما أبدت إسرائيل اهتماماً للحصول على نموذج

---

(1) زئيف شيف : مرجع سابق، ص243.

(2) جولدا مائير : حياتي، مرجع سابق، ص305-306.

(3) Saad Eddine Ibrahim: American Domestic forces and the Octobrer war. Journal of Palestine studies, Vol. 3, No. 1, Autumn 1974, P. 58-63.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام1974م، ص335.

(5) معاريف، تل أبيب، العدد 9095، 1974/6/8م. انظر : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1974م، ص 332-336.

آخر من تلك الطائرات، هو أي في-1 إي، مزودة بأجهزة تجسس إلكترونية، كما بحثت إسرائيل في إمكان الحصول على طائرات واي ف-16 وواي ف-17، وف-14، وف-15. وقد وافقت الولايات المتحدة على تزويد إسرائيل بنحو 36 إلى 50 طائرة من كل نوع. لكن المصادر العسكرية توقعت أن تفضل إسرائيل شراء طائرات إف-15، كونها أقل تعقيداً وأرخص ثمناً، ويمكن تغطية ثمنها بالمساعدات والقروض الأمريكية.(1)

زيارة نيكسون إلى إسرائيل :

في النصف الأول من يونيو/حزيران 1974م بدأ الرئيس نيكسون زيارته للشرق الأوسط. وكان الرئيس نيكسون يحتاج إلى انتصارات خارجية تخفف عنه وطأة قضيته الداخلية حول ووترغيت وقد شملت زيارته إسرائيل، وكان يأمل في مزيد من فرض الهيمنة على الشرق الأوسط عن طريق احتواء مصر ببعض المساعدات العسكرية، وتعاون أوثق مع إسرائيل في ظل حكومة رابين الجديدة(2). وقد صدر بيان ختامي عن زيارة نيكسون، يوضح هذا البيان الأمريكي الإسرائيلي، أن أمريكا مازالت تؤمن بسياسة "إسرائيل قوية مهيمنة"، فقد تحدث ذلك البيان الذي صدر في 1974/6/17م عن ضرورة تعزيز قدرة إسرائيل الدفاعية وتحدث البيان أن وفداً من وزارة الدفاع الإسرائيلية سيزور واشنطن لمناقشة التفاصيل المتعلقة بالإمدادات العسكرية على المدى الطويل(3). وتابعت الولايات المتحدة، سياستها في إصلاح الخلل الذي أصاب الآلة العسكرية الإسرائيلية في أكتوبر/تشرين الأول 1973م، بمزيد من التسليح الكثيف، باعتبار ذلك وسيلة لإقناع إسرائيل بالدخول في مشروع أمريكي للسلام من موقع القوة والاطمئنان، حيث يقول كيسنجر: "أنه رغم تصلب إسرائيل، ولكن يتعين عليكم أن تتذكروا شيئاً واحداً، وهو أن تصلب الإسرائيليين، لا ينفي أن الحق إلى جانبهم من الناحية التاريخية، إنهم محاطون بدول تريد القضاء عليهم(4). وهكذا ذهب رابين بعد البيان لشراء السلاح، وكانت الكميات المطلوبة من بعض أنواع السلاح مذهلة بالنسبة للأمريكيين، حتى أنها كانت بالنسبة لسلاح معين، توازي ما يملكه الجيش الأمريكي بأسره.(5)

وقد اعترف رابين في مذكراته، بأن تلك القائمة من الأسلحة، لم تخضع لدراسة حقيقية، واعدت على عجل، وتضمنت مبالغات واضحة.(6)

---

(1) معاريف، المرجع السابق.
(2) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص226.
(3) مذكرات رابين : مرجع سابق، القسم الثاني، ص128-129.
(4) ماتي جولان : المحاضر السرية لهنري كيسنجر في الشرق الأوسط، ترجمة: حورية محمد ، دار كاظمة للنشر، الكويت، 1977م، ص204.
(5) توفيق أبو بكر : مرجع سابق، ص228.
(6) مذكرات رابين : مرجع سابق، القسم الثاني، ص135-136.

وفي سنة 1975م ومع وجود الرئيس الأمريكي فورد في البيت الأبيض، وهو من السياسيين المعروفين بتأييدهم لإسرائيل فقد استمرت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، فقد سلمت الحكومة الأمريكية لإسرائيل أعداد كبيرة من الصواريخ المضادة للدروع، وتم الاتفاق على تسليم صواريخ أرض أرض موجهة من نوع لانس، على أن يتم في المرحلة الأولى سحب 100 صاروخ منها من مستودعات الجيش الأمريكي في أوروبا، بيع أعداد كبيرة من ناقلات الجنود المصفحة، كما قامت الولايات المتحدة ببيع أعداد كبيرة من صواريخ شرايك جو-أرض الموجهة، المضادة للرادار، وصواريخ ما فريك وقنابل وولاي الانزلاقية ذات التوجيه التليفزيوني، كما تضمنت خطة التسليح الإسرائيلية الحصول على معدات جديدة للحرب الالكترونية، شراء المزيد من المحركات والمعدات الخاصة بالطائرات الموجهة دون طيارين، إعادة القوات المدرعة الإسرائيلية إلى قوة ما قبل حرب أكتوبر/تشرين الأول الأخيرة، شراء أعداد كبيرة من المدافع الأمريكية، خصوصاً من عيار 155 ملم، زيادة احتياطي الذخيرة، مع تأكيد خاص بالنسبة إلى القذائف العسكرية، وصواريخ جو-جو، شراء المزيد من بنادق إم16[1]. وقد كانت الحكومة الإسرائيلية قد قدمت إلى الحكومة الأمريكية لائحة بطلباتها من الأسلحة في ربيع 1974م، ولم يكن هدف الخطة الإسرائيلية استبدال خسائر حرب سنة 1973م، وإنما كان رفع مستوى تسلح الجيش الإسرائيلي، من حيث العدد والنوعية، وقد وافقت الإدارة الأمريكية على تنفيذ الخطة الإسرائيلية، ووعدت بتسليم المعدات التي تضمنتها مع نهاية أبريل/نيسان 1975م، وقد بدأت أطقم إسرائيلية التدرب على استخدام الأسلحة المطلوبة بالإضافة إلى مقاتلات إف-15، وهيليكوبتر مسلحة من نوع هيوي كوبرا، التي من المتوقع أن تصل لإسرائيل خلال فترة قصيرة.[2]

أما خطة التسليح للمدى الطويل، فقد كانت تتضمن أسلحة أخرى، كمقاتلات إف-16 التي كانت لا تزال في قيد التطوير، وطائرات إنذار مبكر، من نوع جرومان أي-2 سي هو كاي، وأنواع أخرى من الأسلحة، ولكن الهدف الأساسي من تلك الخطة كان استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، بما في ذلك إمكان اللجوء إلى جسر جوي أمريكي في حالات الطوارئ[3]. وقد قطعت إسرائيل شوطاً بعيداً في تنفيذ خطط تسلحها سنة 1974م، وخلال الأشهر الأولى من سنة 1975م كما أن حجم الإمداد الأمريكي لإسرائيل، منذ حرب سنة 1973م ظهر حين كشف عنه سنة 1975م وتضمن لائحة بالأسلحة التي سحبت من مخازن الجيش الأمريكي خلال الفترة من 1 أكتوبر/تشرين الأول 1973م حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 1974م، وتبين أنه على الرغم من أن كل المعدات الواردة في اللائحة لم تبع إلى إسرائيل، فإن نسبة عالية جداً منها موجودة

(1) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، ص439.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975/8/16م، ص 438.

(3) يديعوت أحرنوت، 1975/12/30م، انظر أيضاً : الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، ص440.

لديها بالفعل، وتضمنت اللائحة : 114 دبابة إم-48 أ-3، 536 دبابة من نوع إم-60، 978 ناقلة جنود مصفحة من نوع إم-13، 430 مدفعاً محمولاً من نوع إم-109 من عيار 150 ملم، 78 مدفعاً محمولاً من نوع إم-107 من عيار 175 ملم، 10 مدافع فولكان مضادة للطائرات من نوع إم-163، 12 جهازاً لإطلاق صواريخ شابيرال مضادة للطائرات، 367 جهازاً لإطلاق صواريخ تاو المضادة للدروع، 25 جهازاً لإطلاق صواريخ دراجون المضادة للدروع، 1082 صاروخ راداي مضاد للطائرات.[1]

ونتيجة تزايد الطلب الإسرائيلي على الدبابات، قررت الولايات المتحدة زيادة معدل الإنتاج السنوي إم-60 من 360 إلى 510 دبابة في السنة، خلال سنتي 1975م و1976م الماليتين الأمريكيتين و660 دبابة في السنة خلال سنتي 1977م و1978م الماليتين.[2]

يستنتج، من كل ذلك أن إسرائيل قد استطاعت تحقيق بعض بنود خطة الطوارئ، حتى قبل موعدها، فقد كانت مصادر وزارة الدفاع الأمريكية قد ذكرت أن خسائر إسرائيل من الدبابات في حرب سنة 1973م بلغت 420 دبابة، فعند مقابلة تلك الخسائر بالأعداد الهائلة من الدبابات البريطانية والأمريكية التي حصلت عليها إسرائيل بعد تلك الحرب، يظهر أن القوة المدرعة الإسرائيلية قد ازدادت فعلاً، كماً وكيفاً. ومما يؤكد نجاح الإسرائيليين في تنفيذ خطة الطوارئ أيضاً ما ذكرته اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط التابعة للجنة القوات المسلحة في الكونجرس الأمريكي بعد زيارتها الشرق الأوسط، في فبراير/شباط 1975م من أن طلب إسرائيل القادم من المساعدات الأمريكية والبالغ 1.8 بليون دولار للسنة المالية الأمريكية 1976م يجب أن يفحص بدقة ويجب الحكم عليه على أساس كل بند على حدة ذلك بأن القوات المسلحة الإسرائيلية هي في وضع نسبي أفضل من القوات المسلحة لمصر وسوريا مجتمعتين.[3]

وقد تعززت علاقات التسلح بين إسرائيل والولايات المتحدة نتيجة مذكرة سرية وقعها كل من هنري كيسنجر ويجيئال ألون وزير خارجية إسرائيل في 1 سبتمبر/أيلول 1975م.

وفيما يلي نص البنود العسكرية في المذكرة[4] :

"1- سوف تبذل حكومة الولايات المتحدة كل جهد لتكون مواقفها إيجابية كلياً، في حدود مواردها وتفويضات من الكونجرس والاعتمادات المالية، بالنسبة إلى تجهيزات إسرائيل العسكرية وحاجاتها الدفاعية الأخرى بشكل مستمر، وفي المدى الطويل.

---

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975/8/16م، ص348.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، مرجع سابق، ص 441.

(3) Barry Rubin: U.S. Policy January-October 1973, Journal of Palestine Studies, Vol. 3, No. 2, Winter 1974, P. 99.

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975م، ص 443.

2- سوف تكون حاجات إسرائيل إلى الإمداد العسكري من الولايات المتحدة للمدى الطويل، موضوع مشاورات دورية بين الطرفين وسيتم إجراء دراسات مشتركة من قبل خبراء عسكريين خلال ثلاثة أسابيع ... سوف تنظر الولايات المتحدة بعين العطف إلى طلبات إسرائيل، بما فيها طلباتها لأسلحة متقدمة وحديثة.

3- سوف تتوصل حكومة الولايات المتحدة وحكومة إسرائيل، في أقرب وقت ممكن، وخلال شهرين من تاريخه إلى خطة طوارئ لعملية إمداد عسكرية لإسرائيل في وضع طوارئ.(1)

وللمذكرة ملحق سري ومن بين بنوده :

"قررت الولايات المتحدة الاستمرار في الحفاظ على قوة إسرائيل الدفاعية من خلال شحن أنواع متقدمة من المعدات، مثل طائرات إف-16 والمعدات الحديثة المتقدمة تقنياً، بما فيها صواريخ بيرشينج أرض-أرض، مزودة برؤوس حربية تقليدية، وسوف تقدم الإدارة الأمريكية سنوياً، لنيل موافقة كونجرس الولايات المتحدة، طلب مساعدة عسكرية واقتصادية للاستجابة لحاجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية".(2)

ويرى الباحث من خلال متابعة الإتفاقيات السرية بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلى وهذه اللائحة الطويلة من صفقات الأسلحة التي زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل، والتي وصلت بالفعل إلى إسرائيل وتم استيعابها من خلال الوحدات المختلفة في الجيش الإسرائيلي، فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم بعد الولايات المتحدة التي امتلكت معظم أنواع الأسلحة الأمريكية المتطورة والمتقدمة تكنولوجيا في هذه الفترة بعد حرب 1973م. وأن الدعم الأمريكي الاقتصادي والعسكري لإسرائيل لم يتوقف منذ نشاتها حتى الآن، وأن أمريكا تعتبر إسرائيل قاعدتهاالاستراتيجية في المنطقة، وأن الحفاظ على هذا الكيان يحقق المصالح الأمريكية المنطقة.

---

(1) معاريف، تل أبيب، العدد 9506، 1975/10/15م.

(2) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975، ص 444. انظر أيضاً : توفيق أبو بكر، مرجع سابق، ص 245-248.

الفصل الخامس
الدور الأمريكي في حرب 1982م

تمهيد.

المبحث الأول : الدور السياسي الأمريكي في حرب 1982م.

المبحث الثاني : الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1982م.

المبحث الثالث : الدور العسكري الأمريكي في حرب 1982م.

تمهيد :

كانت حرب سنة 1982م عدواناً إسرائيلياً وحشياً ضد منظمة التحرير الفلسطينية، رغم محاولات إسرائيل إخفائها تحت شعار "عملية سلامة الجليل". ولكن الحقيقة أن هذه الحرب تعتبر مرحلة من مراحل حرب إسرائيل المتواصلة ضد الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

أسباب الحرب :

تذرعت إسرائيل بأنها تريد إنشاء شريط أمني يمتد 25 ميلاً شمالي الحدود اللبنانية– الإسرائيلية، حيث يجب إبعاد الإرهابيين الفلسطينيين عن هذه المنطقة، في سبيل إبعاد خطر هجماتهم على المستوطنات الإسرائيلية عبر الحدود إلى الجليل.(1)

والذريعة الثانية التي تذرعت بها إسرائيل هي أنها شنت حرباً دفاعية، ضد الهجمات على اليهود في أوروبا، مشيرة بذلك إلى عدد من الحوادث هوجم فيها يهود أو قتلوا في أوروبا مع انعدام أي دليل يثبت أن منظمة التحرير الفلسطينية هي التي قامت بها، وقد علق أحد الكتاب المحايدين على ذلك :

"إن محاولة إسرائيل الادعاء أن عدداً من الهجمات المنفردة لمهاجمين مجهولين ليهود في أوروبا قد شكل خطراً على دولة إسرائيل، كتبرير لغزوها لدولة مجاورة لها في الشرق الأوسط يعتبر اختلاقاً هزلياً في مفهوم الدفاع عن النفس.(2)

كما تذرعت إسرائيل بمحاولة اغتيال سفيرها في لندن شلومو ارغوف لتبدأ هجومها المعد مسبقاً على لبنان، في محاولة لتصفية الوجود الفلسطيني هناك.(3)

أهداف الحرب :

لم تكن حرب إسرائيل سنة 1982م لتحقيق الأمن، ولا اشتعلت دفاعاً عن النفس، بل شنتها إسرائيل تنفيذاً لسياستها لتدمير منظمة التحرير الفلسطينية ومحو الثورة الفلسطينية أو أي نشاط للمقاومة.

---

(1) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص163.

(2) المرجع السابق، ص 164.

(3) مذكرات أريل شارون : ترجمة أنطون عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ب. ت، ص602.

إن عدوان إسرائيل سنة 1982م قد اختلف عن عملياتها السابقة ضد منظمة التحرير في الدرجة لا في النوع، وأن التخطيط لهذه الحرب قد سبق وقوعها بشهور عديد.[1]

وكان موشيه آرنس –سفير إسرائيل في واشنطن– في أثناء الحرب، قد تنبأ بقوله : "إن إسرائيل ستتخذ إجراءً عسكرياً في جنوب لبنان، وأن المسألة مسألة وقت فقط".[2]

كما صرح أريئيل شارون[*]–وزير الدفاع ومهندس هذه الحرب–بأنه كان يعمل في التخطيط لعملية لبنان منذ أن تولى منصبه في شهر أغسطس/آب 1981م.[3]

بالإضافة إلى أهداف إسرائيل التي ذكرت فقد أرادت أن تحقق مايلي :

1- وضع حد لنفوذ منظمة التحرير في الضفة الغربية وغزة، حتى يكف الفلسطينيون عن معارضة الحكم الإسرائيلي وكامب ديفيد والحكم الذاتي، ويسهل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل.
2- العمل على إبعاد منظمة التحرير وقواتها واللاجئين عن لبنان وهذا الهدف يعتبر هدفاً مشتركاً بين إسرائيل وحلفائها من حزب الكتائب.
3- تكوين حكومة لبنانية صديقة تعقد معها إسرائيل معاهدة سلام كالتي عقدتها مع مصر.[4]

أحداث الحرب :

بدأت الحرب بشن غارات حربية مكثفة وقصف على بيروت وجنوبي لبنان في يومي 4و1982/6/5م وتبع ذلك هجوم بري يوم 1982/6/6م. وفي اليوم نفسه أصدر مجلس الأمن قراراً برقم (509) طالب فيه إسرائيل بسحب قواتها العسكرية فوراً وبدون قيد أو شرط إلى الحدود اللبنانية الدولية المعترف بها ولكن إسرائيل كانت مصممة على عدم الانصياع[5]. فشرعت قواتها في شق طريقها نحو بيروت، وفي أثناء ذلك تدمر المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينيون. وقد سار الغزو في أربع اتجاهات :

---

(1) مايكل جانسن : معركة بيروت، لماذا غزت إسرائيل لبنان، ترجمة : مفيد الديك، ص8-9.

(2) New York Times, 22/6/1982. انظر أيضاً : حاتم الحسيني : الحرب الأمريكية الإسرائيلية في لبنان – استراتيجية عسكرية مشتركة، شؤون فلسطينية، العدد 136-137، مارس/ آذار – إبريل/نيسان 1983م، ص 49.

(*) أريئيل شارون : ولد في 1928/2/26م، رئيس وزراء إسرائيل الحادي عشر، شخصية مثيرة للجدل، كان وزيراً للدفاع عند غزو لبنان في 1982م ومسئولاً عن مذابح صبرا وشتيلا.

(3) مذكرات شارون، مصدر سابق، ص 569.

(4) هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص166.

(5) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 44-45، 1982م، ص164. انظر قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، مرجع سابق، قرار رقم 509، ص350.

1- هجوم هدفه الاتجاه نحو بيروت.

2- هجوم باتجاه طريق بيروت دمشق.

3- هجوم نحو سهل البقاع.

4- هجوم على محاذاة جبل الشيخ.[1]

وقد قدرت القوات الميدانية بحوالي 120 ألف جندي و1600 دبابة و1600 مصفحة وحاملة جنود، و600 مدفع و670 طائرة مقاتلة حديثة. وكل هذا الجيش العرمرم مجهز لضرب مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية علماً بأن تفوق إسرائيل العددي كان بنسبة ستة أو سبعة إلى واحد فقط على من لا يملكون طائرة واحدة، ولا دبابات حديثة، ولا مدافع ثقيلة، وقد قدرت القوات السورية بثلاثين ألف جندي تقريباً.[2]

في يوم الأحد 6 يونيو/حزيران 1982م، عبرت أربعة طوابير إسرائيلية مدرعة الحدود إلى داخل لبنان، ونزلت قوات محمولة عن طريق البحر إلى جنوب صيدا، وفي اليوم الأول من الحرب احتلت هذه القوات النبطية، وحاصرت كل المدن الساحلية اللبنانية وحتى صيدا، وهاجمت قوات منظمة التحرير أينما وجدت وأغلقت عليها طريق التراجع إلى الشمال. وفي اليوم الثاني للحرب، أمر شارون الجيش بالإعداد لقتال القوات السورية والهجوم على جناحها الشرقي، والتحرك تجاه طريق بيروت–دمشق السريع.[3]

تدمير مخيمات اللاجئين :

حينما كانت القوات الإسرائيلية متجهة إلى بيروت أخذت تدمر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين واحداً واحداً، فمخيم عين الحلوة القريب من صيدا، وهو أكبر المخيمات في المنطقة حولوه إلى أنقاض. وكان التصميم على تدمير المخيمات قد تقرر مقدماً لأن منازلها وأكواخها قد نجت من القصف الجوي، فقاموا بهدمها وجرفها، مما يدل على هدفهم في إخراج اللاجئين من لبنان، وقد أكدت التقارير الصحفية ومنظمات حقوق الإنسان، قيام جيش الاحتلال بانتهاك القوانين الدولية، وأن هدف الاحتلال الإسرائيلي من هذا التدمير هو إخراج الفلسطينيين من هذه المناطق.[4]

---

(1) هنري كتن : مرجع سابق، ص166.

(2) مايكل جانسن : معركة بيروت، مرجع سابق، ص10-11.

(3) آفي شاليم : الحائط الحديدي، ترجمة : ناصر عفيفي مؤسسة روزاليوسف، القاهرة، ب. ت، ص384.

(4) خليل السواحري : أحاديث الغزاة – شهادات من الحرب الفلسطينية الإسرائيلية الثالثة، الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين – فرع الكويت، الكويت، ط3، 1983م، ص 23-24.

الزحف إلى بيروت :

تقدمت عدة فرق من القوات الإسرائيلية على طريق الساحل مارة بصور وصيدا واخترقت إحدى ضواحي بيروت يوم 1982/6/10م، ثم اتصلت بحلفائها من حزب الكتائب المسيطرين على بيروت الشرقية. وبذلك أصبحت قوات منظمة التحرير الفلسطينية محاصرة تماماً في بيروت الغربية، هذا الحصار الذي استمر شهرين ونصف الشهر.[1]

المعارك مع الجيش السوري في لبنان :

اندفعت القوات الإسرائيلية في هجومها نحو سهل البقاع، وإلى طريق بيروت-دمشق، فتصدت لها القوات السورية بنزال دفاعي عنيف، عندما بدأت القوات الإسرائيلية الاحتكاك بها، فاشتبك الجيشان في معارك هائلة برية بالدبابات وجوية بالطائرات، وخسرت فيها سوريا الكثير من الطائرات وبطاريات صواريخ في سهل البقاع.[2]

تقول المصادر الإسرائيلية : "بينما كان الجيش الإسرائيلي منخرطاً في قتال القوات السورية في القطاع الأوسط بالقرب من جزين، اقترح شارون على اجتماع مجلس الوزراء في 8 يونيو/حزيران أحد خيارين : إما القيام بهجوم بالمواجهة على القوات السورية أو القيام بالمناورة على الأجناب بهدف جعلهم ينسحبون طواعية".[3]

وقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على خيار المناورة على الجوانب والذي كان ينطوي على حتمية حدوث صدام كبير نظراً لتمسك السوريين بمواقعهم وللإيحاء بأنهم ليست لديهم نية للتراجع، قام السوريون أيضاً بتحريك بطاريات الصواريخ أرض -جو إلى داخل لبنان، وكان هذا بمثابة تحرك دفاعي، ولكن شارون قدمه إلى مجلس الوزراء على أنه تحرك هجومي، وحصل على موافقته بالهجوم على بطاريات صواريخ سام. وهذا القرار الذي جرى اتخاذه يوم 9 يونيو/حزيران غير كثيراً من طبيعة الصراع.[4]

لم يكد السياسيون في إسرائيل يعطون الضوء الأخضر إلا وكان هناك أكثر من مائة طائرة إسرائيلية تغطي سماء وادي البقاع في واحدة من أكبر المعارك الجوية في تاريخ العالم كما وصفتها المصادر الإسرائيلية[5]. حيث هاجمت الطائرات الإسرائيلية مواقع صواريخ سام 6 على جانبي

---

(1) آفي شاليم : مرجع سابق، ص387.

(2) هنري كتن : مرجع سابق، ص167.

(3) أفي شاليم : مرجع، ص384.

(4) المرجع السابق، ص385.

(5) مذكرات رفائيل ايتان : ترجمة : غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1986م، ص125.

الحدود، ودمرتها جميعاً، وقامت أيضاً بإسقاط 23 طائرة ميج سورية دون أن تفقد طائرة واحـــدة. وفي نفس الوقت، واصلت الطوابير الإسرائيلية المدرعة تقدمها لـــسحق القــوات الـــسورية علــى الأرض. وقاتل السوريون ببسالة وعناد وأحضروا تعزيزات، وأصبح القطاع الأوسط ميدان المعركة الرئيسي بين الجيشين، وتقدمت القوات الإسرائيلية على طول الساحل إلى الدامور وبحيرة قرعــون في وادي البقاع.وكان هدفها الوصول إلى طريق بيروت –دمشق السريع وقطع الطريق على القوات السورية إلى العاصمة اللبنانية.(1)

حصار بيروت :

منذ يوم 1982/6/10م أصبحت بيروت محاصرة من الجيش الإسرائيلي وحلفائه المسيحيين في بيروت الشرقية براً وجواً وبحراً، وقام الجيش الإسرائيلي بقصف بيروت قصفاً وحشياً وصـــب عليها ملايين القذائف، وقد قدرت شدة القصف بـــ 170 إلى 180 ألف قنبلة وقذيفة وصاروخ على بيروت الغربية بما فيها من أحياء سكنية بين يومي 6/10 إلى 1982/8/12م.(2)

وكان تساقط القنابل الالكترونية ينهال على المدينة كالمطر مع أحدث وسائل الدمار والموت في الأسلحة الأمريكية مثل : القنابل العنقودية والفسفورية، والقذائف الانشطارية. ولم يكن القـــصف بهذه القنابل يفرق بين : مخيمات اللاجئين والأحياء الـــسكنية والعمـــارات المأهولـــة والمـــدارس والمستشفيات والسفارات بل أن الصواعق والقنابل وشظايا الصواريخ والقذائف انتشرت وأشـــاعت الهلاك والدمار في جميع أنحاء المدينة.(3)

الوحشية الإسرائيلية والصمود الفلسطيني اللبناني :

كان الجيش الإسرائيلي يقصف المدينة ويشدد عليها الحصار، فقطع عنها الماء والكهربـــاء ومواد الغذاء والبنزين ناقضاً بعمله هذا كل قواعد الحضارة ومنع عن المحاصرين الأدوية والآلات الطبية للمستشفيات، على الرغم من احتجاجات الصليب الأحمر، وقد كادت المجاعة تطبـــق علـــى المواطنين لولا السماح بمرور قوافل تموين قليلة تحت ضغط الرأي العام الدولي، ولولا أن منظمـــة التحرير وزعت مواد التموين مجاناً، وعلى الأخص الطحين الذي كانت تحتفظ به في مخازنها.(4)

ورغم ذلك صمد المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون صموداً أســـطورياً وتـــصدوا للقـــوات الإسرائيلية بشجاعة وبسالة نادرة وأوقعوا في صفوفها الكثير من الإصابات ودمروا لها العديد مـــن

---

(1) مذكرات رافائيل ايتان : مرجع سابق، ص 127.
(2) العقيد أبو الطيب : زلزال بيروت، دار المسيرة، بيروت، 1987م، ص132–133.
(3) المرجع السبق : ص141. انظر أيضاً : هنري كتن : قضية فلسطين، مرجع سابق، ص168.
(4) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص63–64. انظر أيضاً : هنري كتن مرجع سابق، ص169–170.

الدبابات والآليات العسكرية، كما جعلوها تفكر جدياً وتحسب حساباً كثيراً عند محاولتها اقتحام المدينة ومدى الخسائر التي ستقع بين الجانبين.[1]

وقد عبر دينيس والترز عضو البرلمان البريطاني عن صدمة مشاعر الناس في كل مكان عما يقع من فظائع فقال : "سبعة أسابيع مضت الآن والقوات الجوية الإسرائيلية بتجهيزاتها الكاملة وأحدث إمكانيات الأسطول الجوي الأمريكي تصب متفجراتها من القنابل العنقودية على أهداف عسكرية ومدنية سواء. في حين كان سلاح المدفعية والأسطول يقصفان المدينة من البر والبحر. وخلال ذلك الصراع الدموي والنفسي الصارم تم قطع الماء والكهرباء، وكذلك إطلاق النار على قوافل التموين، ومصادرة التجهيزات الطبية، وغير ذلك مما جرى ارتكابه ... إن الحاجة الماسة لتوفير الاحتياجات الأولية لحياة الإنسان هناك والدعوة إلى إثارة العطف لتوفير الإغاثة الفورية لهم".[2]

مفاوضات الانسحاب :

بدأت مفاوضات انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عند بداية الغزو الإسرائيلي واقتراب الجيش الإسرائيلي من بيروت. وكان قد استهلها السفير الأمريكي فيليب حبيب[*] الذي عينه الرئيس ريغان[**] ليرتب انسحاب منظمة التحرير من بيروت. ذلك الانسحاب الذي كان مطلباً أساسياً لإسرائيل، ووافقت عليه الولايات المتحدة، وقد أدارت الحكومة اللبنانية هذه المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.[3]

وحاولت إسرائيل أن تفرض شروطها. مع أن الفلسطينيين كانوا يقاتلون أقوى الجيوش في الشرق الأوسط، وحدهم بلا إمدادات، وبلا قوة جوية، ولا مساعدات من الدول العربية، فقد رفضوا شروط إسرائيل. وصرح الرئيس ياسر عرفات بأن فتح ستجعل من بيروت "ستالينجراد" أخرى.[4]

---

(1) العقيد أبو الطيب : مرجع سابق، ص378.

(2) مايكل جانسن، مرجع سابق، ص 78–83.

(*) فيليب حبيب : (1920–1992م) دبلوماسي أمريكي من أصل لبناني ماروني، برز اسمه عالمياً لدوره في أحداث غزو لبنان 1982م. حيث تمكن من إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في يوليو 1981م. وتمكن أيضاً في 18 أغسطس 1982م من إبرام وقف آخر لإطلاق النار بين الطرفين، تم على أثره انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ونهاية الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان ووقوع مجزرة صبرا وشاتيلا (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة).

(**) رونالد ريغان : (1911/2/6م –2004/6/5)، الرئيس الأربعين للولايات المتحدة من عام 1981–1989م. وقبلها كان حاكم رقم 33 على ولاية كاليفورنيا من عام 1967م إلى عام 1975م، أكبر الرؤساء الأمريكيين سناً، حيث كان يبلغ من العمر 70 عاماً حين انتخب عام 1981م (المنجد، مرجع سابق، ص 273).

(3) فلسطين–تاريخها وقضيتها : مرجع سابق، ص222.

(4) هنري كتن : مرجع سابق، ص171.

ولم يكن معنى تصريح عرفات إلا التصميم على الكفاح والمقاومة، على الرغم من التفاوت الهائل بين المتقاتلين في الأعداد والأسلحة فقد أظهر المقاتلون الفلسطينيون بسالة نادرة في قتالهم مع الجيش الإسرائيلي. وقد شهد الجانب الإسرائيلي للمقاتل الفلسطيني واعترف بشجاعته النادرة[1]، ويقول محللان عسكريان إسرائيليان في كتاب لهما عن هذه الحرب : "إن الفلسطينيين كانوا يقاتلون كالنمور إلى آخر لحظة"[2]. ويقولان أيضاً : "وبسبب صمودهم النبيل الذي لا ينكر انتصارهم فيه"[3]. ويضيفان : فالثناء عليهم بناء على بسالتهم المفرطة وصدق عزيمتهم، وقد لاحظ الكاتبان أيضاً "أن الإسرائيليين المهاجمين كانوا يندهشون من ذلك البأس الفريد في قتال أعدائهم".... ففي عين الحلوة "قدر عدد مقاتلي فتح بـ 300 مقاتل، قاموا أحياناً بجهود فرقة كاملة".[4]

وقد اقترحت الحكومة اللبنانية على منظمة التحرير الانسحاب من بيروت بسبب ارتفاع الضحايا بين المدنيين، كما زاد معدل التدمير، ففي الأسبوع الثاني من شهر يوليو/تموز اتفقت المنظمة مع الحكومة اللبنانية على شروط اتفاقية الانسحاب بضمانات لتأمين سلامة الفلسطينيين المدنيين الباقين في لبنان، وقد تم التوصل إلى عقد الاتفاقية بعد مفاوضات طويلة بين فيليب حبيب المبعوث الأمريكي ولبنان وسوريا وإسرائيل ومنظمة التحرير، وفي يوم 1982/7/29م وافقت أيضاً جامعة الدول العربية على شروط الانسحاب.[5]

الانسحاب :

أخيراً تم إكمال التفصيلات النهائية في خطة الاتفاقية لخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، وقد تضمنت جدولاً لمغادرة فتح وباقي المنظمات الفلسطينية إلى أقطار عربية مختلفة، وفيها بند ينص على قدوم قوات متعددة الجنسيات إلى بيروت، وهي مكونة من مجموعات فرنسية وإيطالية وأمريكية، يتم دخولها إلى لبنان بإذن من الحكومة اللبنانية، وقد نصت الخطة على أن تقدم إسرائيل ضمانات بأن تنفذ وقف إطلاق النار والكف عن أعمال العدوان.[6]

---

(1) العقيد أبو الطيب، مرجع سابق، ص 342-345، نقلاً عن معاريف، 1982/8/16م.

(2) زئيف شيف وايهود يعاري : حرب الظلال، ترجمة : وهيب أبو واصل، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، بيروت 1985م، ص127.

(3) المرجع السابق، ص129.

(4) المرجع السابق، ص150.

(5) هنري كتن : مرجع سابق، ص172.

(6) آفي شاليم : مرجع سابق، ص388.

أما منظمة التحرير فتسلم أسلحتها الثقيلة للجيش اللبناني، مع الاعتراف بحق المقاتلين الفلسطينيين بحمل الأسلحة الخفيفة وذخيرتها، وقد قامت الولايات المتحدة بضمان الاتفاقية وسلامة الفلسطينيين.[1]

وبعد وصول القوات المتعددة الجنسيات سحبت منظمة التحرير الفلسطينية مقاتليها من بيروت، فغادروها إلى أقطار عربية مختلفة، فيما بين 8/22 و1982/9/1م.

مذبحة صبرا وشاتيلا :

تعتبر مذبحة صبرا وشاتيلا حدثاً خطيراً، من أفظع الأحداث وحشية في التاريخ المعاصر، كانوا آلافاً من اللاجئين الفلسطينيين مجردين من السلاح والحماية –وكانوا من النساء والشيوخ والصبايا والأطفال– قتلوا كلهم قتلاً همجياً. وقد أدت هذه الجريمة البشعة إلى موجة عارمة من الإدانة والاستنكار في العالم.[2]

كان من نتائج الانسحاب الفلسطيني من بيروت اغتيال بشير الجميل القائد العسكري لحزب الكتائب الماروني اللبناني المتحالف مع إسرائيل، والذي انتخب بمساعدة الجيش الإسرائيلي رئيساً للبنان في نهاية شهر أغسطس/آب1982م.[3]

وقد استغلت إسرائيل الحادث وغضب الكتائب ودفعت بهم إلى دخول المخيمات الفلسطينية تحت حراسة الجيش الإسرائيلي، فقام الكتائبيون بارتكاب مجزرة بشعة ضد سكان المخيمين صبرا وشاتيلا وقد قدر الهلال الأحمر الفلسطيني عدد شهداء هذه المجزرة بأكثر من ألفين، في حين قدرت إسرائيل عددهم من سبعمائة إلى ثمانمائة شخص وقد استمرت المذبحة من مساء يوم الخميس 9/16 وحتى يوم الأحد 1982/9/19م، وتعترف إسرائيل بأن جنودها قد علموا بالمذبحة مساء يوم الخميس –بعد وقت قصير من إنزالهم لحلفائهم المسيحيين خارج المخيمين– ولكنهم لم يفعلوا شيئاً لوقفها.[4]

---

(1) العقيد أبو الطيب، مرجع سابق، ص522. انظر أيضاً : خليل السوامري : مرجع سابق، ص 26.

(2) ستيفن جرين : بالسيف .. أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ترجمة : محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1989م، ص226.

(3) المرجع السابق، ص224.

(4) إسرائيليات – التحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا، شؤون فلسطينية، عدد 132–133، نوفمبر/تشرين ثان–ديسمبر/كانون أول، 1982م، ص 149–150.

نتائج الحرب :

1- فشلت إسرائيل سنة 1982م في محاولتها الجديدة تدمير منظمة التحرير وفي تصفية القضية الفلسطينية، بل على العكس تماماً، فالقصف الوحشي على بيروت، والتدمير الشامل لمخيمات اللاجئين والعدد الكبير من الضحايا بين المدنيين، ثم كارثة مذبحة صبرا وشاتيلا، هزت الضمير العالمي وأثارت اهتماماً شديداً بمأساة الشعب الفلسطيني الذي أجبر على الخروج من وطنه.(1)

2- ومع أن فتح رحلت من بيروت، وبذلك فقدت قاعدتها الإقليمية في لبنان إلا أنها حافظت على تركيبها السياسي ومكانتها الدولية. وبرغم الضربة القاسية التي تعرضت لها البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن إسرائيل قد أخفقت في تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية فقد نجحت في "تلويث صورتها أمام الرأي العام العالمي" كما قالت المصادر الإسرائيلية نفسها : "هذه الحرب لم تشرف إسرائيل بنصر عظيم لا في المجال السياسي ولا العسكري، بل أدت إلى تلويث شرفها بلوثة لا يمكن أن تمحى".(2)

3- فشلت إسرائيل في قتل ياسر عرفات الذي كان هدفاً رئيساً لشارون الذي كان يريد التخلص منه بأي وسيلة، وقد صرح بذلك لوزير الخارجية الأمريكي هيغ الذي وافقته على ذلك.(3)

وهنا يرى الباحث أن الدول العربية تتحمل جزء كبير من المسؤولية كاملة عما جرى في لبنان من قتل وتدمير وإبادة، وهي لم تحرك ساكناً، رغم الإمكانيات الهائلة التي تملكها من اقتصادية وعسكرية وبشرية وسياسية. وقد يتحمل الرئيس ياسر عرفات جزءاً من المسئولية، خاصة بالنسبة لمذبحة صبرا وشاتيلا حيث اعتمد على وعود فيليب حبيب له بحماية أمن المخيمات بعد الانسحاب من بيروت. ولكن الحقيقة أن معظم الدول العربية قد ضغطت على الفلسطينيين ليوافقوا على وقف إطلاق النار والانسحاب من بيروت منذ بداية الحرب، وقد تعهد معظم الحكام العرب بضمان سلامة أمن المدنيين الفلسطينيين، وأنهم يثقون بوعود أمريكا لهم في بهذا الخصوص، وقد حصل ياسر عرفات على وعود ومواثيق ليس فقط عربية وأمريكية بل وأيضاً دولية من الأمم المتحدة وأوروبية، خاصة من فرنسا وإيطاليا، واللتان اشتركتا بقوتهما العسكرية في حفظ الأمن في بيروت تطبيقاً لاتفاقية وقف إطلاق النار. والأهم من ذلك كله مناشدة الأحزاب الوطنية والإسلامية والمؤسسات الأهلية في بيروت للرئيس عرفات أن يحقن دماء المدنيين وينقذ المدينة من الدمار والهلاك المحقق. لذا نرى أن حرب لبنان كانت نتيجة لواقع العالم العربي المنقسم والممزق وحالة الشرذمة التي كان يعاني منها.

---

(1) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص177-179.

(2) زئيف شيف، وايهود يعاري : مرجع سابق، ص280.

(3) آفي شاليم : الحائط الحديدي، مرجع سابق، ص383-384.

المبحث الأول

الدور السياسي الأمريكي في حرب 1982م

1- الدور السياسي الأمريكي قبل الحرب.

2- الدور السياسي الأمريكي أثناء الحرب.

3- الدور السياسي الأمريكي بعد الحرب.

الدور السياسي الأمريكي قبل الحرب :

قبل أن يأتي الرئيس رونالد ريغان إلى الرئاسة كان ملتزماً بمساندة إسرائيل، وخلال الحملة الانتخابية سئل إذا كان سيتابع عملية كامب ديفيد للسلام، فأجاب بأنه سيستمر في تأييد تلك العملية طالما تجد إسرائيل منفعة فيها، ووعد بأن لا تستمر حكومته المقبلة في تزويد الحكومات العربية المعتدلة بكميات كبيرة من الأسلحة المتطورة، كما قدم تأكيدات بأنه سيستعمل كل الوسائل المناسبة بما في ذلك الفيتو في مجلس الأمن ليضمن بأن منظمة التحرير الفلسطينية لن يكون لها صوت أو دور كمشارك في مفاوضات السلام في المستقبل مع إسرائيل.(1)

في أغسطس/آب 1979م نشر مقالاً حدد فيه ثلاثة أشكال للتعاون الممكن بين إسرائيل والولايات المتحدة :

1- أن تستعمل الولايات المتحدة في حالات التأزم قواعد إسرائيل وإمكاناتها.
2- تبادل أسرار الاستخبارات بصورة منتظمة بين الدولتين.
3- اشتراك قوات الجيش الإسرائيلي مباشرة ضد القوات السوفيتية حتى خارج حدود إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط.(2)

وخلال حملة انتخابات الرئاسة سنة 1980م والتي انتصر فيها على الرئيس كارتر(*)، قال ريغان لجمعية الصحافة اليهودية الأمريكية بأن إسرائيل منفعة استراتيجية للولايات المتحدة، وأنه يعتقد بأنه يجب أن يكون للولايات المتحدة سياسات تعطي تعبيراً مجسداً بهذا الوضع. وطيلة الحملة الانتخابية أيد فائدة إسرائيل العسكرية للولايات المتحدة بعبارات تجاوزت إلى درجة كبيرة العبارات اللفظية المعتادة المؤيدة لإسرائيل في الحملة الانتخابية. وفي أول لقاء له مع الصحافة كرئيس للجمهورية، أشار إلى قوة إسرائيل الحربية الجاهزة ذات الخبرة القتالية كقوة في الشرق الأوسط نافعة للولايات المتحدة، وقال بأنه لو لم تكن إسرائيل موجودة بتلك القوة لكان على الولايات المتحدة تقديمها من عندها.(3)

على الجانب الآخر بدأت حكومة بيغن(**) بعد الانتخابات الأمريكية تستعد لتقديم ملفاتها وخططها للإدارة الأمريكية الجديدة.

---

(1) نظام شرابي : أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ب.ت، ص586.
(2) المرجع السابق، ص 587.
(*) جيمي كارتر : سياسي أمريكي ولد سنة 1924م، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية المتحدة 1977-1981م (المنجد، مرجع سابق، ص 449).
(3) نظام شرابي : مرجع سابق، ص586-587.
(**) مناحيم بيغن : (1913/8/16-1992/3/9م)، ولد في روسيا البيضاء ودرس فيها حتى الثانوية، ثم سافر إلى بولندا في عام 1938م حيث التحق بجامعة وارسو لدراسة الفنون - بدأ العمل الصهيوني من خلال منظمة بيتار اليهودية البولندية التي ترأسها في عام 1939م، كان قد فر من بولندا بعد احتلالها من الألمان وعاد إلى روسيا فاعتقل ونفي إلى سيبيريا، بعد عام أطلق سراحه فعاد إلى بولندا وانضم إلى الجيش البولندي لمدة عام ثم هاجر إلى فلسطين عام 1942م، حيث أسس منظمة أراجون العسكرية الارهابية التي اقترن اسمها بالارهاب خاصة مذبحة دير ياسين. وترأس حزب الليكود عام 1973م. في عام 1977م أصبح سادس رئيس وزراء لإسرائيل حتى عام 1983م، أهم أعماله في تلك الفترة معاهدة كامب ديفيد مع مصر في عام 1979م وغزو لبنان 1982م (جولدا مائير، مرجع سابق، ص 278).

كانت ميزة فريق ريغان القادم للبيت الأبيض، قدرته على تقديم رؤية متماسكة للعلاقـات الدولية، فقد بلور نظرة شمولية بسيطة كبديل لرؤية خصومه الإقليمية المحددة، وكان يعتبر كـل إضراب أو نزاع إقليمي وكل معارضة لنظام من الأنظمة الموالية لأمريكا هي حلقة من الصراع الأيديولوجي والاستراتيجي القائم بين الشرق والغرب، وهو متمسك فيما يخص سياسـة الـشرق الأوسط بنظرته القائمة على أن : "إسرائيل هي رصيد الولايات المتحدة الأساس في المنطقة".[1]

وقد عرف هذا التيار في السياسة الأمريكية بممثلي مذهب الرصيد الاستراتيجي، وكانوا يلتفون حول ريغان ومنهم : روبرت توكر، يوجين روستو، جوزف شوربا، هارفي سـيكرمان، جوفري كمب ... وكان داخل إدارة ريغان عدد من الجمهوريين التقليديين المـرتبطين بأوسـاط شركات النفط والأعمال التي لها مصالح في دول الخليج[2]، مثل جون تونالي، وجورج شـولتز، وكاسبر وايبزغر، ووليم سايمون، وكان هؤلاء براغماتيين يريدون المحافظـة علـى المـصالح الأمريكية في دول الخليج وذلك بمسايرة السعودية، قد اتخذ القاسم المشترك بين التيارين شـكل دعوة إلى "إجماع استراتيجي" بين الولايات المتحدة وإسرائيل والأنظمة الموالية لأمريكا.[3]

موقف إدارة ريغان المنتخبة من إقامة دولة فلسطينية :

قال مستشار ريغن للشئون الخارجية ريتشارد آلان أثناء اجتماع له مع سفير إسرائيل في واشنطن أفرايم عفرون، إن آراء السيناتور تشارلز بيرسي لا تمثل آراء الرئيس المنتخب رونالد ريغان. وكانت وسائل الإعلام الأمريكية قد ذكرت أن بيرسي أعرب لزعمـاء سـوفيت، أثنـاء زيارته لموسكو، عن تأييده إقامة دولة فلسطينية برئاسة ياسر عرفات، وقـال مـساعد تـشارلز بيرسي أن السيناتور الأمريكي صرح فعلاً لوزير الخارجية السوفيتي أندريه غروميكو، أنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية برئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، لكنه أكد أن بيرسي أشار بوضوح إلـى أنه يؤيد ذلك فقط "في إطار معين لشروط تضمن أمن إسرائيل والشرق الأوسط بشكل عام".[4]

إدارة ريغان والشرق الأوسط :

في أوائل أبريل/نيسان 1981م قام وزير الخارجية الأمريكي، الكسندر هيغ، برحلة إلـى الشرق الأوسط محاولاً إقناع الحكومات العربية المعتدلة بالتوصل إلى تفاهمات للتصدي للخطـر

---

(1) كميل منصور : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل – العروة الأوثق، ترجمة : نصير مـروة، مؤسـسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 1996، ص 182.

(2) المرجع السابق، 184.

(3) المرجع السابق، ص 184.

(4) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 4، 30 ديسمبر/كانون الأول 1980م، ص 4.

السوفيتي، وبالرغم من أنه لم ينجح في مهمته مع الحكومات العربية المعتدلة، فمن المؤكد على أنه توصل إلى اتفاق مع مناحيم بيغن في إسرائيل، كان له تأثير كبير على أرض لبنان، حيث إن بيغن أطلع هيغ مقدماً أثناء اجتماعهما على اعتزام إسرائيل القيام بغارات على جنوب لبنان.(1)

عقد هيغ اجتماعين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وكان أحدهما مغلقاً، فلم تسجل وقائعه. إلا أن وزير الخارجية الأمريكي تحدث إلى الصحفيين بعد الاجتماع عن اتفاق وجهات النظر بالنسبة لأبعاد التهديد الاستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بما فيها التهديدات العسكرية التقليدية من قبل الاتحاد السوفيتي، ونشاط منظمة التحرير الفلسطينية نيابة عن الاتحاد السوفيتي.(2)

وكان الإسرائيليون هم الجانب الأكثر إفصاحاً عما دار في الاجتماعات، فقد وصف بيغن الاجتماع لزملائه بقوله : "اعتاد بن غوريون أن يقول : إنك إذا كنت تنتهج سياسة قد تؤدي إلى الحرب، فمن المهم جداً أن تكون وراءك قوة كبرى".(3)

وتحدث وزير الخارجية الإسرائيلي إسحق شامير(*) الذي حضر الاجتماعات أيضاً بعبارات مبطنة عن موقف أمريكي ثوري وجديد من القضايا الأمنية في المنطقة.(4)

ويرى الباحث أن معنى هذه العبارة قد اتضح تماماً بعد ذلك أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان والدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل. وقد كان هذا الدعم دعماً عملياً للغزو الإسرائيلي، شكل له غطاء سياسياً في المحافل الدولية، خاصة مؤسسات الأمم المتحدة. بينما اكتفت ببعض التصريحات الموجهة للدول العربية والرأي العام العربي، التي تندد أو تستنكر على استحياء بالغزو الإسرائيلي

---

(1) برقية سرية لوزارة الخارجية، رقم 3624، من السفارة الأمريكية في بيروت إلى وزير الخارجية، 2يونيو/حزيران 1981م، نقلاً عن ستيفن جرين : بالسيف..، مرجع سابق، ص204.

(2) حاتم الحسيني : الحرب الأمريكية – الإسرائيلية في لبنان، استراتيجية عسكرية مشتركة، شؤون فلسطينية، عدد 136–137، مارس/آذار–أبريل/نيسان، 1983م، ص 43–44.

(3) زئيف شيف، وايهود يعاري : مرجع سابق، ص31.

(*) إسحق شامير : ولد في بولندا 1915/10/15م، هاجر إلى فلسطين عام 1935م وانضم إلى منظمة الأراجون، وفي عام 1940م انشقت عنها منظمة شتيرن على يد أبراهام شتيرن، انضم شامير لجناح شتيرن المتطرف وبعد أن قتلت القوات البريطانية شتيرن عام 1942م، تولى شامير زعامة العصابة، بعد حرب 1948م انضم شامير للموساد من سنة 1955–1965م، دخل الكينيست عام 1973م، وتولى رئاسة الكينيست عام 1977م وأصبح وزيراً للخارجية عام 1980م وأصبح رئيس الوزراء السابع سنة 1983م –1984م وفي الفترة الثانية من سنة 1986مإلى 1992م. ويوصف باليميني المتشدد حيث عارض اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر (ويكيبيديا – الموسوعة الحرة، مرجع سابق).

(4) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد44/45، صيف / خريف 1982م، ص29.

وتدمير القرى والمدن والمخيمات وقتل المدنيين من فلسطينيين ولبنانيين، وذلك للتخفيف من الغضب العربي والمحافظة على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في المنطقة العربية.

ويرجح أن القيادة الإسرائيلية لم تفاجئ بحضور وزير الخارجية الأمريكية إلى المنطقة وقيامه بحثهم على اتخاذ إجراء عسكري ضد "وكلاء السوفيت" كما أنهم لم يفاجئوا بعد ذلك بأيام بقدوم مبعوث رئاسي يحثهم على السلام. فقد سبق لهم أن رأوا الشيء ذاته في فترة روجرز – كيسنجر في الستينات وأوائل السبعينات ولم يشك الإسرائيليون في تأثير مثل هذه الفوضى في سياسة واشنطن على خياراتهم الخاصة. فقد كان بإمكانهم القيام بما يشاؤون ثم يبررون للكونجرس والرأي العام أي إجراء يرونه ضرورياً في تلك الظروف. أما مناحيم بيغن، فقد كان عندئذ منشغلاً بحملة انتخابية شاقة للغاية ويبحث في الوقت نفسه عن تهديد خارجي ليظهر بشكل حاسم أنه لا يزال الرجل القوي.[1]

وبعد أن غادر الكسندر هيغ القدس بوقت قصير، كتب مراسل صحيفة نيويورك تايمز في القدس ديفيد شبلر، يقول : "يبدو أن التغيير الأساسي في موقف الولايات المتحدة من الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في لبنان، قد أتاح مرونة جديدة للجيش الإسرائيلي وقواته الجوية التي كانت منهمكة مؤخراً بشن غارات جوية وهجمات أرضية على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في الأراضي اللبنانية.[2]

وقد قامت إسرائيل في تلك الفترة بشن العديد من الغارات الجوية على قواعد منظمة التحرير في لبنان، وفي البداية اقتصرت الغارات على جنوب لبنان ثم توسعت الغارات الإسرائيلية لتشمل معظم أنحاء لبنان مما أدى إلى وقوع الكثير من القتلى والجرحى نتيجة هذه الغارات، وكان معظم الضحايا من المدنيين.[3]

وقد كانت الغارات الإسرائيلية على لبنان تستهدف ليس فقط مواقع المقاومة الفلسطينية، بل كانت تستهدف المصانع، والجسور، ومحطات الكهرباء وضخ المياه والطرق، بالإضافة إلى غارات خمس تركزت على مصفاة أمريكية الملكية والإدارة كانت تزود لبنان كله بالبنزين والوقود الحيوي.[4]

---

(1) ستيفن جرين : بالسيف.. أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 208.

(2)New York Times 18/4/1981.

(3) كميل منصور : مرجع سابق، ص 187.

(4) ستيفن جرين : المرجع السابق، ص216.

ويتساءل الباحث ما هي العلاقة بين هذه الأهداف المدنية وهجمات منظمة التحرير على الجليل في شمال فلسطين. ونحن نرى أن هذه الغارات بهذه الوحشية كانت تمهيداً لما حدث عام 1982م أي الغزو الإسرائيلي للبنان.

وأخيراً وفي 20 يوليو/تموز 1981م، قررت إدارة ريغان أن تعبر علناً عن استيائها لتدمير لبنان من الجو، وأخذت تلوح بإمكانية تعطيل بعض الصفقات والتسهيلات الاقتصادية والعسكرية احتجاجا على أعمال إسرائيل العدوانية ضد لبنان، مما دعا السفير الإسرائيلي في واشنطن، إفرايم أفرون أن يعبر عن خيبة أمله العميقة لهذا الموقف الأمريكي وقال أن من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة.(1)

الدور الأمريكي في وقف إطلاق النار بين إسرائيل و م. ت. ف :

دفع التوتر الشديد في لبنان إدارة ريغان إلى الإسراع بإرسال السفير فيليب حبيب المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط ودفعه للعمل بأقصى سرعة وبذل أكبر جهد ممكن مع جميع الأطراف للوصول إلى وقف لإطلاق النار في لبنان، وقد نجح فيليب حبيب بعد مساعي حثيثة، وبمساعدة هادئة من السعودية في التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يوم 1981/7/24م فوضع هذا الاتفاق حداً للعمليات العسكرية والغارات المكثفة التي كانت تشنها إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت وفي جنوب لبنان، وبالمقابل إيقاف العمليات الفدائية العسكرية ضد إسرائيل.

وكانت هذه الحرب بين الجانبين أوقعت الكثير من القتلى والجرحى من الطرفين.(2)

الدور الأمريكي السياسي أثناء الحرب :

كعادتها دائما، تحركت الإدارة الأمريكية للعمل لإقناع إسرائيل بوقف القتال بعد أن أوشكت حكومة بيغن على تحقيق المرحلة الأولى من عمليتها العسكرية.

أيدت الولايات المتحدة في البداية طلب مجلس الأمن الدولي في السادس من يونيو/حزيران 1982م بانسحاب إسرائيل من لبنان حالاً ومن دون شروط.(3)

(1) ستيفن جرين، بالسيف : أمريكا وإسرائيل، مرجع سابق، ص 218.

(2) نظام شرابي : أمريكا والعرب، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ب.ت، ص 588-589.

(3) انظر نص القرار رقم 509 لمجلس الأمن بتاريخ 1982/6/6م في قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق، المجلد الثالث 1982-1986م، ص350.

ومع هذا، وفي خلال ساعات تغير موقف الولايات المتحدة، فقامت باستخدام حق النقض "الفيتو" لنسف قرار ثاني للأمم المتحدة في الثامن من شهر يونيو/حزيران 1982م.[1]

وما أن ضعفت إمكانية حدوث مواجهة بين القوى العظمى، وذلك بعد التوصل إلى الهدنة الإسرائيلية السورية في الحادي عشر من شهر يونيو/حزيران، حتى بدأت إدارة ريغان بتبني الأهداف الإسرائيلية الرئيسية، فدعم ريغان مطلب إسرائيل بسحب القوات الأجنبية كلها من لبنان، وعلى الأخص القوات السورية وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، كما أنه أيد إسرائيل في مسعاها ترشيح بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية، رئيساً للجمهورية في لبنان. كذلك وافق ريغان على طلب إسرائيل السيطرة (مباشرة أو عن طريق وكلاء) على شريط طوله أربعين كيلومتراً شمال حدودها.[2]

ففيما كان الاحتجاج الشعبي يتصاعد ضد الحرب في إسرائيل، رفضت حكومة ريغان في واشنطن وبكل بساطة ممارسة الضغط على حكومة بيغن لحملها على وقف الغزو أو حتى لتخفيف حصار بيروت ولم يتحرك ريغان لفعل ذلك إلا بعد الغارات الجوية الكثيفة على المدينة في أغسطس/آب 1982م، بل أن الغارات لم تتوقف إلا بعد التدخل الثاني لريغان وقد غطت إدارة ريغان على عجزها منذ أول أيام الغزو إلا حد التواطؤ في ظل الكسندر هيغ، بشعارات رفعتها مؤسسة واشنطن بما فيها الصحافة.[3]

وقد شن وزير الخارجية هيغ حملة الشعارات مثل استراتيجية عظمى، ثم شعار فرصة رسم خارطة سياسية جديدة للمنطقة، وقال هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق : "أن الغزو الإسرائيلي قد خلق فرصاً للدبلوماسية الأمريكية". وتحدث آخرون من أتباع هيغ عن كسر الجمود الدبلوماسي في الشرق الأوسط وعن خلق ظروف لإحلال السلام الدائم في المنطقة.[4]

وقد علقت صحيفة التايمز اللندنية في افتتاحيتها : يمكن استغلال هذه الفرصة في حالة إظهار أمريكا استعدادها وقدرتها على ضبط طموحات إسرائيل، ولا يجب أن يسمح لإسرائيل إعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة بشكل يناسب ذوقها والولايات المتحدة هي القوة الوحيدة القادرة على منعها.[5]

---

(1) آن ولش : إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين – فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص249.

(2) آن ولش : المرجع السابق، ص249.

(3) مايكل جانسون : معركة بيروت، مرجع سابق، ص99.

(4) المرجع السابق، ص 100.

(5) آن ولش، مرجع سابق، ص 251.

ولكن السياسة الأمريكية إزاء الغزو كانت دائماً سياسة الكسندر هيغ حتى بعد استقالته في الخامس والعشرين من يونيو/حزيران 1982م وتولي جورج شولز منصب وزير الخارجية خلفاً له بعد ثلاثة أسابيع. فقبل الغزو بعشرة أيام اجتمع هيغ مع شارون وبعد ذلك وفي محادثاته في واشنطن جاء فيها أنه قال لهيغ : "إن هدفنا ليس إقامة لبنان مستقل أو إخراج القوات السورية من لبنان، ولكننا لا نستطيع أن نعيش تحت تهديد "الإرهاب الفلسطيني في بيروت". ونحن لا نرى أي بديل سوى الذهاب إلى هناك والقيام بعملية التطهير، ولا نريدكم أن تندهشوا، ولكننا لا نعرف متى سيحدث ذلك.[1]

وهكذا فإن شارون قد أوضح لهيغ إن إسرائيل ستغزو لبنان وأن قواتها ستتقدم كل الطرق باتجاه بيروت. وقد ارتأى هيغ في الوضع الذي ستخلفه إسرائيل في لبنان "فرصة تاريخية عظمى" للولايات المتحدة لإعادة بناء لبنان بدون حضور "منظمة إرهابية دولية في بيروت".[2]

لقد رأى هيغ في هذه الفرصة اللحظة الأمريكية، في الشرق الوسط بل رأى في ذلك أيضا فرصة تاريخية للولايات المتحدة، إذ أن نجاحاً كبيراً للسياسة الخارجية الأمريكية سوف تجعل هدفه قاب قوسين أو أدنى وكان الكسندر هيغ أحد القليلين من صانعي السياسة الأمريكية الذي استطاع الانسجام على الصعيد الشخصي مع مناحيم بيغن، وكان موقف بيغن هو الاعجاب بالسيد هيغ بينما كان موقف هيغ هو التعاطف العميق مع إسرائيل ومع بيغن.[3]

إن حقيقة أن هيغ قد تلقى إشعاراً مسبقاً من شارون عن نوايا إسرائيل وتزامن ذلك بتوثق أواصر الصداقة بينه وبين بيغن جعله واثقاً من أنه سيتمكن من السيطرة على الموقف الذي سينجم عن الغزو، وربما قاد ذلك هيغ إلى عدم الكشف عن كل ما دار بينه وبين شارون للرئيس ريغان، كان الرئيس يؤكد دائماً فيما بعد أنه لم تكن لديه أي معلومات مسبقة عن القرار الإسرائيلي للدخول إلى لبنان، وقال ريغان : لم نحذر ولم نبلغ عن الغزو الذي كان سيبدأ ثم قال فيما بعد، لقد فوجئنا كما فوجئ الآخرون، ولكن إدارة ريغان كانت مخطئة لأن هيغ كان يعلم بذلك[4]. وإذا كان ريغان لم يعط ضوءاً أخضر ذا طبيعة رسمية ولكن المؤكد أن هيغ لم يعط ضوءاً أحمر في الأيام الأخيرة قبل الغزو، وأكثر من ذلك فإن مناورة هيغ لا تعفي ريغان من

---

(1) كميل منصور، مرجع سابق، ص 199، انظر ملحق رقم (7)..

(2) Times, 23/6/1982.

(3) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص100.

(4) المرجع السابق، ص 101.

المسئولية إذ أنه كان من الواجب أن يبلغ بالحشودات الإسرائيلية على طول الحدود مع لبنان والذي كان لديه يومين ونصف من الغارات الجوية ليوقف الغزو البري الذي كان على وشك الوقوع آنذاك، ولكن ريغان لم يفعل شيئاً لإيقاف الغزو، وقد استغل بيغن وشارون هذه الفرصة وهما يعتقدان أن هيغ على اتفاق تام مع الرئيس ريغان في تأييد إسرائيل غزوها للبنان.[1]

وهكذا ترك ريغان المسرح ليلعب عليه بيغن وهيغ وشارون الأدوار الرئيسية في حين كان ريغان الذي لم يكن يعلم شيئاً بل كان مشغولاً تماماً، يقوم بجولته الأوروبية وكان يلعب دوراً مسانداً، وقد فعلت الحكومة الأمريكية ما كان متوقعاً، شيئاً شكلياً إذ دعت في الخامس من يونيو/حزيران 1982م إلى وقف إطلاق النار، وفي السادس من يونيو/حزيران ومن خلال مجلس الأمن كما ذكرنا سابقا دعت إلى الانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية، وقد ادعى وكيل السكرتير الصحفي في البيت الأبيض أن الولايات المتحدة قد فعلت كل ما بطاقتها فعله لوقف القتال[2]. ولكننا نعتقد أنها لو فعلت ذلك لما تجاوز القتال ساعات لا كما حدث أيام وأسابيع، بل شهور بكل ما فيها من مجازر ودمار.

ورغم أن إسرائيل لم تكن تستجيب لمطالب واشنطن، ظهر المسئولون الأمريكيون مترددين في توجيه النقد إلى إسرائيل، وكانوا غير راغبين أبداً في ممارسة الضغوط على إسرائيل بأي وسيلة متوفرة وحين سئل هيغ فيما إذا كان أمراً مشروعاً أن تستخدم إسرائيل الطائرات والمدرعات الأمريكية الصنع، أجاب بقوله : هذه أسئلة بالغة الأهمية، أسئلة يجري بحثها في الساعات المقبلة.. ورفض هيغ القول ان الحكومة الأمريكية قد وافقت على إدانة عمليات القصف الإسرائيلية.[3]

وفي الأمم المتحدة بنيويورك تبنت المندوبة الأمريكية جين كيرباتريك خطاً أصبح يميز كل أقوالها فيما بعد أمام مجلس الأمن، وقالت : إن من غير المعقول أو العدل أو التوازن توجيه اللوم إلى إسرائيل فقط.[4]

وفي واشنطن قالت الخارجية الأمريكية أنه يترتب على إسرائيل سحب قواتها من لبنان، ولكن الخارجية الأمريكية امتنعت عن انتقاد الهجوم الإسرائيلي على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية. وقد امتنع وزير الدفاع الأمريكي غاسبر وينبرغر عن القول عما إذا كانت إدارة

---

(1) آفي شاليم : مرجع سابق، ص 379.

(2) المرجع السابق، ص 379–380.

(3) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص 101–102.

(4) المرجع السابق، ص 102–103.

ريغان تفكر بتعليق شحنات الأسلحة الأمريكية إلى إسرائيل.. أو فرض أي نوع آخر من العقوبات على إسرائيل بسبب غزوها للبنان.[1]

وفي التاسع من يونيو/حزيران حمل هيغ اللوم بتوسيع العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد القوات السورية على سوريا نفسها وقال هيغ أن سوريا قامت بنشر عدد كبير من الصواريخ الإضافية المضادة للطائرات في سهل البقاع منذ بداية الغزو، وأضاف هيغ أن التعزيزات السورية هذه هي التي دفعت إسرائيل بإرسال طائراتها لمهاجمتها[2]. وقد اتبع هيغ خطاً ثابتاً باتجاه سياسة الفرصة الاستراتيجية، وفي الثالث عشر من يونيو/حزيران 1982م امتنع هيغ من على شاشة التليفزيون الأمريكي عن المطالبة بانسحاب فوري للقوات الإسرائيلية، وقال بدلاً من ذلك : "أعتقد أننا نريد وسوف نعمل لإنجاز انسحاب كافة العناصر الأجنبية، منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين و الإسرائيليين".[3]

وفي اليوم التالي نقل مسئول أمريكي كبير في الأمم المتحدة إلى الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بأن "المطالبة بانسحاب إسرائيلي غير مشروط من لبنان لم يعد كافياً لمتطلبات الموقف". وأشار بدلاً من ذلك إلى النشاطات التي يقوم بها المبعوث الأمريكي الخاص فيليب حبيب في الشرق الأوسط الذي كان في بيروت آنذاك يبحث عن أرضية لتقوية الحكومة اللبنانية.[4]

ثم في السادس عشر من يونيو/حزيران 1982م ربط هيغ بين إحياء محادثات الحكم الذاتي بانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من الساحة اللبنانية قائلاً : "ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن ترى منظمة التحرير الفلسطينية تعيد بناء نفسها هناك لأنها تشكل خطراً على محادثات الحكم الذاتي التي أدانتها منظمة التحرير الفلسطينية.[5]

وهكذا وخلال أسبوع بدأت عناصر مخططات هيغ بالظهور، إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وانسحاب القوات السورية، وإقامة حكومة لبنانية قادرة على السيطرة على أراضيها وتتبع السياسة الأمريكية والتحكم بالفلسطينيين المتبقين هناك وفرض الحكم الذاتي على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة المحتلين، متجاهلاً بذلك مطالبهم بحق تقرير المصير.

---

(1) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص 103.

(2) المرجع السابق، ص 106.

(3) آفي شاليم : مرجع سابق، ص 388.

(4) المرجع السابق، ص 388-389.

(5) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص106.

وبعد حوالي أسبوعين من الحرب وصل رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات مع الرئيس الأمريكي ريغان وسط انقسام في إدارة ريغان حول كيفية التحرك إزاء الحرب الإسرائيلية في لبنان وقال المسئولون، بأن هيغ يحبذ نهجاً علنياً رقيقاً مع بيغن فيما يقال أن اثنين من كبار مساعدي الرئيس هما وليم كلارك، مستشار الرئيس للأمن القومي ووزير الدفاع غاسبير وينبرغر يحبذان توبيخاً علنياً وموقفاً أشد صرامة مع بيغن، وقد اقترح وينبرغر أن يقوم الرئيس بإعداد سياسة جديدة، وقد شكل "مجموعة موقف خاصة" برئاسة نائبه جورج بوش لتتبع الأزمة في الشرق الأوسط. وكانت هناك ظواهر تشير إلى احتمال إلغاء اجتماع بيغن-ريغان كتعبير عن عدم رضاء أمريكا لأفعال إسرائيل، وقد بدا في حينه وكأن معارضي هيغ في الإدارة الأمريكية قد ربحوا المعركة، وقد كان لهيغ آنذاك عضوان بارزان فقط في الإدارة الأمريكية وهما مندوبة الولايات المتحدة جين كيرباتريك في الأمم المتحدة ومدير وكالة رقابة الأسلحة ونزع التسليح يومين دوستو، وقد نجح فريق هيغ في كسب الجولة وتقرر أن يعقد الاجتماع كما كان مخططاً.[1]

الدور الأمريكي في وقف القتال وإنهاء الحرب :

بعد استقالة هيغ من وزارة الخارجية وتعيين جورج شولز خلفاً له، بدا أن هناك فرصة ذهبية أمام الإدارة الأمريكية لتبني سياسة أكثر عدلاً تجاه الأزمة وحقيقة الأمر أن بعض المراقبين في واشنطن تنبؤوا بتحول مفاجئ وحاسم نحو الانتقاد العلني لإسرائيل، حيث بدأت إسرائيل تخسر من تأييد ودعم الشعب الأمريكي، حتى في الكونغرس الأمريكي ضعف التأييد لإسرائيل حتى في مجلس الشيوخ نفسه. وبدأت ملامح التغير في لهجة الخطاب الإعلامي الأمريكي تظهر واضحة، فعلى سبيل المثال أثناء قصف بيروت في الأول من أغسطس/آب 1982م قال ريغان أن صبره قد نفذ إزاء إسرائيل منذ فترة طويلة لكنه لم يقل شيئاً من قبل، وكان المسئولون الأمريكيون يعرفون أن إسرائيل مسئولة عن معظم انتهاكات وقف إطلاق النار، لكن ريغان لم يكن ينتقد إسرائيل، حتى الهجوم الأخير على بيروت الغربية الذي ضرب بتحذير ريغان عرض الحائط لم يثر سوى انتقادات غير واضحة من البيت الأبيض.[2]

إن الهجمات والاندفاع الإسرائيلي إلى الشمال في الحادي والثاني عشر من أغسطس/آب 1982م في الوقت الذي كانت تقترب فيه جهود فيليب حبيب السلمية من النجاح هي التي دفعت ريغان إلى الإعلان عما أكد عليه في اتصالاته الخاصة مع بيغن بأن تأييد الولايات المتحدة قد يكون قوياً لكنه ليس غير مشروط.[3]

---

(1) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص 107.

(2) المرجع السابق، ص 107.

(3) New York Times, 14/8/1982.

واستمرت الحكومة الأمريكية في محاولاتها في التوصل إلى تسوية موضــوع الانــسحاب الفلسطيني (الولايات المتحدة تقدم الاقتراحات وإسرائيل تتهرب من نقاط لم ترغب بها).

وأخيراً وفي 11 أغسطس/آب قبلت الحكومة الإسرائيلية بضغط من البيت الأبيض خطــة فيليب حبيب. وبعد بضعة أيام أنزل 800 من مشاة البحرية الأمريكية من الوحدة البرمائية الثانيــة والثلاثين لمساعدة الوحدات الفرنسية والإيطالية التابعة للقوات المتعددة الجنسيات في الإشراف على الإجلاء. وخلال ثلاثة أسابيع غادر بيروت براً وبحراً وبشكل سلمي حوالي 15 ألف من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية والجنود السوريين مع عدد من المدنيين التابعين لهم. وعلى العموم تــم إنجــاز المهمة الأولى لقوة حفظ السلام من دون مواجهات كبرى مع الجيش الإسرائيلي، علماً بأن شــارون استفز القوات المتعددة الجنسيات، الأمريكية والفرنسية والإيطالية على السواء، بإعادته بعض السفن المغادرة وهي تنقل مقاتلي منظمة التحرير، وبإقامة وحدة تصوير مراقبة على طرف المرفأ.[1]

الدور السياسي الأمريكي بعد الحرب :

مبادرة ريغان :

مبادرة ريغان هي أول مشروع للسلام في الشرق الأوسط تقدمه إدارة ريغان منذ أن تولت الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد طرح الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مبادرته الجديدة من أجل التوصل إلى سلام فــي الشرق الأوسط، وذلك في خطابه إلى الأمة بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول 1982م، وقال فيه إن الحــرب اللبنانية قد أثبتت عدة أمور لكن اثنتين من نتائجها أساسيتان لعملية السلام، الأولــى : أن الخــسائر العسكرية التي لحقت بمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقلل من تشوق الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لما يطالب به. والثانية : فيما أثبتت الانتصارات العسكرية التي حققتها إسرائيل في لبنان أن قواتها المسلحة هي في المرتبة الأولى في المنطقة، فان هذه القوات لا تستطيع وحدها جلب سلام عــادل ودائم لإسرائيل وجيرانها.[2]

ثم انتقل الرئيس الأمريكي إلى مبادرته لتحقيق سلام في الشرق الأوسط والتــي تــضمنت البنود التالية :[3]

1- لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة (لقد قال الــرئيس ريغــان فــي خطابه : عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، يبدو واضحاً لي أن الــسلام لا

(1) ستيفن جرين : بالسيف..، مرجع سابق، ص223.

(2) مايكل جانسن : مرجع سابق، ص121.

(3) منير الهور، وطارق الموسى : مرجع سابق، ص216.

يمكن تحقيقه بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في تلك المناطق... وعليه فإن الولايـات المتحـدة الأمريكية سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة).

2- لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة ومما قاله الرئيس ريغان بهذا الخصوص عندما نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية يبدو واضحاً أن السلام لا يتحقق بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة فـي تلك المناطق، كما أنه غير قابل للتحقيق على أساس سيادة إسرائيل أو سيطرتها الدائمة علـى الضفة الغربية وغزة، وعليه فان الولايات المتحدة سوف لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية مـستقلة في الضفة الغربية وغزة وسوف لا تؤيد ضم إسرائيل أو سيطرتها الدائمة عليها.

3- تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن. وقد قال الرئيس ريغان في خطابه : الوضع النهائي لهذه الأراضي –ويقصد الضفة الغربية وقطاع غزة– يجب أن يتوصل إليه عن طريق الأخذ والعطاء في المفاوضات، لكن وجهـة النظـر الجـازمة للولايات المتحدة الأمريكية هي أن ممارسة الحكم الذاتي من قبل فلـسطينيي الـضفة الغربيـة وغزة بالاشتراك مع الأردن توفر أفضل فرصة لإقرار سلام راسخ وعادل ودائم.

4- التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية الجديدة في الأراضي العربية المحتلة. ومما جاء فـي خطاب ريغان بهذا الخصوص : الولايات المتحدة الأمريكية لن تؤيـد اسـتخدام أي أراضـي إضافية لغرض إنشاء المستوطنات خلال الفترة الانتقالية وفي الواقع أن تبني إسـرائيل فـورا لتجميد إنشاء المستوطنات يمكنه أكثر من أي عمل آخر أن يوجد الثقة اللازمة باشتراك أوسـع في هذه المفاوضات. فالمزيد من النشاط الخاص بالمستوطنات هو غير ضروري بـأي حـال لأمن إسرائيل ولن يكون من شأنه سوى تقليص ثقة العرب بان نتيجة نهائية يمكـن التفـاوض حولها بحرية وإنصاف.

5- عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبل المدينة عن طريق المفاوضات ومما جاء في خطاب ريغان : وأخيراً فإننا مازلنا مقتنعين بان القدس يجب أن تبقى غير مجزأة لكن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات.

6- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية أمن إسرائيل وقد قال الرئيس ريغـان... فالولايـات المتحدة ستعارض أي اقتراح يقدم من أي فريق وفي أي مرحلة من المفاوضات، من شـأنه أن يعرض أمن إسرائيل للخطر، فالتزام أمريكا بأمن إسرائيل راسـخ لا يتزعـزع ويمكننـي أن أضيف أن التزامي على ذلك النحو.

وكان ريغان قد ذكر في البداية أنه وكما هو محدد في اتفاقيات كامب ديفيد يجب أن تكـون هناك فترة زمنية يحصل خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وغزة على حكم ذاتي كامل لإدارة شئونهم، ويجب أن يعطى الاعتبار اللازم لمبدأ الحكم الذاتي لسكان تلك المناطق والمخاوف الأمنية المشروعة للفرقاء المعنيين والقصد من فترة الخمسة أعوام التي ستبدأ بعد إجراء انتخابـات

حرة لسلطة حكم ذاتي فلسطينية هو أن يثبت للفلسطينيين أنهم يستطيعون إدارة شئونهم وأن حكماً ذاتياً فلسطينياً كهذا لا يشكل خطر على أمن إسرائيل.[1]

الموقف الإسرائيلي من مبادرة ريغان :

رفضت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع مقترحات الرئيس الأمريكي للسلام وقد غضب بيغن جداً وتأثر من المبادرة بحيث أنه اعتبر كل إسرائيلي يقبل بها خائن. وجاء في بيان الحكومة الإسرائيلية حول المبادرة أن إسرائيل ستستمر في إنشاء المستوطنات تمشياً مع ما تسميه بحقها الوطني وسخر بيان الحكومة الإسرائيلية من وعود الولايات المتحدة بمعارضة إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة وقال : أنه أمر لا يمكن إدراكه وكيف يمكن لإسرائيل قبول مثل هذا الترتيب الذي تعتبر نتائجه مميتة.[2]

وقال شارون وزير الدفاع الإسرائيلي "أنه قد حان الوقت لبدء مفاوضات مع جيراننا على أساس اتفاقات كامب ديفيد وأضاف شارون أن إسرائيل تتوقع أن تعامل بإنصاف خاصة من قبل أصدقائها وقال شارون أيضاً أن كل تدخل من الخارج وكل محاولة لفرض حل يجب اعتبارها أنها خطأ فادح واستطرد أنه لن يكون هناك مناص أمام الولايات المتحدة سوى التراجع عن مشروعها الجديد بشأن الشرق الأوسط وأن هذا المشروع غير قابل للتنفيذ.[3]

الموقف الفلسطيني من مبادرة ريغان :

رفضت المقاومة الفلسطينية هذه المبادرة لأنها تتجاهل وجود منظمة التحرير الفلسطينية وترفض التفاوض معها أو الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، وذلك التزاماً بالتعهدات التي كان كيسنجر قد قدمها إلى إسرائيل في مذكرة التفاهم السرية سنة 1975م.[4]

موقف الاتحاد السوفيتي من مبادرة ريغان :

أما الاتحاد السوفيتي فقد انتقد مبادرة السلام الأمريكية وحذر من أن أي انتقاص من حقوق الفلسطينيين الوطنية على المستوى الدولي سيؤدي بصورة حتمية إلى الاضطهاد المطرد بهذا الشعب وهذا ما يؤدي إليه على وجه التحديد ما يعرف بمشروع الرئيس الأمريكي الجديد.

---

(1) آن ولش : إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، مرجع سابق، ص250.

(2) آفي شاليم : الحائط الحديدي، مرجع سابق، ص391.

(3) مذكرات شارون، مصدر سابق، ص 660.

(4) فلسطين تاريخها وقضيتها : مرجع سابق، ص224.

وأضاف التعليق أن جوهر مشروع الرئيس الأمريكي ريغان الخاص بتسوية أزمة الشرق الأوسط سلمياً يعني عملياً ابتلاع الفلسطينيين والقضاء عليهم كشعب مستقل.[1]

الموقف الأمريكي من احتلال الجيش الإسرائيلي لبيروت :

في 16 سبتمبر/أيلول 1982م، اختلفت الحكومتان الإسرائيلية والأمريكية علناً حول الترتيبات الأمنية لحماية المدنيين في بيروت الغربية. وأصدر كل من البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأمريكية بياناً يدين احتلال إسرائيل لبيروت الغربية ويتهم حكومة رئيس الوزراء بيغن بخرق اتفاقيات سرية أبرمت في كل من واشنطن وإسرائيل. ومما قاله البيان أيضاً أن وجود قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في القطاع الإسلامي من المدينة يشكل انتهاكاً واضحاً للتفاهم حول وقف إطلاق النار الذي كانت إسرائيل طرفا فيه، مشيراً إلى الاتفاق الذي قبل ياسر عرفات ومنظمة التحرير بموجبه مغادرة بيروت ونشرت بنوده قبل أربعة أسابع، في 20 أغسطس/آب 1982م، وحملت مصادر في إدارة الرئيس ريغان بشكل غير معلن أرييل شارون مسئولية الخطوة الأخيرة التي تمت كما يبدو بموافقة رئيس الوزراء بيغن.[2]

---

(1) منير الهور، وطارق الموسى : مرجع سابق، ص218.

(2) New York Times 17/9/1982. انظر أيضاً : كميل منصور، مرجع سابق، ص 208-209.

المبحث الثاني

الدور الاقتصادي الأمريكي في حرب 1982م

1- الدور الاقتصادي الأمريكي قبل الحرب.

2- الدور الأمريكي في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من آثار الحرب.

3- الدور الاقتصادي الأمريكي بعد الحرب.

4- المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب.

الدور الاقتصادي الأمريكي قبل الحرب :

خلال الفترة 1974-1982م، عاشت إسرائيل فترة سلام لم تتخللهـا الحـروب، كمـا أن معدلات الهجرة اليهودية انخفضت. إلا أن تلك الفترة شـهدت أيـضاً انخفـاض معـدلات النمـو الاقتصادي وتوقفها عن النمو تقريباً، وارتفاع معدلات البطالة، وازدياد حجم العجز فـي الميـزان التجاري، وتضاعف معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الإسرائيلية[1]. كل ذلك أدى إلى تكثيـف المساعي الإسرائيلية للحصول على مساعدات واستثمارات أمريكية وتوقيع عدة اتفاقيات تجارية مع الإدارة الأمريكية لتحسين الوضع الاقتصادي، فبعد استلام حكومة الليكود للـسلطة 1977-1984م، تبنت سياسة تقوم على رفع المعيشة داخل إسرائيل وتشجيع الاستيطان في المناطق المحتلـة، مـن جهة، والتركيز على القضايا الأمنية وزيادة الإنفاق على الجيش من جهة أخرى ولما كانت إمكانات إسرائيل لا تسمح لها بتبني سياسة كهذه، فان حكومة الليكود اتجهت إلى زيادة الاعتماد بشكل أكبر على المعونات الخارجية، خاصة من أمريكا، حكومة وطائفة يهودية والاقتراض من أسواق المـال العالمية خاصة الأمريكية، ولقد نتج عن ذلك تكريس وتعميق اعتمـاد إسـرائيل علـى المعونـات الأمريكية وزيادة ديونها الخارجية والداخلية، وزيادة حجم العجز في الميزانية والميزان التجاري.[2]

المعونات الأمريكية لإسرائيل قبل الحرب :

وافق مجلس النواب الأمريكي في 1980/6/6م على تقديم معونة اقتـصادية وعـسكرية لإسرائيل تشمل منحاً وقروضاً بمبلغ 2.185 مليار دولار للسنة المالية القادمة التـي تبـدأ فـي أكتوبر/تشرين الأول 1981م. وسبق ذلك مناقشة طويلة حول سياسـة الاسـتيطان الإسـرائيلية وتأثيرها الاقتصادي انتهت دون التوصل إلى نتائج محددة في هذا الصدد.[3]

تعاون إسرائيلي أمريكي في مجال الأبحاث والتطوير :

أعلن يورام زيف رئيس مجلس أمناء الصندوق الإسرائيلي الأمريكي للأبحاث والتطوير أن المجلس صادق على تقديم منح لإجراء أبحاث حول تطوير مشترك أمريكي إسرائيلي لثلاثة مشاريع جديدة في مجال الطاقة الشمسية والمعدات الطبية ووضع برامج للحاسبات الالكترونية وستـستخدم في المشاريع الخبرة والتكنولوجيا الأمريكية والإسرائيلية معاً، بينـما الهـدف فـي المرحلة النهائية

---

(1) محمد عبد العزيز ربيع : المعونـات الخارجيـة والاقتـصاد الإسـرائيلي، شـئون فلـسطينية، ع 186، سبتمبر/أيلول 1988م، ص46.

(2) المرجع السابق، ص47.

(3) مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 12، 30 يونيو/حزيران 1980م، ص 4.

هو تطوير معدات متطورة للغاية في هذه المجالات وتسويقها دولياً[1]. ويهدف المشروع الأول إلى تطوير طريقة تعتمد على الطاقة الشمسية للتقليل من استهلاك الوقود في مولدات الكهرباء التقليدية. وستشترك في المشروع الثاني أكبر شركة إسرائيلية في مجال الأجهزة الطبية الإلكترونية مع مختبر كامبردج في ماساتشوستس من أجل تطوير أجهزة لإكتشاف أمراض القلب. أما المشروع الثالث المشترك بين شركات كبيرة في كاليفورنيا وشركة إسرائيلية فيهدف إلى وضع برامج للحاسبات الإلكترونية.[2]

إسرائيل تطلب مساعدة أمريكية لسنة 1982م بقيمة 2.98 مليار دولار :

التقى وزير المالية الإسرائيلي يغئيل هورفتش في 1980/8/20م السفير الأمريكي في إسرائيل صموئيل لويس وقدم له طلب إسرائيل للمساعدة لسنة 1982م. وقال هورفتش أثناء اللقاء أنه لو لم يكن مقتنعاً أنه بذلت أقصى الجهود على مستوى عال من أجل معالجة الاقتصاد لما كان قدم طلب مساعدة بالحجم الذي قدمه. وأضاف أنه لو كان وزير المالية عندما جرى التوقيع على المعاهدة المصرية–الإسرائيلية التي ألزمت إسرائيل بالانسحاب من سيناء، لكان أصر للحصول على تعويض عن الضرر الاقتصادي الجسيم الذي ألحقته المعاهدة بالاقتصاد الإسرائيلي وأكد هورفتش للسفير الأمريكي أنه لولا تنازل إسرائيل عن حقول نفط سيناء لكانت اليوم ذات طاقة تزويد نفطية كاملة وبدون عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

وصرح السفير الأمريكي أثر اللقاء أنه برغم الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة فان لديها التزامات بمساعدة إسرائيل، ولكن لم يعرف بعد حجم المساعدة التي يمكن تقديمها إلى إسرائيل سنة 1982م.[3]

وكانت الحكومة الإسرائيلية طلبت من الإدارة الأمريكية مساعدات للسنة المالية التي تبدأ في أكتوبر/تشرين الأول 1981م مقدارها 2.98 مليار دولار، منها 1.750 مليار دولار لتمويل المشتريات الأمنية و1.230 مليار لتمويل المشتريات المدنية. ويقوم طلب المساعدة العسكرية على أساس خطة لعدة سنوات للمشتريات الأمنية تم عرضها على وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون، وتشكل الأساس بالنسبة للمفاوضات المتعلقة بشئون المشتريات. أما الطلب في المجال المدني فيستند إلى حسابات متفائلة جداً. وقد أعد المسئولون في وزارة المال وثيقة تطالب فيها إسرائيل الأمريكيين بزيادة حصة الهبات من مجموع المساعدة نظراً لعبء الديون الذي يثقل

---

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، السنة العاشرة، العدد 12، يونيو/حزيران 1980م، ص4.

(2) المرجع السابق، ص 7.

(3) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 17، 15 سبتمبر/أيلول 1980م، ص 5.

كاهل إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن نصيب الهبات يبلغ الآن 50% من المساعدة العسكرية وحوالي 66% من المساعدة المدنية. وبالإضافة إلى المطالبة بتغيير النسب في المساعدة بين الهبات والقروض، تطالب إسرائيل الإدارة الأمريكية بتوسيع المشتريات من الصناعة الإسرائيلية العسكرية التي تدخل عناصر أمريكية في صناعة منتوجاتها وبحسب الوثيقة فإن الديون الإسرائيلية بلغت في 1979م 2.1 مليار دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى 2.7 مليار دولار في سنة 1980م. كما سيبلغ إجمالي الديون في الفترة من 1981م إلى 1984م حوالي 3.1 مليار دولار. وتؤكد إسرائيل أن هذا المبلغ أكبر من المساعدة العسكرية والمدنية معاً.[1]

إدارة كارتر قدمت لإسرائيل 10 مليارات دولار :

قال سفير إسرائيل في واشنطن أفرايم أفرون، أمام مؤتمر لمنظمة بني بريت الصهيونية أن إدارة الرئيس كارتر قدمت لإسرائيل في السنوات الثلاث ونصف الماضية، عشرة مليارات دولار، وأن هذا المبلغ يشكل تقريباً نصف المعونات الأمريكية لإسرائيل منذ قيامها (22 مليار دولار). وأنه على الرغم من أن عفرون تجنب التعبير عن تأييده لأي من المرشحين الأمريكيين للرئاسة، فإنه يمكن اعتبار هذا الكلام بمثابة دعم للإدارة الأمريكية.[2]

توقيع اتفاق النفط بين إسرائيل والولايات المتحدة :

بعد المحادثات الشاقة التي جرت بين الولايات المتحدة وإسرائيل في 1980/6/30م، تم التوقيع في 1980/10/17م على اتفاق لتزويد إسرائيل بالنفط في حالة الطوارئ وتعهدت الولايات المتحدة في هذا الاتفاق بتزويد إسرائيل بالنفط بأسعار معقولة لمدة خمس عشرة سنة من تاريخ إعادة حقل نفط "علما" إلى مصر. وحضر حفل التوقيع الرئيسي الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي كان قد طرح مسألة تزويد إسرائيل بالنفط كبادرة حسن نية تجاه حكومة إسرائيل أثناء زيارته القدس في مارس/آذار 1998م.[3]

وتضمن الاتفاق عشرين بنداً ويعالج أربعة موضوعات رئيسية : تعريف حالة الطوارئ التي تبرر تزويد إسرائيل بالنفط، مصادر النفط الذي سيتم تزويد إسرائيل به، السعر الذي ستدفعه إسرائيل مقابل هذا النفط والجانب الفني المتعلق بعملية نقل النفط. وسيتم تطبيق الاتفاق إذا زاد متوسط السعر الذي تدفعه إسرائيل مقابل مشترياتها من الوقود عن أعلى سعر تدفعه

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 17، 15 سبتمبر/أيلول 1980م، ص 6.

(2) المرجع السابق، ص 6.

(3) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 21، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1980م، ص 5.

الولايات المتحدة مقابل الوقود الذي تستورده في الفترة نفسها، أو إذا اضطرت إلى شـراء 60% من النفط من مصادر مؤقتة –أي في حال انخفاض الإمدادات من المصدرين الثابتين– المكسيك ومصر، أو إذا أوقفت إحدى الدولتين مبيعاتها لإسرائيل في هذه الحالة ستقوم الولايات المتحـدة بشراء وقود وتحوله إلى إسرائيل أو تزودها بالوقود الأمريكي مباشرة.(1)

وقد جاء هذا الاتفاق في إطار مذكرة التفاهم بين الجانبين، والتـي تـسري حتـى سـنة 1994م على أن تجدد بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات مع تعديل الشروط حسب الحاجة.(2)

الدور الأمريكي في إنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي من آثار الحرب :

إن الدور الوظيفي لإسرائيل في المنطقة العربية في خدمة استراتيجية الامبريالية العالميـة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أصبح واضحاً كل الوضوح، بحيث لم تعد هناك أية حاجة لتقديم أية دلائل جديدة عليه، خصوصاً بعد الحرب الأخيرة على لبنان والمقاومة الفلسطينية، والتـي كانت أول حرب أمريكية–إسرائيلية مكشوفة لدرجة أن وزير الخارجية الإسرائيلية يسحاق شامير لم يتنكر لهذا الواقع حين قال : "أن هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إسرائيل بتنفيذ عملية عسكرية باتفاق تام بينها وبين الولايات المتحدة بكل ما يتعلق بالهدف من وراء هذه العملية".(3)

ومن المعروف أن أوضاع الاقتصاد الإسرائيلي عشية غزو لبنان : تضخم مالي وصل إلى حدود 130%، ارتفاع مضطرد في الأسعار بمعدل 6% شهرياً، بطالة وصلت على حـدود 5.2% من قوة العمل، عجز في ميزانية المدفوعات وصل إلى حدود 4.5 مليـار دولار، ديـون خارجيـة وصلت إلى 25 مليار دولار(4). فكيف تقدم إسرائيل في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتردية على إرسال آلتها العسكرية إلى لبنان ؟، وهذه الآلة المدججة بأحدث ما أنتجته الصناعة الأمريكيـة مـن أسلحة وعتاد وذخيرة تحتاج إلى معدل إنفاق يومي يتراوح بين 100 إلى 150 مليون دولار حسب تقديرات أغلب الاقتصاديين العسكريين !!

لقد قدر يورام أريدور وزير المالية الإسرائيلي كلفة مختلف الأسلحة في الـساعة الواحـدة قائلاً : "أن كلفة الساعة بالنسبة لطائرة إف–16 هي 15400 دولار، وبالنسبة للدبابة 5000 دولار، وبالنسبة لقذيفة من عيار 175مم هي 1100 دولار، وبالنسبة لقذيفة دبابة 450 دولار".(5)

---

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 13–14، 15 يوليو/تموز 1980م، ص 6.

(2) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 21، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1980م، ص 5.

(3) هآرتس 1982/7/25م. انظر : الأرض، عدد 10، 1983/2/7، ص 3.

(4) مجلة الأرض، دمشق، عدد 10، 1983/2/7م، ص3.

(5) المرجع السابق، ص 3.

إن القصف البربري الشهير على بيروت يومي 11 و12 أغسطس/آب 1982م وحده كلف ملايين الدولارات.. لقد تم إلقاء 8000 قذيفة من الجو وعشرات ألوف القذائف من المدافع والدبابات ومئات ألوف الطلقات من الأسلحة الخفيفة، ان ثمن الصاروخ الواحد جو–أرض يبلغ خمسة ملايين شيكل[*] والصواريخ الأرضية يكلف الواحد منها نصف مليون شيكل، وأما الطيران فإن كل ساعة منه في طائرة إف –15 تكلف 350 ألف شيكل، ولا تطير طائرة إف–15 إلا برفقة الطائرة القتالية كافير التي تكلف كل ساعة طيران فيها 220 ألف شيكل، وهناك تقدير بأن عدد ساعات الطيران خلال اليومين المذكورين بلغت 300 ساعة، فإذا تم حساب هذه النفقات وأضيفت إليها المصاريف الأخرى خلال اليومين المذكورين نجد أنها لا تقل في مجموعها عن خمسة مليارات شيكل (حوالي 166 مليون دولار).[1]

لقد قدر يورام أريدور نفقات غزو لبنان حتى 1982/8/1م بثلاثين مليار شيكل أي حوالي مليار دولار، وقد صرح حينئذ : "بما أن الحرب لم تنته بعد، فمن المستحيل حالياً تحديد الثمن الذي سندفعه لقاءها في النهاية"[2]. في حين قدر الدكتور يكير فلسنر معاون حاكم بنك إسرائيل نفقات الحرب المباشرة وغير المباشرة بحوالي 2.5 مليار دولار، أما شلومو لورنتس رئيس اللجنة المالية في الكنيست فقد صرح بأن تكاليف هذه الحرب سوف تصل إلى حوالي 3.5 مليار دولار[3]. وهنا نعود إلى سؤالنا السابق.. من يدفع هذه المليارات من الدولارات في ظل الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة في إسرائيل ؟

إن الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد حربي، فهو يعيش على استيراد كل شيء من الخارج بدءاً من القوة البشرية بكل مكوناتها إلى رؤوس الأموال والاستثمارات حتى أشكال التكنولوجيا والخبرات المناسبة لهذا الدور الوظيفي، وطبيعي أن تقوم الامبريالية التي ساهمت في خلق هذا الكيان المصطنع بتغذيته بكل عوامل ومقومات وجوده... فإسرائيل دون رعاية الامبريالية وزعيمتها الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تستمر يوماً واحداً، وهذه حقيقة بديهية يعرفها من يعيش في هذا الكيان قبل غيره. يقول الكاتب الإسرائيلي عاموس كينان ساخراً : "ان الطائرات الإسرائيلية طائرات أمريكية. وتستخدم الوقود الأمريكي والقنابل الأمريكية والقذائف الأمريكية، ونحن ندفع ثمن كل هذا بالعملة الأمريكية فالملايين الأربعة من اليهود الإسرائيليين يأكلون ويشربون ويتنفسون المال الأمريكي الذي يقدم لهم اليوم، ولكن لن يستمر ذلك إلى الأبد ودون شروط وعلى هذا فإن إسرائيل لا تستطيع الحياة يوماً واحداً دون المساعدة السخية والمكثفة من الولايات المتحدة".[4]

(*) كان الدولار يساوي في ذلك الوقت حوالي 30 شيكل.

(1) الاتحاد – حيفا، 1982/12/7م.

(2) معاريف 1982/8/1م. انظر : الأرض المرجع السابق، ص 4.

(3) مجلة الأرض، عدد 10، 1982/2/7م.

(4) مجلة الأرض، عدد 10، 1982/2/7م، ص 4.

لقد اتضح من المعطيات الاقتصادية لتقرير البنك الدولي السنوي الذي نشر في واشنطن في أغسطس/آب 1982م أن إسرائيل هي الأولى في العالم من حيث حجم الإنفاق العسكري بالقياس إلى عدد السكان، فخلال عام 1979م بلغت نسبة الإنفاق العسكري 30% من مجمل الناتج القومي و40% من مجمل الإنفاق العام، وبلغت حصة الفرد الإسرائيلي من النفقات العسكرية 1083 دولار في العام وهي أعلى نسبة في العالم.[1]

إن الاحتكارات الأمريكية مثل "جنرال ديناميكس كوربورشين" و"لوكهيد ايراكرافت" و"نورث تروب كوربوريشن" و"ماكدونادلد دوغلاس كوربوريشن" وغيرها من الشركات.. تستثمر مليارات الدولارات في أمريكا وإسرائيل لصالح الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وتقتسم مع رجال المال والسلطة فيها أرباح هذه الاستثمارات.[2]

لقد أنتجت هذه الاحتكارات بالاتفاق مع الصناعة الحربية في إسرائيل حوالي 160 نوعاً من الأسلحة، وأصبحت بفضل استثماراتها وخبراتها من أكبر مصدري الأسلحة الأمريكية التي تدمغ بعبارة : صنع في إسرائيل إلى الأنظمة الدكتاتورية والعنصرية في العالم، على رأسها جمهورية جنوب أفريقيا، فقد وصل حجم مبيعاتها في عام 1980م إلى 1.2 مليار دولار، فلا عجب أن تصبح الصناعة الحربية الإسرائيلية من أهم مصادر العملة الأجنبية في إسرائيل، فإن الدخل الذي يحققه بيع سرب واحد من طائرات كافيير من النقد الأجنبي يعادل ما يعطيه موسم الحمضيات لعام كامل.[3]

ولا يمتنع أي من المصارف الكبرى في العالم والتي تخضع لسيطرة الاحتكارات العالمية عن تقديم القروض تلو القروض لإسرائيل رغم كل الهزات والأزمات التي يعانيها اقتصادها، فإن الاقتصاد الإسرائيلي مكفول على الدوام من قبل الامبريالية العالمية، وعلى رأس من يكفل هذا الاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. إن جميع الدول الغربية تدفع باستمرار لإسرائيل لقاء "الخدمات التي لا مثيل لها" وليست التسميات مشكلة !.. فسواء كان ذلك مساعدة أو هبة أو منحة أو معونة فلا فرق !! المهم أنهم يدفعون باستمرار وما يصرح به من أشكال الهبات والمساعدات لا يشكل سوى جزء ضئيل جداً من واقع حجم الأموال التي تتدفق على إسرائيل.. إنها الحليف الأكثر رعاية وعناية طالما تؤدي دورها بشكل كامل في خدمة أغراض الامبريالية. ويقول عضو الكنيست الإسرائيلي مائير فلنر : "علينا أن نتساءل لماذا تدفع الولايات المتحدة مليارات الدولارات لإسرائيل الصغيرة؟ هل من أجل عيون بيغن أو شارون الجميلة ؟.. أم لأن إسرائيل تقدم بديلاً لهذه المليارات،

---

(1) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الخارجية والاقتصاد الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، عدد 86، سبتمبر/أيلول 1988م، ص 47-48.

(2) مجلة الأرض، العدد 6 تاريخ 1982/12/7م، ص 4.

(3) مجلة الأرض، العدد 10، 1983/2/7م، ص 5.

وهذا البديل هو إرسال جنودها للحرب بدل الجنود الأمريكيين، كذلك فإن هذه المساعدات تعود بأرباح طائلة على أرباب رؤوس الأموال الأمريكيين منتجي أدوات الإبادة والقنابل العنقودية والفسفورية والفراغية ".[1]

وتجمع بعض المصادر أن ما تلقته إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثلاثين عاماً الماضية على شكل مساعدات حوالي 60 مليار دولار[2]. وأن ألمانيا الغربية تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تمويل اقتصاديات إسرائيل، وأن قيمة التعويضات التي دفعتها ألمانيا الغربية لإسرائيل منذ التوقيع على الاتفاقية المسماة بدفع التعويضات عن ضحايا النازية من اليهود والموقعة عام 1952م، قد بلغت 26.3 مليار دولار.[3]

لقد تميز الدعم العسكري لإسرائيل على وجه الخصوص في الفترة الواقعة بين حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م وغزو لبنان يونيو/حزيران 1982م بالمظاهر الرئيسية التالية :

1- دمجت الإدارة الأمريكية المساعدات العسكرية بالاقتصادية، بحيث زودت إسرائيل بالخبرات التكنولوجية وأشكال التدريب المختلفة، والتنسيق التام لدعم الاقتصاد الإسرائيلي عن طريق إقامة صناعة عسكرية إسرائيلية متطورة، لتصبح إسرائيل مصدرة للأسلحة والخبرات العسكرية وتحقيق مكاسب مادية كبيرة لإخراج الاقتصاد الإسرائيلي من أزماته، في نفس الوقت تصبح قادرة ومستعدة لأي حرب قادمة عسكرياً واقتصادياً وهذه من أهم العبر العسكرية والاقتصادية التي خرجت بها الولايات المتحدة وإسرائيل من صدمة حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973م.[4]
2- ارتفاع وتيرة المساعدات الاقتصادية التي اتخذت تسميات وأشكال مختلفة (مساعدات عسكرية لشراء الأسلحة، مساعدات اقتصادية مرتبطة بالأمن، هبات، قروض، استثمارات) وذلك لإعطاء أكبر قدر من التوازن للاقتصاد الإسرائيلي لمجابهة النتائج الاقتصادية لأية حرب مقبلة وحتى لا يتحمل هذا الاقتصاد أي عبء إضافي نتيجة هذه الحرب.[5]

وهكذا يبدو واضحاً أن القسم الأعظم من نفقات عملية غزو لبنان قد دفعت مسبقاً لإسرائيل وبدولارات أمريكية على وجه التحديد، هذا إذا لم تكن هناك مكافأة مالية أمريكية إضافية لإسرائيل خاصة بعد عملية الغزو على غرار المكافأة التي أعطيت لها إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد 1979م، والتي وصلت إلى ثلاثة مليارات من الدولارات الأمريكية.

---

(1) الاتحاد 1982/12/3م. انظر أيضاً : الأرض، عدد 10، 1983/2/7م، ص 5.
(2) مجلة الأرض، العدد 10 تاريخ 1983/2/7م، ص 6.
(3) هآرتس 1982/9/8م. انظر أيضاً : محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الخارجية والاقتصادية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 48.
(4) الأرض، العدد 10 تاريخ 1983/2/7م، ص 6.
(5) المرجع السابق، ص 6.

لقد جاء في مذكرة أعدها السيناتور الجمهوري رودي بوشفيتس رئيس اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي أنه منذ الفترة الواقعة بين عامي 1973م و 1982م حصلت إسرائيل على مبلغ إجمالي قدره 20.6 مليار دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

الدور الاقتصادي الأمريكي بعد الحرب :

المساعدات الأمريكية لإسرائيل بعد الحرب :

أثبتت الولايات المتحدة من خلال علاقتها بإسرائيل أنها تدفع لإسرائيل وبشكل مباشر ثمن سياستها العدوانية وحروبها ضد العرب، ولقد وظفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية في تخفيف وطأة الأزمات الاقتصادية على المجتمع الإسرائيلي، ومنع إسرائيل من الوصول إلى درجة الانهيار الاقتصادي، وإيجاد الفرص المواتية لتشجيع الاقتصاد الإسرائيلي وتأمين عمل للشركات الإسرائيلية، وأخيراً ضمان استمرار تدفق رؤوس الأموال الأمريكية إلى إسرائيل وتوظيفها في استثمارات تدر عليها ربحاً أكثر مما في الولايات المتحدة بسبب رخص أجور الأيدي العاملة في إسرائيل نسبياً بالمقارنة مع الولايات المتحدة، وتأكيداً لالتزام الولايات المتحدة بإسرائيل وبقائها واستمرار تفوقها العسكري كشفت الصحف الإسرائيلية بتاريخ 1983/10/18م أنه تم الاتفاق خلال المباحثات بين إسرائيل والولايات المتحدة على أن يكون المبلغ الذي يقدم لإسرائيل كمساعدة اقتصادية كله منحة[2]. ومن جهتها أعلنت شركة كور الإسرائيلية للصناعات الغذائية أنها تشارك في إقامة معمل للزيوت في ديكوتا شمال الولايات المتحدة بتكلفة تصل إلى 35 مليون دولار، وأعلنت الشركة المذكورة أيضاً أن صادراتها إلى الولايات المتحدة ستصل إلى 7.6 مليون دولار عام 1982م بدلاً من 4.7 مليون دولار عام 1981م[3]. وفي عام 1982م أعلن جدعون بات وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلي، أنه من المحتمل إقامة سوق حرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وأن هذا سيجعل الولايات المتحدة أكثر فائدة لإسرائيل من السوق الأوروبية المشتركة لأنه سيزيد من الصادرات الإسرائيلية إليها بحيث تصل إلى حوالي خمس أو ست مليارات من الدولارات.[4]

---

(1) الأرض، العدد 10، تاريخ 1983/2/7م، مرجع سابق، ص 7.

(2) الأرض، عدد 8، 1984/1/7م، ص 15.

(3) مجلة الأرض، عدد 8، 1984/1/7م، ص 15.

(4) هآرتس 1982/11/5م. انظر أيضاً : محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 130-134.

وفي عام 1983م تزايدت حصة المساهمين الأمريكيين في سوق تبادل العملات الأجنبية في تل أبيب وحصلت الشركات الأمريكية العاملة في هذا المجال على ربح قدره 100 مليون دولار، ويذكر أن الشركات الأمريكية تقوم بالدعاية للشركات الإسرائيلية وتقديم كل ما يلزمها من خدمات. ورغم كل ذلك طلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات اقتصادية وعسكرية عن العام 1985م بقيمة ثلاثة مليارات دولار وقد وافقت الإدارة الأمريكية على هذا الطلب، مع بعض التعديل، أي أن يكون مبلغ 400 مليون دولار على شكل قرض. فقد وافقت من حيث المبدأ على مبلغ 2600 مليون دولار على شكل منحة. من هذا المبلغ 1400 مليون دولار قيمة المساعدات العسكرية والباقي قيمة المساعدات الاقتصادية. ويذكر أن إسرائيل قد استلمت مبلغ 1700 مليون دولار وهو مجموع المساعدات العسكرية عن السنة المالية الأمريكية التي بدأت مع مطلع شهر أكتوبر/تشرين أول 1983م.[1]

وقد قررت اللجنة الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي زيادة المعونة الاقتصادية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل عن العام 1985م إلى 1200 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 350 مليون دولار عن المبلغ الذي تم اقتراحه في وقت سابق وبذلك وصلت قيمة المعونة الأمريكية إلى إسرائيل عن العام 1985م إلى 2600 مليون دولار ومن المتوقع أن تتم زيادة هذه المعونة في المستقبل، ويذكر أن المبلغ كله سوف يكون على شكل هبة. واتفق الجانبان الأمريكي والإسرائيلي على تمديد العمل باتفاق "التصدير الأمني" لمدة خمس سنوات أخرى، وهو اتفاق يعطي لإسرائيل تسهيلات متميزة، ومن شأنه تحسين وضع الشركات الإسرائيلية، ولاسيما العاملة في مجال الصناعة الحربية.[2]

هذا وذكرت الصحف الإسرائيلية أن المباحثات الخاصة بالتوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين الجانبين قد أحرزت بعض التقدم خلال الجولة الثانية التي جرت مؤخراً ومن المتوقع أن يتوجه إلى إسرائيل خلال شهر أبريل/نيسان 1984م وفد أمريكي لاستكمال المباحثات مع كبار المسئولين في وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية. كما يتوقع أن تستكمل هذه المفاوضات في شهر يونيو/حزيران من العام نفسه، وتجدر الإشارة أن الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة بلغت في العام 1983م نحو 1300 مليون دولار، أي أن السوق الأمريكية استوعبت ما يزيد عن 25% من الصادرات الصناعية الإسرائيلية.[3]

---

(1) الأرض العدد 9، 1984/1/21م، ص 11.

(2) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، مرجع سابق، ص 130.

(3) رمزي خوري : منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وجهة نظر فلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 54، مارس/آذار-أبريل/نيسان 1985م، ص 72-73.

المبحث الثالث

الدور العسكري الأمريكي في حرب 1982م

1-الدور العسكري الأمريكي قبل الحرب.

2-الدور العسكري الأمريكي أثناء الحرب.

3-الدور العسكري الأمريكي بعد الحرب.

الدور العسكري الأمريكي قبل الحرب :

التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل :

تبنت الإدارة الأمريكية في استراتيجيتها العسكرية الاعتماد على إسرائيل والتحالف معها لتحقيق أهدافها في السيطرة على المنطقة والتصدي للنفوذ السوفيتي والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية. وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية الإسرائيلي يتسحاق شامير بزيارة واشنطن في شهر سبتمبر/أيلول 1980م التقى خلالها مع وزير الدفاع الأمريكي هارولد براوند، وبحث معه استئناف الحوار الاستراتيجي وأعرب شامير عن قلقه من تطورات الأوضاع في الشرق الأوسط[1]. وذكرت المصادر الإسرائيلية أن موقع إسرائيل ومنشآتها وقدرتها العسكرية ستحتل كما يبدو، مكاناً محترماً ومتوازناً أكثر في الانتشار والتواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وأضافت أنه يسود في إسرائيل حذر معين إزاء التصورات والمخططات الأمريكية في المنطقة، وأن هذا الموضوع نوقش أثناء محادثات شامير-براوند. وتابعت أنه يمكن الافتراض أن التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة سيزداد في المستقبل وليس بالضرورة أن يلمس ذلك علناً[2]. وفي إطار التنسيق المستمر بين الطرفين وصل ديفيد جونز رئيس هيئة الأركان الأمريكية إلى إسرائيل لاستئناف الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة وأن نحو عشرة آلاف ضابط وجندي تابعين للأسطول الأمريكي سيصلون على ظهر حاملة الطائرات الضخمة جون كيندي وسفن مرافقة في زيارة لإسرائيل خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول 1980م وأضافت المصادر أن هذه الزيارات ستتم في إطار توثيق العلاقات والتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل.[3]

مذكرة الخارجية الأمريكية إلى الكسندر هيغ :

عشية جولته في الشرق الأوسط في بداية شهر أبريل/نيسان 1981م تلقى الكسندر هيغ وزير الخارجية الأمريكي من مساعديه مذكرة تتضمن نصائح واقتراحات، وفيما يلي أهم ما تحتويه هذه المذكرة من نقاط[4] :

1- طائرات إف-15 إضافية لإسرائيل : من الملائم أن تزود إسرائيل بطائرات إف-15 التي اقترحها، وزير الخارجية هيغ لوزير الخارجية الإسرائيلية شامير في أواسط شهر فبراير/شباط 1981م كهبة.

---

(1) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 18، 30 سبتمبر/أيلول 1980م، ص 4.

(2) المرجع السابق، ص 4-5.

(3) المرجع السابق، ص 5.

(4) يديعوت أحرنوت 1981/4/3م. انظر أيضاً : وثائق شؤون فلسطينية، عدد 117، أغسطس/آب 1981م، ص 247.

2- نظام إنذار مبكر : تحتاج إسرائيل لمعطيات استخباراتية ولنظام مراقبة متطور. ويمكن أن يشمل هذا دمجاً بين محطة فضائية ومحطة أرضية، أو منح إسرائيل اتصالاً مباشراً وكاملاً مع أحد الأقمار الصناعية الأمريكية في المنطقة.

3- اتخاذ خطوات بالتعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل :

أ- تخزين المعدات : على الولايات المتحدة أن تهتم مسبقا بأن تضع في القواعد الإسرائيلية الجديدة في النقب معدات، ومواد حساسة، والتي لأسباب الأمن والصيانة، لا يمكن وضعها في مواقع أخرى في الشرق الأوسط، أو في الخليج الفارسي وفي حالة الطوارئ سيكون للولايات المتحدة اتصال مباشر مع هذه المعدات.

ب- حظر التجهيزات عن الدول الإرهابية : يجب فرض حظر على بيع المعدات التي من المحتمل أن تزيد من القوة العسكرية للدول التي تؤيد الإرهاب.

ج- المنافسة على عقود وزارة الدفاع : تفرض الضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق المذكرة الموجودة منذ عام 1979م والتي تسمح لإسرائيل بالتنافس على عقود وزارة الدفاع بدون عقود.

د- تعاون في المبيعات العسكرية للدول الأجنبية : على الولايات المتحدة أن تسمح للمنتجين الإسرائيليين ببيع أجهزة إلى شركات أمريكية. وتستطيع إسرائيل أن تصدر معدات جوية والكترونية للطائرات وللأسلحة المتطورة. وقد تعاقدت مع شركة "نورتروب" على تركيب رادار إسرائيلي في طائرات "إف-5-جي" المعدة للتصدير.

ه- إنتاج مشترك : يجب أن توضع تحت تصرف إسرائيل مساعدات أو قروض بشروط تفضيلية لتطوير طائرة المستقبل المقاتلة بإنتاج مشترك مع منتج أمريكي، وأن تستخدم المساعدة الأمريكية لتطوير الطائرة المقاتلة "لافي" إضافة إلى منتجات إسرائيلية أخرى ومقدمة لذلك يجب إيجاد ترتيبات مشابهة لتطوير الدبابة الإسرائيلية "مركباه".(1)

مذكرة التعاون الاستراتيجي :

وقعت مذكرة التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة في 1981/11/30م في واشنطن، وقعها عن الجانب الإسرائيلي وزير الدفاع أرئيل شارون، وعن الجانب الأمريكي وزير الدفاع الأمريكي آنذاك كاسبر واينبرجر(2). وقد سبق هذه المذكرة عدة مذكرات تفاهم بين إسرائيل والولايات المتحدة منها : مذكرة التفاهم الموقعة بين إسرائيل والولايات المتحدة في

---

(1) وثائق، مرجع سابق، ص 248-249.

(2) آن ولش : إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، مرجع سابق، ص247.

نوفمبر/تشرين الثاني 1973م وقد نصت على رفع الحصار عن الجيش المصري الثالث مقابل ضمان حرية الملاحة في باب المندب[1]. وهناك مذكرة تفاهم موقعة في سنة 1974م ومذكرة ثالثة في سنة 1975م ومذكرة موقعة في 1979/3/26م.[2]

ومن الواضح أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لم تكن أبداً وليدة مذكرات التفاهم وتعترف الصحف الإسرائيلية نفسها، أن العلاقات بين الدولتين المعنيتين أقوى وأوثق من العلاقات بين الولايات المتحدة والعديد من الدول التي تربطها بها اتفاقيات دفاع مشترك، والعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بدأت تتخذ طابعاً جديداً اتسمت بعلاقات وثيقة جداً وأصبحت الولايات المتحدة المزود الوحيد لاحتياجات إسرائيل وسندها الأول دبلوماسياً وعسكرياً... وظهرت إسرائيل بمثابة سور حماية ضد الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وساد العلاقات اتجاه أساسي يجسد وجود شبه تحالف واعتماد استراتيجي بحكم منطق الالتزامات التي أدت إلى تقوية الارتباط الوثيق القائم بين الدولتين.[3]

وقد أدت هذه الاتفاقية إلى تحسين التصنيع العسكري الإسرائيلي ورفع مستواه التكنولوجي ورفع المستوى التكنولوجي للجيش الإسرائيلي بشكل عام. وأدت إلى امتلاك إسرائيل أسلحة متطورة جداً والاطلاع على التقنيات الأمريكية المتقدمة والتي تعتبر سراً عسكرياً. ومن الإنجازات التي حصلت عليها إسرائيل من هذه الاتفاقية تكليف الصناعات الإسرائيلية العسكرية وغير العسكرية بإنتاج قسم من الاحتياجات الأمريكية اللازمة لقوات التدخل السريع، خاصة، وللجيش الأمريكي بشكل عام. وزيادة التعاون في المجال الاستخباراتي وتبادل المعلومات.[4]

الدور الأمريكي العسكري أثناء الحرب :

تشير جميع الدلائل والمعلومات إلى أن الحرب الإسرائيلية في لبنان هي جزء من الخطة الأمريكية، التي تهدف إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وفرض حل أمريكي على المنطقة نابع من اتفاقيات كامب ديفيد ومبدأ الاعتراف بإسرائيل وتوقيع اتفاقيات سلام معها كما تشير جميع المعلومات إلى أن الحكومة الأمريكية، وخاصة أجهزتها السياسية والعسكرية تعاونت مع إسرائيل من أجل الإعداد لهذه الحرب ودعم الجيش الإسرائيلي عسكرياً خلال الحرب والتعاون معه بعد هذه الحرب كما رأينا وسنرى فيما يلي.

---

(1) معارف 1981/11/27م. انظر أيضاً : مذكرات الجمسي، مرجع سابق، ص480-481.

(2) الأرض، عدد 8، 1984/1/7م، ص 12.

(3) هآرتس 1981/9/20م. انظر أيضاً : إدوارد تيفنن : اللوبي، مرجع سابق، ص196-197.

(4) هآرتس 1982/6/22م. انظر أيضاً : كميل منصور، مرجع سابق، ص 185.

استراتيجية الحرب الأمريكية :

مع انتخاب الرئيس ريغان، اتضح أن هناك خطأً سياسياً أمريكياً جديداً يعتمد على استراتيجية التصدي للسوفيت ولحلفائهم في منطقة الشرق الأوسط. فالرئيس ريغان ووزير خارجيته الجديد هيغ يمثلون مدرسة سياسية التقت كلياً مع تفكير بيغن وشارون السياسي والعسكري. ومنذ استلامه السلطة أكد ريغان أن الحكومة الأمريكية ستتصدى للإتحاد السوفيتي وتواجهه عسكرياً في المناطق التي يفتعل فيها المشاكل، وأشار على أن الاتحاد السوفيتي يقف وراء الإرهاب العالمي ويستفيد منه، كما يدعم منظمة التحرير ويمدها بالسلاح والمال. وفي أول لقاء له مع الصحفيين الأمريكيين بتاريخ 1981/2/3م، ذكر الرئيس ريغان أن : "على أمريكا أن تنشأ وجوداً استراتيجياً أمنياً في المنطقة لكي يعلم السوفيت أن أمريكا مستعدة للمواجهة، وأن إسرائيل التي تشاركنا في المبادئ بجهازها العسكري المستعد للقتال وله تجارب قتال، هي قوة مفيدة لنا"[1]. وفي نفس اللقاء ذكر ريغان أن منظمة التحرير تمارس الإرهاب، وأنها لا تمثل الشعب الفلسطيني، وبذلك وضع ريغان سياسة أمريكية جديدة حيث اعتبر المنظمة إرهابية وفي نفس الفترة، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية الجديد وليم ديليس، أن الحكومة الأمريكية تعطي الأولوية في السياسة الخارجية للإرهاب العالمي، وخاصة الدعم السوفيتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد أن وزير الخارجية هيغ يعني بالتحديد الدعم السوفيتي المالي والتدريب والسلاح لمجموعات كمنظمة التحرير التي تقوم بأعمال الإرهاب".[2]

وفور توضيح هذه الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، بدأت الاجتماعات والاتفاقيات الأمريكية–الإسرائيلية تتبلور. وخلال أول لقاء مع الحكومة الأمريكية الجديدة بواشنطن في فبراير/شباط 1982م، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي شامير وكذلك وزير الخارجية الأمريكي هيغ، أن هناك أهدافاً استراتيجية مشتركة بين أمريكا وإسرائيل وسيتم تحقيقها.[3]

الأسلحة الأمريكية لإسرائيل تمهيداً للحرب :

تشير معظم المعلومات أن الحكومة الأمريكية قامت خلال العام 1982م بإرسال مزيد من الأسلحة الأمريكية الحديثة، والتي ثبت أنها استخدمت خلال الحرب في لبنان وذكرت المصادر المختلفة أن أرقام البنتاجون الأمريكي تشير على ازدياد كبير في المعدات والذخائر الأمريكية المرسلة إلى إسرائيل في الأشهر الأولى من العام 1982م. فلقد استلمت إسرائيل ما قيمته حوالي 217 مليون دولار من المعدات العسكرية الأمريكية في ربيع 1982م، وهي عشرة أضعاف ما

---

(1) حاتم الحسيني : مرجع سابق، ص 43.

(2) المرجع السابق، ص 44.

(3) هآرتس 1982/2/23م. انظر أيضاً : كميل منصور، مرجع سابق، ص 194.

استلمته في نفس الفترة من العام 1981م. وتكونت هذه الأسلحة من عشر طـائرات إف-15، و14 آلية لسحب الدبابات، و19 مدفع 155 هاودزر وما تزيد قيمته على 6 ملايين دولار مـن القنابـل والذخيرة، ومن المعروف أن آليات سحب الدبابات استخدمت بشكل مكثف خلال حرب لبنان، كمـا أن مدافع هاودزر 155 استخدمت ضد بيروت خلال الحصار الإسرائيلي، هذا بالإضافة على إرسال 25 دبابة م-60 تم تسليمها لإسرائيل أوائل شهر مايو/أيـار، و15 دبابـة سـلمت خـلال شـهر يونيو/حزيران 1982م كما أشارت إحصائيات البنتاجون إلى إرسال 14 قنبلة موجهة يقدر سـعرها بحوالي 4 مليون دولار في أوائل ربيع 1982م لإسرائيل، وهي القنابل التي تـم اسـتخدامها ضـد بيروت الغربية.(1)

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة الأمريكية قبل زيارة شـارون لواشـنطن فـي منتـصف مايو/أيار 1982م، برفع الحظر عن إرسال طائرات إف-16 لإسرائيل وقيام حكومة ريغان بـإبلاغ الكونغرس بأنها تنوي بيع 75 طائرة إف-16 لإسرائيل. كما قامت لجنة العلاقات الخارجيـة فـي الكونغرس بزيادة المساعدات المالية لإسرائيل المقررة لعام 1983م بمبلغ 125 مليون دولار إضافة إلى 785 مليون دولار، كما قامت اللجنة اعتبار المبلغ الإجمالي 910 ملايين دولار كهبة بحيث لا تضطر إسرائيل إعادتها إلى أمريكا.(2)

ومن خلال هذه المعلومات يبدو التنسيق غير عادي بين الأسلحة الأمريكية ومواعيد تسليمها وبين الخطط الإسرائيلية لغزو لبنان، ومما يؤكد أن البنتاجون الأمريكي كان يعلم قبل ثلاثة أشـهر من بدء الحرب عن قيام إسرائيل بتخزين الأسلحة بشكل مكثف وبذلك فإن قيام البنتاجون بالاستمرار بإرسال الأسلحة الأمريكية، خاصة خلال الحرب، يعني أن هناك تعاونـاً مكثفـاً بـين البنتـاجون الأمريكي وأعمال إسرائيل العسكرية.(3)

وأما تحركات القطع البحرية العسكرية الأمريكية فتشير بوضوح إلى علم أمريكـا بنوايـا إسرائيل بالقيام بحرب واسعة ضد لبنان، فلقد تحركت القطع البحرية الأمريكية في البحر المتوسـط قبل بدء الحرب بعشرة أيام على الأقل، ومن ذلك تحرك حاملة الطائرات النووية **(Uss Ranger)** التي غادرت قاعدتها في سانداياجو، كاليفورنيا، إلى المحيط الهندي ووصلته بتاريخ 1 يونيو/حزيران 1982م لتحل مكان حاملة الطائرات (Uss Kennedy) التي تحركت عبر قناة الـسويس وأخـذت موقعها قرب الساحل اللبناني، وقامت هذه الحاملة بتغطية إسرائيل بـأجهزة الـرادار والطـائرات المقاتلة، وبذلك أمنت الجبهة الغربية لإسرائيل ضد أي هجوم مفاجئ من البحر أو الجو.(4)

---

(1) حاتم الحسيني : مرجع سابق، ص 46.

(2) شيلا ريان : الهجوم الإسرائيلي على لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية،ع 44-45، 1982م.

(3) حاتم الحسيني، مرجع سابق، ص 46-47.

(4) Sheila Ryan: "Israel's invasion of Lebanon: Background to the crisis", Journal of Palestine Studies, No. 44-45, Summer/Fall 1982, P. 37.

كما أن حاملة الطائرات الأمريكيـــة (Uss Eisenhower) ترافقهـــا البـــوارج الأمريكيـــة غادرت موقعها في نابولي بإيطاليا، يوم 1 يونيو/حزيران 1982م، واتخذت موقعاً جديـــداً مقابـــل البوارج السوفيتية قرب جزيرة كريت وفي نفس الوقت، تم تجميع معدات الإنزال البحري وقـــوات المارينز الأمريكية في ميناء رواتا بأسبانيا استعداد للإبحار إلى لبنان. وذكرت مصادر البنتاجون أن قوات المارينز الأمريكية غادرت ميناء رواتا بتاريخ 6 يونيـــو/حزيـــران 1982م، أي يـــوم بـــدء الاجتياح الإسرائيلي للبنان. وذكر الكولونيل روبرت جونستون، مسئول الفرقة 32 مـــن المـــارينز، التي نزلت في بيروت أن قواته قامت بالتدريب على هذه العملية العسكرية لمدة شهرين أو ثلاثـــة.. كما أشارت تقارير البحرية الأمريكية أن حاملة طائرات الهليـــوكبتر الأمريكيـــة ((Uss Guam) غادرت قاعدتها في مدينة نورفوك، فرجينيا، بتاريخ 24 مايو/أيار 1982م، ووصلت إلى قاعـــدة رواتا بأسبانيا بتاريخ 3 يونيو/حزيران 1982م، أي يوم محاولة اغتيال سفير إسرائيل بلنـــدن[1]. هذه المعلومات تشير إلى أن القوة العسكرية البحرية والجوية الأمريكية الهائلـــة التـــي غطـــت شواطئ لبنان طوال فترة الحرب قد تجمعت وتحركت نحو مواقعها قبل بدء الحرب.

وبذلك كان البنتاجون الأمريكي يعرف موعد بدء الحرب وقام بالتحرك العسكري اللازم لدعم الهجوم الإسرائيلي والتنسيق معه طول فترة الحرب. ويعتبر المراقبون أن خطـــاب وزيـــر الخارجية هيغ بتاريخ 1982/5/26م قد أشار بوضوح إلى ضرورة قيام عملية واسعة في لبنان. وقال هيغ في خطابه : "لقد حان الوقت للقيام بعمل منسق لدعم استقلال لبنـــان ضـــمن حـــدوده الدولية ودعم حكومة مركزية قوية تستطيع إقامة مجتمع حر مفتوح، ديمقراطي".[2]

الدور الأمريكي العسكري بعد الحرب :

المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل :

لقد استمر تدفق الأسلحة والمساعدات العسكرية الأمريكية على إسرائيل بعد الحرب، ففـــي خلال الفترة الباقية من عام 1982م بعد انتهاء الحرب تسلمت إسرائيل 13 طـــائرة إف–A 16 و8 طائرات إف–B 16، 4 طائرات استطلاع، طائرتي صهريج، طائرتين مـــروحيتين مـــن طـــراز إس.65، 10 طائرات مروحية من طراز هيوز. كما وقعت إسرائيل في السنة ذاتها صفقة شراء 75 طائرة إف–16 قيمتها 2.5 مليار دولار، ووقعت صفقة أخرى لـــشراء 20 طـــائرة إف–15، 200 صاروخ هوك محسن، 125 دبابة إم–60، 800 ناقلـــــة جنـــود مدرعـــــة م 1130، صـــواريخ لانس وتاو، دراغون، 4 زوارق ساغر، 3 زوارق ريشف، فرقاطتين من طراز Aliya، أمـــا فـــي

---

(1) حاتم الحسيني، مرجع سابق، ص47.

(2) Sheila Ryian, Op. cit, P. 36.

عام 1983م فقد تسلمت إسرائيل 36 طائرة مروحية من طراز بيل 212 وطائرة استطلاع من طراز 4E4E ووقعت اتفاقية لشراء 11 طائرة إف-15 و72 طائرة إف-16، و200 صاروخ هوك محسن و200 صاروخ سايد وندر جو-جو، وعدد من مدافع هاودزر.(1)

تشجيع الصناعات العسكرية الإسرائيلية :

قامت الولايات المتحدة بتشجيع الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وكانت تهدف من وراء ذلك إخفاء مساعداتها العسكرية لإسرائيل، ودعمها عسكرياً واقتصادياً، إذ أن حوالي 70 شركة أمريكية لها فروع في الصناعات العسكرية الإسرائيلية، كما أن رؤوس الأموال والأبحاث تقدمها الولايات المتحدة، وكثيراً ما تتعهد الولايات المتحدة بشراء فائض الإنتاج، كما أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية تساهم في إيجاد عمل لقسم كبير جداً من الأيدي العاملة في إسرائيل، وهذا بدوره تدعيم قوي وفعال للبنية الاقتصادية الإسرائيلية ومساهمة كبرى في حل مشكلة العمال والحد من البطالة. كما أن تشجيع الصناعات العسكرية الأمريكية تحول إسرائيل إلى مزود رئيسي للأنظمة الديكتاتورية والفاشية، بالأسلحة نيابة عن الولايات المتحدة، وهذا أيضاً يساعد إسرائيل على أداء دور تخريبي داخل بلدان العالم الثالث.(2)

وفي نهاية عام 1982م تم التوقيع على عدة صفقات مهمة منها، صفقة لتصدير الملابس الواقية من الرصاص التي يتم تصنيعها في إسرائيل وصادق الجيش الأمريكي على صفقة مقدارها 39 مليون دولار لإنتاج معدات لاسلكية للدبابات والآليات من صنع شركة (تاديران) في إسرائيل. ووعدت الولايات المتحدة إسرائيل أنها ستشجع دولاً أفريقية لشراء معدات عسكرية إسرائيلية الصنع بأموال المساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة.(3)

ومن جهة أخرى طالبت إسرائيل بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة يحق لإسرائيل بموجبها إنتاج وبيع قطع غيار لطائرات إف-16 وتصديرها إلى الولايات المتحدة بمعدل 200 مليون دولار سنوياً. ومن جهة أخرى بفعل المساعدة الأمريكية العسكرية استطاعت إسرائيل إنتاج بعض الأسلحة مثل زوارق الدورية الخفيفة والدبابة (ميركفا) التي خاضت أولى تجاربها القتالية أثناء الاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية في يونيو/حزيران 1982م، أما في مجال الصناعات الجوية الإسرائيلية وبالإضافة إلى تصنيع بعض قطع الغيار لطائرات الفانتوم أنجزت الصناعات الجوية الإسرائيلية صناعة طائرة (الكافير) وتجري الدراسات بعدها لإنتاج "لافي". ومن الجدير بالذكر أن طائرة الكافير

---

(1) الأرض، عدد 8، 1984/1/7م، ص 17.

(2) المرجع السابق، ص 17.

(3) الأرض، عدد 8، 1984/1/7م، ص 18.

وهي عبارة عن نفس طائرة الميراج الفرنسية بتصميم هيكلها وجناحيها وذيلها، وقد استخدم لها في البداية محرك فرنسي من طراز آتار 9 س، وبعد حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م استبدل المحرك الفرنسي بمحرك أمريكي من طراز جي 79 الموجود في طائرة الفانتوم إف4 E؛ أما طائرة لافي التي يراد لها أن تشكل العمود الفقري لسلاح الجو الإسرائيلي في التسعينات فهي طائرة أمريكية كاملة تحمل اسماً عبرياً، فمحرك الطائرة هو من طراز 404من إنتاج شركة جنرال ديناميكس الأمريكية، أما الرادار فهو من نوع ألفا بعيد المدى الذي يكشف بمدى 5360، والطائرة ستزود بصواريخ سايد ويندر، تقدم الولايات المتحدة بالإضافة إلى محرك الطائرة، مجموعات الذيل والجناحين وقد ذكرت الصحف الإسرائيلية الصادرة بتاريخ 1983/9/27م أن وزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر وافق على إعطاء التراخيص التي تتعلق بمجموعة الذيل والأجنحة لطائرة لافي.[1]

وستنتج المجموعات الإلكترونية في هذه الطائرة الشركة الإسرائيلية اسماً والأمريكية فعلاً المعروفة باسم "البيت" والتي تتبع شركة كونترول الأمريكية للصناعات الالكترونية، وستقوم شركة (بريت أندويتني) بتدريب الأخصائيين والفنيين الإسرائيليين في مصانع الطائرات في بلدة بيت شيمش الإسرائيلية، وأخيراً فقد تعهدت الولايات المتحدة بتقديم كل المساعدات المطلوبة في المجالات المالية والعلمية والصناعية والتصميم لتسهيل إنتاج الطائرة، هذا وتعترف المصادر الإسرائيلية أن الهدف الأساسي من وراء هذا المشروع، مشروع طائرة لافي هو تشغيل 20 ألف عامل معظمهم من المهنيين مما سيؤدي إلى جذب الطاقة البشرية العاملة والعلماء اليهود إلى إسرائيل، وستستخدم هذه الطائرة في تسليح الدول الديكتاتورية والفاشية الموالية للولايات المتحدة.[2]

التعاون في المجال النووي :

كان ولازال التعاون وثيق وسري جداً بين إسرائيل والولايات المتحدة في المجال النووي، ورغم السرية التي تحاط بها مثل هذه العلاقات فقد تسربت أنباء كثيرة عن هذا التعاون، فقد زار إسرائيل مخترع القنبلة الهيدروجينية إدوار دانيلر بتاريخ 1984/12/4م وحل ضيفاً على الحكومة الإسرائيلية وأجرى محادثات مع وزير العلوم الإسرائيلي.[3]

وفي 1982/12/19م قام وفد يمثل كبريات الشركات الاقتصادية والبنوك في إسرائيل بزيارة إلى مختبرات التطوير النووي جنوب كاليفورنيا لدراسة إمكانية استثمار فرن صهر تجريبي في إسرائيل لإنتاج الطاقة النووية من خلال الصهر، وسيقام المشروع في مجمع مفاعل (ناحل

---

(1) الأرض، مرجع سابق، ص 18.

(2) Sheila Ryian, Op. cit, P. 36.

(3) إسرائيليات، التحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا، شؤون فلسطينية، عدد 132-133، نوفمبر/تشرين ثانٍ-ديسمبر/كانون الأول، 1982م، ص 149-150.

سوريك) الذري وتقدر تكاليفه بـــ 200 مليون دولار، وفي 1983/9/21م قدم إلى إسرائيل جـــورج كيورودن مستشار الرئيس الأمريكي لشئون العلوم وتباحث مع قادة إسرائيل العسكريين والمـــدنيين في مجالات التنسيق في مواضيع نووية وفضائية ومسائل تتعلق بالطاقة بـــين الولايـــات المتحـــدة وإسرائيل.[1]

الاتفاقية الأمريكية الإسرائيلية الثانية في 1983/11/30م (التعاون الاستراتيجي) :

لقد أعطت إدارة ريغان الأولوية في استراتيجيتها المناهضة للسوفيت لتحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل. وأكد ريغان مرة تلو الأخرى أن إسرائيل تلعب دوراً رئيسياً في احتواء الشيوعية، بل إنه سمى سوريا، في خطاب ألقاه في 27 أكتوبر/تـــشرين الأول 1983م، بأنهـــا وكيلـــة للاتحـــاد السوفيتي، وأنحى فيه باللائمة على موسكو لتشجيعها العنف في لبنان[2]. وهكذا يكرر الرئيس ريغان موقفه باستمرار، والذي يعتقد بأن المشاكل كلها وفي كل مكان يسببها الاتحاد السوفيتي.

في خضم هذه الظروف جاءت زيارة يتسحاق شامير وموشيه آرنس إلى الولايات المتحدة. وتقول المصادر الإسرائيلية "إن شامير وآرنس يريدان أن يسمعا من ريغـــان وشـــولتز وأصـــحاب القرار في واشنطن ماذا سيجري فيما لو حدثت جولة أخرى من أعمال العنف.. فإسرائيل تملك القوة العسكرية الكافية للعمل ضد الوجود السوري في لبنـــان.. وهـــذا أمـــر يوافـــق عليـــه الخبـــراء الإستراتيجيون في الولايات المتحدة.. لكن المشكلة الكبيرة هي كيف سيكون رد موســـكو؟.. تريـــد إسرائيل أن تسمع تصريحاً متشدداً يقول بأن أمريكا على استعداد لكبح كل تصعيد ســـوفيتي ضـــد إسرائيل في حال حدوث جولة من الأعمال العدوانية ضد سوريا..".[3]

وقد كشف النقاب عن إستراتيجية أمريكية إسرائيلية تمت بلورتها أثناء زيارة شامير لواشنطن إزاء الأوضاع في لبنان وتنص هذه الإستراتيجية الإسرائيلية الأمريكية على تحقيق عدة أمور منها :

- التمسك بالأهداف الموسعة للاجتياح الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وهي فرض نظام جديد فـــي لبنان وتحويله إلى محمية أمريكية إسرائيلية.
- تشجيع الحكومة اللبنانية على تمثيل مختلف الطوائف في لبنان خاصة الدروز والشيعة وتشجيع النزعة الطائفية.
- دعم ما يسمى الحوار العسكري اللبناني الإسرائيلي.[4]

---

(1) مجلة الأرض، العدد 8 تاريخ 1984/1/7م، ص20.

(2) آن ولش : إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين، مرجع سابق، ص251-252.

(3) الأرض، عدد 17، 1984/5/21م، ص 21.

(4) الأرض، المرجع السابق، ص 21.

دلالات التعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي وآفاقه :

أظهرت الولايات المتحدة أنها تقف بشكل سافر ومفضوح ودون مواربة في مواجهة البلاد العربية وحركاتها الوطنية التحررية، لقد قال يتسحاق شامير تعقيباً على توقيع الاتفاق : "وقعت إسرائيل مع الولايات المتحدة اتفاقية سيتم رفدها باتفاقيات أخرى على ضوء استشارات اللجنة السياسية–العسكرية المشتركة.. إن مساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل سوف تتخطى كل التوقعات الأولية للقيادة الإسرائيلية.. لقد تحولت إسرائيل إلى أحد أعضاء حلف الأطلسي، يحظى بامتيازات خاصة من البنتاجون".(1)

وتنفيذاً للاتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، ورفع هذا التعاون بشكل كبير إلى أعلى المستويات، شهدت الفترة التي تلت توقيع الاتفاقية تكثيفاً للاتصالات والمشاورات واجتماعات اللجان المشتركة التي أنيطت بها مهمة تنفيذ الاتفاقية.(2)

ففي 1983/12/9م زار القطاع الشرقي في البقاع اللبناني ثلاثة عشر جنرالاً أمريكياً متقاعداً وتقابلوا هناك مع الضباط الإسرائيليين وتدارسوا الموقف التكتيكي العام والخاص. وقد قال أحد هؤلاء الضباط : إن للقطاع الشرقي للبقاع أهمية استراتيجية وتكتيكية، وأن من يسيطر على هذا القطاع يستطيع السيطرة على مجريات الأمور في منطقة بيروت وجبال الشوف، وطريق دمشق–بيروت.(3)

وفي 1984/1/20م سافر الوفد الإسرائيلي في اللجنة العسكرية الأمريكية–الإسرائيلية المشتركة برئاسة اللواء الاحتياطي مناحيم ميرون وضم اللواء مناحيم عنان، رئيس فرع التخطيط في الأركان العامة، ويرأس الوفد الأمريكي الأدميرال هاو من الأسطول الأمريكي. وقد بدأت الاجتماعات في 1984/1/23م وتم خلال الاجتماع دراسة إمكانية القيام بمناورات مشتركة والسماح للولايات المتحدة باستخدام ميناء حيفا من قبل الأسطول السادس وتخزين المواد العسكرية الأمريكية في إسرائيل.(4)

---

(1) آن ولش : مرجع سابق، ص 253–254. انظر أيضاً : كميل منصور، مرجع سابق، ص 215–216.

(2) مجلة الأرض، 1984/5/21م، ص23.

(3) كميل منصور، مرجع سابق، ص 211–212.

(4) الأرض، 1984/5/21م، ص 24.

الخاتمة

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً خطيراً ومهمــاً، لــصالح الحركــة الــصهيونية وإسرائيل، وقد أضر هذا الدور بالقضية الفلسطينية، خاصة منذ قرار التقسيم، وموقفها المنحــاز لليهود، وبعد ذلك تبنت ما عرف باسم دولة إسرائيل ودافعت عنها، ووقفــت إلــى جانبهــا فــي الحروب التي خاضتها ضد العرب.

أولاً : النتائج :

1- عملت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وبعد انتهاء الحــرب العالميــة الثانيــة (1939-1945م)، على وراثة نظام الشرق الأوسط الذي أقامته بريطانيا وفرنسا لتحــل محلهمــا، والعمل على استغلال وجودها في هذه المنطقة لمواجهة الاتحاد السوفيتي، فــي الــصراع الذي بدأ بينهما على مستوى العالم.

2- كان هدف الولايات المتحدة من دخول منطقة الشرق الأوسط وإبعــاد الاتحــاد الــسوفيتي عنها، السيطرة على المنطقة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية، ونهب ثــروات المنطقة، خاصة البترول.

3- بدأ الصهاينة يركزون جهودهم على الولايات المتحدة منذ مؤتمر بلتيمور 1942م، وذلــك لمعرفتهم أن دور بريطانيا وفرنسا سوف يضعف بعد الحرب العالمية الثانية.

4- لعبت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترومان (ديمقراطي) (1945-1952م) دوراً خطيراً لصالح الحركة الصهيونية، فقد مورست ضغوط أمريكية على بريطانيا لكي تــسمح بــدخول مائة ألف يهودي من أوروبا دفعة واحدة إلى فلسطين، الأمر الذي ترتب عليه عملياً، تغييــر ديمغرافي أضر بأهالي فلسطين، ولعب ترومان دوراً أساسياً فــي تــشكيل لجنــة التحقيــق الأنجلوأمريكية عام 1945م والتي بدأت عملها في عام 1946م، والتي أقرت وأيــدت حــق المهاجرين اليهود في الاستيطان في فلسطين، بدلاً من التوجه إلى القارة الأمريكية.

5- قامت الولايات المتحدة بدور رئيس في إقرار مشروع تقسيم فلسطين سنة 1947م، وبأمر من ترومان استعملت وزارة الخارجية الأمريكية كل أنواع الضغط والإغراء من أجــل أن تجعل الدول المعارضة للتقسيم تؤيده.

6- سخرت الحكومة الأمريكية جميع إمكاناتها لتأييد إنــشاء الدولــة اليهوديــة فــي فلــسطين، والاعتراف بإسرائيل عند قيامها في 1948/5/14م، ودعم قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة في 1948/12/17م، ثم ضمان أمن وبقاء إسرائيل، وحدودها الإقليمية من خلال إعلان البيان الثلاثي في 1950/5/25م، الذي وقعته الولايات المتحدة مع كل من بريطانيا وفرنسا.

7- لعبت الولايات المتحدة دوراً كبيراً في حرب 1948م لصالح إسرائيل رغم ادعائها الحياد في الحرب، من خلال الأموال التي كان يجبيها اليهود من أمريكا بمعرفة وموافقة الحكومة الأمريكية، وهي الأموال التي ساهمت في تمويل العصابات الصهيونية وتسليحها، كما تساهلت مع الجنود والضباط والطيارين الأمريكيين الذين عملوا في فلسطين مع الصهاينة في الحرب، والتي أدت إلى إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين.

8- في عهد الرئيس داويت أيزنهاور (جمهوري) (1952-1960م)، استبعدت الولايات المتحدة خيار الدولة الفلسطينية، طبقاً لقرار الأمم المتحدة 181 لسنة 1947م، وروجت لفكرة الخيار الأردني، وقدمت عدة مشاريع للتسوية، فأسست على حل مشكلة اللاجئين من خلال عملية توطين واسعة في نطاق برنامج عام لتطوير منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً، ومنها مشروع "جونستون" 1953م، لحل مشكلة اللاجئين بأسلوب اقتصادي يتجنب عقبات حل سياسي، باستغلال مياه نهر الأردن في مشاريع الري وتوليد الكهرباء، لتوفير فرص عمل للاجئين الفلسطينيين الذين سيميلون كما تصور أيزنهاور نحو إعادة توطينهم، ومشروع جاما لعام 1955م.

9- قامت الولايات المتحدة بدور حاسم في إجبار بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، على سحب القوات البريطانية والفرنسية من بور سعيد في 1956/12/23م، وسحب القوات الإسرائيلية من العريش في 1957/1/15م، ومن قطاع غزة في 1957/3/7م، بعد العدوان الثلاثي الذي بدأ في 1956/10/29م، وذلك تطبيقاً لمشروع أيزنهاور الداعي إلى ملء الفراغ في الشرق الأوسط، وعليه فقط كان بإمكان الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها في إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، لكن إدارة أيزنهاور سارت على السياسة الأمريكية الثابتة، والتي ترفض الحقوق الوطنية الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

10- شهدت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية في عهد الرئيس ليندون جونسون (ديمقراطي) (1963-1969م) تحالفاً سياسياً وعسكرياً، وشاركت الولايات المتحدة، مشاركة عملية في حرب 1967م، في التخطيط والتنفيذ في هذه الحرب العدوانية، التي اعتبرت كارثة على العرب والقضية الفلسطينية.

11- لعبت الولايات المتحدة دوراً رئيسياً في إصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 لعام 1967م، والذي تضمن مبادئ جونسون التي أعلنها في 1967/6/19م، فنص على توطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي لجؤوا إليها، والانسحاب من أراضٍ محتلة وليس كل الأراضي المحتلة، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود ثابتة، أمنة ومعترف بها، وتنكر لحق الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير.

12- قامت الولايات المتحدة بدور كبير في حرب أكتوبر/تشرين أول 1973م، فقد هبت لنجدة إسرائيل ودعمها، بإقامة جسر جوي لنقل السلاح مباشرة من أمريكا وأوروبا لساحات القتال،

وبالتالي أنقذت إسرائيل من هزيمة محققة، وأضاعت على العرب انتصاراً عظيماً، كان سيغير من توازن القوى، ويجبر إسرائيل على الخضوع للإرادة الدولية، كما زادت الإدارة الأمريكية في عهد نيكسون (جمهوري) (1969–1974م) من دعمها المالي والعسكري لإسرائيل.

13- واصل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر (ديمقراطي) (1976–1980م) السياسة الأمريكية في دعم إسرائيل والتحالف معها، كما ساهم بشكل كبير في توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979م، بين مصر وإسرائيل، وبذلك خرجت مصر من معادلة الحرب ضد إسرائيل، مما أدى بعد ذلك لانفراد إسرائيل بلبنان.

14- قامت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (جمهوري) (1981–1988م) بدور كبير في حرب إسرائيل ضد منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الوطنية والإسلامية والقوات السورية في لبنان سنة 1982م، وهي الحرب التي عرفت باسم غزو لبنان، وقد كان لوزير الخارجية الأمريكي الإكسندر هيج، دور حاسم في دعم إسرائيل وتأييدها في هذه الحرب، وذلك لأن إدارة الرئيس ريغان رأت أنه لابد من القضاء على المقاومة الفلسطينية والعربية في لبنان لتحقيق الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد والمتعلق بالجانب الفلسطيني، وتحقيق الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً : التوصيات :

1- أن تهتم مراكز الأبحاث الفلسطينية والعربية بالعلاقات الأمريكية–الإسرائيلية.

2- أن تقوم المؤسسات العلمية بترجمة المزيد من المذكرات الشخصية والمصادر، والمراجع الإنجليزية والعبرية، في مختلف النواحي المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

3- استخلاص العبر من التحالف الأمريكي–الإسرائيلي، وكيفية استفادة اليهود من دعم الولايات المتحدة في ترسيخ كيانهم الصهيوني.

4- أن تقوم الدول العربية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان، ودول العالم الإسلامي، ودول العالم الثالث، لخدمة القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

5- بناء القوة العربية الذاتية، وتحقيق التضامن العربي، وترجمته إلى سياسات فاعلة.

6- لتحقيق الأهداف العربية؛ لابد من استخدام القوة الاقتصادية العربية، وبخاصة سلاح النفط كأداة ضغط سياسي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية، تستغل النفط العربي لتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، وستستمر في اعتمادها عليه؛ بسبب أهمية الاحتياط النفطي العربي.

7- حيث إن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط هي المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية، فلا بد من الدخول إلى السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، والاهتمام بالإعلام العربي للدفاع عن القضايا العربية داخل المجتمع الأمريكي، وممارسة ضغط لوبي عربي أمريكي، يمكن العرب من التأثير في توجيه السياسة الأمريكية؛ على طريق تغيير سياسة أذمريكا إلى الأفضل.

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

مشروع أمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة قدمه مندوبها (مستر وارين أوستن) إلى الأمم المتحدة (مقتطفات)

1948/4/20م(*)

1- وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

2- تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

3- يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

4- تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية.

5- تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

6- وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان :

الأول : السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.

الثاني : السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

7- أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

8- يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

9- أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان :

الأول : يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينقل إلى الجمعية العمومية فتنتهي الوصاية.

الثاني : يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة، كما يقترح انتخاب مجلسين : أحدهما من 30 عضواً منهم 15 عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حساب نسبة السكان.

(*) وثائق وملفات القضية الفلسطينية، المركز القومي للدراسات، غزة، 2005، ص 601.

ملحق رقم (2)

مذكرة من الرئيس الأمريكي هاري ترومان إلى وزير الخارجية مارشال حول الاعتراف بدولة إسرائيل

1948/9/11(*)

من الرئيس :

1- كما تعلم فإنني منذ أصبحت رئيساً أعطيت تأييدي باستمرار لإنشاء دولة مستقلة لليهود في الشرق الأوسط، إن الولايات المتحدة أخذت مركز القيادة في إنشاء هذه الدولة المستقلة، وأنا أعتقد أن ذلك لا بد أن يستمر.

2- إنني أعتقد أن تأييداً أمريكياً قوياً للدولة الجديدة في فلسطين سوف يؤدي إلى تثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط، وسوف يساهم في تدعيم السلام العالمي.

3- إننا الآن مهتمون بتقديم معوناتنا الاقتصادية والمعنوية إلى أمم أوروبا الغربية لكي نستطيع أن نمنع انتشار الشيوعية. وأنا أعتبر أنه من الضروري في نفس الوقت أن نقدم نفس المساعدات الاقتصادية لإسرائيل ولنفس الأسباب.

4- إنني ألاحظ أن 14 دولة قد حذت حذونا في تقديم اعترافها العملي بإسرائيل. وكان ذلك تحت تأثير الولايات المتحدة، وكان له بالتأكيد أثره في المساعدة على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

5- وبالنظر إلى ما سبق فإنني أرغب في متابعة ذلك بالإجراءات التالية :

أ- جهز وأعلن اعترافنا القانوني بإسرائيل على الفور.

ب- رتب لتقديم قرض لإسرائيل فور إتمام الاتفاق على تفاصيله.

ت- اتخذ الإجراءات العملية لمساعدة إسرائيل في الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

إنني عاكف على صياغة إعلان من جانبنا يعترف بإسرائيل قانونياً، وسوف أبعث به إليك إذا كان لديك مقترحات. وعليك أن تبلغني بالخطوات العملية التي ستتخذها بالنسبة لمسألة القرض، وبالنسبة لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

هاري ترومان

(*) وثائق فلسطينية (1839-1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

ملحق رقم (3)

تقرير "سري" صادر عن الملحق العسكري، رقم أ-ر-66-48، من الملحق الجوي الأمريكي في براغ إلى مديرية الاستخبارات في سلاح الجو، بتاريخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م. وهناك نسخة عنه في ملف "أ.د."، في مكتب نائب رئيس الأركان، ج-2، مجموعة السجلات 319ن المحفوظات القومية.(*)

إن المعلومات الإضافية التي أدلى بها طالب طيار في سلاح الجو الإسرائيلي يتدرب في تشيكوسلوفاكيا، إلى وزارة الخارجية، تؤكد التقارير السابقة المكتوبة عن الموضوع ذاته. وهذا التقرير يشتمل على ما يلي :

1- لائحة مصححة لأسماء الطلاب.

2- الموعد المحتمل لانتهاء التدريب اليهودي في تشيكوسلوفاكيا.

3- اسم ضابط التجنيد في براغ وعنوانه.

كان مصدر المعلومات (وهو مسيحي) يحاول إيجاد سبيل لمغادرة تشيكوسلوفاكيا، لكن من دون المرور بالقطاع الأمريكي في ألمانيا، فأعلمه صديق يهودي -وهو طالب طيار- بإمكان الالتحاق بسلاح الجو التابع للهاغاناة، وقد أشير عليه بأن يتقدم إلى مكتب هـ.آي.أ.س. في 7 شارع جوزف أوفسكا (والبناية ذاته تضم مكاتب لجنة التوزيع المشترك الأمريكية)، وهناك استجوبه شخص يدعى غاري فريد، وهو يهودي أمريكي يتكلم التشيكية بطلاقة، ويعتقد أن هذه المنظمة هي منظمة يهودية للإنعاش (هـ.آي.أ.س.) مرتبطة، في رأي المصدر، بلجنة التوزيع المشترك، أما فريد فهو شخص مدني مسسؤول عن التجنيد، ويقال أنه يتنقل مرة كل أسبوعين بين براغ وإسرائيل.

وبعد قبوله كطالب طيار، تلقى المصدر أوامر بالالتحاق بالجنرال أنكلسن، وهو الضابط الإسرائيلي المسؤول عن التدريب في أولوموش. وهناك التحق بمجموعة من 56 طالباً طياراً (قتل أدهم لاحقاً خلال التدريب)، وقد جنّد 20 منهم، بمن فيهم المصدر نفسه، في تشيكوسلوفاكيا (ويضم الملحق لائحة بأسماء هؤلاء الطلاب).

ويزعم المصدر أن ما بين 4000 و5000 طالب يشتركون في برنامج التدريب على الأرض التشيكية، ومن هؤلاء، هناك 1500 من المشاة، و500 امرأة يتدربن كممرضات ومساعدات في فيلكا ستربنا (بالقرب من هرانيشه)، أما باقي القوات فموزع على النحو التالي :

طلاب راديو وتلغراف – ليبريتش

عمال كهرباء ميكانيكية وراديو – باردوبيشته

(*) ستيفن جرين : الانحياز، ص 278-279.

أطقم دبابات ومظليون – تشسكه بوديفيتشه

وقبل أيام قليلة، قبل ابتداء أحد التدريبات على الطيران، قيل للمصدر أن ينضم فوراً إلى اجتماع عام للطلاب الطيارين كافة. وفي هذا الاجتماع قال القائد أن الحكومة التشيكية قد أمرت المنظمة اليهودية بإنهاء أعمال التدريب كافة على الأرض التشيكية. من هنا فقد منح ما يقارب من 4000 إلى 5000 طالب إجازة، وصدرت الأوامر إليهم بالذهاب إلى نقطة التجمع في كارلو فيفاري، ليتم نقلهم جواً وبراً إلى إسرائيل. وأضاف القائد أنه يعتقد أن الحكومة التشيكية أصبحت تخشى استمرار هذا التدريب "بسبب وجود جواسيس ومخبرين في صفوفهم"، أبلغوا الدول الغربية بهذه النشاطات، وقال القائد أيضاً أنه يأمل بأن يحصل على إذن لمتابعة هذا البرنامج لاحقاً في بلد آخر، كبولندا أو روسيا.

ويزعم المصدر أنه كان من المفترض أن تتم المرحلة الأخيرة من التدريب على طائرات من طراز سبتفاير في مطار تشسكه بوديفيتشه، لكن هذه المرحلة قد استغني عنها بسبب التبدل الأخير في الأوامر.

ملاحظات : قام أحد موظفي هذا المكتب برحلة إلى المنطقة، فلم يجد أي دليل على أي نشاط في تشسكه بوديفيتشه. لكن سيجري المزيد من التحقيق بين 13 و17 تشرين الثاني/نوفمبر 1948م، لم تبق أية طائرات من طراز سبتفاير في تشيكوسلوفاكيا. (انظر التقريرين آي.ر. 62-48، آي.ر. 65-48).

ملحق

لائحة بأسماء الطلبة

بيتر مونك (الولايات المتحدة الأمريكية – أوهايو)

ستيبان بولاك (سيدني – أستراليا)

جوراج موسكوفيتش (روسي)

نيبور ساجو (تشيكي)

لاديسلاف ساجوفيتش (تشيكي)

لاديسلاف بيرغمان (تشيكي)

إيروين فيدر (تشيكي – ملاح سابق في سلاح الجو الملكي البريطاني)

هربرت كاتر (الولايات المتحدة الأمريكية)

ميروسلاف فيشر (نائب كابتن – أوكرانيا)

هيوغو ماجسل (إنكليزي – سلاح الجو الملكي البريطاني)

لاري لاوفر (تشيكي)

ميلان فينغ (تشيكي)

ملحق رقم (4)

مذكرة "سرية" من والت روستو إلى الرئيس، بتاريخ 6 حزيران/يونيو 1967م، ملف الأمن القومي، مجلس الأمن القومي، تاريخ أزمة الشرق الأوسط، 12 أيار/مايو–19 حزيران/يونيو 1967م، المجلد 4، الأرقام 111–127، مكتبة ليندون باينس جونسون(*)

البيت الأبيض

واشنطن

الاثنين، 5 حزيران/يونيو 1967م

الساعة 9.05 بعد الظهر

سيدي الرئيس،

تجد طيه وصفاً، مع خريطة، لحفلة صيد الديك الرومي في يومها الأول.

التوقيع : و. و. روستو

(*) ستيفن جرين : الانحياز، ص 233.

ملحق رقم (5)

برقية "سرية" إلى وزارة الخارجية رقم 20317، من السفارة الأمريكية في باريس إلى وزير الخارجية، بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1967م، ملف الأمن القومي، أزمة الشرق الأوسط، "ملف سفينة ليبرتي"، مكتبة ليندون باينس جونسون، تم نزع صفة السرية عنها في 14 شباط/فبراير 1983م(*)

إلى نائب وزير الخارجية روستو من كليفلاند

الموضوع : الهجوم الإسرائيلي على "ليبرتي"

المرجع : وزارة الخارجية 211672، وخصوصاً الفقرة 5 من وزارة الخارجية 212139.

1- يصرف النظر عن الخبر الصادر في باب "بيريسكوب" في مجلة Newsweek، فالملاحظات التي أدلى بها الوزير إلى بروزيو وعدد من وزراء الخارجية في لوكسمبورغ عن معرفة إسرائيل المسبقة بأن "ليبرتي" سفينة أمريكية، قد أثارت فضولاً كبيراً في أوساط الوفود إلى الحلف. أكون شاكراً لو أشرتم عليّ بالحد الذي يمكنني الوصول إليه في إشباع هذا الفضول والزمن الملائم لذلك.

2- وعلى وجه الخصوص، لربما يجب أن أبلغ مجلس حلف ناتوا بالنتائج التي توصلت إليها محكمة التحقيق الأمريكية، إذا سمح الوقت بذلك قبل نشره في الصحف.

ج ب – 3، كليفلاند

(*) ستيفن جرين : الانحياز، ص 341.

ملحق رقم (6)

إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (القرار 242)(*)

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط.

وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن.

وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق.

1- يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ (الأراضي التي) احتلتها في النزاع.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

2- يؤكد أيضاً الحاجة إلى :

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

3- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً لنصوص ولمبادئ هذا القرار.

4- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم 1382، بإجماع الأصوات.

(*) وثائق فلسطينية (1839–1987)، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987م.

ملحق رقم (7)
نص سمي
وثيقة رسمية لوزارة الخارجية
خطة إخلاء منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان(*)

واشنطن :

فيما يلي نص وثيقة وزارة الخارجية الرسمية بتاريخ 1982/8/20م، حول خطة إخلاء منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) قيادة ومكاتباً ومقاتلين في بيروت.

النص الرسمي :

(1) المنطلق الأساسي :

يغادر لبنان بسلام جميع قادة م.ت.ف ومكاتبها ومقاتليها في بيروت إلى جهات متفق عليها مسبقاً في دول أخرى، وذلك بالتطبيق لبرامج الإخلاء وإجراءاتها الواضحة في هذه الخطة، ويتطابق المنطلق الأساسي لهذه الخطة مع هدف الحكومة اللبنانية المنادي بانسحاب كافة القوى العسكرية الأجنبية من لبنان.

(2) وقف النار :

يتمسك الجميع في لبنان بوقف شامل لإطلاق النار.

(3) مراقبوا الأمم المتحدة :

تستمر مجموعة مراقبي الأمم المتحدة المتواجدة حالياً في منطقة بيروت القيام بمهامها في هذه المنطقة.

(4) الضمانات :

يحظر على جميع القوات العسكرية الموجودة في لبنان، سواء كانت لبنانية أو إسرائيلية أو سورية أو فلسطينية أو أية قوات أخرى، أن تتدخل بأية طريقة بعملية الإخلاء السليمة والآمنة والموقوتة لقيادات ومكاتب ومقاتلي م.ت.ف أما الفلسطينيون من غير المقاتلين الذين يتخلفون في بيروت، والمقيمين دائماً بموجب القانون، بما فيهم عائلات المغادرين، فإنهم سيخضعون للقوانين والأنظمة اللبنانية، تقوم حكومتا لبنان والولايات المتحدة بتقديم ضمانات السلامة على الشكل التالي :

(*) وثائق منظمة التحرير الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني.

- تقدم الحكومة اللبنانية ضمانات على أساس تلقيها التزامات مضمونة من الجماعات المسلحة التي كانت على اتصال معها.
- تقدم حكومة الولايات المتحدة ضمانات على أساس تلقيها التزامات مضمونة من حكومة إسرائيل ومن قيادات جماعات لبنانية محددة والتي كانت على اتصال معها.

(5) يوم الإخلاء :

هو اليوم الذي تصل فيه طلائع القوة متعددة الجنسيات وتأخذ مواقعها في منطقة بيروت تطبيقاً للإجراءات المتفق عليها مسبقاً بين جميع المعنيين والذي يتم فيه أيضاً مباشرة خروج المجموعة أو المجموعات الأولى من أفراد م.ت.ف من بيروت تطبيقاً للمخطط المتفق عليه.

(6) القوة متعددة الجنسيات :

يتم بناءً على طلب الحكومة اللبنانية تشكيل قوة متعددة الجنسيات مكونة من وحدات فرنسية وإيطالية وأمريكية، ولمدة محدودة، وتقوم بمساعدة القوات المسلحة اللبنانية في تنفيذ مسؤولياتها المحددة في هذه العملية، تتحقق القوات المسلحة اللبنانية من إنجاز إخلاء قيادة ومكاتب ومقاتلي م.ت.ف ومن أي تنظيم يتبعون في بيروت بطريقة تؤمن :

أ- ضمان سلامة أفراد م.ت.ف المغادرين.

ب- ضمان سلامة الأشخاص الآخرين في منطقة بيروت.

ج- إعادة سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية في منطقة بيروت.

(7) برنامج الإخلاء والإجراءات الأخرى :

يخضع برنامج الإخلاء المرفق لإعادة النظر حينما تدعو الضرورة لأسباب تعبوية (لوجستية) وإذا تم تغيير يوم الإخلاء، ويتم إبلاغ تفصيلات البرنامج إلى قوات الدفاع الإسرائيلية عبر لجنة الاتصال والتنسيق ويتم تحديد مواقع التجمع للأفراد المغادرين باتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، كما تتصل منظمة التحرير الفلسطينية مع حكومات الدول التي تستقبل الأفراد لتنظيم عملية وصولهم وغيرها من الإجراءات، وفي حالة الحاجة إلى مساعدة ما، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تبلغ الحكومة اللبنانية بذلك.

(8) صلاحيات القوة المتعددة الجنسيات :

يلغى فوراً اختصاص القوة متعددة الجنسيات ويتم انسحاب أفرادها من لبنان إذا لم يتم تنفيذ مغادرة أفراد م.ت.ف المشار إليهم أعلاه حسب شروط البرنامج المسبق التنظيم والمتفق عليه.

(9) مدة عمل القوة متعددة الجنسيات :

من المتفق عليه بين الحكومة اللبنانية وحكومات الدول المساهمة في القوة متعددة الجنسيات أن هذه القوات تغادر لبنان في مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوماً منذ تاريخ وصولها إلى لبنان، أو قبل ذلك بناءً على طلب من الحكومة اللبنانية أو بقرار ×××××× من أية حكومة معينة أو تطبيقاً لإنهاء صلاحيات القوة المتعددة الجنسيات إذا حدث ما ذكر أعلاه.

(10) تتحمل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تنظيم وإدارة تجميع أفرادها ومغادرتهم النهائية منذ البدء حتى الانتهاء ويتحتم عندها على جميع القادة أن يغادروا لبنان ويتم تنسيق إجراءات الخروج بشكل يجعل الخروج من بيروت يتم بوتيرة مستقرة يوماً وراء الآخر.

(11) مشاركة القوات المسلحة اللبنانية :

بهذه العملية تتراح من 2500–3000 رجل، بالإضافة إلى قوات الأمن الداخلي اللبناني التي ستساهم بالرجال والمساعدات حينما يحتاج الأمر.

(12) الصليب الأحمر الدولي :

يفسح المجال أمام الصليب الأحمر الدولي لتقديم العون إلى الحكومة اللبنانية في مختلف المجالات بما في ذلك تنظيم وإدارة إجلاء الجرحى والمرضى من الأفراد الفلسطينيين والسوريين إلى جهات مناسبة والمساعدة أيضاً في شحن وتنقل السيارات التجارية المستخدمة في الإخلاء البحري إلى الدول الأخرى، وعلى لجنة الاتصال والتنسيق أن تتأكد من توفر تنسيق سليم مع أية نشاطات للصليب الأحمر في هذا المجال.

(13) الإخلاء جواً :

رغم انحصار تخطيط الإخلاء على البحر والبر، فإن الإخلاء الجوي غير محظور بشكل مسبق.

(14) الاتصال والتنسيق :

تعتبر القوات المسلحة اللبنانية الجهة الأساسية التي تتحمل مسؤولية الاتصال مع م.ت.ف إضافة إلى الجماعات المسلحة الأخرى وعليها تقديم المعلومات الضرورية.

- تقوم القوات المسلحة اللبنانية والقوة متعددة الجنسيات، وبوقت سابق ليوم الإخلاء، بتشكيل لجنة اتصال وتنسيق مكونة من ممثلين عن حكومات الدول المشاركة بالقوة متعددة الجنسيات والقوات المسلحة اللبنانية، وتتحمل هذه اللجنة مسؤولية أعمال الاتصال الوثيق والفعال كما تقدم المعلومات التفصيلية والمستمر لقوات الدفاع الإسرائيلية.

- وتقوم القوات المسلحة اللبنانية، نيابة عن لجنة الاتصال الوثيق والفعال مع م.ت.ف وغيرها من الجماعات المسلحة في منطقة بيروت، ومن أجل تسهيل أعمال ومهمات لجنة الاتصال والتنسيق لا بد أن تستند إلى عنصرين أساسيين :

أ- الاتصال الإشرافي.

ب- التنسيق والاتصال الفني والعسكري.

ملحق رقم (8)

المعونات الأمريكية الرسمية لإسرائيل 1949-1982م (بملايين الدولارات)[*]

السنة	المجموع	القروض	المنح
1959-1949	552.9	339.3	313.6
1969-1960	834.8	801.9	32.9
1970	39.6	80.7	12.9
1971	634.3	631.5	2.8
1972	480.9	424.9	56
1973	492.8	388	104.8
1974	2646.3	1055	1591.3
1975	803.1	296	507.1
1976	2654.2	1260.2	1393.9
1977	1787.5	777.9	1009.6
1978	1822.6	772.2	1009.6
1979	4913	3058.8	1854.2
1980	2146	1091.9	1054.1
1981	2408.4	1117.4	1291
1982	2245.5	874	1371.5

(*) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، ص 91.

ملحق رقم (9)

المعونات الأمريكية العسكرية لإسرائيل من الفترة ما بين 1948-1982م

(بملايين الدولارات)(*)

السنة	المعونة الإجمالية	القروض	المنح
1961-1948	0.9	0.9	0
1962	13.2	13.2	0
1963	13.3	13.3	0
1964	0	0	0
1965	12.9	12.9	0
1966	90	90	0
1967	7	7	0
1968	25	25	0
1969	85	85	0
1970	30	30	0
1971	545	545	0
1972	300	300	0
1973	307.5	307.5	0
1974	2482.7	982.7	1500
1975	300	200	100
1976	1700	850	850
1977	1000	500	500
1978	1000	500	500
1979	4000	2700	1300
1980	1000	500	500
1981	1400	900	500
1982	1400	850	550

(*) محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، ص 123.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق :

1- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول 1947-1974م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993م.

2- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الثاني، 1975-1981، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994م.

3- قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي، المجلد الثالث، 1982-1986، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994م.

4- قرارات جامعة الدول العربية الخاصة بقضية فلسطين، يونيو/حزيران، 1945م-مارس/آذار 1961م، الأمانة العامة، القاهرة، 1961م.

5- الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، للسنوات 1964، 1965، 1966، 1967، 1969، 1971، 1972، 1973، 1974، 1975، 1976.

6- ملف وثائق فلسطين : مجموعة أوراق خاصة بالقضية الفلسطينية، إعداد وزارة الإرشاد القومي والهيئة العامة للاستعلامات، الجزء الأول، 1937-1949م، القاهرة، 1969م، الجزء الثاني، 1950-1960م، القاهرة، 1969م.

7- هيئة الأمم المتحدة، القضية الفلسطينية 1917-1990م، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990م.

8- هيئة الأمم المتحدة، منشأ القضية الفلسطينية وتطورها، 1917-1988م، الأمم المتحدة، نيويورك، 1990.

9- وثائق أساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، الجزء الخامس، 1949-1956م، جمع وإعداد سمير أيوب، دار الكرمل، عمان، 1987م.

10- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1947-1950م، إصدار جامعة الدول العربية، مطابع أطلس، القاهرة، 1974م.

11- الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، المجموعة الثانية 1957-1974م، إصدار جامعة الدول العربية، القاهرة، 1975م.

12- وثائق فلسطين، 1939-1987م، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، تونس، 1987م.

13- اليوميات الفلسطينية، المجلدين الرابع والخامس، 1966/7/1-1967/12/31م، م.ت.ف، مركز الأبحاث، بيروت، 1967م.

ثانياً : الموسوعات :

14- المنجد في اللغة والأعلام، القسم الثاني، الأعلام، مجموعة مؤلفين، دار المشرق، بيروت، ط22، 2000م.

15- الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، مج2، الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط1، بيروت 1984م.

ثالثاً : المراجع العربية :

16- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلد الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1 1978م.

17- أسعد عبد الرحمن : المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل، مركز الأبحاث، بيروت، ب.ت.

18- أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دار المعارف بمصر، القاهرة 1955م.

19- أميل توما : جذور القضية الفلسطينية، ب.ط، ب.ت.

20- أميل توما : منظمة التحرير الفلسطينية، دار الاتحاد للطباعة والنشر، حيفا، 1986.

21- توفيق أبو بكر : الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الصهيوني، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، ط2، 1987م.

22- تيسير جبارة : دراسات في تاريخ فلسطين، مطبعة الرائد، البيرة 1985م.

23- جميل الشقيري : قضية فلسطين الحربية والسياسية، مطبعة مصنع الإسكندرية، الإسكندرية 1962م.

24- حسن نافعة : مصر والصراع العربي-والإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م.

25- خليل السواحري : أحاديث الغزاة – شهادات من الحرب الفلسطينية الإسرائيلية الثالثة، الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين – فرع الكويت، الكويت، ط3، 1983م.

26- الدولة الفلسطينية حدودها ومعطياتها وسكانها : معهد البحوث والدراسات العربية، إشراف : محمد أبو العز، مطابع دار الهلال، القاهرة.

27- رياض الأسطل : تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، ط 1998م.

28- زكي فاضل محمد : الكونغرس الأمريكي ونكبة فلسطين، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ط1، 1964.

29- سامي حكيم : أمريكا والصهيونية، مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، القاهرة، 1967م.

30- شحادة موسى : علاقات إسرائيل مع دول العالم (1967-1970م)، مركز الأبحاث، بيروت 1971م

31- صادق الشرع : حروبنا مع إسرائيل 1947-1973م- معارك خاسرة وانتصارات ضائعة، دار الشروق، عمان، 1997م.
32- صالح بويصير : جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، 2001م.
33- صلاح خلف : فلسطيني بلا هوية، ب.ط، ب.ت.
34- عادل مالك : من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، بيروت، 1973م.
35- عارف العارف : النكبة. نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود 1947-1955م، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت ، 1962م، الجزء الثاني.
36- عاصم الدسوقي : الولايات المتحدة وفلسطين من التقسيم إلى إقامة إسرائيل "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1985م.
37- عاطف عدوان : محاضرات في تاريخ فلسطين الحديث، الجامعة الإسلامية، غزة، 1987م.
38- عبد الستار قاسم : الحروب العربية الإسرائيلية، مدخل إلى القضية الفلسطينية، مجموعة مؤلفين، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط5، عمان، 1999م.
39- عبد الله التل : كارثة فلسطين، مطبعة مصر، القاهرة، 1959م.
40- عصام سخنيني : فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، م.ت.ف، مركز الأبحاث الفلسطيني، 1985م.
41- العقيد أبو الطيب : زلزال بيروت، دار المسيرة، بيروت، 1987م.
42- غازي ربايعة : القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان 1987م.
43- فلاح خالد علي : الحرب العربية الإسرائيلية وتأسيس إسرائيل 1948-1949م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1982م.
44- كامل أبو جابر : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات، القاهرة 1971م.
45- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين تاريخها وقضيتها، نيقوسيا-قبرص 1983م.
46- محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1973-1975م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987م.
47- محمد السعيد إبراهيم : إسرائيل في التصور الأمريكي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1979م.
48- محمد القوزي : تاريخ العرب المعاصر، بيروت، 1991م.
49- محمد حسنين هيكل : الانفجار 1967م، دار الشروق، القاهرة 2004.
50- محمد حسنين هيكل : الطريق إلى رمضان، دار النهار للنشر، بيروت، 1975م.

51- محمد حسنين هيكل : عند مفترق الطرق، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2003.
52- محمد حسنين هيكل : ملفات السويس، حرب الثلاثين سنة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1986م.
53- محمد سعيد حمدان : سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية 1948م-1956م، دار اليازوري العلمية، عمان، 2006.
54- محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1990م.
55- محمد عبد الغني الجمسي : مذكرات الجمسي - حرب أكتوبر 1973م، المنشورات الشرقية، باريس 1990م.
56- محمد عزت دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج2، المكتبة العصرية، بيروت، 1959م.
57- محمد نصر مهنا : مشكلة فلسطين أمام الرأي العام العالمي، 1945-1967م، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1969م.
58- محمود فوزي : صهيونيون حتى أطراف أصابعهم، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ط1، 1974م.
59- مذكرات محمود رياض، الجزء الأول، 1948-1978م، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت 1985م.
60- مصطفى عبد العزيز : الأقلية اليهودية في الولايات المتحدة، مركز الأبحاث، م.ت.ف، بيروت، ط1، 1968.
61- منير الهور وطارق الموسى : مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، 1947-1949، دار الجليل للنشر، عمان، 1986.
62- مهدي عبد الهادي : المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934-1974م، المكتبة العصرية، بيروت، 1975م.
63- نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (1973-1978م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1982م.
64- نظام شرابي : أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ب.ت.
65- هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1967-1973م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986م.

66- وليد الخالدي : خمسون عاماً على تقسيم فلسطين 1947-1997م، دار النهار للنشر، بيروت، 1998م.
67- يوسف اليوسف : تاريخ فلسطين عبر العصور، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 1989م.

رابعاً : المراجع الأجنبية المترجمة :

68- إدوارد تيفنن : اللوبي-اليهود وسياسة أمريكا الخارجية، ترجمة : محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط3، 1990م.
69- آفي شاليم : الحائط الحديدي، ترجمة : ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001.
70- ألفرد ليلينتال : ما ثمن إسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971.
71- آن ولش : إدارة ريغان وسياستها نحو الفلسطينيين - فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.
72- أندرو وليسلي كوكبيرن : علاقات خطرة، القصة الخفية للعلاقات السرية الأمريكية الإسرائيلية، ترجمة : محمود برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1992م.
73- باروخ كمرلنغ ويوئيل شموئل مغدال : الفلسطينيون - صيرورة شعب، ترجمة : محمد حمزة غنايم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، رام الله، 2001م.
74- جولدا مائير : حياتي، دار الفكر، ب ط، ب ت.
75- جون. س. بادو : الموقف الأمريكي تجاه العالم العربي، وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، د.ت.
76- دبورا جرنر : إدارة أيزنهاور والفلسطينيون-فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.
77- زئيف شيف : زلزال في أكتوبر، ترجمة : جواد سليمان الجعبري، طبع ونشر جريدة القدس، 1975م.
78- زئيف شيف وإيهود يعاري : حرب الظلال، ترجمة : وهيب أبو واصل، الشركة العالمية للكتاب، دار الكتاب العالمي، بيروت 1985م.

79- زها بسطامي : إدراتا كيندي وجونسون والشعب الفلسطيني–فلسطين والسياسة الأمريكية من ولسون إلى كلينتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.

80- ستيفن جرين : بالسيف .. أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، ترجمة : محمود زايد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط2، 1989م.

81- ستيفن غرين : الانحياز –علاقات أمريكا السرية بإسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، ط1، 1985م.

82- شمويل فريدمان : مقاتلو حرب الاستقلال، ترجمة، دائرة الوطن المحتل، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت 1970م.

83- فرد لوسون : إدارة ترومان والفلسطينيون – فلسطين والسياسة الأمريكية، من ويلسون إلى كليتون، ميخائيل سليمان وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م.

84- كميل منصور : الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، العروة الأوثق، ترجمة : نصير مروة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1996م.

85- مايكل جانسن : معركة بيروت، لماذا غزت إسرائيل لبنان، ترجمة : مفيد الديك، ب.ط، ب.ت.

86- مايلز كوبلاند : لعبة الأمم، ترجمة دار الفكر، بيروت 1970م.

87- محمد شديد : الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة : كوكب الريس، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1985م.

88- مذكرات أريل شارون : ترجمة أنتون عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، ب. ت.

89- مذكرات اسحق رابين : ترجمة دار الجليل، دار الجليل، عمان، 1993م.

90- مذكرات رفائيل ايتان : ترجمة : غازي السعدي، دار الجليل للنشر، عمان، 1986م.

91- موشيه ديان : مذكراتي، دار الفكر، بيروت، ب.ت.

92- هنري كتن : فلسطين في ضوء الحق والعدل، ترجمة : وديع فلسطين، بيروت، مكتبة لبنان، 1970م.

93- هنري كتن : قضية فلسطين، ترجمة : رشدي الأشهب، السلطة الوطنية الفلسطينية، مطبوعات وزارة الثقافة، ط1، 1999م.

94- وليم كونت : عملية السلام – الدبلوماسية العربية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ عام 1967م، مؤسسة الأهرام، ط1، القاهرة، 1992م.

خامساً : رسائل جامعية غير منشورة :

95- أكرم عدوان : مشاريع تدويل مدينة القدس 1916-1950م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1999م.

96- سمير سيسالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977م، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2005م.

سادساً : الدوريات والنشرات :

97- أحمد خليفة : تلخيص مذكرات بن غوريون، شؤون فلسطينية، عدد 5، نوفمبر/تشرين الثاني، 1971م.

98- إسرائيليات – التحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا، شؤون فلسطينية، عدد 132-133، نوفمبر/تشرين ثان-ديسمبر/كانون أول، 1982م.

99- أندرو غلاس : نيكسون يغدق العون على إسرائيل دون أن يجني حصاداً سياسياً من اليهود الأمريكيين، شؤون فلسطينية، العدد 14، أكتوبر/تشرين الأول 1972م.

100- جانيس تيري : مواقف النواب الأمريكيين من مسألة تقديم المساعدات للفلسطينيين والأسلحة لإسرائيل، شئون فلسطينية، عدد 7، مارس/آذار 1972م.

101- حاتم الحسيني : الحرب الأمريكية – الإسرائيلية في لبنان، استراتيجية عسكرية مشتركة، شؤون فلسطينية، عدد 136-137، مارس/آذار-أبريل/نيسان، 1983م.

102- رمزي خوري : منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل – وجهة نظر فلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 54، مارس/آذار-أبريل/نيسان، 1985م.

103- شيلا ريان : الهجوم الإسرائيلي على لبنان، مجلة الدراسات الفلسطينية،ع 44-45، 1982م.

104- عبده الأسدي : المشاريع الأمريكية حول القضية الفلسطينية، صامد الاقتصادي، العدد 101، 7 و8 و1995/9م.

105- عودة أبو ردينة : يهود الولايات المتحدة والحزبان الجمهوري والديمقراطي، شؤون فلسطينية، عدد14، أكتوبر/تشرين الأول، 1972م.

106- ليلى القاضي : تقرير حول مشاريع التسوية السلمية للنزاع العربي الإسرائيلي 1948-1972، شؤون فلسطينية، العدد 22، يونيو/حزيران 1973م.

107- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد 12، 30 يونيو/حزيران 1980م.

108- مايكل جانسن : القرارات الأمريكية الثلاث حول فلسطين، شؤون فلسطينية، عدد 15، نوفمبر/تشرين الثاني، 1972م.

109- محمد شديد : سياسة أمريكا تجـاه الفلـسطينيين، شـؤون فلـسطينية، عـدد 74-75، فبراير/شباط 1978م.
110- محمد عبد السلام كريم : موقف الدول الخمس الكبـرى مـن قـرار التقـسيم، صـامد الاقتصادي، العدد 114، 10+11+12/1998م.
111- محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الخارجية والاقتصاد الإسرائيلي، شئون فلسطينية، ع 186، سبتمبر/أيلول 1988م.
112- مروان كنعاني : حول وسائل الإعلام الصهيوني وأساليبه، شؤون فلسطينية، عـدد 26، أكتوبر/تشرين أول 1973م.
113- نبيل شعث : فلسطين الغد، شئون فلسطينية، عدد 2، مايو/أيار، 1971م.
114- وثائق شؤون فلسطينية، عدد 117، أغسطس/آب 1981م.
115- نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الأعداد :
- 16/8/1975م.
- 6/1980م.
- 11/1980م.
- 15/7/1980م.
- 15/9/1980م.
- 30/9/1980م.
- 30/12/1980.
116- مجلة الأرض، مؤسسة الأرض بدمشق، الأعداد :
- 24/7/1975م.
- 7/12/1982م.
- 7/2/1983م.
- 7/1/1984م.
- 21/1/1984م.
- 21/5/1984م.
- 16-17/5/1974م.
117- مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الأعداد : 44، 45، صيف/خريف 1982م.

سابعاً : الصحف الإسرائيلية :

118- صحيفة الاتحاد – حيفا، الأعداد :
- 23/6/1984م.
- 3/12/1982م.
- 7/12/1982م.

119- صحيفة معاريف، تل أبيب، الأعداد :
- 1974/6/8م.
- 1982/8/1م.
- 1981/11/27م.
120- صحيفة هآرتس، تل أبيب، الأعداد :
- 1981/9/20م.
- 1982/2/23م.
- 1982/6/22م.
- 1982/9/8م.
- 1982/11/5م.
121- صحيفة يديعوت أحرنوت، ، عدد 1981/4/3م.

ثامناً : المراجع الأجنبية :

122- Abba Eban: Voice of Israel, New York 1958.
123- Alan Taylor: Prelude to Israel, The institute for Palestine studies-Beirut, 1970.
124- Alfred Liliental; What price Israel, 1979.
125- Barry Rubin: American's Mid-East policy: Amarxist perspective, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 3, Spring 1973.
126- Barry Rubin: U.S. Policy January-October 1973, Journal of Palestine Studies, Vol. 3, No. 2, Winter 1974.
127- Benny Morris, The Brith of the Palestinian Reeffuugee Problem, 1947-1949 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).
128- Bernard Reich, Quest for Peace: United States –Israel Relations and the Arab-Israeli conjtict (New Brunswick: Transaction Books/Tel-Aviv, The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, Tel-Aviv University, 1977).
129- Burns Lt. General, M.; Between Arabs and Israel, London 1962.
130- Donald Neff in Warriors at Suez, Amana Books, Brattleboro, Vermont, 1988.
131- Donald Neff, "U.S Policy and the Palestinian Refugees" Journal of Palestine Studies, Vol.18, No.1 (Autumn 1988).
132- Edward Said: U.S.Policy and the conflict of powers in the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 3 (Spring 1973).
133- Edward Sheenan, Step be step in the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 5, Nos. 2-4, Spring, Summer, 1976.

134- Edward Sheehan, The Arabs and Kissinger, A secret deiplomacy in the Middle East (New York reader's digger), Press, 1976, P. 56 .
135- Elmer Berger: Memoirs of an anti-zionist Jew, The institute for Palestine studies, Beirut, 1978.
136- Frank,E. Manuel, The realities of American-Palestine relations. Green wood press, Publishers Westport, Connecticut, 1975, P. 165.
137- Fred J. Khouri: The Arab-Israeli dilemma, Syracuse, N.Y. Syracuse University press,1976.
138- Henry Kissinger: Years of Upheaval (Boston: Little, Brown and co. 1982).
139- Janice Terry: 1973 U.S. press coverage on the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 4, No. 1 (Autumn 1974).
140- Odeh Abu Rudeneh: The Jewish factor in U.S. Politics, Journal of Palestine studies, Vol. 1, No. 4 (Summer 1972).
141- Richard Stevens American Zionism and U.S Foreign Policy,1942-1947,(New York-Pageant Press 1962).
142- Robert Stephens: The Great powers and the Middle East, Journal of Palestine studies, Vol. 2, No. 4 (Summer 1973).
143- Robert Silverberg: American Jews and the State of Israel. If I forget the Jerusalem (New York Morrow, 1970).
144- Saad Eddine Ibrahim: American Domestic forces and the Octobrer war. Journal of Palestine studies, Vol. 3, No. 1, Autumn 1974.
145- Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli conflict making America. S. Middle East Policy from troman to Reagan (London: Chicago, 111, University of Chicago, Press, 1985).
146- William Quandt: The Middle East conflict in U.S. strategy, 1970-71, Journal of Palestine studies, Vol. 1, No. 1 (Autumn 1971).
147- William B. Quandt, Decade Of Decisions: American Policy Toward The Arab Israeli Confilct,1967-1976, (Berkeley, Calif: University of California. Press,1977).
148- James Bamford, The puzzte Palace (Boston Houghton Mifflin, 1982).
149- Joseph Heckleman in American Voluntreers and Israel's War of Independence (New York KTAV Publishing House, 1974).
150- Michael Jansen، The U.S and the Palestinian People- The Institute for Palestine Studies، Beirut 1970.
151- The Memoirs of Richard Nixon, Sidg wick Jackson-London, 1978, P.921
152- Nadav Safran: Israel the embattled Ally, the Belknap press of Harvard University press, 1979.
153- Peter Grose, Israel in the Midne of America (New York: Knopf, 1983).

154- Sami Hadwai, Bitter Harvest: A modern History of Palestine, New York, Olive Branch press, 1989, P. 53.
155- Sheila Ryan: "Israel's invasion of Lebanon: Background to the crisis", Journal of Palestine Studies, No. 44-45, Summer/Fall 1982.

تاسعاً : الوثائق الأجنبية :

156- Department of states, foreingn relations of united states, 1949, Vol. VI, Pt. 2 (Washington, D.C,: United States Government printing office, 1976), PP. 1009-1012.
157- International Documents on Palestine 1967.
158- International Documents on Palestine 1968.
159- International Documents on Palestine 1969.
160- International Documents on Palestine 1973.
161- Year Book of the United Nations U.N department of public information, New York, 1947-1948.
162- Year Book Of The United Nations, 1966.
163- Year Book of the United Nation 1967.
164- Year Book Of The United Nations, 1970.

عاشراً : الدوريات الأجنبية :

165- American Jewish Year Book 1970, P. 120.
166- Jewish Observer and Middle East review 10/3/1973.
167- Jewish Observer and Middle East review, 28/4/1972.

حادي عشر : الصحف الأجنبية :

168- Jerusalem Post 13/11/1969.
169- Times, 23/6/1982.
170- New York Times 18/4/1981.
171- New York Times, 22/6/1982.
172- New York Times, 14/8/1982.
173- New York Times 17/9/1982.
174- News Week, 12/6/1967.

ثاني عشر : المواقع الإلكترونية :

175- http://ar.wikipedia.org/wiki

فهرس الموضوعات

Abstract

This study followed the American policy towards the Arab-Zionist conflict, in all its components, since Balfour Declaration of 1917, even the war in Lebanon 1982, in six chapters, through sources, references, and documents, and through the published facts, which is no longer diligence and theoretical debatable, to know the reality of the American role, the components, and the reasons of this role:
I divide this stydy to Five chapters, the preliminary talk about the American-Zionist relations between 1917 & 1947, the First chapter talk about the American role in the 1948 war, the Second chapter talk about the 1956 war and the senior American role in it, then the 1967 war and the serious role played by the united states in the defeat of the Arab armies and achieve a victory to Israel which tipped the balance and changed the basis of the Arab-Zionist conflict, the Fourth chapter talk about the 1973 war and the Arabs try to legitimate rights, and the American significant support to Israe, and save it from a certain defeat.

The Fifth & the last chapter talk about the 1982 war, which is known as the Israeli invasion of Lebanon, and the American role during this war, which led to the exit of Palestinian Libration Organization forces from Lebanon.

This study proved through facts and documents that the united states can force Israel to retreat immediately when it want to do, as it done in limited times, and for certain accounts, then Israel complied immediately, and bowed before the American will.

This study stays a modest attempt, through history extrapolation, to exploring the future prospects, and to answer the big question: Why is this American positon, and what is its truth and components, and how to change it?